جامعة آل البيت
بيت الحكمة

السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق (٢٠٠٣م-٢٠١٣م)

Iran's foreign Policy and its impact on the Political stability in Iraq (2003-2013)

إعداد الطالب
زياد حمد خنجر أبو حجيله

إشراف
الدكتور علي عواد الشرعة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية
الفصل الصيفي للعام الدراسي
٢٠١٣-٢٠١٤

www.manaraa.com

السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق (2003م-2013م)

إعداد

زياد حمد خنجر أبو حجيله

بكالوريوس

جامعة آل البيت

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في جامعة آل البيت، تخصص علوم سياسية

لجنة المناقشة

د علي عواد الشرعة. . . . . مشرفا ورئيسًا.

د محمد كنوش الشرعة . . . . . عضوًا.

أ. د محمد أحمد مقداد . . . . . عضوًا.

araa.com

الإهـــداء

يعد هذا العمل متواضعا بالنسبة لمن سيُهدى إليه، وعلى الرغم من ذلك فإني أتعمد أن أنال شرف الإهداء إليه ... فإلى من حمل شعلة النور، فأضاء بها مشارق الأرض ومغاربها ... إلى من أحبه الله واصطفاه، وفضله على العالمين ... إلى خير خلق الله وأعظمهم خُلُقا وخَلْقا ... إليك يا حبيبي يا رسول الله ... أهدي هذا العمل المتواضع الذي إن وفقت فيه، فبفضل الله وكرمه، وإن أخفقت فبضيق علمي ومعرفتي.

ولا أنسى من أوصاني بهما الله، الأم التي دعاءها يتردد دائما في سمعي؛ ليكون حولي سياج حماية ودرع أمان ... والأب الذي أشعر به دائما حولي ... فلك يا أمي أهدي عملي، ولك يا أبي أهدي إنجازي إن تحقق لي إنجاز.

زياد أبو حجيله

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يطيب لي بعد أن بلغت هذه الرسالة بعون الله نهايتها، أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير وكثير العرفان إلى مشرفي الفاضل الدكتور **علي عواد الشرعة** لما قدمه من علم نافع لإنجاح عملي، وما أولاه لي من رعاية وتوجيه مستمرّين، فله مني كل التقدير والاحترام.

وأرى لزاما على أن أتوجه بوافر التقدير وعميق الشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على ما سيقدّمونه إلى من توجيهٍ وإرشادٍ.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أسدى إلى يد العون، والمساعدة في مسيرتي العلمية لإعداد هذه الرسالة.

زياد أبو حجيله

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الإهـــداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس المحتويات	د
الملخص باللغة العربية	و
الفصل التمهيدي	١
المقدمة	١
أولاً: أهمية الدراسة	٢
ثانياً: أهداف الدراسة	٣
ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها	٣
رابعاً: فرضية الدراسة	٤
خامساً: المجال الزمني للدراسة	٤
سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة	٥
سابعا: منهجية الدراسة	٦
ثامناً: الدراسات السابقة	٨
تاسعا: تقسيم الدراسة	١١
الفصل الأول : العلاقة بين السياسة الخارجية والاستقرار السياسي	١٢
المبحث الأول: السياسة الخارجية ومحدداتها	١٢
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية	١٢
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية	١٦
المطلب الثالث: اتجاهات السياسة الخارجية	٢٠
المبحث الثاني: الاستقرار السياسي ومؤشراته	٢٢
المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي	٢٢
المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي	٣١
المطلب الثالث: آليات تحقيق الاستقرار السياسي	٣٦
المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة الخارجية والاستقرار السياسي	٣٨
الفصل الثاني: العلاقة بين السياسة الخارجية الإيرانية والاستقرار	٤٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي في العراق	
المبحث الأول: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق: أهدافها ومحدداتها	٤٧
المطلب الأول: السياسة الخارجية الإيرانية	٤٧
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية	٤٩
المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الإيرانية	٥٧
المطلب الرابع: ملامح السياسة الخارجية الإيرانية في الفترة الزمنية ٢٠٠٣ - ٢٠١٣	٧١
المطلب الخامس: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في العراق	٩٢
المبحث الثاني: الاستقرار السياسي في العراق ومؤشراته	١٠١
المطلب الأول: أهمية العراق	١٠١
المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي في العراق	١٠٢
المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة الخارجية الإيرانية والاستقرار السياسي في العراق	١٥٣
الخـاتمـة	١٨٩
المصادر والمراجع	١٩٥
الملخص باللغة الإنجليزية	٢٢٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية

السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق

(٢٠٠٣م-٢٠١٣م)

إعداد الطالب: زياد حمد خنجر أبو حجيله

إشراف الدكتور : علي عواد الشرعة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياسة الخارجية الإيرانية على الاستقرار السياسي في العراق خلال الفترة (٢٠٠٣م-٢٠١٣م)، وتأثير السياسيات الخارجية الإيرانية على صناعة القرار في السياسة العراقية، وأثر التغلغل الإيراني في الساحة السياسية والاقتصادية والمجتمع العراقي.

وقد قامت هذه الدراسة على فرضية مفادها: هناك علاقة ارتباطية بين السياسة الخارجية الإيرانية والاستقرار السياسي في العراق خلال الأعوام (٢٠٠٣م-٢٠١٣م). وقد تم استخدام منهج تحليل النظم والنموذج الإدراكي. واقتضى البحث أنْ تكون الدراسة في تمهيد وفصلين؛ أما الفصل التمهيدي فقد عرض فيه الباحث تعريف عام بالدراسة من حيث: (المقدمة، وأهمية الدراسة، وأهدافها، ومشكلتها وأسئلتها، وفرضيتها، والمجال الزمني لها، والمتغيرات والمفاهيم الأساسية فيها، ومنهجيتها أيضا)، وفي نهاية الفصل تم عرض لدراسات السابقة.

وأما **الفصل الأول** فقد وُسم بعنوان (العلاقة بين السياسة الخارجية والاستقرار السياسي)، وعرض فيه الباحث: الحديث عن السياسة الخارجية، والاستقرار السياسي، وبعد ذلك تم الحديث عن العلاقة بين السياسة الخارجية والاستقرار السياسي. وأما **الفصل الثاني** فقد وُسم بعنوان (العلاقة بين السياسة الخارجية الإيرانية والاستقرار السياسي في العراق)، وعرض فيه الباحث: الحديث عن السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق، والاستقرار السياسي في العراق، ثم عرض للعلاقة بين السياسة الخارجية الإيرانية والاستقرار السياسي في العراق. وأخيرا جاءت الخاتمة ؛ إذ تم ذكر العديد من النتائج التي توصل إليها الباحث، إضافة إلى ذكر عددا من التوصيات.

هذا وقد أوصلتنا الدراسة إلى صحة الفرضية، بالإضافة إلى العديد من النتائج المهمة، منها: تتعدد مستويات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق وأخطرها هو المستوى الديني والمتمثل بالبعد المذهبي الشيعي كنتيجة لوجود العديد من العتبات الدينية الشيعية داخل العراق وكذلك نسبة السكان الشيعة العراقيين؛ إذ أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى ظهور العديد من القوى والتيارات الشيعية المتنفذة في العراق والتي تعمل لصالح السياسة الإيرانية، فساهمت بصعود الطائفة الشيعية إلى الحكم، وتهميش الطائفة السنية والأقليات الأخرى، مما أغضب المعارضة. وإن تدخل إيران في الشأن الداخلي العراقي، سياسيا، عن طريق إنجاح الحلفاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسيين في الانتخابات، والهيمنة على مراكز صناعة القرار، وتوثيق العلاقات فيما بينها من أجل التحكم في سياسات العراق الداخلية والخارجية، بما يتلاءم مع مصالح إيران في المنطقة. وإن تغلغل النفوذ الإيراني في العراق، والتحكم في ملفاتها المختلفة، الأمني، وتسليح مليشيات، وتوسيع نشاطاتها الاستخباراتية والعسكرية، لخلق فوضى أمنية والتهديد بها، لجعلها أدوات للسياسة الإيرانية من أجل الضغط على الحكومة العراقية. وإن توسيع النفوذ التجاري الإيراني وسيطرته على الأسواق بشكل عام، وبسط نفوذها على النفط العراقي، تمثل محاولات إيرانية لربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الإيراني، للتخلص من الضغوطات الخارجية عليها. وإن سياسات إيران في إثارة المنازعات والمشاكل على الحدود خاصة، وبعث أعداد كبيرة من الإيرانيين وتوزيعهم على مناطق العراق، وعقد اتفاقيات متنوعة في مجالات مختلفة، كلها محاولات للسيطرة على العراق وجعله تابعا لها.

في حين أن هذه التوصيات استوجبت مجموعة من التوصيات، أهمها: محاولة إيران دعم توحيد العراق واستقراره في جميع مجالات الحياة الرئيسية، وتسوية خلافاتها الحدودية مع العراق وضبط حدودها، والتوقف عن التدخل داخل أراضيها وإنهاء حالة الاحتقان مع العراق. ومساعدة العراق على إنهاء الفوضى ، والكف عن استخدام الجانب الديني المذهبي كوسيلة لتنفيذ سياساتها وأطماعها في العراق والمنطقة العربية. والكف عن تدخل الحرس الثوري في صياغة الخارطة الأمنية في العراق. والمحافظة على عروبة العراق واستقراره، عن طريق البعد عن التحريض الديني والمذهبي والطائفي من أجل تجنيب العراق حرب أهلية مدمرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل التمهيدي

المقدمة

يشكل موضوع السياسة الخارجية أهمية بالغة الأثر لأي وحدة من الوحدات الدولية، فمن حيث تنتهي السياسة الداخلية تبدأ السياسة الخارجية للدولة، إذ أن الدولة في سياستها الخارجية تسعى إلى تحقيق أهدافها وحماية مصالحها المختلفة في علاقاتها مع الدول الأخرى، وفي مختلف المجالات (سياسية، اقتصادية، عسكرية) (دقامسة، ٢٠٠٠، ص١٩).

وقد تبنت إيران سياسة خارجية امتازت منذ ظهور مؤسس إيران الحديثة الشاه إسماعيل الأول بحالة من عدم الثبات والتذبذب، تلك الحالة التي خلقت نوعاً من التباين في العلاقات الإيرانية مع الأطراف الإقليمية والدولية، نتيجة لازدواجية السياسة الخارجية الإيرانية، إذ إن هذه الازدواجية تتمثل في سياسة إيران الإقليمية التي تتسم بالتشدد والتصلب تجاه بعض الدول خاصة تلك التي تتدخل في الشؤون الإيرانية، وباللين والمرونة مع البعض الآخر (قرقاش، ١٩٩٦، ص٢٠٩-١١٠).

وتعد العلاقات العراقية ـ الإيرانية من أقدم العلاقات اضطراباً وتوتراً في التاريخ، حيث تأثرت العلاقات العراقية ـ الإيرانية بعقائد الجغرافية السياسية وبالحدود البرية والمائية، والتي لم تكن محصنة أمام التأثيرات والتيارات القادمة من ورائها، وهذا الواقع أضفى تفاعلاً بين الدولتين أمتد منذ أقدم العصور وحتى يومنا الحاضر متمثلاً بالغزوات المتبادلة، والامبراطوريات الممتدة عبر هذه الحدود وبالتداخل الحضاري والثقافي، وقد خلقت هذه الحقيقة ميراثاً مشتركاً ومعقداً، وهو ميراث يشكله خليط من التعاطف والكراهية والتجانس والاختلاف والانتماء المشترك وتناقض الهويات، وأصبحت هذه العلاقة متحركة بحسب تحرك السياسات الداخلية وتمثل بناء الدولة وخيارها الايديولوجي وانتمائها المصلحي. ولهذا كانت السياسة الإيرانية تجاه العراق قد بنيت على أسس قديمة ولا يمكن أن تكون وليدة نظرية جديدة تراعي الواقع بكل تفاصيله، حيث كان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة في إبريل (٢٠٠٣)، عاملاً مهما في التأثير على السياسة الإيرانية على الصعيدين الداخلي والخارجي وعلى العلاقة التي تربط بين العراق وإيران من جهة، وإيران والولايات المتحدة من جهة أخرى(العبيدي، ٢٠١١، ص١٣).

وشهد العراق منذ احتلاله في التاسع من أبريل حالة من الفوضى على مختلف المستويات، أمنياً وسياسياً وإعلامياً، وألقت بظلالها ليس على تطورات الأوضاع فيه وحسب بل أيضاً على المنطقة ككل، حيث تتواصل عمليات السلب والنهب، التي لم تخجل من التطاول على التراث الحضاري والثقافي للشعب العراقي، وبرزت عمليات الانتقام وتصفية الحسابات بين العشائر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعضها البعض، وارتفعت معدلات العنف والجريمة (مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٤).

لا شك أن التغيرات التي طرأت على المناخ الإقليمي جعلته أكثر ملاءمة لتعاظم دور إيران في الخليج، ومن هذه التغيرات هزيمة العراق وتهميش دوره الإقليمي خلال السنوات القادمة، وإنهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ الذي كان يمثل عادة التهديد الأكبر لوحدة الأراضي الإيرانية، وهو ما قلل من التهديدات التي تواجه إيران على حدودها الشمالية، بما يتيح لها تخصيص قدر أكبر من طاقتها ومواردها للساحة الجنوبية، ومع ذلك تواجه الطموحات الإيرانية سلسلة من التحديات الهائلة في الفترة القادمة، تتمثل في الوجود العسكري والسياسي الغربي في منطقة الخليج، وارتياب دول المنطقة من نوايا إيران، وظروفها الاقتصادية الصعبة، وعدم استقرار الأوضاع الداخلية فيها(قرقاش، ١٩٩٦، ص١٩٣-١٩٤).

إن المتأمل لطبيعة العلاقات العراقية ـ الإيرانية على مر العقود السابقة يلمس ارتباطاً وثيقاً يصل إلى حد التدخل، في محددات هذه العلاقات، ذلك أن عوامل سياسية ومذهبية ودينية تجعل لتطورات الأوضاع في إحداهما صدى وتأثيراً على الدولة الأخرى، ورغم صعود وهبوط هذه العلاقات على امتدادها، إلا أنها اتسمت في مجملها بقدر من الحساسية المتبادلة دشنتها مرحلة طويلة من المد والجزر بين نظامي الحكم في كلا البلدين(العلوجي، ٢٠٠٧، ص١٣٠).

أولاً: أهمية الدراسة

بعد أن قامت الولايات المتحدة بهجومها العسكري على العراق وإسقاط نظامه في (٢٠٠٣) دخلت جراء هذا الاحتلال العديد من القوى السياسية المعارضة للنظام العراقي السابق، والتي كان من بينها قوى احتضنتها إيران خلال حرب إيران مع العراق منذ (١٩٨٠م-١٩٨٨م)، وفي مقدمتها حزب الدعوة الإسلامية، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وقد سعت إيران بقوة لتسخير جهود سياستها الخارجية في التأثير والضغط على السياسة الداخلية العراقية، والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق على مختلف الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية، من خلال ضمان نجاح سياسي تقوده أحزاب.

أ. الأهمية العلمية:

تنبع الأهمية العلمية للدراسة من خلال تقديم الفهم الواسع لموضوع السياسة الخارجية الإيرانية من حيث توضيح مراحل تطورها ومحدداتها وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق، في ظل النقص في الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع، خاصة وأن هذه الدراسة تركز على فترة زمنية حديثة من (٢٠٠٣م-٢٠١٣م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. الأهمية العملية:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول أثر السياسة الخارجية الإيرانية على الاستقرار السياسي العراقي في الأعوام (٢٠٠٣م-٢٠١٣م)، حيث إن إيران خلال هذه الفترة أصبحت ذات قوة مركزية لها مصالحها وأهدافها الإستراتيجية في المنطقة بعد انهيار القوة العسكرية العراقية، كما تنبع الأهمية العملية في إمكانية أن تفيد كل من يهتم بالسياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق.

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى دراسة أثر السياسة الخارجية الإيرانية على الاستقرار السياسي في العراق خلال الفترة (٢٠٠٣م-٢٠١٣م)، وتتميز هذه الفترة بتعاقب عدة رؤساء للحكم العراقي بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين، وتتلخص أهداف الدراسة بما يلي:

- التعرف على مفهوم السياسة الخارجية ومحدداتها.
- التعرف على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق من جوانب عدة، منها: مذهبية وعسكرية واقتصادية وغيرها.
- توضيح مفهوم الاستقرار السياسي ومؤاشراته.
- التعرف على الاستقرار السياسي في العراق عبر حقب زمنية مختلفة.
- استجلاء العلاقة بين السياسة الخارجية والاستقرار السياسي.
- بيان أثر السياسة الخارجية الإيرانية على الاستقرار السياسي في العراق .

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على"أثر السياسة الخارجية الإيرانية على الاستقرار السياسي في العراق خلال الأعوام (٢٠٠٣م-٢٠١٣م)"، حيث سخرت إيران سياستها الخارجية لتتولى الزعامة السياسية في منطقة الخليج العربي، وترجيح كفة القوة لصالحها، بعد انهيار العراق كقوة عسكرية عربية سنة ٢٠٠٣، حيث قامت إيران بتركيز سياستها الخارجية للتأثير في الشؤون الداخلية العراقية، وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- كيف أثرت السياسة الخارجية الإيرانية على الاستقرار السياسي في العراق خلال الأعوام (٢٠٠٣م-٢٠١٣م)، والتي جاءت بعد سقوط نظام الرئيس السابق"صدام حسين"؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي السياسة الخارجية وما هي محدداتها؟
- ما مفهوم الاستقرار السياسي وما هي مؤشراته؟
- ما أثر السياسة الخارجية الإيرانية في العراق؟
- ما طبيعة الاستقرار السياسي في العراق خلال الفترة (٢٠٠٣م-٢٠١٣م)؟
- هل أثرت السياسة الخارجية الإيرانية على الاستقرار السياسي في العراق؟

رابعاً: فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية:

- هناك علاقة ارتباطية بين السياسة الخارجية الإيرانية والاستقرار السياسي في العراق خلال الأعوام (٢٠٠٣م-٢٠١٣م).

خامساً: المجال الزمني للدراسة

تغطي هذه الدراسة فترة زمنية ممتدة بين عام (٢٠٠٣م-٢٠١٣م)، وقد تم اختيار هذه الفترة للاعتبارات التالية:

- تم اختيار بداية فترة الدراسة من عام (٢٠٠٣) لأنه العام الذي تم فيه إنهاء نظام الرئيس السابق"صدام حسين".
- وتم اختيار نهاية فترة الدراسة لعام (٢٠١٣) لأنه العام الذي تنتهي فيه البيانات والمعلومات والمعطيات الخاصة لهذه الدراسة.
- تعاقب أكثر من رئيس للحكم حيث تولت الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة إياد علاوي الحكم، ومن بعدها الحكومة العراقية الانتقالية برئاسة جلال طالباني. خلال هذه الفترة تم انسحاب القوات الأمريكية من الأراضي العراقية تنفيذاً لاتفاقية أمنية وقعها رئيس الحكومة نوري المالكي مع الرئيس الأمريكي جورج بوش عام (٢٠٠٨).
- الانتقادات التي وُجِّهت للعراق من قِبَل منظمات دولية أشارت فيها إلى تراجع حقوق الإنسان خلال فترة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة

أ. **التعريف الاسمي للمفاهيم:**

- **السياسة الخارجية**: "السلوكيات الرسمية المتميزة التي يقوم بها صانعوا القرار في الحكومة، أو من يمثلهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية" (سليم، ١٩٩٨، ص١٥-١٧).
- **الاستقرار السياسي**: "مظهر من مظاهر الرضا التي تسود المجتمعات عندما تقوم السلطة بواجباتها خير قيام تجاه المجتمع، ويؤدي أفراد ذلك المجتمع الحقوق المترتبة عليه تجاه بعضهم البعض والسلطة في آن واحد"(العساف، ٢٠١٠، ص٢٠).

ب. **التعريف الإجرائي للمفاهيم:**

- **محددات السياسة الخارجية الإيرانية**: وتشمل:

أولا: المحددات الداخلية: تشمل الموقع الجغرافي للدولة، ونظامها السياسي وأوضاعها الداخلية التي تتمثل بـ : المؤسسة العسكرية، والمؤسسة الاقتصادية، والمؤسسات غير الرسمية، والمشكلات الاجتماعية، ومستوى التطور القومي.

ثانيا: المحددات السيكولوجية: أي تركيبة السلطة، ودور المؤسسات الحكومية في المنهجية السياسية.

ثالثا: المحددات الخارجية: العلاقات الدولية، وسياسة الدولة تجاه الدول الأخرى، إضافة إلى معايير تعامل الدولة مع مختلف الأطياف الدولية.

- **مؤشرات عدم الاستقرار السياسي العراقي**:

١. شرعية النظام السياسي.
٢. نمط انتقال السلطة في الدولة.
٣. قدرة النظام السياسي على حماية المجتمع وسيادة الدولة.
٤. محدودية التغيير في قيادة المناصب القيادية.
٥. الاستقرار البرلماني.
٦. تدعيم المشاركة السياسية.
٧. غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية.
٨. الوحدة الوطنية واختفاء الولائات الأولية.
٩. نجاح السياسات الاقتصادية للنظام.
١٠. قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعا: منهجية الدراسة

لما كان هدف هذه الدراسة هو دراسة أثر السياسة الخارجية الإيرانية على الاستقرار السياسي في العراق في الفترة (٢٠٠٣م – ٢٠١٣م)، فإن هذه الدراسة سوف تعتمد بالأساس على منهج تحليل النظم والذي سيتم توظيفه لدراسة سلوك إيران من خلال سياستها الخارجية وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق في الفترة (٢٠٠٣م – ٢٠١٣م). كما سيعتمد الباحث على النموذج الإدراكي في معرفة مدى تأثير السياسة الخارجية الإيرانية على الاستقرار السياسي في العراق من خلال الأحداث والوقائع التي جرت على الساحة العراقية في الفترة (٢٠٠٣م – ٢٠١٣م).

وفيما يلي توضيح لمنهج تحليل النظم:

يؤكد ايستون أن فكرة النظم كإطار تحليل بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية، ومن ثم فهي تمثل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية. هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه ايستون لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية، أي بين المدخلات والمخرجات(أحمد، ١٩٨٥).

ويقول: إنه هناك بيئة خارجية تؤثر وتتأثر وتتفاعل مع النظام السياسي إما سلباً وإما إيجاباً.

كيفية توظيف منهج تحليل النظم:

يفسر هذا المنهج مختلف حقائق البيئة الداخلية لنظام السياسي من مدخلات ومطالب ويبين كيفية معالجتها من قبل المؤسسات الرسمية والغير رسمية داخل الدولة، وبين مدى راضى الشعب عنها إما تأيدا أو رفضا كما انه يوفر الأداة التي من خلالها نتعرف على البيئة الخارجية المحيطة بالنظام السياسي وكيف تؤثر وتتأثر بهذا النظام السياسي الحاكم في الدولة.

كما انه يحدد طبيعة التفاعل بين النظام والشعب ومن جهة وبين النظام السياسي والبيئة الخارجية من جهة أخرى، لذالك تم استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة.

النموذج الإدراكي :

أي بمعنى إن صنع القرار يأخذ بناء على مدركات وأيدلوجيا صانع القرار، وأن إدراك الفرد(القائد السياسي) يتحدد من خلال عقائده وان ذالك الإدراك يتعلق بموقف معين. ويعدّ النموذج الإدراكي الذي قدمته مجموعة البحث في جامعة ستانفورد تحت إشراف الأساتذة، هولستي، ونورث، وبردودي باسم"النموذج الوسيط للحافز والاستجابة The Mediated –stimulus

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

response modelمن أشهر النماذج التي أوضحت على أثر الإضراب على السياسة الخارجية. ويمكن توضيح هذا النموذج بالشكل التالي.

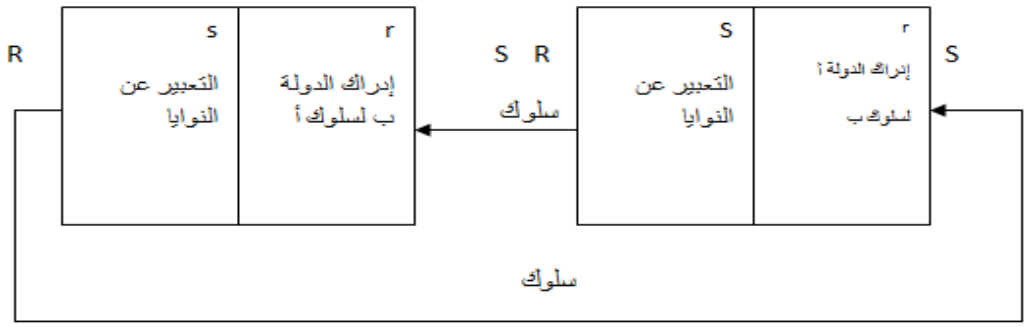

S=stimulus	حافز
r=preemption	إدراك
s=expression	تعبير
R=behavior (Response)	سلوك (استجابة)

وفي هذا النموذج فإن الحافز S هو واقعة تحدث في البيئة الخارجية. وهذه الواقعة قد تكون واقعة مادية أو تصرفا لفظيا. أما الاستجابةR فأنها سلوك تقوم به الدولة. وكلا من الحافز والاستجابة هما سلوكان او واقعتان موضوعيتان يؤثر كلا منهما في الأخر. فاعلان الولايات المتحدة وبريطانيا سحب عرض تمويل مشروع السد الع إلى في ١٩ يوليو عام ١٩٥٦ كان سلوكا R أمريكا – بريطانيا أداة إلى تحفيز مصر S إلى تأميم شركة السويس R. ويوضح النموذج إن صانع السياسة الخارجية يدرك r الحافز بشكل معين (أدراك)، وهو ما تسمية نظرية اتخاذ القرار (تعريف الموقف). وقد أدرك صانع السياسية الخارجية المصرية السلوك الأمريكي البريطاني على انه اهانة لمركز مصر الدولي. وأخيران فأنه بعد أن يدرك صانع السياسة الخارجية الحافز فأنه يعبر عن نواياه وخططه واتجاهاته s إزاء الحافز تعبيرا معيناً. ويؤدي هذا التعبير إلى سلوك معين R يدخل بدوره كحافز S للدولة الأخرى. ومن ثم فأن الإدراك r والتعبير s لهما طبيعة إدراكية وذلك بعكس الحافز والسلوك. ومن ثم فأن عملية الإدراك هي عملية وسيطة بين الحافز والاستجابة، وتختلف الاستجابة للحافز طبقا لاختلاف أشخاص صانعي السياسة الخارجية واختلاف ادراكاتهم (سليم، ١٩٩٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كيفية توظيف النموذج الإدراكي

هذا النموذج يعمل على توضيح وفهم مدركات وايدولوجيا صانع القرار، لذالك تم بيان مدى تأثير هذه المدركات والايدولوجيا على صناع القرار في متغير المستقل والمتغير التابع وكيف نربط بين التأثر والمتبادل بين هذين المتغيرين وايدولوجيا كل منهما وعلاقة كل منهما بالأخر على ضوء هذا النموذج.

ثامناً: الدراسات السابقة

١. دراسة عبد الرحمن العبيدي (٢٠١١، ص ك) بعنوان:

"العلاقات العراقية ـ الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١"

تناول عبد الرحمن في دراسته التي كانت على شكل رسالة مستوى العلاقات العراقية ـ الإيرانية من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٠، وتأثير السياسة الخارجية الإيرانية على صناعة قرار السياسة الداخلية والخارجية للعراق، والتغلغل الإيراني في الساحة السياسية والمجتمع العراقي، وقد قامت الدراسة على فرضية مفادها: إن الاحتلال الأمريكي للعراق قد أدى إلى زيادة نفوذ إيران وتحكمها في السياسة الداخلية للعراق، من خلال حلفائها السياسيين، وتحقيق مصالحها وأهدافها، وتحقيق القوى الإقليمية لتتولى الزعامة السياسية في المنطقة، وقد توصلت الدراسة إلى صحة الفرضية.

٢. دراسة عبد العزيز المنصور (٢٠٠٩، ص٥٨٩-٦٠٨) بعنوان:

"أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات"

تناول المنصور في دراسته التي كانت على شكل بحث منشور أمن الخليج العربي بعد التحولات الكبرى التي شهدها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وهي تفوق في حجمها وتطورها وتأثيراتها مجمل ما شهده الإقليم طوال تاريخه. فالتحديات لم تقتصر على تهديدات من قوة إقليمية أو دولية، بل امتدت لتشمل تهديدات أمنية مباشرة تنبع أساساً من الداخل وتتمثل في تصاعد موجة العنف والإرهاب. ويستعرض المنصور مختلف الرؤى والمشروعات الجديدة المطروحة لأمن الخليج العربي، ويأتي في مقدمتها الرؤية الأمريكية، والتي يمكن الحديث في إطارها عن تصورات أمريكية خاصة بالنظام الأمني الفعال والأكفأ من منظور المصالح الأمريكية. أول هذه التصورات، تصور التحول الديمقراطي، وثانيها إقامة "ناتو" شرق أوسطي، وثالثها سيادة أمنية مشتركة في الخليج العربي على غرار تجارب السيطرة على التسلح في أوروبا بعد الحرب الباردة. أما الرؤية الأخرى فهي الرؤية الإيرانية لأمن الخليج وهي تستبعد أي دور للقوى الخارجية والأجنبية، وتسعى لطمأنة الدول العربية إلى النّيات الإيرانية وبناء الثقة بين دول المنطقة، وتروج إيران لمبادرتها بضرورة الشراكة مع العرب في أي نظام لأمن الخليج، وذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال إنشاء حلف دفاعي إيراني - عربي وهذا ما عّبر عنه الرئيس "أحمدي نجاد" لدى مشاركته في الدورة الـ ٢٦ لمجلس التعاون الخليجي أواخر٢٠٠٧.

ثم تتحدث الدراسة عن غياب الرؤية العربية – الخليجية لأمن الخليج، ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي صاحبه تعاظم الدور الأمريكي وازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة، وهذا ما فرض على الدول العربية والخليجية خصوصاً المزيد من الضغوط.

وتنتهي الدراسة بالتساؤل عن كيفية مواجهة هذه الرؤى والمشروعات، وتشير إلى وجود عدة استراتجيات يمكن لدول الخليج العربية أن تتبّناها لهذه المرحلة؛ لأنها أصبحت على مفترق طرق، فالمشروعات المطروحة لأمن الخليج لا تخدم سوى مصالح أصحاب هذه المشروعات. وعلى الدول العربية أن تدرك أن المظلة الأمنية الأمريكية، رغم ما قد تحققه لها من ميزات على المدى القصير، إلا أن مخاطرها سوف تتصاعد على المدى الطويل. ولهذا، فإن اتجاه دول الخليج إلى تحسين قدراتها الذاتية أصبح أمراً لا مفر منه، وأن الولايات المتحدة إذا ما تعارضت مصالحها مع مصالح دول الخليج العربي فهي قد تضحي بأنظمة الخليج العربية مثلما فعلت مع نظام الرئيس السابق "صدام حسين".

٣. دراسة عبد الله يوسف سهر (١٩٩٩، ص٨-٣٨) بعنوان:

"السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل صناعة القرار السياسي"

تناول الباحث عبد الله سهر في دراسته التي كانت على شكل بحث منشور موضوع السياسة الإيرانية من خلال تطبيقه لمنهج ديفيد ايستون لعملية تحليل السياسة الخارجية الإيرانية بالاعتماد على المدخلات والمخرجات، كما تحدث الباحث عن عملية صنع القرار الإيراني موضحاً بأن الولي الفقيه ورئيس الدولة هما من يقوما بعملية صنع القرار الإيراني.

٤. دراسة P. K. Ramazani (1992) بعنوان:

"Iran’s Foreign Policy: Both North and South"

تحدث الرمضاني في هذه الدراسة التي كانت على شكل بحث منشور عن موضوع السياسة الخارجية الإيرانية، من خلال تناول موضوع السياسة الإيرانية تجاه الغرب والشرق أو ما عرف لدى مرشد الثورة الإسلامية الخميني، بالسياسة اللاشرقية واللاغربية، وقد قصد الرمضاني بذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تشكل بالنسبة للجمهورية الإسلامية العدو الأول بالإضافة إلى إسرائيل، وفي جانب آخر من الدراسة تحدث الرمضاني عن السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربي، من خلال تركيزه على العلاقات الإيرانية مع كل دول مجلس التعاون الخليجي، وموقف إيران من أزمة الخليج الثانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تحدث الباحث فيها عن علاقات إيران مع كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وعُمان والعراق، والحديث عن دبلوماسية إيران قبل وأثناء أزمة الخليج الثانية.

٥. **دراسة أحمد مهابه (١٩٩١، ص٩٦) بعنوان:**

"إيران وأمن الخليج"

تناول الباحث أحمد في هذه الدراسة التي كانت على شكل بحث منشور موضوع أمن الخليج كمفهوم، والأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، وموقف إيران والعراق والمملكة العربية السعودية من أمن الخليج، وفي جانب آخر منها ركز الباحث على موضوع الموقف الغربي وخاصة الأمريكي من أمن الخليج، والمصادر التي تهدد أمن الخليج.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تميزت دراستي عن الدراسات السابقة في أنها قد تناولت فترة تاريخية حديثة وهي الفترة الممتدة ما بين العامين (٢٠٠٣-٢٠١٣) وهذه الفترة تحتوي الكثير من الأحداث التي حدثت والتي لم تتناولها الدراسات السابقة، حيث تناولتها دراستي هذه بالتفصيل وإلقاء الضوء على هذه الفترة الهامة في تاريخ العراق الحديث، كما أنها تناولت العراق إبان الاحتلال الأمريكي ومدى التدخل الإيراني في الشؤون العراقية خلال الاحتلال الأمريكي وبعد خروج الاحتلال من العراق، وتناولت هذه المراحل بالتحليل والتفصيل قدر الإمكان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاسعاً: تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

الفصل التمهيدي ويتضمن:

- المقدمة.
- أهمية الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- مشكلة الدراسة وأسئلتها.
- فرضية الدراسة.
- المجال الزمني للدراسة.
- المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة.
- منهجية الدراسة.
- الدراسات السابقة.
- تقسيم الدراسة.

الفصل الأول: العلاقة بين السياسة الخارجة والاستقرار السياسي:

المبحث الأول: السياسة الخارجية ومحدداته.

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي ومؤشراته.

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة الخارجة والاستقرار السياسي

الفصل الثاني: العلاقة بين السياسة الخارجية الإيرانية والاستقرار السياسي في العراق:

المبحث الأول: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق: أهدافها ومحدداتها.

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي في العراق ومؤشراته.

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة الخارجية الإيرانية والاستقرار السياسي في العراق.

الخاتمة

النتائج

التوصيات

قائمة المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

العلاقة بين السياسة الخارجية والاستقرار السياسي

تناول هذا الفصل العلاقة بين السياسية الخارجية الإيرانية والاستقرار السياسي عن طريق الحديث عن السياسة الخارجية ومحدداتها وآلياتها، ثم انتقل إلى المبحث الثاني وتناول الحديث عن الاستقرار السياسي ومؤشراته، وأخيرا، عرض في المبحث الأخير من هذا الفصل دور السياسية الخارجية في الاستقرار السياسي.

المبحث الأول: السياسة الخارجية ومحدداتها

إن هذا المبحث ناقش السياسة الخارجية بعد التعرف على محددات السياسة الخارجية وآلياتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تعددت تعريفات السياسة الخارجية، تبعا لتعدد المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها؛ كالأهداف، والمحددات، إضافة إلى التداخل الكبير بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى؛ كالسياسة العامة والعلاقات الدولية والإستراتيجية؛ حيث إن السياسة الخارجية هي عملية صياغة مجموعة سلوكيات للدولة وصناعتها تجاه عالمها الخارجي؛ بناء على تحديد وصف دقيق لمجموعة من الأهداف والمحددات، التي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية، وتعمل على على توجيهها، فعرفها جيمس روزنو "James Rosena" أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات؛ إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، وإما لتغيير الجوانب غير المرغوب فيها في البيئة الدولية (سليم، ١٩٩٨، ص١١).

وعرفها ناصيف حتي (١٩٨٥، ص١٥٧) بأنها: "سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى، أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول؛ كالمنظمات الدولية وحركات التحرير، أو نحو قضية معينة".

ويلتقي هذا التعريف مع التعريف الذي قدمه الأستاذ كالفي جاكو هولستي " KALVI JAAKO HOLSTI"؛ إذ عرفها بأنها: "أفعال الدولة اتجاه المحيط الخارجي، والظروف المحيطة بعملية صنع القرارات، التي تؤدي لاتخاذ هذه الأفعال من جانب الدولة". وعرفت أيضا بأنها: "مجموعة من المخططات وترتيبات التزامات الفعل الدولي، وهذه المخططات والالتزامات تتطور في الجهة المقابلة لاتجاهات السياسة الخارجية، ولن تتحّقق الاتجاهات إلا من خلال القدرة على الوفاء بالالتزامات الدولية، وتحمل مسؤوليات التورط في العلاقات مع الفواعل الأخرى" (James,1976, p16).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، فالسياسة الخارجية هي: عملية سياسة واعية، تنطوي على السعي لتحقيق أهداف معينة قوامها محاولة التأثير على البيئة الخارجية. ولا يعد التصرف الخارجي توجه إلى المحيط الخارجي إلا إذا كان مرتبطا بتلك الأهداف ... إن السياسة الخارجية توجه إلى المحيط الخارجي العامة للوحدة الدولية (سليم، ١٩٩٨، ص٦٨).

وكذلك عرفها تشارلزهرمان بأنها: "تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يّتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية (سليم، ١٩٨٩، ص٩).

بينما عرفها الرمضاني (١٩٩١، ص٢٤-٢٥) بأنها: "مجموعة النوايا التي تدفع الدول إلى نمط معين من السلوك، أو هي مجموعة الخطط لما يجب أن يعمل به خارج حدود الدول".

كما عرّفها سليم (١٩٩٨، ص١٢) بأنها"برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي، فإن السياسة الخارجية تتصرف إلى مجموعة من الأبعاد الأساسية هي: الواحدية، والرسمية، والعلنية، والاختارية، والهدفية، والخارجية، والبرنامجية".

ويتبين أن هذه التعريفات تحتوي مجموعة من الصفات التي تمتاز بها السياسة الخارجية، منها: وجود برنامج، العلنية، الاختيارية، الرسمية، الغائية.

وعرفها ثامر الخزرجي (٢٠٠٥، ص٦١) بأنها: "مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة".

ويلحظ مما تقدم، أن السياسة الخارجية في مفهومها العملي هي شكل للسلوك أو التصرف؛ أي الخطوات العملية في التعامل مع الأحداث، والوقائع الدولي؛ إذ قال ثامر الخزرجي (٢٠٠٥، ص٦٣): "إن السياسة الخارجية هي مدى الأفعال التي تتخذها مؤسسات الحكومة المختلفة في الدولة في علاقاتها مع نظيراتها الفاعلة على المسرح الدولي؛ من أجل تحسين أعراض الأفراد الممثلين لها. لذا، فإن السياسة الخارجية تعد بمثابة الأداة الأساسية التي يتم من خلالها عملية اتصال الدولة (والوحدة الدولية) وتفاعلها مع بيئتها الإقليمية والعالمية . لصالحها.

ولكن علاء العلايا (٢٠٠٩، ص١) عرفها بأنها: عبارة عن مجموعة من التوجهات تتألف من: مواقف وإدراكات وقيم، تمليها الخبرة التاريخية والظروف الإستراتيجية، والتي تميز الدولة في السياسة الدولية والمتأصلة في التقاليد والطموحات الكبرى للمجتمعات؛ إذ تعالج السياسة الخارجية مشكلات ما وراء الحدود، انطلاقا من موقع الدولة ضمن نطاقها الإقليمي الدولي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسعى هذه السياسة لتحقيق أهدافها وغاياتها، التي يفرضها النطاق الجغرافي على صانعي القرار بما توافق معها ويحقق أهدافها.

ويتفق الأقداحي (٢٠١٣، ص١١) مع العلايا إذ قال: إن الساسة الخارجية هي: "برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها .... والتي تعكس مصالحها الوطنية فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقق تلك الأهداف".

وأخيرا، يعرف الباحث السياسة الخارجية بأنها: هي كل عمل أو إجراء أو إستراتيجية تقوم به الدولة خارج حدودها في البيئة الدولية؛ من أجل تحقيق أهدافها، وحمايتها أو تجنب ما يمكن أن يضر بها أو تخفيفها.

وأن السياسة الخارجية للدول توجه نحو الخارج مهما كانت الوحدة الدولية الموجهة نحوها دولة أو منظمة دولية أو غيرها؛ أي أن السياسة الخارجية هي نتاج تفاعلات علاقات دولية مختلفة في بيئتها الخارجية.

تداخل السياسة الخارجية ومفاهيم أخرى

يتداخل تعريف السياسة الخارجية مع بعض المفاهيم الأخرى؛ كالدبلوماسية والإستراتيجية، والعلاقات الدولية، والسيادة، والسياسة العامة؛ وتوضيح ذلك على النحو الآتي:

- **الدبلوماسية والإستراتيجية**

تعد كلا من الدبلوماسية والإستراتيجية أدوات لتنفيذ السياسة الخارجية، تعتمد الأولى على الإقناع، بينما ينطوي عمل الثانية على استخدام وسائل أخرى؛ كأن تكون عسكرية، وكلاهما يسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقل تكلفة ممكنة، وبالتالي، فقوتهما تنعكس بشكل إيجابي على السياسة الخارجية، وقصورهما يؤدي إلى ضعف السياسة الخارجية وتبعيتها(العطيري، ٢٠٠٨، ص١٠-١١).

- **العلاقات الدولية**

إن التعرض لطبيعة العلاقة بين علم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، يقتضي التنبيه إلى التمييز المستقر عند الأنجلوساكسون بين مدلولي لفظتي (Politics – Policy)؛ وذلك لأن لهذا التمييز دورا مهما في تحديد تلك العلاقة؛ لأن علم العلاقات الدولية (Politics) يعنى بتفسير الظواهر الدولية ومن ثم بالكشف عن الحقيقة الكامنة فيها فحسب، بينما تقع السياسات الخارجية ((Policy باعتبارها برامج للعمل في مجال الفن، ولا يغير من طبيعتها أن يفيد واضعوها من علمهم بحقيقة الواقع الذي تعمل فيه هذه البرامج(شدود، ١٩٩٢، ص٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك يرى كل من بدلفورد ولنكولن"Bdelford & Lincoln"إن الدولة التي ليس لها سياسة خارجية محددة؛ كالسفينة التي ليست لها دفة، والتي تنجرف بلا هدف ولا اتجاه تحركها الرياح والتيارات كيف شاءت (الدومة، ١٩٩٩، ص٦٨).

بناء على ذلك يمكن القول: إن مادة السياسة الخارجية غير مادة العلاقات الدولية، الأولى هي من صلب الأفعال، أما الثانية فهي من صلب الأفعال المتداخلة والمتبادلة، ثم إن صاحب الفعل في كل منهما متباين، حيث إن الحكومة أو الأفراد المخولين بالإعراب عن نواياها، هي العنصر الفاعل في السياسة الخارجية، أما في السياسة الدولية فالدولة هي الفاعل(نعمة، ١٩٧٩، ٢٠/١).

وعليه، يعد مجال العلاقات الدولية أوسع من مجال السياسة الخارجية؛ فالسياسة الخارجية تكون داخل الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة من قبل أفراد، أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج الدولة، ولتحقيق أهداف عامة، وتكون السياسة الخارجية جزء من العلاقات الدولية.

- **السيادة**

هناك علاقة بين السياسة الخارجية والسيادة أيضا؛ فالدولة التي لا تملك سيادة تامة لا تمارس سياسة خارجية معينة، عمليا كلما زادت التبعية يتقلص مجال السياسة الخارجية كنتيجة آلية لتقلص مجال السيادة، كما أن الدول القوية تسيطر على السياسة الخارجية للدول التابعة لها(العطيري، ٢٠٠٨، ص١١).

- **السياسة العامة**

يبين هاورد ليتنر "Howard H. Lentner" التداخل الكبير بين السياسة الخارجية والسياسة العامة؛ حيث إن المواطنين لهم اهتمامات بالاتجاهات البيئية العالمية، والتي قد تكون لها تأثير مباشر على حياتهم الخاصة، ويسرد مثال: الأزمة النفطية في السبعينات على إثر حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل؛ فتحركت الكثير من الدول "اليابان وأوروبا خاصة" إلى الولايات المتحدة للتدخل حين أضحى وضعهم الاقتصادي ومستويات معيشتهم متأثرة بالأحداث الدولية(Lentner, 2006,p171).

ويرى الباحث أن دراسة السياسة الخارجية تتطلب فهم التوجهات الرئيسية لتلك العلاقات الدولية والسياسة، والتي تشمل: الانعزال بالحد من تفاعل الدولة الخارجي، أو الحياد أو الانحياز لسياسة معينة أو لجوء الدولة إلى سياسة إنشاء الأحلاف ودعمها، أو لجوء الدولة إلى تقوية النزاع كالنزاع الطائفي أو غيره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية

رغم الاختلاف بين المفكرين في تحديد طبيعة المتغيرات أو المحددات أو المؤشرات التي تحرك صناعة القرار في السياسة الخارجية وتتحكم في طبيعتها وتوجيهها، إلا أن هناك إجماعا حول أهمية متغيرات الثالوث البيئي كمحددات رئيسية في السياسة الخارجية لأي دولة(سليم، ١٩٨٩، ص١٣٧-١٤٢). وتتمثل هده المحددات أساسا في المحددات الداخلية والمحددات السيكولوجية والمحددات الخارجية، وتوضيح ذلك على النحو الآتي:

أولا: المحددات الداخلية: تكمن في الموقع الجغرافي للدولة على الخارطة الطبيعية، وإضافة إلى ما يجاورها من دول مختلفة، قد تتشابه معها في نظامها السياسي وأوضاعها الداخلية، وقد تختلف عنها في ذلك؛ إذ تؤثر الإمكانات والموارد لتي تمتلكها الدولة في صنع سياستها الخارجية؛ فحيازتها على ثروات غنية يجعلها في موقع التأثير والتأثر بالنسبة لمختلف العلاقات الدولية التي تحصل على مستوى النظام الدولي.

كما أن السياسة الداخلية للدولة وكل ما يتعلق بالنظام السياسي ووحداته الجزئية وأنماط التفاعل بين هذه الوحدات، فيما وصفه "ريتشارد سنايدر" بالمحيط الداخلي الذي يشمل ما عرف بالسياسات الداخلية والرأي العام، والموقع الجغرافي للدول، كذلك الثقافة العامة والسمات الرئيسية التي ينطبع بها السكان، وطريقة تنظيم المجتمع وأدائه (حتي، ١٩٨٥، ص١٧٩)، ووصفه"ماكفون وشابيرو"بالمتغيرات السياسية، وتشمل: (النظام الحزبي في الدولة، والأدوار التي تقوم بها الأحزاب والجماعات الضاغطة، ومستوى التطور السياسي في الدولة وطبيعته وأنماط النزاعات السياسية الداخلية) (حتي، ١٩٨٥، ص٢٠٣)، تلعب دورا مهما في التأثير على سياسة الدولة الخارجية، وبالإضافة إلى الجهاز التنفيذي في صياغة السياسة الخارجية هناك تأثيرات متفاوتة لبعض الجهات الداخلية تأخذ موقعها بطريقة أو بأخرى في التأثير على سلوكيات السياسة الخارجية للدول نذكر منها:

- **دور المؤسسة العسكرية**: وهي من بين الجماعات التي تلعب دورا مهما قي عملية صنع السياسة الخارجية، وخاصة عندما تتعلق هذه الأخيرة بمجالات الأمن والدفاع الوطنيين؛ إذ يتحدد دور هذه المؤسسة بحسب طبيعة نظام الحكم السائد في الدولة؛ إذ إنه في حالات التوتر والحروب فإن الأولوية تكون دائما للسلطة العسكرية.

ويتبين أن المؤسسة العسكرية من بين العوامل الداخلية التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية، وذلك نظرا لطبيعة الظروف التي تكون فيها الدولة، غير أنه في أغلب الأحيان وفي معظم الدول تقريبا أصبحت المؤسسة العسكرية لها أدوار خارج إطار الحروب، خاصة في الدول التي يكون فيها رئيس الجمهورية هو بنفسه على رأس المؤسسة العسكرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **دور المؤسسة الاقتصادية**: ازدادت أهمية ودور المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية في توجيه وتحريك السياسة الخارجية للدول؛ إذ أصبحت الوزارات المختصة بالتجارة والمالية تشرف بشكل ريادي أو قيادي على مجمل الاتفاقيات التجارية الخارجية خصوصا حاليا في ظل نظام اقتصاد السوق والحرية التجارية والخوصصة. لذا فإن دور هذه الوزارات لا يقل أهمية عن تأثير ودور وزارة الخارجية، كما هو حاصل في إيران من خلال تأثير طبقة التجار (البازار) على السياسة العامة للدولة وحتى على سياستها الخارجية، من خلال الضغط على الرئيس للولوج في نظام اقتصاد السوق وزيادة جلب الاستثمارات الخارجية في البلاد.
- **دور المؤسسات غير الرسمية**: لعل درجة التعقيد والتشابك التي تشهدها العلاقات الدولية، ساعدت في إعطاء بعض الفواعل غير الرسمية أدوارا جديدة خاصة مجال التأثير في السياسة الخارجية، ومن بين تلك الفواعل: الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة؛ فالأحزاب السياسية يتفاوت تأثيرها في السياسة الخارجية بحسب مكانتها الهيكلية في النظام السياسي، وكذا حجم الأغلبية البرلمانية التي تحوزها.

أما الجماعات الضاغطة (أو ما يطلق عليها جماعات المصالح)، فهي تمارس الضغط على الجهات الحكومية المسؤولة كوسيلة لإجبارها على اتخاذ قرارات وإتباع سلوكيات تخدم مصالحها الخاصة لا سيما على المستوى الخارجي في عالم يسوده نشاط اللوبيات والجماعات ذات النشاطات الغير وطنية (عبد الرحمن، ١٩٩٩، ص٥٦-٥٨).

- **دور المشكلات الاجتماعية**: إن المشكلات الاجتماعية هي تلك المشكلات ذات الطبيعة المزمنة النابعة من البنيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدولة، كالتضخم المزمن والبطالة الدائمة، وعدم الاستقرار السياسي (سليم، ١٩٨٩، ص١٤٧). أي سواء كانت اجتماعية كحدوث احتجاجات جماهيرية واسعة، وحدوث انقسامات داخل صفوف النخبة الحاكمة أو اقتصادية كالتضخم والبطالة (سليم، ١٩٨٩، ص١٧٨).

وقد أجمع الكثير من الباحثين على أهميتها وتأثيرها في السياسة الخارجية، حيث إن المشاكل الداخلية تنعكس على الوجه الخارجي للدولة، وبالتالي، فالنشاط الخارجي للدولة يتأثر بحجم الضغوطات التي تفرضها التوترات والأزمات الداخلية، لذلك، فتفعيل السياسة الخارجية قد يؤدي إلى التقليل من الضغوطات الداخلية.

- **دور مستوى التطور القومي**: تتضمن الظاهرة القومية إحساسا عاما بالخصائص المشتركة التي تجمع أفراد الأمة بعضهم ببعض، بحيث يكون هذا الإحساس دائما دافعا لتوجيه ولائهم النهائي نحو تلك الأمة. ويظهر من خلال أن الدولة التي لا تزال في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراحل الأولى للتطور والتي لم تتبلور فيها هوية قومية واحدة، تتجه سلوكاتها غالبا إلى التطرف والتشدد والسعي نحو تأكيد الخصائص المتميزة في مواجهة دولة أخرى، مما يؤدي إلى زيادة الطابع الصراعي للسياسة الخارجية (مصر، سوريا) (سليم، ١٩٨٩، ص١٨٤).

ثانيا: المحددات السيكولوجية: أكد جيمس روزنو على أهمية العامل الشخصي في صنع السياسة الخارجية وذلك خصوصا في الدول النامية، وذلك نظرا لتركيبة السلطة وشخصنتها، وكذلك غياب دور المؤسسات أو تغييبها مقارنة بالدول المتقدمة، خاصة منها ذات الأنظمة المفتوحة (تعدد مؤسسات صنع السياسة الخارجية على مستواها).

فالعوامل المتعلقة بصانع القرار تشمل شخصيته وخبرته ومستواه الفكري، وفي هذا المجال يمكن القول: إن الدراسات السيكولوجية أظهرت أهمية تربية الفرد وتكوينه وتأثره ببعض الأحداث التي قد تكون طبعت حياته في تحديد إدراكه للأمور والوقائع (حتي، ١٩٨٥، ص١٩٥).

وقد ظهر هناك نقاش كبير حول أهمية دراسة الدور الذي يقوم به القادة والزعماء، ومدى قدرتهم على التأثير في الأحداث من حولهم؛ إذ كان البعض من المهتمين بدراسة السياسة الخارجية وعلى رأسهم ريتشارد سنايدر يرون أن زعماء الدول يلعبون الدور المحوري في السياسة الخارجية لبلدانهم (حتي، ١٩٨٥، ص١٧٧)، ويذهب "كريستوفر هيل" بعيدا في هذا الشأن بحيث يعد أنه حتى في المجتمعات المفتوحة يمكن للشخصية القوية لرئيس الدولة ووجهات نظره أن تفسر نسبة كبيرة من السلوك الدولي للدولة (عديلة، ٢٠٠٥، ص١١)، فإن البعض الآخر وعلى رأسهم "دافيد سينجر" يؤكد عكس ذلك ويقلل من أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القادة والزعماء في سياسات دولهم الخارجية، ويعتقد أن معنى السياسة الخارجية ينصرف إلى التعبير الواضح عن المصالح القومية، وبناء عليه، فإن الإطار الذي يتحرك فيه يكون قد تحدد إلى درجة كبيرة بطريقة لا تتيح لشخصيات الزعماء أن تؤثر في الموقف أو أن تتحكم في بلورته (عديلة، ٢٠٠٥، ص١٥).

ويتوقف كذلك دور العوامل الشخصية على مدى توفر المعلومات ودرجة التضارب فيها، وفي مسألة قلة المعلومات وعدم دقتها ووضوحها يؤكد"بهجت قرني"بأن صعوبة التحليل والدراسة للسياسة الخارجية لدول العالم الثالث تكمن في هذه القضية بالذات أي ندرة المعلومات وعدم وضوحها ودقتها(Bahgat, p 41).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: المحددات الخارجية: وتشمل عموما العوامل الموجودة خارج نطاق الدولة، من أفعال وردود أفعال الدول الأخرى؛ فالمحيط الخارجي للدولة يتألف أساسا من الجانب المادي والجغرافي ومن الدول والمجتمعات والثقافات، وتتغير هذه العوامل بشكل دائم يؤثر على إدراكات صناع القرار(عبد الرحمن، ١٩٩٩، ص٦٢).

كما تمارس طبيعة النظام الدولي من حيث: أنماط العلاقات (وقائية، تعاونية، نزاعية)، وطبيعة التحالفات (مرنة، جامدة، عقائدية)، وتوزيع القوة (الإمكانات والقوى في النظام والتي تحدد شكل النظام كأن يتسم النظام بتبعثر القوة أو بالثنائية القطبية أو بتعدد الأقطاب)، بما فيها الأوضاع في النظام الإقليمي، وكذلك الموقع الجيوستراتيجي وموقع الدولة العام في العلاقات الدولية تأثيرا على السلوك الخارجي للدولة، حيث إن المتغيرات السابقة تحدد شكل وطبيعة السياسة الخارجية للدولة(حتي، ١٩٨٥، ص١٩١).

إضافة إلى ذلك، فإن بنية النظام الدولي لها التأثير البالغ في توجيه السياسة الخارجية للدول؛ إذ يشكل البنيان الدولي أحد المؤثرات البارزة الضاغطة على السياسة الخارجية للدول، وهو ما يدفع بعضها إلى تبني نمط معين من السياسة الخارجية، وبالنتيجة فإن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي عكس الدول الكبرى، كما أّنها أكثر قدرة وقابلية للتحرك داخل النسق الدولي. فالنظام الدولي قد يأخذ أحد الأشكال الثلاثة الرئيسية: الأحادية القطبية، التي تتسم بتركيز الموارد وأنماط القوة والهيمنة بيد طرف واحد (دولة واحدة)، أو الثنائية القطبية، والتي تتميز بتركز الموارد والمقدرات بين دولتين أو قطبين(الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في فترة الحرب الباردة)، والشكل الأخير هو النظام متعدد الأقطاب، والذي يتسم بتوزيع الموارد بين مجموعة من الدول والأقطاب، فهذه الأشكال تؤثر بشكل لافت في عملية صنع السياسة الخارجية للدول. كما أن أشكال الأحلاف والكتل الدولية من العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية، فسياسات الحلف وتوجيهاته الرئيسية قد تشكل عوائق أمام محاولات الدول الأعضاء التفرد بالمواقف، خاصة المواقف المنشقة عن الحلف(سليم، ١٩٨٩، ص٢٨٢).

ويتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة بسلوك الدولة وبسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها، فالدولة تستقبل حوافز (سلوكيات) عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق العالمي، وقد تكون هذه الحوافز ذات طابع صراعي أو ذات طابع تعاوني، ولكن هذه الحوافز تضطر الدولة إلى التصرف بشكل معين يتناسب مع مفهومها لطبيعة الحافز(بدر، ٢٠٠٣، ص٨).

يلحظ أن عنصر العلاقات الدولية يقوم على العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، وتتضمن المبادلات الاقتصادية والاتصالية بين الوحدات الدولية، فهي تخلق سياسة خارجية تعاونية. وبالتالي، غياب السلوك الذي يهدد المصالح المشتركة مما يدفع لضرورة التكامل بين تلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول، كما أن المعاملات الدولية تؤدي إلى توفر المعلومات الصحيحة لدى كل الأطراف عن بعضها البعض(بدر، ٢٠٠٣، ص١٩٠)، مما يساعدها على التعاون والتقليل من الشك في نوايا الدول في حالة الوصول للتكامل الفعلي فيما بعد.

المطلب الثالث: اتجاهات السياسة الخارجية

تهتم السياسة الخارجية بصياغة المصالح بصورة تشمل الحياة العامة والنظرة الإستراتيجية بما يحقق منافع الأمة، أو يصهر تلك المصالح في أهداف يمكن تحقيقها بإدراك العلاقة بين ما هو موجود وما يمكن إنجازه (بو عشة، ١٩٩٩، ص١٢٩). ويشترك في عملية اتخاذ القرار الخارجي عدد من الأجهزة الفرعية سواء بالتنفيذ، أو الاستشارة، أو توزيع الأدوار، أو تفويضها إلى مستويات مختلفة. وتتمثل بـ:

أولا: السلطة التنفيذية:

تعد العنصر الرئيسي في عملية اتخاذ القرار الخارجي إذ يترأسها رئيس الدولة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أو رئيس الوزراء مثل بريطانيا، والذي ترتبط به مجموعة صلاحيات مهمة في مجال السياسة الخارجية، ويبرز ضمن هذا السياق دور وزير الخارجية في اتخاذ القرار الخارجي الذي يتفاوت بين الدور المؤثر الفاعل وبين الدور المحدد لعدة اعتبارات منها؛ حزبيا في النظم الحزبية، ومدى رغبة الرئيس بالقيام بالشؤون الخارجية؛ إذ تتجدد صلاحيات وزير الخارجية، ومدى نفوذ وزير الخارجية وتأثره قياسا بنفوذ الأجهزة الأخرى المتصارعة على سلطة اتخاذ القرار إضافة إلى مدى خبرته الشخصية وإدراكه ومعرفته (الحسان، ١٩٨٥، ص٦٣).

هذا، وتتضح أهمية السلطة التنفيذية في عملية اتخاذ القرار في النواحي التالية (الوهيبي، ٢٠١٢، ص٥٩):

١- أنه في الشؤون الخارجية خصوصا في أوقات الأزمات تكون الحاجة ملحة إلى مركزية اتخاذ القرار لما لهذه الشؤون من أهمية، وجديتها من ناحية، ولامتلاك الممثلين السياسيين والعسكريين والاقتصاديين في الخارج الذين يقومون تقارير عن الأوضاع الخارجية لرئيس السلطة التنفيذية.

٢- أن بعضا منهم يرى أن رسم السياسة الخارجية من قبل رئيس السلطة التنفيذية يكون بصورة أفضل مما لو وضعت من قبل هيئة جماعية كبيرة مثل البرلمان.

٣- أن تقدم وسائل المواصلات ساعد على التقاء رؤساء السلطة التنفيذية ضمن لقاءات قيمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: السلطة التشريعية

ليس لها دور كبير في مجال السياسة الخارجية بالمقارنة مع السلطة التنفيذية، وهذا لا ينفي مشاركتها في بعض الشؤون الخارجية؛ مثل: التصديق على المعاهدات، ورسم الميزانية، والاشتراك في إعلان الحرب... الخ.

ففي بريطانيا يشارك البرلمان في مناقشة الأمور الخارجية دون أن يشارك في وضعها، ويقل دوره في حال تمتع رئيس السلطة التنفيذية بأغلبية برلمانية، وكذلك الحال في فرنسا حث أنه بعيد عن المفاوضات وله حق المناقشة دون التصويت على السياسة الخارجية وإن كانت المناقشة لا تخلو من انتقادات لاذعة، وتبلغ حجم اهتمامات كل منهما بالشؤون الخارجية (٥%) من المناقشات، ويتمتع الكونجرس الأمريكي بصلاحيات أوسع من السابقين، فالرئيس يجد نفسه في موقف صعب إذا لم تدعمه أغلبية برلمانية حتى أنه في بعض الأحيان يعارض من قبل أعضاء حزبه نتيجة للطبيعة اللامركزية للأحزاب الأمريكية، ومن صلاحيته التصديق على المعاهدات، وله حق الموافقة على تعيين الممثلين الدبلوماسيين، ويستطيع استخدام صلاحياته في تقرير الاعتمادات المالية وبقطع الطريق أمام الرئيس في سياسته الخارجية(مهنا، ١٩٩٨، ص٧٧).

وهناك رأي لمن يقول: "إن السياسة الخارجية لا تهم البرلمان، وإظهار بعض الاهتمام بالسياسة الخارجية ليس رد فعل سياسي جيد، فهذه أفضل وسيلة لأن يخسر الإنسان مقعده، ولذا فإن مناقشات السياسة الخارجية لا تثير أي اهتمام، وأعضاء البرلمان أنفسهم غير منجذبين بقضايا السياسة الخارجية"(محمد، ١٩٩٦، ج٢/ص١٦١).

ثالثا: الجهاز البيروقراطي:

أعضاء هذا الجهاز هم المستشارون والخبراء، ويقوى دور هؤلاء عندما تكون القيادة ضعيفة، وتختلف مشاركة هؤلاء حسب قدراتهم الذاتية. وتتميز هذه الفئة بحجمها الهائل إضافة إلى ثقلها وزيادة عنصر التخصص عندما تتسم السياسة الخارجية بالتعقيد، ولا تخفى خطورة هذه الفئة عندما تؤثر مصلحتها الخاصة على المصلحة العامة، أو تغدو عامل ضعف بسبب تشتت السياسة الخارجية بحيث تنشر معلومات لا تطابق الواقع وخلاف ذلك من أخطاء بسبب صعوبة الترابط أو إيثار المصالح الخاصة أو ضعف الوعي السياسي (الوهيبي، ٢٠١٢، ص٦٠).

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي ومؤشراته

يعد مفهوم الاستقرار السياسي من المفاهيم السياسية التي تعاني من الغموض وعدم الوضوح، ويرتبط الاستقرار السياسي، بمفهوم الشرعية السياسية من خلال قدرة النظام على خلق المسالك والقنوات الصالحة لاستيعاب شرائح المجتمع، وما تفرزه هذه الشرائح من مصالح ومطالب، خاصة مطالب المشاركة السياسية في السلطة والثروة، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال توزيع الموارد الاقتصادية بعدالة بين الطبقات الاجتماعية دون أن تضطر إلى اللجوء إلى العنف السياسي.

لهذا، فإن هذا المبحث ناقش بشكل موجز مفهوم الاستقرار السياسي، وثم التعرف على مؤشرات الاستقرار السياسي.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي

إن الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بالمرونة النسبية، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته الرسمية، واحتواء الصراعات التي قد تحدث، دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق(مسعد، ١٩٨٨، ص هـ). فقدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم بها، ويكون ذلك مصحوبا بعدم استخدام العنف السياسي من جهة وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى(هيجوث، ٢٠٠١، ص٢٢٥).

وعرفت الموسوعة البريطانية الاستقرار السياسي بأنه: الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظا على نفسه خلال الأزمات ودون صراع داخلي. أما هنتجتون (المشار إليه في: العكاليك، ٢٠٠٧، ص٥٧)، فعرف الاستقرار السياسي اعتمادا على مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية من جهة، والمؤسسة السياسية من جهة أخرى. وعليه، فقد قسم الاستقرار السياسي إلى ثلاثة مستويات: (منخفضة، متوسطة، مرتفعة) وحالة الاستقرار السياسي بمختلف مستوياتها تعني وجود علاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسية السياسية من جهة أخرى، وإن اختلفت درجاتها.

كما تم ربط الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية، فعرف على أنه: حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير، حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي. كما وعرف على أنه: حالة من تحقق الأمن والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وفقا لقواعد الشرعية السياسية (الرجوب، ٢٠٠٥، ص٧٤-٧٣).

وإن الاستقرار السياسي أمر تسعى له الأمم والشعوب؛ لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار، ويمكن فهم مفهوم الاستقرار من خلال معرفة معكوسة؛ أي ملاحظة عدم الاستقرار السياسي، ويختلف هذا المفهوم عند الباحثين والدارسين للأبحاث والدراسات المجتمعية التي منها الدراسات السياسية، ذلك أنه لا يكاد هناك مجتمع سياسي يخلو من هذه الظاهرة كونه مفهوم نسبي تزداد إحداثه في الدول المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة. فالبعض يرى أن الاضطرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة هي نوع من عدم الاستقرار السياسي، لكن يرى البعض الآخر أنها مجرد تعبير عن حرية المجتمع بحيث تطفو على السطح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التناقضات الموجودة فيه، ويرى الآخرون أن التقلبات الوزارية الكثيرة وأعمال الشغب وتغيرات النظام نفسه عبر الإطاحة به لا يشكل عدم استقرار باعتبارها شيء من التعبير عن حرية الرأي؛ لأن أعمال الشغب مسائل نسبية، وتغيير النظام من شكل لآخر أو سقوطه لا يعني أنه غير مستقر؛ لأنه قد يبقى نظام ما في الحكم لمدة طويلة، ويشرف على الانهيار رغم أنه يتداعى بشكل بطيء، مثل: الجمهورية الفرنسية التي استمرت لمدة ٧٠ سنة(هيجوث، ٢٠٠١، ص٢٢٣-٢٢٤).

فإن عدم الاستقرار السياسي هو عدم القدرة على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع للمحافظة عليها والتمكن من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي وتناقض الشرعية.

وترى نيفين مسعد (١٩٨٨، ص هـ) أن الاستقرار السياسي لا يقترن بالضرورة بغياب العنف السياسي؛ لأن الالتجاء إليه تعكس إفلاسا في وسائل التعبير الأخرى أو قناعة بعدم جداوها، كما لا يرتبط بغياب التغيير السياسي أو بتدرجه، إنما هو يرتبط أساسا بمضمون هذا التغيير ووجهته، لأن من التغيير ما يهدف إلى زيادة شرعية زائدة للنظام ورفع فعاليته، وأن التغيير يساهم في حفظ النظام من اهتزاز شرعيته وتدني فعاليته، وعليه يكون العنف السياسي الذي يقود إلى عدم الاستقرار السياسي بجميع مستوياته من عنف رسمي أو شعبي أو غير ذلك بدءاً من وسائل قمع المعارضة مروراً بالانقلابات العسكرية وانتهاء بالعصيان السياسي أو العسكري؛ إذ إن الاستقرار السياسي ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمجاوبة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته وفعاليته، فقال صمويل هنتنغتون: إن عدم الاستقرار يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية أي أن عدم الاستقرار يزيد كلما زادت المطالب السياسية وضعفت قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة الفاعلة لها(عبد الفتاح، ٢٠٠٨، موقع إلكتروني).

ويتبن أن معايير الاستقرار السياسي، هي: ازدياد فرص الانفتاح السياسي والديمقراطية المقترنتين بالاعتدال في المواقف والسلوكيات واتحاد المواقف تشدداً وتوتراً من قبل الأطراف السياسية (ضياء الدين، موقع إلكتروني).

ونتاجا لهذا، فقد وجد الاختلاف بين المفكرين السياسيين حول تحديد تعريف موحد للاستقرار واختلفت مداخل تناول هذه الظاهرة من مفكر إلى آخر، ويمكن التمييز في التحليل السياسي المعاصر بين ثلاث مدارس فكرية كبرى في العلوم السياسية في دراسة الاستقرار السياسي، حيث كل منها تتبع مفهوم معينا للاستقرار السياسي، وهي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- **المدرسة السلوكية**: وفقا لهذه المدرسة، فإن الاستقرار يرادف غياب العنف السياسي، والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون، والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية، وتتم عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة للعنف (كريم، ٢٠٠٤، ص٥٠-٥٢).

يتبين مما سبق، أنه لا يصح استخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد، مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف سياسية، وأن الإصلاح في هذه الحالة لا يتم السعي إليه إلا بأساليب سياسية مدنية (القمودي، ٢٠٠٠، ص١١٧).

٢- **المدرسة البنائية الوظيفية**: ترتكز هذه المدرسة على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات (القمودي، ٢٠٠٠، ص١١٩).

وقد تناول "غابريال ألموند" مفهوم الاستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي، حيث إن هذا السلوك يرى نموذجه في كائن حي يترعرع على التكيف والتوازن والاستقرار، وأن الخلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحيها، وأن تكيف هذا الكائن أو النظام السياسي وتوازنه واستقراره دليل على حيويته (شلبي، ٢٠٠١، ص٣).

٣- **المدرسة النظمية:** تنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل النسقي أو التحليل النظمي، وحسبه المدرسة فالاستقرار السياسي هو مرادف لحكم النظام والإبقاء عليه، كما أنه يعني القدرة على التكيف مع الظروف والأوضاع والمتغيرات الجديدة، فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع، كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج، وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة (علي، ٢٠٠٣، ص٢٩).

إذن، فالمدرسة النظمية أو النسقية في تعريفها للاستقرار السياسي ركزت على النظام ككل، فنظرت إلى الاستقرار من زاوية قدرة مؤسسات النظام على البقاء والاستمرارية وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على استقرارها.

ومن خلال آراء هذه المدارس الثلاث، يمكن للباحث أن يعرف الاستقرار السياسي على أنه: "عملية التغير التدريجي المنضبط، عن طريق تضاؤل العنف السياسي، وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام".

ويمكن تعريف الاستقرار السياسي إجرائيا على أنه: "عدم استخدام العنف لأغراض سياسية، ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع، وقدرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام"(علي، ٢٠٠٣، ص٣٠).

وبناء على هذا، يمكن تعريف أنظمة الاستقرار السياسي والإداري والدستوري على أنها: أنظمة تتمتع مؤسساتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية بالاستقرار السياسي والإداري في تنظيماتها وهياكلها الأساسية وتقسيماتها الضبطية والإدارية بشكل يحقق لها التوازن والاستقرار في ظل أي متغيرات سياسية مفاجئة قد تحدث في المجتمع(القمودي، ٢٠٠٠، ص١١٨).

وتمثل الأحزاب السياسية جزءاً من المؤسسات السياسية وهي مؤسسات جماهيرية وترتكز على مساندة الجمهور لها، وتعمل على استقطابه والعمل على تحقيق رغبات الجمهور وأعضاء الحزب والمنتمين له والمتعاطفين معه، ويتوقف تحقيق الأهداف والغايات على إمكانية وقدرة الحزب التنظيمية وكذلك مقدرة القيادة الحزبية على التكيف مع البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بنشاط الحزب، فهنالك الكثير من الأحزاب السياسية لا تكون قادرة على تلبية الكثير من المطالب السياسية خصوصاً إذا كانت تلك المطالب متعلقة بأسس تنظيمية مثل المشاركة داخل مؤسسات الحزب وصناعة القرار، فكثير من الأحيان تتحول عملية المطالب إلى صراع داخل المؤسسة الحزبية مما يفقدها وزنها وثباتها أمام الجماهير والنظام السياسي أي عدم استقرارها(دوفرجية، ١٩٨٠، ص٨٥).

وعرف عبد الرحمن حسن (١٩٩٦) الاستقرار السياسي بأنه: "قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ويكون ذلك مصحوبا بعدم استخدام العنف السياسي من جهة وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى" (حسن، ١٩٩٦، ص١٢٤).

ويمكن تقسيم الاستقرار السياسي إلى بعدين هما:

أ- **الاستقرار الداخلي**: يعني إدارة الصراعات الداخلية في إطار مؤسسات الدولة ومن خلال توازنات القوى الداخلية، وبالتالي يرتبط بقدرة الدولة على الاستجابة لمصادر التوتر والضغط في البيئة الخارجية وتطويعها لخدمة المصالح القومية (الصاوي، ١٩٩٥، ص٢٨-٢٩).

فهناك عدة عوامل التي تؤثر على الاستقرار داخل أي دولة، مثل:

١- عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة، وعدد الثورات التي نشبت داخل الدولة.

٢- عدد الإضرابات والمظاهرات ضد الحكومة وعدد القتلى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- عدد الأزمات داخل المؤسسات الحكومية.

فعدم الاستقرار السياسي: هو رد فعل لقمع النظام السياسي في مرحلة سابقة، كما أن عدم التوازن بين القوى (العسكرية، الاقتصادية، السياسية)، التي ترتكز عليها الدولة، فزيادة نفقات الدفاع مثلا قد يعرض الوضع الاقتصادي للدولة لأزمات، فعليه تنعكس على الوضع الاجتماعي مما يسبب عدم الاستقرار (هويدي، ١٩٩١، ص٥٢-٥٣).

ب- **الاستقرار الخارجي**، يشير إلى قدرة الدولة على إدارة وحماية مصالحها العليا في الخارج أو من احتمالية التهديد الواردة من الخارج وردعها(الصاوي، ١٩٩٥، ص٢٨-٢٩).

وتتمثل مؤشرات الصراع الخارجي التي تساهم في عدم الاستقرار، هي (يرجنسكي، ١٩٨٠، ص٢٦):

أ) عدد المظاهرات والاحتجاجات ضد السياسة الخارجية للنظام.

ب) عدد العقوبات السلبية التي فرضت على الدولة وعدد الدول التي قطعت علاقتها الدبلوماسية معها.

ج) عدد المرات التي صدرت فيها تهديدات ضد الدولة، وعدد المرات التي ألتجئ فيها للعمل العسكري كنوع من الحل للمضلات التي تقابل الدولة خارجيا، وعدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة، وعدد القتلى في الصراعات الخارجية.

د) عدد المرات التي تم فيها استدعاء سفراء الدولة أو طرد السفراء الأجانب منها.

ويمكن رصد ثلاثة مستويات لعدم الاستقرار، هي:

أولا: عدم الاستقرار المؤسسي: يتعلق بمؤسسات النظام، كالوزارة والبرلمان، ويرتبط ذلك إلى حد كبير بعدم الاستقرار على مستوى النخب السياسية، ويعبر مؤشر التغييرات أو التعديلات الوزارية عن عدم الاستقرار في عناصر الهيئة الحاكمة(معوض، ١٩٨٣، ص١٣٢). ويتمثل في استقالة/إقالة الوزراء، كلهم أو جزء منهم أو تعديل الحكومة مع بقاء نفس رئيس الوزراء.

ثانيا: عدم الاستقرار النخبوي: يتعلق بالممارسات الفعلية من جانب النخب في النظام، وغالبا ما يأخذ صورة التغييرات السريعة التي تشهدها النخبة الحاكمة، وسرعة تغير وتبدل شاغلي المناصب والأدوار السياسية (العيدروس، ١٩٩٠، ص٣١-٣٢).

ويعرف الباحث الاستقرار السياسي بأنه: مفهوم قائم على القدرة على التغيير المنتظم، الذي يعمل على تطوير قدرات النظام السياسي، من أجل استيعاب الأنماط المتغيرة من المتطلبات السياسية والتنظيمية، والقدرة على التعامل مع الأنماط الجديدة والمتغيرة من المشكلات التي قد تواجهه، وبذلك يتحكم في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي ضمن النظام السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: عدم الاستقرار الحكومي

أ- العنف السياسي الرسمي

يعرف العنف السياسي بأنه كافة الممارسات التي تتضمن أهدافا اجتماعية لها مدلولات سياسية، وهذه الممارسات قد تكون فردية، أو جماعية، سرية أو علنية، منظمة أو غير منظمة (يس، ١٨٨٩، ص١٨٠). فهو منهج نزا ع، يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عنه إلى تغليب رأيه السياسي أو فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة، والحفاظ على علاقات اجتماعية عامة، أو تغييرها أو تدميرها(مبيض، ٢٠٠٣، ص٩٥٤).

وتعد الشرعية مصدرا مهما في تبرير العنف السياسي، فكل طرف من الأطراف يدعي شرعية ما يقوم به من عنف كتبرير للظلم الواقع عليه من الطرف الآخر، وسواء كان العنف موجه من قبل الدولة التي تحتكر مصادر القوة، أو من الأفراد الذين يعتقدون أن من حقهم الدفاع عن مصالحهم طالما أن الدولة لا تمثل مصالحهم وتحتكرها أو تغتصبها دون رغبتهم، فكل منهما يرى أن استخدام العنف السياسي ضد الآخر هو عمل مشروع (الجاسور، ٢٠٠٤، ص٢٢٠). ويكون هدف العنف السياسي الاستيلاء على السلطة أو الانعطاف بها نحو أهداف غير مشروعة (الكيالي، ١٩٩٠، ج٦، ص٢٥٦).

والعنف السياسي الرسمي، أو الحكومي، يبدأ في أروقة السلطة وقصور الرئاسة، وهو العنف الذي يوجهه النظام إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة، وذلك لضمان استمراره وتقليص دور القوى المعارضة أو المناوئة له، ويمارس النظام العنف من خلال أجهزته القهرية كالجيش والشرطة والمخابرات أو المليشيات التابعة له (العبادي، ٢٠٠٣، موقع إلكتروني)، أما أشكال العنف الرسمي فتشمل الاعتقالات السياسية، أحكام الحبس، الإعدامات السياسية، استخدام قوات الأمن لكبح المظاهرات، استخدام الجيش للقضاء على الجماعات المضادة (هياجنة، ١٩٩٩، ص١٨٩).

فهو العنف الموجه من النظام نفسه، أو بعض مؤسسات النظام (القوات المسلحة،الأمن العام،المخابرات العامة)، إلى المواطنين أو فئات معينة،بهدف حماية استقرار النظام، ويتخذ شكل الاعتقالات السياسية، من خلال احتجاز المواطنين دون أحكام قضائية، سواء قبل حدوث العنف، أو في حالات حدوث أعمال عنف جماعية، أو شكل أحكام الحبس، أو الإعدام لأسباب سياسية (إبراهيم، ١٩٩٢، ص٨٦-٨٤).

ويسوغ البعض العنف على أنه ضد فساد الآخر وأن هدفهم من العنف الذي يقومون به هو الإصلاح(الطعاني، ١٩٨٠، ص١٦٤-١٦٥)، والذي غالبا ما يتطور ليصل إلى مرحلة التمرد الجماعي وصولا لسقوط الحكومة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن السلطة تمارس العنف الرسمي ضد مواطنيها أو ضد جماعات وعناصر منهم، من خلال(إبراهيم، ١٩٩٢، ص٨٣):

١- الاعتقال لأسباب سياسية.

٢- الحبس مع الأشغال الشاقة والمرتبطة بقضايا سياسية.

٣- الإعدام المرتبط بقضايا سياسية.

٤- استخدام قوات الأمن لمواجهة أحداث العنف غير الرسمي (الذي حدث ضد ما يسمى بتظاهرات الحراك الجنوبي).

٥- استخدام الجيش لمواجهة أحداث العنف غير الرسمي (الذي حدث في محافظة صعده ضد جماعة التمرد الحوثية).

ب- العنف غير الرسمي (العنف الشعبي)

العنف غير الرسمي (الشعبي أو المدني): هو الموجه من المواطنين إلى النظام ويعتمد هذا النوع من العنف على عامة الشعب، ويضم أحداث الشغب، التمردات، الاغتيالات، حروب العصابات، الحرب الأهلية، والثورات(العبادي، ٢٠٠٣، موقع إلكتروني)، والعنف الثوري هو عنف مجرم، ويعاقب عليه القانون، بينما ينظر للعنف الرسمي على أنه غير مجرم ولا يعاقب عليه القانون المحلي أو الدولي (لجدع، ٢٠١٠، ص٢٤).

وتختلف معايير مشروعية العنف من عدم مشروعيته استنادا إلى الجهة التي ترعاه، وكل جهة تحاول أن تعطي المفهوم الذي يتناسب ومصالحها، فهناك العنف السياسي، الإرهاب، الكفاح المسلح، الجريمة السياسية والعمل الثوري . . الخ، وتتداخل هذه المصطلحات فيما بينها، ويدور حولها جدل واسع، يتعلق بالمصطلح ومضمونه، حيث تأخذ الظاهرة أسماء متعددة، وتختلف معاني المصطلحات رغم التشابه في المعنى، والاختلاف يأتي من حيث طبيعة الأهداف والوسائل وحتى النتائج(لجدع، ٢٠١٠، ص٢٤).

وفي المحصلة، فإن الصراع الاجتماعي يحدث نتيجة لغياب الانسجام والتوازن والنظام والإجماع في محيط اجتماعي معين. ويحدث أيضًا نتيجة لوجود حالات من عدم الرضى حول الموارد المادية مثل: السلطة والدخل والملكية أو كليهما معا،وهناك ما يسمى بقضية العدالة الاجتماعية التي تعد متغيرا بنيويًا في إثارة الصراعات الاجتماعية طالما أن هناك توزيع غير عادل للثروة(الصاعدي، ٢٠٠٨، موقع إلكتروني).

كما يستمد العنف مشروعيته في بعض الأوقات من سياسات التمييز والحرمان التي تقع على عاتق جماعة ما، أو منطقة ما داخل الدولة، والتي تتمثل بالحرمان من الموارد الاقتصادية أو الاعتداء عليها، والتمييز الثقافي، أو السياسي، أو الاجتماعي وغيرها من أساليب التمييز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحرمان (جار، ١٩٩٥، ص١٤). وكذلك قيام الدولة بعمليات قمع الاحتجاجات التي تقوم بها تلك الجماعات للتعبير عن مطالبها وعدم رضاها عن عمليات التهميش التي تتعرض لها، أو ضمها إلى الدولة بالقوة (جدنز، ٢٠٠٢، ص١٣١).

وإن العنف والسياسات الأمنية المبالغ فيها التي يمارسها كل طرف تؤدي في النهاية إلى عكس الغرض المراد منها، فالعداوة الشديدة جدًا، قد تؤدي في النهاية إلى مجتمع متآلف، وأن الأطراف الأعداء سوف يتخلون عن القوة أو الإكراه لحل خلافاتهم. وأن بناء مؤسسات تعمل على تكييف ومعالجة الظروف هي التي ستعمل على تحويل الرؤى لدى الأطراف وستلعب دورا حاسما في تعزيز الأمن، وتخفيف مخاوف الغش، ومع كل ما سبق فإنه لا يلغي استمرار أهمية القوة العسكرية. وتؤكد الماركسية على أن التناقضات بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج في المجتمعات الطبقية تؤدي إلى ثورة اجتماعية حتمًا(دينيسوف، ١٩٨٢، ص٢٤)، فالقوى المنتجة تسبق في تطورها علاقات الإنتاج التي تصبح تدريجيا عائقا أمام تطورها، مما يضطرها إلى إزاحتها قسرا واستبدالها بعلاقات إنتاج تطابق أهدافها، وهذا هو القانون الأساسي الذي يشكل جوهر التطور الاقتصادي والاجتماعي عبر التاريخ (الزبيدي، ٢٠٠٦، موقع إلكتروني).

ويمكن تفسير العنف الداخلي من خلال التفاوت الشديد في توزيع الدخل (اتساع دائرة الفقر أو تحت خط الفقر) (أبو مصلح، ٢٠٠٧، موقع إلكتروني) ، هذا التفاوت الذي يؤدي إلى تحفيز الطبقات الفقيرة، وتعزيز نقمتهم على الواقع ويسير بهم نحو طريق الثورة، وتغيير الأمر الواقع بالقوة(بكر، ١٩٩٨، ص٨-١١).

وعموما هناك أسبابا عديدة للعنف السياسي الداخلي يمكن إيرادها تحت ثلاثة عناوين رئيسة هي (البطالة حقائق وأرقام، ٢٠٠٩/٤/٢٢):

أولا: اقتصادية: وتتناول ثلاثة أسباب هي:

١- البطالة: تتسبب البطالة – سواء كانت صريحة أو مقنعة -باللجوء للعنف الجنائي أو العنف السياسي أو الإرهاب للتعبير عن الحالة التي يصل إليها العاطلون عن العمل (جدنز، ٢٠٠٢، ص١٣١).

٢- التمايز الطبقي: وهو الذي تمارسه الطبقات المسيطرة على الطبقات المستغلة (إبراهيم، ١٩٩٢، ص٤٧).

٣- الفساد: فكلما زادت مستويات الفساد كلما كان المجتمع أكثر ميلا للعنف السياسي كرد فعل على ضياع حقوق لمواطنين مقابل مكاسب لآخرين مقربين من النظام ورموزه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيًا: أسباب سياسية: وتتناول العديد من العوامل، مثل: محدودية المشاركة السياسية، وعدم التداول السلمي للسلطة، غياب الديمقراطية، انتشار الفساد، العوامل العرقية والاثنية، والسلوك الحكومي، (دور أجهزة الأمن، والسياسات الخارجية).

ثالثًا: أسباب اجتماعية وثقافية: ويكون بممارسة بعض الجماعات المتطرفة ضد الدولة من ناحية، وضد المجتمع المدني ذاته من ناحية أخرى، وتشمل العديد من العوامل التي تساعد على اكتساب ميول عنيفة لدى الجماعات والإفراد فتسلك العنف سبيلا لتحقيق أهدافها المستغلة (إبراهيم، ١٩٩٢، ص٤٧)، كـ (ظاهرة الاختطاف وخاصة اختطاف الأجانب في معظمها تكون مطالب الخاطفين إما فدية مالية وإما مطالب بتوفير مشاريع خدمية في مناطقهم؛ كالطرق المستشفيات والمدارس . .).

وعموما، فإن الاستقرار السياسي هو محصلة أداء النظام في مجالات الشرعية السياسية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وغياب العنف بكافة أنواعه (محمود، ٢٠٠٨، ص٥٧-٥٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي

لا توجد مؤشرات محددة للاستقرار وعدم الاستقرار السياسي؛ إذ اختلف الباحثون في تحديد هذه المؤشرات، فهناك من الباحثين من حدد مؤشرات الاستقرار السياسي وفق تصوراتهم، تتلخص بـ: استمرارية النظام الحاكم، عدد الانتخابات العامة التي أجريت في البلاد، زيادة الأحزاب السياسية، مدى قوة الحزب المسيطر في الدولة، نسبة الإنفاق السياسي، درجة الدمقرطة السياسية، درجة التهميش الاجتماعي والسياسي في الدولة (عدوي، ٢٠٠٩، ص١٦)، وحدد الأقداحي (٢٠١٣، ص٢١) مجموعة من مؤشرات الاستقرار السياسي؛ كالتجانس القومي وسيادة الدولة والأمن القومي الذي يعد أحد عوامل قوة الدولة والاستقرار السياسي فيها.

إذن، هنالك العديد من مؤشرات الاستقرار السياسي، أهمها:

١. شرعية النظام ونمط انتقال السلطة في الدولة:

تعدّ شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي الذي يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية. فمن أهم وسائل تكريس أو بناء الشرعية هي: الكفاءة، والفاعلية في إدارة شؤون المجتمع، وفي تحقيق أهدافه، وفي تجسيم قيمه ومثله العليا. والشرعية في حد ذاتها توفر حد أدنى من الاستقرار السياسي (محمد أمين، ٢٠٠٦، ص١٨).

وأما انتقال السلطة فهو تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً، فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر لعدم الاستقرار السياسي (سليمان، ٢٠٠٩، موقع إلكتروني).

ولذلك فالاستقرار يتطلب حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسة؛ لأن الحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفاعلية كبيرة في صناعة السياسات وتنفيذها(سفيان وهليكه، ٢٠٠٨، ص١٥)، مما يلبي حاجات المجتمع، وبالتالي، يخلق علاقة رضا بين النظام السياسي والشعب، الأمر الذي يؤدي إلى استقرار سياسي.

٢. الاستقرار الحكومي:

الاستقرار الحكومي هو أداء المؤسسات الحكومية وعدم تغيرها في فترات قصيرة، ويكون التغير أو التعديل الحكومي وفقا للإجراءات الدستورية المنصوص عليها. ومن أهم مؤشرات الاستقرار الحكومي الآتي (محمد أمين، ٢٠٠٦، ص١٥):

١- السلطة التنفيذية:

أ. **التغير الوزاري:** وهو قبول استقالة الحكومة بكامل أعضائها (رئيس الوزراء والوزراء)، وتكليف رئيس وزراء جديد ليتشكل حكومة جديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. **التعديل الوزاري:** ويتمثل في خروج الوزراء من أعضاء الطاقم الحكومي من الوزارة، ودخول وزراء جدد أخرين؛ ليشغلوا مكانهم، إضافة إلى ما يقوم به رئيس الوزراء من إعادة توزيع للحقائب الوزارية بين أعضاء طاقمه الوزاري ولا يشمل التعديل الوزاري تغير رئيس الوزراء، وإنما يقتصر على الوزراء فقط (الرجوب، ٢٠٠٥، ص٧٨-٧٩).

٢- السلطة التشريعية:

أ) استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.

ب) حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية (سليمان، ٢٠٠٩، موقع إلكتروني).

فالتغييرات المستمرة في الحكومة – وتحديدا الوزارات – في غير موعدها، يعد مؤشرا لعدم الاستقرار السياسي؛ حيث تقاس هذه التغييرات بعدد المرات التي قام بها الرئيس بتعيين وزير في السنة (Ari a Aisen, 2010, p 03)، فينتج عن هذا التغيير عدم وضوح سياسات الوزارة، مما يؤدي إلى تعطيل بعض المصالح الخاصة، وتعطيل مصالح المواطنين؛ فالاستقرار يتطلب احترام المدة القانونية للوزراء أثناء التغييرات الوزارية مما يحقق الاستقرار الحكومي، كما يتحقق الاستقرار الحكومي من خلال غياب الاغتيالات السياسية – التي تعكس سوء العلاقة بين التشكيلات السياسية داخل الحكومة – الأمر الذي يؤدي إلى استقرار سياسي.

٣. غياب العنف والحروب الأهلية:

عرف العنف بأنه: كل سلوك فعلي أو قولي يتضمن استخداما للقوة أو تهديدا باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو الآخرين، وإتلاف الممتلكات لتحقيق أهداف معينة. وعلى ضوء هذا التعريف فإن العنف قد يكون سلوكا فعليا (استخدام فعلي بقوة) أو قوليا مجرد تهديد باستخدامها، وممارسة الضغط النفسي والمعنوي بأساليب مختلفة، (وأنه يقوم إلحاق الأذى بالآخرين)؛ أي أنه يتضمن معنى الإكراه والإرغام. كما أن السلوك العنيف قد يكون فرديا، أو جماعيا، منظما أو غير منظم، علنيا أو سريا، ومن هنا تتعدد صور العنف وأدواته وتتداخل (توفيق، ١٩٩٢، ص٤٥).

أما العنف السياسي فهو التعبير الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي، بينما اختفاء العنف السياسي فهو من مؤشرات الاستقرار السياسي، ويمكن تعريف العنف السياسي بأنه الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين؛ وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية واجتماعية لدلالات سياسية، والعنف قد يكون رسمي أو غير رسمي، فهو الموجة ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة، أما الغير رسمي فهو الموجة من المواطنين أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه، أما الحركات الانفصالية والتمردات والحروب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهلية فتمثل على صور عدم الاستقرار السياسي وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع (محمود، ١٩٩٦، ص٨٩-٩٠).

ويعرف العنف السياسي بأنه استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية (شمسة، ٢٠٠٤، ص١٢٧)، وتتعدد أشكال العنف السياسي فيمكن أن يأخذ العنف السياسي شكل الاغتيالات السياسية أو الانقلابات ومحاولات الانقلاب أو التمردات كما يتجسد العنف السياسي في صورة أعمال الشغب وعمليات الاعتقال السياسي (آدم، ٢٠٠٢، ص١٠٦-١٠٧)؛ لذلك يؤدي وجود العنف السياسي داخل الدولة إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، مما يتطلب ضرورة اللجوء إلى أسلوب الحوار بغية تلافي العنف وتحقيق الاستقرار السياسي.

وتقسم مؤشرات العنف السياسي إلى قسمين، هما(محمد أمين، ٢٠٠٦، ص١٨-٢٠):

١- **العنف الحكومي:** ومؤشراته هي:

أ) الاعتقال السياسي: وهو إيقاف المواطنين دون صدور أحكام قضائية بحقهم.

ب) استخدام وحدات الجيش: يعدّ الجيش من المؤسسات الفاعلة لحفظ النظام وحمايته.

ج) أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية.

٢- **العنف الشعبي: ويطلق عليه العنف غير الرسمي،** ومؤشراته هي:

أ) **المظاهرات**: هي تجمعات لفئة معينة أو فئات قد تكون منظمة وغير منظمة أي عفوية وغير عنيفة، فلا تمارس خلالها أعمال التدمير والتخريب والقتل، وتأتي احتجاجا على قرار حكومة أو سياسة حكومة طبقت أو منع تطبيقها، والمقصود منها إشعار المسؤول بأن هذا القرار أو السياسة غير مقبولة ويجب إعادة النظر فيها.

ب) **الإضرابات**: وسيلة ضغط من قبل فئة للتأثير على الحكومة للاستجابة إلى مطالبهم الفئوية، وذلك من خلال الامتناع عن العمل لفترة من الزمن قد تمتد عدة ساعات، وقد تطول لعدة أيام أو لفترة أطول، وهناك إضرابات مجزأة بمعنى يقوم بها فرع من القطاع.

ج) **الحروب الأهلية**: والمقصود بها، الحروب التي تتم بين جماعات سياسية متنافرة في إطار دولة واحدة. ومن بين الأسباب المؤدية إلى هذا النوع من الحروب هو تعدد مراكز السلطة أو القوة وتنازعها في العديد من الدول، وخاصة الدول حديثة الاستقلال نتيجة لتنازع الولاءات والانتماءات القبلية أو الطبقة أو الدينية وغياب القومية، أو نتيجة تدخل أطراف خارجية لها مصلحة في زعزعة الاستقرار في المجتمع، أو الهدف إسقاط بعض النظم المعادية، أو بهدف خلق مناطق نفوذ. وتتركز الحروب الأهلية في الدول التي تعاني من تصدعات مزمنة في بنيتها السياسية والاجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د) **توزيع الدخل من خلال قياس مستوى الرفاهية**: ينظر في كل المجتمعات إلى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي، فعندما يكون النظام السياسي مستقرا، فإنه يوجه سياساته الاقتصادية التي هي مجموعة من الإجراءات سواء كانت سياسات مالية ونقدية، أو إنمائية لتحقق التنمية والرفاهية، وهذه السياسات الاقتصادية تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد، وتخلق نوعا من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي وتحقيق الاستقرار(سليمان، ٢٠٠٩، موقع إلكتروني).

ه) **توفر وتدعيم الحريات والمشاركة السياسية والثقافية**: إن من أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي هو تضيق نطاق ممارسة الحرية التي تعني حرية التعبير عن الأفكار، ونشر المعلومة، وحرية التجمع والتظاهر وحرية النقد وحرية المشاركة والتصويت والترشيح في الانتخابات بكافة أشكالها.

أما الثقافة السياسية فتشمل منظومة المعارف والقيم والرؤى والأفكار والاتجاهات الأساسية التي تتصل بالنظام السياسي، وتؤثر فعليا في سلوك أفراد المجتمع حكاما ومحكومين. وتتكون هذه المنظومة عبر فترة زمنية، وتكتسب بالتلقين الذي تقوم به مؤسسات التنشئة المختلفة، ويمكن معرفة الثقافة السياسية لأي مجتمع من خلال الخطاب الفكري والسياسي للقوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة فيه (إدور، ٢٠٠٩ ، ص١٩٠).

والمشاركة السياسية تعني ذلك النشاط الإداري الذي يقوم به المواطنين بدافع ذاتي، وليس عمل رسمي لهم – للتأثير على نظام صنع القرار الحكومي. وهي كل فعل تأييد أو مطالبة موجه للنخبة الحاكمة، وكذلك الجهود الناجحة في التأثير على اختيارات الحكومة والنخبة الحاكمة (العذبي، ٢٠٠٩ ، ص١٤-١٨).

كما أن المشاركة السياسية هي مساهمة الأفراد في أحد الأنشطة السياسية التي تؤثر في عملية صنع القرار أو اتخاذه التي تشمل التعبير عن الرأي في قضية عامة والعضوية الحزبية والانضمام لمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني أو التعاون معها والترشح في الانتخابات وتولي أي من المناصب التنفيذية والتشريعية وهي الأنشطة الإرادية للشعب بهدف اختيار الحكام (المنوفي، ١٩٧٩، ص٧٨).

فالمشاركة قضية توزيعية في المقام الأول، فهي تشير إلى حق المواطنين في التأثير على صانع القرار في المجتمع، وقدرتهم على ممارسة هذا الحق. كما تشير إلى عدم مصادرة القوة السياسية في المجتمع، أو السلطة والثروة؛ أي عدم انفراد النخبة الحاكمة بالقوة والحق في توجيه وصنع القرار. كما أنها تعني ضمان توجيه القرار لخدمة المصالح القومية العامة العليا، ومن هنا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقترن الشرعية بتوسيع قنوات المشاركة السياسية، والسماح للجماعات والقوى المختلفة، والأفراد بالتأثير في بناء السلطة السياسية وقرارات النظام الحكومي(محمد أمين، ٢٠٠٦، ص٢١).

وتعد المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم وهي الحالة التي يتوافر فيها للأفراد القنوات الرسمية التعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شرعية السلطة السياسية. وتعد المشاركة بأشكالها ومستوياتها المختلفة بمثابة الضمان العملي لحكم الشعب، وتجسيد للحرية التي يسعى إليها الإنسان، وقد أخذت صورة تأسيسية معينة من خلال السلطة السياسية القائمة لإتاحة الفرص أمام الأفراد للمشاركة السياسية(محمد أمين، ٢٠٠٦، ص٢٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: آليات تحقيق الاستقرار السياسي

يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي مجموعة من الآليات، هي:

١- **الديمقراطية:** إن الديمقراطية تعد من أهم عوامل الاستقرار السياسي، ذلك لأن التداول السلمي للسلطة، ووجود برلمان يمثل مختلف القوى والأحزاب والفئات الاجتماعية، وإقرار صيغة التعددية السياسية والحزبية، وسيادة القانون، يدفع إلى المشاركة السياسية والتي تستند عليها الشرعية (العلياني، ٢٠١٢، موقع إلكتروني)، فالدول التي تتوفر فيها الحريات وتمنح شعوبها حقوقهم هي دول في – أغلبها – تتمتع بالاستقرار، وتتمكن من مواجهة التحديات والمخاطر، أما الدول التي تمارس السياسة بعقلية الاستئصال وتمنع شعبها من بعض حقوقه ومكتسباته السياسية، فإنها دول مهددة بالاستقرار (محمد، ٢٠٠٦)، ولذلك فالديمقراطية وسيلة وآلية مهمة لتحقيق الاستقرار السياسي والمحافظة عليه.

٢- **الفعالية السياسية:** يقصد بالفعالية السياسية مدى قدرة النظام السياسي على إيجاد وتحقيق بدائل وسياسات ترضي أغلبية الأطراف داخل الدولة، ويرى "دافيد ايستون" في هذا الصدد أن النظام السياسي الذي يتمكن من تغيير سياساته وقراراته بشكل يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في بيئته الداخلية هو النظام الذي يستطيع تحقيق شرعيته ويضمن الاستقرار السياسي (العلياني، ٢٠١٢، موقع إلكتروني)، أما إذا كانت المؤسسات السياسية مجرد هياكل أدراية حقق من خلالها الأفراد القائمون عليها مصالحهم الشخصية دون المصالح العامة. وفي ظل عدم القدرة على الاستجابة للتغيرات الداخلية، فإن ذلك سيشكل سخطا عليها من قبل المواطنين مما يهدد الاستقرار، ومن هنا فالاستقرار السياسي يتطلب فعالية ونجاعة سياسية نابعة من قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة للانشغالات الداخلية الأمر الذي عزز رابطة الرضا المتبادل بين الحكومة والمواطنين.

٣- **التكامل القومي:** إن ظاهرة التعددية المجتمعية هي ظاهرة عالمية لكن الفارق بين الدول في هذا التعدد هو إستراتيجيات صحيحة وحولت هذه التعددية إلى عنصر إثراء، والبعض الآخر فشل في ذلك(العلياني، ٢٠١٢، موقع إلكتروني) حيث سرعان ما تظهر في هذه الدول الصراعات العرقية التي يمكن أن تعصف بأمنها واستقرارها، والدولة التي تتصف بصفة الدولة القومية يسودها الاستقرار السياسي وتظللها الوحدة الوطنية فهي دولة التكامل والوحدة التي يتعين على الشعوب إقامتها تجنبا للصراعات العرقية (أحمد، ١٩٩٧،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ص١٦- ١٧) وتخفيفا للاستقرار السياسي الذي يتطلب تكاملا وتعايشا بين مختلف القوميات داخل الدولة الواحدة.

ويرى الباحث أن مفهوم "الاستقرار السياسي"، فيقصد به غياب أو ندرة أعمال العنف السياسي، مثل : التظاهرات العنيفة، أو أحداث الشغب، أو حركات التمرد، أو الاغتيالات السياسية، أو أعمال التفجير التي تستهدف مرافق وممتلكات عامة أو خاصة، أو الحروب الأهلية، أو حملات الاعتقال والمحاكمات لأسباب سياسية . . الخ؛ إذ إن تكرار مثل هذه الأعمال يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، بل قد تتطور الحالة لتصبح دورة من العنف أي العنف المضاد. فالاستقرار الحقيقي يشكل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية والتطور والأمن والديمقراطية، وكلها أمور تسهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ويتبين مما تقدم، أن الاستقرار السياسي يعد محصلة لعوامل عديدة، منها: شرعية السلطة الحاكمة، ودرجة فاعلية أجهزة الدولة ومؤسساتها في إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وتأكيد هيبة الدولة في ظل سيادة القانون، ومواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع، (وخاصة مشكلات الفقر والبطالة والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والفساد). ومن ركائز الاستقرار السياسي أيضا: وجود قنوات مؤسسية وفعالة للمشاركة السياسية، إذ يسمح لمختلف القوى والفئات السياسية والاجتماعية بتوصيل مطالبها للسلطات الحاكمة والمشاركة في العملية السياسية بطريقة سلمية، واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الأقليات، ونشر ثقافة سياسية إيجابية لدى مختلف فئات المجتمع، مما يركز قيم التسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعدد والاختلاف في الآراء والمصالح، ونبذ التطرف والعنف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة الخارجية والاستقرار السياسي

إن على كل دولة أن تختار ما ينبغي عليها أن تقوم به فيما يخص الشؤون الدولية، وفي إطار حدود قوتها وواقع بيئتها الخارجية. وإن الإخفاق في هذا القرار يؤثر على مصالحها الحيوية؛ إذ إن السياسة الخارجية هي المفتاح الرئيس في العملية التي تترجم بها الدولة أهدافها المدركة الواسعة ومصالحها في الفعل الصحيح لتحقيق هذه الأهداف والحفاظ على هذه المصالح؛ فإن الظاهرة السياسية، نمط جوهري من أنماط الوجود الجماعي . وهي متعددة الأشكال والوجوه، وتنحصر النشاطات كلها في اتجاهين رئيسين متميزين، هما(هويدن، ٢٠٠٧، ص ٥٩-٧٦): السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. فالدولة تمثل وحدة سياسية مستقلة عن غيرها من حيث تركيبها وأحوال نشأتها وتبلور هويتها، وتشكل الحيز الطبيعي لمجالات النشاط السياسي المختلفة التي تتداخل مع بعضها البعض بشكل يؤثر كل مجال على المجالات الأخرى وبطريقة مباشرة، فتتأمن بذلك وحدة الحياة السياسية واستمراريتها (عطية، ٢٠١٣، ص٩٦-٩٧)؛ أي أن الأوضاع الداخلية في حياة الدولة وسياستها الداخلية - بنواحيها المختلفة – تؤثر على السياسة الخارجية وعلى وضع الدولة إزاء الدول الأخرى والعكس صحيح .

إذ إن الاستقرار الاجتماعي السياسي، عموما، هو مدى التجانس، والتآزر الذي يتسم به الواقع الاجتماعي لهذه الدولة أو تلك. والدول من حيث تركيبها الاجتماعي قد تكون على قدر مختلف من التماسك أو التفكك. ويرتب تباين الدول في مدى تجانسها وتآزرها الداخل (أو وحدتها الوطنية) تأثيرا في نوعية حركتها السياسية الخارجية، فالدول التي تتمتع نظمها السياسية هي تلك الدول التي تتميز بالقدرة على المبادرة السياسية الخارجية؛ أي أنها تصبح أكثر قدرة على صنع سياسة خارجية فاعلة وتنفيذها. ذلك أن الاستقرار الاجتماعي الداخلي إنما يحرر حركة صناع القرار السياسي الخارجي من أثر تلك القيود أو الضغوط السياسية التي يتعرض لها هؤلاء في حالة غياب مثل هذا الاستقرار. ومن هنا يعدّ الدعم الداخلي الذي يتمتع به صانع القرار أحد المتغيرات الأساسية التي تنبع منها فاعلة السياسة الخارجية (الرمضاني، ١٩٩١، ص٢١٠).

وعلى العكس مما تقدم، فإن لغياب أو ضألة الاستقرار الاجتماعي الداخلي تأثيره السلبي في الحركة السياسية الخارجية للدولة، ومع أن العديد من أدبيات السياسات الخارجية تولي عدم الانسحاب والتآزر (أو الصراع) الداخلي وتأثيره في السياسة الخارجية أهمية خاصة، بيد أن الآراء بصدد انعكاساته تتوزع على اتجاهين أساسين: الاتجاه الأول: يرى أن الدولة، عندما تعاني من مشكلات الصراع الداخلي، فإنها تندفع نحو افتعال الأزمات والحروب الخارجية من أجل احتواء أزماتها الداخلية أو إبعاد الأنظار عن مشكلاتها الداخلية. وذلك انطلاقا من فرضية قديمة وشائعة مؤداها أن الصراع الخارجي إنما يسهم في خلق التماسك الداخلي. أما الاتجاه الثاني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيذهب إلى العكس؛ إذ يؤكد أن لا علاقة قوية بين عدم الاستقرار الداخلي والصراع الخارجي(الرمضاني، ١٩٩١، ص٢١٠-٢١١).

وأما المجتمعات الممزقة داخليا: عنصريا أو أثنيا أو دينيا فلا تحول دون تجميع القوى الداخلية وراء الحركة السياسية الخارجة لصناع القرار، وبالنتيجة أضعاف حركة الدولة سياسيا وعسكريا واقتصاديا حسب، وإنما كذلك على قوة (أو قوى) خارجية استثمار الحالة الناجمة عن التمزق الداخلي، عبر تقديم الدعم لجماعة (أو جماعات) داخلية معارضة للنظام السياسي، لأغراض متعددة، خاصة بها. كما هو الحال مثلا مع استنزاف القوة الذاتية لإحدى الدول، باتجاه إسقاط نظامها السياسي أو الحد من فاعلية سياستها الخارجية. وتؤكد آراء على أن مثل هذا الدعم إنما يمر، عموما بثلاثة مراحل أساسية: تتميز الأولى بالدعم المعنوي. أما الثانية فتتجسد بالإسناد غر المباشر، بأنواعه. أما المرحلة الثالثة فتعكس التحول إلى الإسناد العسكري المباشر(الرمضاني، ١٩٩١، ص٢١٢).

لذلك، فهناك علاقة بين السياسة الخارجية والاستقرار السياسي، إذ إن مارسيل ميرل عرف السياسة الخارجية بأنها: "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه للخارج؛أي الذي يعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود، وهي أيضا مبادئ وأفعال تتخذها مؤسسات وهيئات الدولة داخل الدولة باتجاه الخارج، تستهدف تحقيق أهداف بعيدة المدى وأخرى قريبة، وسياسة الدولة الخارجية هي جزء من سياستها الوطنية، وعلى كل دولة أن تختار ما ينبغي أن تقوم به فيما يخص الشؤون الدولية، وفي إطار قوتها وواقع بيئتها، وإن السياسة الخارجية هي المفتاح الرئيس لعملية ترجمة الدولة لأهدافها ومصالحها"(الأكاديمية السورية الدولية، ٢٠١٤، موقع إلكتروني).

وكذلك، فأن السياسة الخارجية هي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم، وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي واستقررها السياسي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء.

وعند دراسة الكيفية التي توضع بها السياسة الخارجية لدولة ما فأن ذلك يبدأ بدراسة البعد الداخلي للدولة المعنية قبل بحث البعدين: الإقليمي والدولي، وإذا أرادت الدولة أن تؤدي دورا إقليميا، فلا بد أن تنطلق من الداخل أولا وقبل كل شيء، وهذا يعني أن الخروج إلى الفضاء العالمي يتطلب من صناع القرار والمعنيين برسم السياسة الخارجية أن يأخذوا بنظر الاعتبار أولا إعداد القاعدة المحلية أو الأرضية الداخلية التي يستندون عليه (الشمري، ٢٠٠٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتمثل مصالح الدول ذات الصلة ببيئتها الخارجية عبر أهداف السياسة الخارجية التي تعد الوسيلة الأساسية التي تستطيع عبرها كل دولة التعبير عن مبادئها وتطلعاتها الإستراتيجية والدفاع عن مكانتها واستقرارها وهيبتها الدولية، وكلما كانت السياسة الخارجية موفقة في التعبير عن أهداف الدولة وسياستها واستقرارها كلما كانت علاقاتها الخارجية تتسم بالنجاح والاستقرار وانعكست بالإيجاب على بيئتها الداخلية؛ إذ تتمثل أهداف السياسة الخارجية لأي دولة في (سليم، ١٩٩٨، ص ٣٩-٤٨ والأقداحي، ٢٠١٣، ص١٧- ١٩):

١. حماية الوجود الذاتي ودعم الأمن القومي، وهذا يعنى صيانة استقلالية الدولة وضمان حرية حركتها في المجالين الداخلي والخارجي، علاوة على حماية الأنماط القيمية والنظم السياسية والاجتماعية والمكاسب المادية للسكان ضد كافة التهديدات، التي تأتي من مصدر خارجي، وهكذا يبدو هدف حماية الذات له طابع دفاعي، تحتمه طبيعة العلاقات بين الدول وما يشوبها من تزايد الأعمال الخفية والنشاطات الهدامة وأعمال العنف والعدوان التي تمارسها الدول ضد بعضها البعض.

٢. المساهمة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، فنتيجة لسعى الدول المتقدمة للمحافظة على مستويات التقدم والإنجاز التي حققتها وسعى الدول المتخلفة لتحقيق التنمية وقهر التخلف، نتيجة لكل ذلك برزت الأبعاد الاقتصادية في السياسات الخارجية للدول، فأصبح الحصول على مصادر وأسباب الثروة الاقتصادية من الهداف الهامة للسياسة الخارجية، والحصول على مصادر الثروة يمكن أن يكون من خلال السيطرة المباشرة على ثروات الغير، كأن تقوم دولة باحتلال دولة أخرى أو اقتطاع جزء من إقليمها، أو من خلال العلاقات الاقتصادية والتجارية التي تنشأ بين الوحدات الدولية، وهذه العلاقات قد تكون متكافئة أو غير متكافئة طبقا للشروط التي تخضع لها هذه العلاقات، وهى شروط تعكس في التحليل النهائي الوزن النسبي لأطراف العلاقة ودور كل منها في المجتمع الدولي وثمة ظواهر يشهدها المجتمع الدولي الراهن تكرس الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية، ومن هذه الظواهر:

- عدم العدالة في توزيع مصادر الثروة بين الوحدات المكونة للنظام الدولي.
- تباين هذه الوحدات من حيث معدلات التنمية والتطور الاقتصادي/الاجتماعي/ السياسي، والهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة في زيادة مستمرة، وهذا يولد القوة الدافعة للعمل من أجل تضييق هذه الهوة أو على الأقل الحيلولة دون زيادتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. تدعيم هيبة ومكانة الدولة في المجتمع الدولي، فالسياسة الخارجية لأي دولة تهدف في التحليل النهائي إلى تدعيم هيبة الدولة وخلق سمعة طيبة لها في المجتمع الدولي بما يعنيه ذلك من احترام شعاراتها والتجاوب مع أهداف وأخذ وجهات نظرها بعين الاعتبار، وزيادة مكانة الدولة في المجتمع الدولي يمكن أن تساعد على تحقيق أهداف أخرى.

٤. أهداف أيديولوجية، كأن تهدف السياسة الخارجية للدولة إلى نشر مجموعة خلق القناعة بهذه المبادئ لدى وحدات دولية أخرى.

لهذا، فان أهداف السياسة الخارجية لكل دولة، تتحدد من خلال مصلحتها المنبثقة من مجمل المؤثرات الداخلية والخارجية، كالعوامل الجغرافية والموارد الاقتصادية والتركيب الاجتماعي والقوة العسكرية والعوامل الدولية المختلفة. واستنادا إلى معيار المصلحة فأن الدول جميعا تسعى إلى تحقيق هدفين: حماية أمن الدول وبقائها، وتعزيز استقرار ورفاهية الأمة والمواطنين. ولا تخرج أهداف السياسة الخارجية عن هذين الهدفين في مجال تحقيقها خارج حدود الدولة،غير أن كلا منهما يضم جوانب شتى؛ فالهدف الأول: (حماية أمن الدولة وبقائها) يعني المحافظة على السيادة والاستقلال ووحدة الأرض وحماية السكان في حدود الإمكانيات المتاحة وتقبل التضحية ببعض الأرواح للذود عن الاستقلال؛ أي توسيع المشاركة السياسية للنهوض بهذه المهمات والارتفاع بمستوى الوعي الوطني الشامل والتضحية بكل غال ونفيس من أجل ترسيخ دعائم الاستقلال والسيادة الوطنية (الحمداني، ٢٠٠٨، ص٣٧). أما الهدف الثاني (تعزيز استقرار ورفاهية الأمة والمواطنين) فيعني من ضمن ما يعنيه التقاسم العادل للثروة وتكافؤ الفرص وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، والتقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ونهوض مجتمع مرفه(عطية، ٢٠١٣، ص١٠٠).

وإذا كان التعبير عن هذين الهدفين الرئيسين يختلف حسب الظروف الداخلية والخارجية والزمانية والمكانية؛ لأن العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ليست لها جميعا نفس الخصائص الثبات والتغير، فبعضها ثابت نسبيا؛ كالعوامل الجغرافية والاقتصادية، وأن البعض الآخر يتغير تبعا لقدرة الدولة على إحداث التغيير المطلوب؛ كالقوة الاقتصادية والعسكرية، ووحدة الصف الوطني، وقوة النظام السياسي أو ضعفه، إضافة إلى المتغيرات الدولية السريعة(الحمداني، ٢٠٠٨، ص٣٧- ٣٨).

وفي هذا الإطار، فإن الوحدة الوطنية وسعت المشاركة السياسية تعد من العوامل المؤثرة بل الحاسمة في بناء الدولة والتعبير عن عناصر قوتها؛ لذلك، فإن البعد السياسي للوحدة السياسية هو"مدى تحقق التفاعل والتلاحم أو الاندماج بين النظام السياسي والقيادة السياسية، وبين مجموع أعضاء الجماعة الوطنية (عموم الشعب)، سواء كان هؤلاء الأعضاء من الأغلبية أم من الأقليات،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك أن تحقق مثل هذا التفاعل، أمر لا بد منه على طريق استكمال مقومات أية وحدة وطنية ناجحة"(بغدادي، ١٩٩٣، ص٦٤).

وهنا لا بد أن نشير إلى أن تحقق مثل هذا التفاعل أو التلاحم لا يمكن أن يتم ما لم يسبقه، اقتناع الشعب بشرعية النظام السياسي كجهاز له حق اتخاذ القرار وإلزام الأفراد باحترامها، فكلما اتسعت شرعية النظام، بات من المتوقع، أن تسود فيه قوة القانون التي يخضع الجميع لها. وعلى العكس من ذلك، فإن ضيق ذلك المدى (الشرعية) يقترن عادة بنظرة إلى السلطة من قبل أعضاء الجماعة الوطنية، عموما، على أنها أداة تسلط واستغلال(المنوفي، ١٩٨٧، ص١٥٥).

وفي هذا الإطار، فإن تحقق الاستقرار والوحدة الوطنية والاندماج بين القيادة والجماهير يعني وجود التفاعل المستمر بين القيادة الحاكمة والمجتمع المحكوم، بما يقتضيه ذلك من تمتع القيادة بالشرعية السياسية بمعنى رضا وقبول المحكومين لسياسات وقرارات القائد، وما يقتضيه ذلك أيضا من قدرة القيادة على أن تكسب احترام وثقة الجماهير بكافة قطاعاتها،وبصرف النظر عما يوجد بينها من اختلافات وانقسامات عرقية ودينية ولغوية واجتماعية، وبهذا المعنى فإن الاندماج بين القيادة والجماهير يقود إلى التكتل القومي. الأمر الذي يؤدي إلى الاندماج والتعبير عن مفهوم الدولة القومية الحديثة لمواجهة التحديات المصيرية كتلك المتعلقة بالتنمية والأمن القومي إذ تقتضي تماسك المجتمع وتكتله ليصير بطبقاته الحاكمة والمحكومة طبقة واحدة في مواجهة التحديات التي تواجه الدولة (بغدادي، ١٩٩٣، ص٦٤-٦٥).

وإن تحقيق الوحدة الوطنية يفضي إلى تحقيق الاستقرار السياسي، وهذا من العوامل الرئيسة المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة. وإن حماية السيادة الوطنية وسلامة الكيان الإقليمي للدولة هو الهدف الأساسي في السياسة الخارجية لأية دولة؛ إذ إنه يشتمل على كل ما يهيئ لبقاء واستمرارية الدولة – الاستقرار السياسي – وهو هدف حيوي، ومن ثم تعمل الدولة على تحقيقه بكل ما تملك من قدرات وطاقات حتى لو استدعى الأمر لدخول في صراعات مسلحة (الأقداحي، ٢٠١٣، ص١٨)، فتسعى أهداف السياسة الخارجية لتحقيق المصالح القومية، فيعدّ حماية الأمن القومي للدولة أولوية كبرى تسخر لها كافة القدرات، بينما تتدرج الأهداف الأخرى من حيث الأهمية على أساس رؤية كالدولة وأوضاعها؛ كزيادة الثراء الاقتصادي، والعمل على نشر ثقافة وتراث الدولة في الخارج، ولتحقيق استقرار الدولة عن طريق سياستها الخارجية فهي تسعى لاستخدام العديد من الوسائل أهمها الدبلوماسية والقوة العسكرية والأدوات الاقتصادية، كما قد تلجأ إلى أساليب أخرى؛ كالدعاية وأعمال التجسس، إن مدى توفر هذه الوسائل يتيح للدولة حرية وقدرة أكبر على تنفيذ أهداف السياسة الخارجية (العطيري، ٢٠٠٨، ص١١-١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن عنصر الاستقرار السياسي وكفاية المؤسسات السياسية والدستورية والتي يتكون منها النظام السياسي للدولة، هو عنصر إيجابي من عناصر القوة القومية للدولة. أما كثرة التغيرات والتقلبات وضعف المشاركة السياسية مثلما يحدث في بعض دول العالم، فأنه يؤدي إلى إرباك الأجهزة السياسية والدبلوماسية وتحميلها بضغوط ومؤثرات تسيء إلى الكيفية التي تعمل بها وتحرمها من الاستقرار الضروري لوضع سياسات بعيدة المدى تحمي بها الدولة مصالحها القومية. كما أن عدم الاستقرار السياسي يلحق الضرر بثقة الدول الأخرى في الدولة التي تعاني من هذه الظاهرة، ويجعلها تحجم عن الدخول معها في اتفاقات تخص مصالحها المشتركة. ويرتبط بهذا العامل، الاعتبار الآخر المتعلق بدرجة الوحدة الوطنية ومدى التجانس في اتجاهات الرأي العام؛ لأنه كلما ازدادت الانقسامات السياسية والحزبية والإيديولوجية أدى ذلك إلى استنزاف جهود الدولة في صراعات جانبية وإضعافها في مواجهة الدول الخارجية وعدم استقرارها، ومثال على ذلك: فرنسا قبل ديغول وبعده، فقد أدى الاستقرار السياسي الذي تمتعت به فرنسا أبان حكم ديغول إلى الارتفاع بمكانتها الدولية على نحو لم يتوافر لها خلال السنوات الكثيرة السابقة على وصوله إلى الحكم (المهنا، ٢٠٠٧، ص٢١٨-٢١٩).

وتقوم السياسة الخارجية بلعب الدولة لأدوار على المسرح الدولي؛ ولذا فإن نشاط أي دولة في العلاقات الدولية يحدد إدراكها وتصورها للدور المفترض أن تقوم به، وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي، كما أن الدور قد يتغير مع مرور الوقت ومع حدوث تحول أساسي في القيادة السياسية على مستوى الأشخاص أو الاتجاهات (حتي، ١٩٨٥، ص١٧٣).

ويرى كارلهولستي "Karl Holsti" أن صناع السياسة الخارجية يميلون إلى إدراك تصور لعدة أدوار في نفس الوقت حيث تتداخل عوامل داخلية وخارجية في صناعة هذه الأدوار(Lisbeth Aggestam, WP)، ومن أمثلة الأدوار التي قد تتبناها الدولة كسياسة رسمية حامي المنطقة كدور الولايات المتحدة في أمريكا الجنوبية، والمحب للسلام والمتميز عن حلفائه والحليف الموثوق، والنموذج أو قلعة الثورة الذي قامت به الصين الشعبية وكوبا من خلال تأييده للحركات الثورية ومحاولة تصدير نموذجها الشيوعي (حتي، ١٩٨٥، ص١٧٢-١٧٤).

ويلاحظ أن أغلب قيادات العالم الثالث تتسم بقدر محدود من الفاعلية السياسية؛ وذلك لتفردها في معظم الأحوال بالسلطة وتعطيل أي محاولات جادة لتطوير وبناء مؤسسات سياسية إلى جانب ضعف قنوات الاتصال بين القائد والشعب، مما يترتب على ذلك عجز النظام على تلبية مطالب الشعب أو ما يعبر عنه بعدم القدرة على تحويل المدخلات إلى مخرجات، الأمر الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤدى في النهاية إلى اهتزاز شرعية النظم السياسية وفتح الباب أمام التحرك العسكري وعدم الاستقرار(إبراهيم، موقع إلكتروني).

إذ إن عملية فهم صنع القرار السياسي للدولة تنطوي على معرفة طبيعة النظام السياسي الحاكم ودرجة التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي؛ وذلك للبحث في حجم الأدوار الفعلية وليست الرسمية المنصوص عليها في وثائق الدولة ليرتقي إلى الاستقرار والأمن، حيث إنه وبالرغم من وجود المؤسسات الرسمية لصنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية كالسلطة التنفيذية من وزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية والسلطة التشريعية وغيرها، إلا أنه قد يكون صانعوا القرار الفعليون هم جماعات مصالح سواء المنضوون تحت الأحزاب أو الممثلون لمختلف المصالح الاقتصادية والتجارية والإيديولوجية . . ، ويجادل بعض المختصين حول فعالية السياسة الخارجية أن الأنظمة المغلقة أكثر فعالية من الأنظمة الديمقراطية وذلك للسرية المتبعة والمركزية، ولقلة الضغوط مما يوفر سرعة وسهولة في اتخاذ القرارات مع ضمان الإذعان للخيارات وذلك بتجاهل أصوات المعارضة، بينما يرى المعارضون لهذا الرأي أن الأنظمة المغلقة تفتقد إلى روح الابتكار والمبادرة، حيث تميل المجتمعات المتقدمة إلى انتخاب الكفاءات القادرة على إدارة التفاوض والعملية الدبلوماسية بشكل فعال كما أن الانفتاح يشرك العديد من الأطراف مما يؤدي إلى توفير المعلومات اللازمة واختيار البدائل المناسبة (جنسن، ١٩٨٩، ص١٢٦-١٢٨).

وتمر عملية صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات السياسية بمراحل متعددة تبدأ بعملية جمع المعلومات المتعلقة بالحافز وتفسير هذه المعلومات في ظل العقائد والخبرات السابقة، ثم تأتي مرحلة دراسة البدائل المتاحة وتقييمها، لتأتي مرحلة إعلان القرار وتنفيذه أي ترجمة القرار إلى الواقع العملي من خلال أفعال ونشاطات وبرامج عمل ملموسة سواء كان هذا القرار في إطار الفعل أو رد الفعل وتأتي بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم واستخلاص النتائج.

وتأتى نجاحات أو إخفاقات السياسة الخارجية للقائد لتدعم أو تهز أسس ومقومات شرعيته، وينعكس ذلك بالتتابع على النظام السياسي برمته، فالمواطن العادي عادة لا يهتم بقضايا السياسة الخارجية، إلا إذا ارتبطت وأثرت على حياته اليومية مباشرة، ومن هنا، فقد يساند النظام السياسي بصدد بعض المسائل الخارجية ذات الطابع القومي والحيوي كصد عدوان خارجي أو تحرير الأرض، لكن تبقى هذه المسائل وقتية وتزول بزوال المؤثر، لذلك لا يمكن الاعتماد على تعبئة الشعب بصفة مستمرة من أجلها، أي لا يمكن أن تمثل أساسا مستمرا لشرعية النظام السياسي؛ فالمواطن في الدول النامية يتطلع بالدرجة الأولى إلى تحسين مستوى معيشته ورفع معاناته، لذلك فهو لا يهتم كثيرا بمواقف دولته الرسمية إزاء بعض القضايا الدولية بقدر ما يهتم بالإنجاز الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حققه نظامه السياسي في مواجهة مشكلات الغذاء والسكن والأمية وتحقيق الوحدة الوطنية(إبراهيم، موقع إلكتروني).

وتعدّ شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي يعد بدوره من دلائل حنكة القائد السياسي.

ولكن هناك دور للاستقرار السياسي في تفعيل السياسة الخارجية، ويظهر ذلك من خلال المبادئ الآتية (السعيد، ١٩٩٩، ص٤٢-٤٣):

١. العمل من أجل الصالح العام للمواطنين كأفراد، فالدولة توفر مقابل احتكار القوة في المجتمع، الأمن الداخلي والأمن الخارجي، وينظر إلى البيئة أو الوسط أو المحيط السياسي للدولة، والذي يتسم بالفوضى على أنه يشكل مصدر خطر،ا ومن ثم فإن الأمن القومي من حيث كونه حماية للدولة أولا فهو ضمنا حماية للأفراد والمعتقدات، والملكية، هو أحد الاهتمامات الرئيسة في أغلب السياسات الخارجية وفضلا على ذلك، فإنه، في الأزمنة الحديثة، أصبح المواطنون يتوقعون أنه يجب على الدولة أن تعمل إلى جانب حمايتهم من الأذى على رفع مستوى رفاهيتهم ومردودهم، ومن ثم فإن السياسات الخارجية المعاصرة ليست بالضرورة أقل اهتماماً بالنمو الاقتصادي من كونها تحافظ تقليديا، على الأمن العسكري.

٢. الاهتمام بقوى الضغط المختلفة في النظام السياسي والمجتمع؛ فالدولة تكون مسؤولة عن التحديد الرسمي للقيم علما أنه توجد في المجتمعات القومية كلها مجموعات ذات مصالح معينة تحاول أن تؤثر في هذه العملية لتجعلها تسير في اتجاهات مفضلة لديها. والسياسة الخارجية هي أحد أهداف هذه المجموعات شأنها شأن السياسة الداخلية، ولاسيما إذا كان الأمر يتعلق بقضايا التجارة والجوانب الاقتصادية الأخرى، وهناك قضايا، مثل: حقوق الإنسان، والبيئة تؤدي دورا مهما لارتباطها المباشر بحياة الشعوب.

٣. العمل من أجل المجتمع، على نطاق واسع؛ فقد كان ولا يزال القادة، في الولايات المتحدة الأميركية مثلا، يتكلمون غالباً، وعلى نحو يتسم بالقوة عن المحافظة على طريقة الحياة الأميركية عندما يذهبون للسيطرة على مصادر الطاقة في العالم تحت ذرائع شتى، كما أن دولاً أخرى كثيرة تستخدم مفاهيم مماثلة في تسويغ بعض مبادرات السياسة الخارجية. وفي بعض الحالات، يمكن أن يكون للايدولوجية (الدنيوية أو الدينية) أمر بارز، وفي دول أخرى، فإن اهتمامات معينة، كالهوية الاثنية أو المهارات التكنولوجية تكون هي المهمة. وإن هذا البعد يلقي الضوء على المدى الذي يمكن فيه للسياسة الخارجية أن تساعد الناس في تحديد الملامح المختلفة للهوية القومية إزاء هويات الآخرين. ولا يرغب أي شعب في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن يشعر بأن مؤسساته الاجتماعية وثقافته تتعرض للهجوم أو حتى للحد من قدرتها من قبل الآخرين، ولا بد للحكومة أن تدافع عن القيم الملازمة لحياة الشعب الجمعية وأن ترفع مستواها أيضا.

٤. دعم عمل الإدارة الحكومية لخدمة السياسة الخارجية للدولة على أن لا يجير ذلك لخدمة الحزب أو الأحزاب السياسية الحاكمة في مواجهة منافسيها المحليين.

٥. العمل من أجل تطور الدولة (بوصفها كيانا سياسيا بين دول أخرى). ونحن نشير هنا إلى العوامل المجردة أو المطلقة التي تنشأ غالبا في النقاش الرسمي المتعلق بالسياسة الخارجية، أي بالسيادة، والمحافظة على الذات والاستقلال. وتلك هي المبادئ الجوهرية لنظام الدولة، ويحق لكل عضو ينتمي لهذا النظام أن يتمتع بالفوائد التي توفرها هذه المبادئ. ومهما يكن من أمر. فإن النظام يعتمد أيضا على العوامل الداخلية، ويجب أن تقوم كل دولة بحماية سيادتها، واستقلالها، والمحافظة على نفسها. وبما أنه لا يوجد سوى عدد قليل من الناس الذين سوف يظلون غير مهتمين إذا اقتنعوا أن سيادة بلادهم معرضة للخطر، فإن الحكومات تعمل غالبا على افتعال التهديدات لسيادة البلاد لحشد الشعب لمواجهة خطر خارجي مفترض، ولتكون مبررا لسياساتها المختلفة.

وينظر إلى الاستقرار السياسي على أنه مؤشر عام لنجاح السياسات الخارجية والسياسات الداخلية، مما يرضي الشعب فعندما يكون النظام السياسي مستقراً يوجه سياسته الاقتصادية وغيرها نحو أهداف التنمية، وهذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية بالأفراد، تخلق نوعاً من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.

خلاصة الأمر يمكن القول: إن السياسة الخارجية للدولة هي جزء من سياستها الوطنية وهناك تلازم بين السياستين الداخلية والخارجية في تحقيق الاستقرار، إذ تتقيان في العمل من أجل الصالح العام سواء تعلق الأمر بالحكومة أم بالشعب؛ إذ يسهم كل منها في تفعيل السياسة الخارجية للدولة؛ فتماسك الوحدة الوطنية للدولة يسهم في تقوية الدولة واستقرارها. الأمر الذي يعطيها فرصا أفضل في الحركة في بيئتها الخارجية، فعلى كل دولة أن تختار ما ينبغي عليها أن تقوم به فيما يخص الشؤون الدولية، وفي إطار حدود قوتها وواقع بيئتها الخارجية. وأن الإخفاق في القرار السياسي يؤثر على مصالحها الحيوية، ومن ثم على استقرارها في النواحي المختلفة، إذ إن السياسة الخارجية هي المفتاح الرئيس في العملية التي تترجم بها الدولة أهدافها المدركة الواسعة ومصالحها في الفعل الصحيح لتحقيق هذه الأهداف والحفاظ على هذه المصالح، وهذا لن يتأتى من دون سياسة داخلية وخارجية ناجحة تحقق قدرا عاليا من الوحدة والاستقرار السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

العلاقة بين السياسة الخارجية الإيرانية والاستقرار السياسي في العراق

يتناول هذا الفصل السياسية الخارجية الإيرانية والاستقرار السياسي في العراق عن طريق الحديث عن السياسة الخارجية الإيرانية في العراق وأهدافها ومحدداتها وملامحها في الفترة الزمنية ٢٠٠٣-٢٠١٣م، ثم عرض الاستقرار السياسي في العراق ومؤشراته، وأخيرا، عرض في المبحث الأخير من هذا الفصل دور السياسية الخارجية الإيرانية في الاستقرار السياسي في العراق .

المبحث الأول: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق: أهدافها ومحدداتها

إن الدور الذي يقوم به رئيس الجمهورية الإيرانية في تخطيط السياسة الخارجية وتوجيهها محدود مقارنة بغيرها من الدول الأخرى، وذلك بحكم طبيعة النظام السياسي الإيراني؛ لذلك فإن مدى التغير والتبدل الذي يمكن توقعه، أو الوارد حدوثه في سياسة إيران الخارجية، يظل محصورا داخل هذه المساحة الضيقة التي تسمح بها تركيبة النظام الإيراني.

لهذا، فإن هذا المبحث ناقش بشكل موجز السياسة الخارجية الإيرانية في العراق بعد التعرف على أهداف السياسة الخارجية الإيرانية ومحدداتها وملامحها في الفترة الزمنية ٢٠٠٣-٢٠١٣م.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الإيرانية

إن إيران دولة لها أهمية لافتة بحكم تاريخها، وموقعها الجغرافي، ومساحتها، وثقلها السكاني، وقوتها العسكرية، ومواردها وثرواتها خاصة النفطية، وقيادتها للمذهب الشيعي، ووفقاً لذلك فإن إيران تبوء مكانة إقليمية ودولية بارزة، إلا أن سياسات إيران الداخلية والخارجية أدت إلى دخولها في نزاعات وصراعات مع الكثير من الدول الإسلامية وغيرها ودول الجوار خاصة، فأدى هذا إلى جعل منطقة الخليج العربي أو "الفارسي" كما تسميه إيران منطقة توتر واضطراب.

فالدستور الإيراني ينص في المادة (٣) فقرة (١٦) على أن: السلوك السياسي الخارجي للدولة يكون حسب مقاييس أو معايير إسلامية (دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ١٩٩٢، ص٢٧-٢٩)، هذه المعايير كانت واضحة من خلال الشعار الذي رفعته إيران "لا شرق ولا غرب"(صفير، ١٩٩٤، ص١١٧)، معتمدا على الآية القرآنية: ﴿زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾[النور: ٣٥] وهذا الشعار يشكل أساس السياسة الخارجية الإيرانية، ويدل على استقلال الدولة في اتخاذ كل قراراتها السياسية، مع رفض أي نوع من أنواع التسلط من قبل غيرها. وعليها تتابع الجمهورية الإسلامية الإيرانية سياستها القائمة على تعميم وتوسعة الروابط في كل المجالات مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول العالم المستضعفة من جهة، وقطعها مع الدول التي تحكمها الأنظمة العنصرية من جهة أخرى (عواد، ص٧٤-٧٥). فهذا المبدأ يمثل الشعار المركزي للسياسة المركزية في عهد الخميني (Ramazani,1992, p.393)؛ فنص الدستور الإيراني في المادة (١٥٢) على أن: "السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية تقوم على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط والخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم لانحياز مقابل القوى المتسلطة وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة (دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ١٩٩٢، ص٢٧-٢٩). بمعنى أن السياسة الإيرانية سياسة مستقلة ترفض أي نوع من الهيمنة.

وهناك عناصر أخرى تجعل للسياسة الخارجية دورا مهما في إيران، ليس فقط الإسلام كمصدر تاريخي لهذه السياسة في الداخل والخارج"(صفير، ١٩٩٤ ، ص١١٨)، بل أن تصدير الثورة وانتشار الإسلام كدين أيضا هما عنصران أساسيان، يشكلان دافعا لبناء سياسة خارجية ديناميكية وتقدمية في مختلف المجالات، بالإضافة إلى رفض السياسة الإيرانية للهيمنة وذلك لمواجهة نظام عالمي عدواني(دقامسة، ٢٠٠٠، ص٢٤). وقبل نهاية حرب الخليج، قد سيطرت على سلوك السياسة الخارجية الإيرانية ثلاثة مفاهيم هي(القلم، ١٩٩٣، ص٥٨-٥٩. والقلم، ١٩٩٣، ص٢٥-٣٠):

١- **المساواة:** هذا المفهوم كان له دور مهم في توجيه السياسة الإيرانية كمفهوم اجتماعي مهم ليس لفهم السياسة الإيرانية فقط، بل لفهم الاقتصاد الإيراني والحياة الاجتماعية الإيرانية والسلوك الإيراني في مختلف المجالات أيضا، وهذا المفهوم يقوم على المساواة بجذورها الأيدلوجية التي ترفض ترتيب البشر والطبقات بحسب مستوياتهم العسكرية والاقتصادية، وتقبل بفكرة أن القوة الإنسانية الحقيقية والتراتبية الإنسانية الحقيقية إنما تقومان على الأخلاق ونمو الفضيلة.

٢- **العقائدية:** هذا المفهوم يقوم على أساس أن إيران تنظر إلى نفسها باعتبارها نواة ومركزا للأيدلوجية الإسلامية وللحركات الإسلامية، فالثورة الإيرانية حققت بالمقارنة مع الثورات الأخرى انتصارا سريعا، منح بدوره النخبة الإيرانية ثقة كبيرة بإمكانية الانتشار السريع لهذه الحركة الإسلامية في العالم الإسلامي كافة، وبالتالي، فإن الثورات كانت الانتصار الأول للمسلمين داخل المجتمع الإسلامي، لهذا اعتقدت إيران أنها تستطيع من خلال نشر أفكارها المساهمة في نشر دول إسلامية.

٣- **الأصالة:** كانت إيران وباستمرار ترجع إلى دروس التاريخ، ويظهر ذلك في الأعوام السابقة التي عاشتها تحت سيطرة الحكومات البريطانية والروسية والأمريكية، إلا أنه بات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لديها الآن بوضعها الفريد وبقوتها الشعبية والقومية الهائلة القدرة على مقاومة الضغط الخارجي والحفاظ على وضعها الحالي، وإتباع خط ونمط تفكير مختلفين تماما في المستقبل، وهكذا سعت إيران وراء الأصالة كمفهوم مهم في السلوك الإيراني، وفي كل المجالات: الاقتصادية، ومقاربات السياسات الخارجية، وعملية صنع القرار السياسي، وتحديد أولويات المستقبل، وذلك أدى دورا كبيرا في ذهن النخبة الإيرانية في أنهم يريدون أن يكونوا فريدين، وأن يكونوا أنفسهم ويعيدوا إحياء الماضي.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية

إن السياسة الخارجية لأي دولة تستند على مجموعة من الأهداف التي تعكس القيم والمصالح الأساسية للوحدة الدولية، والتي هي عبارة عن التفصيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة، أي الأوضاع التي تود الوحدة الدولية أن تحققها في البيئة الخارجية، وذلك بالتأثير في النسق الدولي أو الوحدات الدولية الأخرى من خلال تخصيص بعض الموارد(Wolfran, 1965, 119).

فمنذ قيام الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩م، كان من أهم أهداف إيران الحفاظ على نظامها الإسلامي، وأن تصبح الأقوى والأكثر تأثيرا في الشرق الأوسط، وأن تؤثر في الشؤون الدولية، وتعدّ هذه من أهدافها الإستراتيجية العليا، والتي تنبع أصلا من الدستور الإيراني، وأن الهدف القومي الأعلى لإيران هو بسط نفوذها وزعامتها على الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط وبعض بلدان آسيا الوسطى وجنوبها، سياسيا وأمنيا واقتصادا وأيديولوجيا، انطلاقا من مفهوم عقائدي بأنها قوة عظمى مؤهلة حضاريا بقيادة دول المنطقة، وذلك بحكم ما تملكه من قدرات جيوبوليتيكة ضخمة"سكان ٧٠. ٥ مليون نسمة، مساحة ١. ٦كم٢، ثروة نفطية ووفور عائدات ٢٠ مليار دولار سنويا، حضارة فارسية قديمة (سويلم، ٢٠١١، موقع إلكتروني).

ويمكن تحديد أهداف السياسة الخارجية الإيرانية منذ انطلاقه الثورة ونجاحها إلى اليوم بالأهداف التالية (صدقي، ١٩٩٣، ص٦٢):

١- **الأهداف الأيدلوجية:** تمثلت الأهداف الأيدلوجية في نشر مجموعة من المبادئ والأفكار والشعارات التي قامت عليها الثورة، ثم الجمهورية الإسلامية الإيرانية على يد محمد الخميني؛ إذ يقوم الهدف الأيدلوجي على أساس أن مصدر التشريع في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هو العقيدة الإسلامية وهو (المذهب الشيعي الاثني عشري). ولكن بعد وفاة الإمام الخميني لم تعد الاعتبارات الأيدلوجية هي المحرك الأساسي للسياسة الإيرانية، خاصة إذا تعارضت تلك الاعتبارات مع المصالح القومية الإيرانية (قرقاش، ١٩٩٦،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ص١٩٨). وتظهر الأهداف الإيرانية الأيدلوجية في السنوات السابقة من خلال الشعارات الآتية:

أ- **تصدير الثورة الإسلامية**: بعد نجاح الثورة الإسلامية على يد الخيمني أصبح شعار تصدير الثورة الإسلامية ونشرها(السرجاني، ١٩٨٩، ص١٧٤) من القواعد والثوابت التي يقوم عليها نظام الجمهورية الإسلامية كهدف استراتيجي يستند إلى منظور علمي عقائدي(آل حامد، ١٩٩٧، ص٦). وهذا الهدف يقوم على نشر الثورة وتصديرها إلى البلدان والأقطار الأخرى، ليشكل بعدا أساسيا ثابتا من أبعاد المنظور الخميني، وبالتالي، تحقيق هذا الهدف من أهداف ثورة الخميني (داويشا، ١٩٨٩، ص٢٧٢).

وتعدّ التمسك بالإسلام والصحوة الإسلامية، واعتماد الإسلام للخلاص وبناء الأجيال من أهم المرتكزات الثابتة التي حددها وزير الخارجية الإيرانية السابق على أكبر ولايتي للسياسة الخارجية في الدول الإسلامية (نوفل، ١٩٩٢، ص٨-٩). وقد طرح الرئيس الإيراني السابق رفسنجاني، عدة تصريحات بعد توليه الحكم جميعها تبشر بانفراج إيران على العالم الخارجي، والكف ضمنيا عن تصدير الثورة والتوجه نحو بناء إيران القومية، ورفع شعار إنهاء عزلة إيران الدبلوماسية (رسلان، ١٩٩٠، ص٢٠٩). ولكن في المرحلة الأخيرة تميزت النخبة الحاكمة الإيرانية بالتراجع عن هدف (نشر الثورة) لصالح هدف آخر يتعلق بتطور الدولة الإيرانية ونمو قدرتها الاقتصادية (معوض، ١٩٩٤ص١٥٤). وتحقق ذلك مع مجيء الرئيس محمد خاتمي والروحاني؛ حيث توجها إلى الإصلاح والانفتاح على العالم في العلاقات مع الآخرين، بينما أحمدي نجاد حاول العودة بالثورة إلى أيامها الأولى.

وبحسب تقارير أجهزة المخابرات الغربية فإن إيران قد قامت مع نهاية عام ٢٠٠٦، بداية عام ٢٠٠٧م، باتخاذ قرار بتفعيل مشروع تصدير الثورة، بهدف إدامته كسلاح لمواجهة المخططات الأمريكية (سويلم، ٢٠٠١، موقع إلكتروني).

وقد ساهم احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، في تنشيط مشروع تصدير الثورة بقوة من جديد، من خلال الأحزاب الدينية الشيعية الموالية لإيران أو المتعاطفة معها، مثل: حزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى الإسلامي، كما أن نسبة عالية من العراقيين هم من الشيعة، وتصل إلى ٦٠%، وقد تشبعوا بأفكار الثورة الإسلامية الإيرانية وقياداتها من خلال المؤلفات الدينية، وهؤلاء بدؤوا بالسفر إلى الخارج، ونشر المذهب الشيعي في الدول الغربية التي توجهوا إليها (الكعبي، ٢٠٠٨، موقع إلكتروني).

ب- **هدف عدم الانحياز:** هو رفض أي نوع من أنواع السيطرة، شرقية كانت أم غربية في المجالات المختلفة للدولة؛ إذ يبرز شعار استقلال السياسة الخارجية الإيرانية، كأحد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف هذه السياسة. وهذا الشعار عدّه الخميني حجر أساس بنيت عليه سياسة إيران في رفض التحالف مع أي من القوانين، باعتبار ذلك هدفا أساسيا من أهداف السياسة الإيرانية. وهذا الهدف هو من أهم الأسس التي بنيت عليها السياسة الخارجية للحكومة الإسلامية، وقد وردت في المواد (١٥٢، ١٥٣، ١٥٤) من الدستور الإيراني(إيران اليوم: ١٩٩٠، ١٩٩١، ص١١٥)، وأشار الخميني إلى ذلك في وصيته عن السياسة الخارجية لمن يأتي بعده فقال: "فعليكم أن تجتنبوا كل أمر يشتم منه رائحة التبعية بكافة أبعادها؛ لأنها تؤدي في كثير من الأحوال إلى تفسخ جذور الدولة، وإن كان لها مظهر خارجي أو منافع شخصية"(الحسيني، ١٩٩٠، ص٧٦-٧٧).

وفي عهد الرئيس السابق رفسنجاني، ازدادت حدة المواجهة ما بين إيران وأمريكا وخصوصا في عام ١٩٩٥، حيث قامت إدارة كلنتون إلى فرض عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية ضد إيران، ورفضت استيراد النفط الإيراني (ياسين، ١٩٩٧، ص٦)، على الرغم من الخطة التي تبناها رفسنجاني بعد فوزه برئاسة الجمهورية نحو تغيير وجهة إيران إلى الأفضل (رسلان، ١٩٩٠، ص٢٠٧)؛ والتي تتمثل بتحسين العلاقات مع الخارج سواء الشرق أو الغرب، وإعادة بناء وتعمير إيران عن طريق الحصول على قروض من الدول الغربية أو الشرقية، ومؤسسات التمويل الدولية، واستعداد إيران للتعامل مع أي بلد صديق للحصول على التكنولوجيا والسلع التي تتطلبها مرحلة تقوية الاقتصاد الإيراني ما بعد الحرب(رسلان، ١٩٩٠، ص٢٠٧).

وبناء على ما سبق، يلحظ أن رفسنجاني تجاوز هدف عدم الانحياز للغرب أو الشرق، فقال في مايو عام ١٩٩١ في أنقره: "نحن نسعى للحصول على التقنية من الغرب، والغربيون يظنون أننا بصدد التراجع عن المبادئ الإسلامية، وهذا غير صحيح؛ لأن إيران في الحقيقة ستحافظ على مبادئها الثورية، وفي نفس الوقت ستستفيد من التكنولوجيا الغربية"(صفير، ١٩٩٤، ص٨٩)؛ أي أنها ستبقى متمسكة بمبادئها ومعارضة سياسة أمريكا والكيان الصهيوني العدواني في المنطقة (صحيفة السفير، ١٩٩٨/١١/١٥).

ولكن مع مجيء الرئيس محمد خاتمي، أصبحت القاعدة النظرية لآليات الإستراتجية الدبلوماسية الخارجية الإيرانية، هي: (الحكمة، والعزة، والمصلحة)، وهي الثلاثية ذاتها التي حددها أية الله خامنئي. وعدّ خاتمي وحكومته الحوار بين الحضارات مسألة ضرورية، وأن إيران تحاول تجنب أي سلوك يؤدي إلى نشوب الثورة. وأضاف خاتمي في خطابة أمام البرلمان: بأننا سنقاوم أي عدوان ثقافي أو سياسي أو عسكري (المانع، ١٩٩٨، ص٧٣)؛ إذ إن سياسة خاتمي الإصلاحية تهدف إلى إتباع سياسة خارجية تقوم على أساس الانفتاح على العالم (بن جدو، ص١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلتقي مع خاتمي الروحاني في سياسة الانفتاح على العالم لإقامة علاقات مع الدول الأخرى دون تعرض إيران إلى تهديد. بينما أحمدي نجاد منذ توليه رئاسة الجمهورية وإيران تعاني من عزلة دولية.

ج- **هدف إقامة جمهورية إسلامية:** بعد نجاح الثورة الإسلامية، أصبحت السياسة الإيرانية تهدف إلى إقامة حكومة إسلامية بالكامل في إيران مستقلة عن الشرق والغرب، وإقامة صحوة إسلامية شاملة وعميقة تمتد من أقصى نقاط الشرق ومن القرن الإفريقي(دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ١٩٩٢، ص٣) مستندة في ذلك على شعار الاستقلال الذي انطلقت منه الثورة الإسلامية، والذي شدد عليه الإمام الخميني، وتبناه كهدف إستراتيجي للسياسة الخارجية الإيرانية، قد اقترن بإقامة دولة (جمهورية إسلامية) (دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ١٩٩٢، ص١٣).

فكانت الرغبة في تحويل إيران إلى دولة إسلامية – كأحد أهداف السياسة الإيرانية – الأثر الواضح في بث بذور الشقاق والانقسام في الدولة من قبل المعارضين لصالح إيران، وكانت النتيجة نجاح مساعي الخميني في إيجاد دولة إسلامية(ميلاني، ١٩٩٦، ص١٢٢-١٢٤) كأول اتجاه نحو إنشاء الدولة الإسلامية العالمية (عبد الناصر، ١٩٩١، ص١٣٦-١٣٧). وبعد وفاة الخميني استمر كل من رفسنجاني وأحمدي نجاد في انتهاج سياسة الخميني دعم الجمهورية الإسلامية.

د- **هدف إقامة العلاقات السلمية مع الدول الإسلامية:** تهدف الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى إتباع سياسة خارجية تقوم على أساس إسلامي في علاقاتها مع الدول الإسلامية من خلال التسمح والتعاون السلمي، بهدف إقامة ما يمكن اعتباره دولة عالمية إسلامية، أي تحويل العالم في النهاية إلى النظام إسلامي عالمي(داويشا، ١٩٨٩، ص٢٧٢).

ومع نجاح الثورة تعزز هذا الهدف من خلال اتجاهات الإمام الخميني إلى إقامة علاقات ودية بين إيران وباقي دول العالم الإسلامي التي تقيم معها علاقات صداقة وحسن جوار(حوار أجرته صحيفة (جمهورية إسلامي) مع رفسنجاني، ١٩٩٧، ص٢٤). فالتوجه الإيراني انصب تجاه علاقاته مع الدول الآسيوية عامة، ودول الجوار، وهذا ما نص عليه الدستور الإيراني المعدل عام ١٩٧٩، "تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة للمستضعفين في العالم" (دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المادة (م٣)، فقرة (١٦)، ص٢٩).

وكان هنالك دورا للرئيس رفسنجاني في تحسين العلاقات مع الدول الإسلامية والعربية، فكان من أهداف سياسة رفسنجاني الخارجية، حل المسائل العالقة مع العرب وخصوصا مع دول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس التعاون الخليجي؛ إذ أولى هذه المسألة أهمية كبيرة، كما يقول، لآن تعاون دول المنطقة، مؤثر جدا في مصيرها، ولكي لا يكون هنالك مبرر لتواجد القوات الأمريكية في منطقة الخليج(حوار أجرته صحيفة (جمهورية إسلامي) مع رفسنجاني، ١٩٩٧، ص٢٢).

وفي ظل حكم الرئيس محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥)، أصبحت سياسته نحو دول الخليج العربية، هي جزء من سياسة حكومته نحو الدول الإسلامية الأخرى، فهو يهدف إلى تخفيف حدة التوتر في هذه المنطقة من العالم(المانع، ١٩٩٨، ص٧٢-٧٣)، وأصبح الدفاع عن حقوق وكرامة الشعب الإيراني، وكافة المسلمين في المجتمع الدولي، وتطوير علاقات إيران في كافة المجالات مع العالم الإسلامي، على أساس من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة هي من أهم المرتكزات الرئيسة للسياسة الخارجية الإيرانية في عهد خاتمي((د. م)، ١٩٩٧، ص ٥-٦).

ه- **المحافظة على الأمن القومي**: ظهرت طموحات الجمهورية الإسلامية الإيرانية في أن تكون لها كلمة مسموعة كدولة إقليمية مهيمنة وقوية في المناطق التي تحيط بها كل الجهات، وليس في منطقة الخليج وحدها، ولم يكن ذلك رغبة منها في بسط النفوذ فحسب، ولكن خوفا على أمنها القومي الأساسي(الجمال، ٢٠٠٦، ص٤٥).

ويعرف مفهوم الأمن القومي الإيراني بأنه قدرة الدولة على حماية مصالح الجمهورية الإسلامية، ودعم شرعية الثورة الإسلامية، والحفاظ على مكتسباتها وحماية مصالح الجمهورية الإسلامية من التهديدات الخارجية وقوى الاستكبار العالمي(مهدي، ٢٠١٠، موقع إلكتروني).

ويعدّ المجلس الأعلى للأمن القومي هو الجهة المعنية بمهام الأمن القومي الإيراني بمقتضى المادة (١٧٦) من الدستور الإيراني التي حددت مهامه، والمتمثلة بحماية الثورة الإسلامية والمصالح الوطنية، وصون السيادة والأراضي الإيرانية، ووضع السياسات الأمنية والدفاعية، والتنسيق بينها إلى جانب القضايا الإستراتيجية في الدولة كقضايا الطاقة وغيرها، وتغدو قرارات هذا المجلس نافذة بعد أن يصادق عليها القائد"المرشد الأعلى للثورة الإسلامية" (شومان، ٢٠٠٤، ص٥٤).

٢- **الأهداف الجغرافية والجوبولتيكية:** استمرت إيران - رغم تغير نظامها السياسي - في محاولة تحقيق أهدافها الجيوبولتيكية المتمثلة في جعل الخليج فارسي بالدرجة الأولى (قاسم، ١٩٩٧ ، ص٩). ويتضح ذلك من خلال هدفها المعلن في السعي لإقامة تحالف إقليمي في منطقة الخليج بحيث تضطلع إيران في حال التوصل إلى تطبيق مفهوم الوحدة الإقليمية في منطقة تشمل الجزء الأوسط من العالم الإسلامي، بدور القلب في هذا العالم (نوفل، ١٩٩٢، ص ١٩)، فهي تسعى لأن تصبح أكبر القوى في الخليج، والشرق الأوسط، فيكون لها دور رئيسي في إرساء أية بنية هيكلية أمنية في المنطقة. كما أنها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحاول أن تطبع علاقاتها مع جيرانها العرب، بالقدر الذي يمكنها من تحقيق أهدافها في المنطقة (الكيلاني، ١٩٩٤، ص١٣٢).

وأكد الرئيس محمد خاتمي بأن حكومته تهدف إلى إتباع سياسة خارجية فاعلة في المجتمع الدولي تؤكد المكانة العالمية للجمهورية الإسلامية الإيرانية (بن جدو، ص٦). وأكد أيضا على ضرورة السعي نحو إعلاء مكانة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في المنطقة والعالم، وتعزيز الدور الإيراني في بلورة المعادلات الإقليمية والدولية وتوجيه القرارات السياسية والاقتصادية والثقافية في الساحة الدولية، والمشاركة الفعالة في المنظمات الإقليمية والدولية، بهدف تعزيز مكان إيران والدول النامية وضمان مصالحها((د. م)، ١٩٩٧، ص ٥-٦).

٣- **الأهداف الاقتصادية:** فالدولة الإسلامية التي أرسى دعائمها الخميني، عملت على تحديث البلاد في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية للخروج من حالة الضعف الاقتصادي والعزلة السياسية، طالما لا يتعارض وقيم الإسلام، والتي أكدت دعائمها ورسمتها الثورة الإسلامية بإيران.

واتسمت فترة ما بعد الخميني، بمحاولة جادة إلى إعادة توجيه الاقتصاد الإيراني الهزيل الذي أنهكته الحرب مع العراق، حسب التوجهات البرجماتية للرئيس السابق رفسنجاني(السويدي، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، ص ١٧)؛ فكان هدف تنمية علاقات إيران الثنائية مع القوى الإقليمية الخليجية للخروج من المأزق الاقتصادي الراهن الذي تعاني منه (السويدي، قمة أبو ظبي والمتغيرات الإقليمية، ص٤٠)، وهذا دليل واضح على سياسة إيران لتطوير قدراتها الاقتصادية وخاصة في مجال النفط، وإنعاش اقتصاد البلاد كهدف أساسي للأمن القومي الإيراني في الوقت الراهن(آل سعود، ١٩٩٧، ص١٥).

وفي عهد الرئيس خاتمي أصبح أهداف القيادة السياسية الإيرانية الجديدة والمهمة، هو تحقيق زيادة كبيرة لصافي الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الإيراني، وبالتحديد احتساب الاستثمارات من الدول الخليجية ومن الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية(السويدي، قمة أبو ظبي والمتغيرات الإقليمية، ص٤٠).

٤- **الأهداف العسكرية:** اعتمدت إيران على القوة العسكرية في كثير من أعمالها، وفي الوقت الراهن عملت إيران على تحديث قواتها المسلحة وتطويرها بما يحقق لها فرض نفوذها الإستراتيجي والعسكري على المنطقة(آل سعود، ١٩٩٧، ص١٥). والعمل على امتلاك قوة عسكرية ذاتية كبيرة قدر الإمكان. وفي ظل حكومة محمد خاتمي، كانت السياسة الإيرانية تسعى إلى الحد من التوتر إقليميا ودوليا، والمساهمة في فض النزاعات الإقليمية وحفظ السلم الدولي((د.م)، ١٩٩٧، ص٦). والتطورات الراهنة تشير إلى أن القوة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العسكرية الإيرانية تتطور بشكل سريع، وتعتمد كثيرا على التصنيع العسكري المحلي، وبناء أنظمة تسليح إستراتيجية (السويدي، قمة أبو ظبي والمتغيرات الإقليمية، ص٤٠).

وتتطلب السياسية الدفاعية الإيرانية جهودا هامة لإعادة تنظيم وتحديث قواتها المسلحة التي عانت من خسائر فادحة خلال الحرب مع العراق، وفي نفس الوقت، جرى توسيع الصناعة العسكرية الإيرانية لتقديم الأسلحة والمعدات والذخائر إلى الآلة العسكرية الإيرانية(سعيد ومحمود، ١٩٩٥، ص١٦).

لحماية أمنها القومي عمدت إيران إلى بناء قوة عسكرية كبيرة، وإمكانيات تسليحية ضخمة فمنذ عام ٢٠٠٥، أصبح البرنامج النووي الإيراني موضوع خلاف مع الغرب بسبب الشكوك بأن إيران يمكن تحويل التكنولوجيا النووية المدنية لبرنامج أسلحة العالم. وقد أدى هذا إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات ضد إيران على شركات اختر المرتبطة بهذا البرنامج، وبالتالي تعزيز عزلتها الاقتصادية على الساحة الدولية. وقال مدير المخابرات القومية الأمريكية في فبراير ٢٠٠٩ أن إيران لن تكون قادرة واقعيا إلى الحصول على سلاح نووي حتى عام ٢٠١٣، إذا ما اختارت لتطوير واحد. فأنشأت جمهورية إيران الإسلامية نوعين من القوات المسلحة: القوات النظامية لجيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وجمهورية إيران الإسلامية في سلاح الجو، الجمهورية الإسلامية الإيرانية البحرية وقوات حرس الثورة الإسلامية (الحرس الثوري الإيراني)، بقيمة إجمالية تبلغ حوالي ٥٤٥.٠٠٠ جندي نشطة. إيران لديها أيضا حوالي ٣٥٠.٠٠٠ قوة الاحتياطي يبلغ مجموعها حوالي ٩٠٠.٠٠٠ جندي مدربين .وإيران لديها ميليشيا شبه عسكرية المتطوعين، قوة الحرس الثوري داخل، ودعا الباسيج التي تضم حوالي ٩٠.٠٠٠ بدوام كامل، في الخدمة الفعلية أفراد يرتدون الزي الرسمي. ما يصل إلى ١١ مليون رجل وامرأة هي أعضاء في الباسيج الذين يحتمل أن يستدعى للخدمة؛ التقديرات GlobalSecurity.org إيران قد تعبئة "ما يصل إلى مليون رجل". هذا من شأنه أن يكون من بين التعبئة بأكبر عدد من القوات في العالم .وفي عام ٢٠٠٧، مثلت الإنفاق العسكري الإيراني ٢.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي أو ما يعادل ١٠٢ لفرد، وهو أدنى رقم من دول الخليج العربي ويستند السياسات العسكرية لايران على الردع.

ومنذ الثورة الإيرانية، للتغلب على الحصار الأجنبية، التي طورتها إيران صناعتها العسكرية الخاصة، أنتج خزانات خاصة بها، ناقلات الجنود المدرعة والصواريخ الموجهة والغواصات والسفن العسكرية، موجهة مدمرة صواريخ وأنظمة الرادار وطائرات هليكوبتر وطائرات مقاتلة .وفي السنوات الأخيرة، أبرزت الإعلانات الرسمية لتطوير أسلحة مثل الحوت، كوثر، زلزال، فتح ١١٠-، شهاب ٣-وصواريخ سجيل، ومجموعة متنوعة من المركبات الجوية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير المأهولة (الطائرات بدون طيار .(والفجر-٣ (MIRV) حاليا صواريخ البالستية الإيرانية الأكثر تقدما، بل هو صاروخ الوقود السائل مع مجموعة لم يكشف عنه والذي تم تطويره والمنتجة محليا (إيران، الويكيبيديا، موقع إلكتروني).

يتضح مما سبق، بأن أهداف السياسة الإيرانية كانت متباينة، ففي عهد الخميني كانت الأهداف ثابتة إلى حد ما، ولكن سمات التغيير ظهرت في عهد رفسنجاني ومحمد خاتمي والروحاني؛ فانتهجوا سياسة الانفتاح والإصلاح والرغبة في تغيير سياسة البلاد نحو حسن الجوار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الإيرانية

تقسم المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية للجمهورية الإيرانية إلى قسمين:

أ- **القسم الأول: المحددات الداخلية:** وهي تلك التي تنبع من داخل الدولة، وتشمل المحددات التالية:

- **المحددات الجيوبوليتيكية**: تقع إيران ضمن منظومة "الشرق الأوسط"؛ فهي تتمتع بأهمية جيوسياسية كبيرة؛ إذ تقع في الجنوب الغربي لآسيا، ويمتد موقعها على طول الخليج العربي بأكثر من (٧٥٦) ميل، وتقع أيضا فوق الهضبة الإيرانية وتحدها ثماني دول عبر حدودها البرية وخمس عشرة دولة مع الحدود المائية من جميع الجهات، وتبلغ مساحتها التي تترامى فيها ثلاثون مقاطعة (١. ٦٤٨. ٠٠٠) كلم^{٢}؛ أي ما يعادل ثمن مساحة العالم العربي منها(١٢. ٠٠٠) كلم^{٢} مياه، بينما تصل أطول حدودها مع الدول المحيطة بها حوالي (٥٤٤٠) كلم، فتتمتع إيران بموقع استراتيجي فائق الحيوية والحساسية، في إطلالتها المباشرة على الخليج وبحر قزوين وسيطرتها على منافذ بحرية هامة من بينها مضيق هرمز(صدقي وصدقي، ١٩٩٣، ص٦٢).

ويعدّ موقع إيران حيويا؛ لأنها تقع في غرب آسيا، ويحدها شمالا روسيا، وغربا تركيا والعراق، وجنوبا الخليج العربي وخليج عمان، وشرقا باكستان(الكيالي، ١٩٧٩، ج١/ص٤٢٣). وقد استمرت أهمية موقع إيران في التاريخ الحديث خصوصا بعد ظهور القوتين العظميين، وتنافسهما الدائم على احتواء أكبر مساحة من مناطق النفوذ، والسيطرة على مناطق إنتاج البترول في الشرق الأوسط (جودة، ١٩٩٨، ص٤٦١). ويمكن تحديد منطقتين جيو سياسيتين رئيستين لإيران، هما (دقامسة، ٢٠٠٠، ص٣٧-٣٨):

١) **العمق الجيوسياسي الشمالي:** وتتمثل في: (القوقاز، وبحر قزوين، وآسيا الوسطى) وهي ما تسمى باسم شمال غرب آسيا.

٢) **العمق الجوسياسي الجنوبي (منطقة الخليج):** وتشمل كل من (السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، عُمان، إيران، العراق).

وينبع اهتمام إيران بالموقعين الشمالى والجنوبي من خلال ما تمتلكه هاتين المنطقتين من احتياطي نفطي كبير خاصة الغاز الطبيعي في المنطقة الشمالية؛ فيحتل بحر قزوين المرتبة الأولى في العالم في احتياطي الغاز، البالغ ٥٧. ١ ترليون متر مكعب، والمرتبة الثانية في احتياطي النفط المثبت البالغ (٥٩. ٢) مليار برمل. أما المنطقة الجنوبية فهي أيضا غنية بمصادر الطاقة بصورة واضحة (عتريسي، ١٩٩٩، ص٤). وهي قريبة جدا من الدول العربية في جنوب الجزيرة العربية والغنية بالنفط، وكذلك من الجزيرة نفسها بعد اجتياز الخليج العربي (يوسف، ١٩٩١، ص١٩)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقع مواقعها الإستراتيجية داخل عمق أراضيها في الوقت الذي يوجد فيه إقليميا الموصل وكركوك العراقيان، الغنيان بالنفط مثلا، على مسافة تتراوح بين ١٢٠ و١٣٠كم من الحدود العراقية مع دول الجوار(المشاط وأخرون، ١٩٩٤، ص٢٩٤). وإلى جانب ذلك، فإيران محاطة بدول، كثير منها غير مستقر سياسيا ولا أمنيا، أو ضعيفا أو تابعا، مثل: باكستان وأفغانستان والعراق المخترق أمنيا وسياسيا، فيما يطوي بعضها مراحل النمو، لكنه من الناحية الأمنية يتسم بتبعية شديدة، مثل: تركيا والدول المطلة على الضلع الجنوبي للخليج، والبعض الآخر ضعيف وتابع، مثل: تركمانستان وأذربيجان(القلم، ٢٠٠٢، ص١٢٣).

والشكل الآتي يوضح موقع إيران الحيوي:

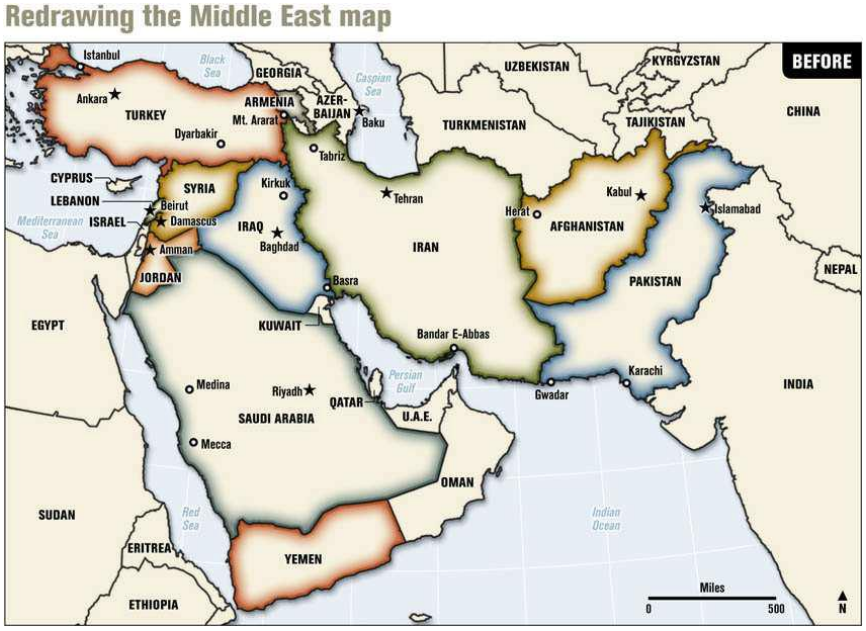

المصدر: http: //img186. imageshack. us/img186/6571/newmiddleeastmapfh2. jpg

وتمتلك إيران إقليميا حوالي ٥٣٢٠ كلم من الحدود مع جيرانها، وهي: العراق١. ٥٢٠ كلم، باكستان ٩١٠ كلم، أفغانستان ٨٦٠ كلم، تركيا ٤١٠ كلم، أرمينيا ٣٥ كلم، تركمانستان ٩٩٠ كلم، أذربيجان ٦١٠ كلم (La coste et d'autre, p796). وإن قيام الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، وانهيار المعسكر الشرقي سنة ١٩٩١ قد أثر على أهمية الموقع الجيوبوليتيكي لإيران والذي أصبح يتحدد بأربعة محددات: تداخلها مع الشرق الأوسط، مكانتها في السوق النفطية الدولية، مكانتها المتميزة بالنسبة للعالم الإسلامي باعتبارها أكبر بلد شيعي ووحيد في العالم الإسلامي العربي. وأخيرا، كفاحها ضد الإمبريالية العالمية إلى جانب دول العالم الثالث(La coste et d'autre, p790).

وتقع إيران على الخط الفاصل بين الإتحاد السوفييتي سابقا والعالم العربي أو بين آسيا وأوروبا، مما يجعل منها بلدا له أهمية جيوبوليتيكية خاصة على مستوى الخليج، إذ يعدّ الخليج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربي – ككتلة مائية - ذا أهمية بالغة بالنسبة لإيران، إذ أنه يشغل الساحل الإيراني الطويل ١٥٠٠ كلم من الشاطئ الشم إلى للخليج العربي بأكمله، كما يعدّ نافذة إيران بالنسبة للعالم الخارجي. فهو أي الخليج العربي يمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي على مساحة ٨٠٠ كلم، من مصب شط العرب إلى مضيق هرمز. وعلى هذا الأساس تعد إيران"دولة شبه مغلقة"تحاصرها اليابسة من الشمال والشرق والغرب، بحيث تعتمد أساسا في اتصالها بالخارج على إطلالتها الخليجية التي تعد الأطول (٣٢٠٠ كلم) مقارنة بسواها(مسعد، ٢٠٠١، ص ١٦).

وبناء على ما سبق، يتبين أن لموقع إيران دورا مهما في سياسة إيران الخارجية؛ لذلك كانت إيران تتعامل مع الأطراف المجاورة بدبلوماسية وحذر؛ إذ إن البيئة الإقليمية تضغط على صانع القرار الإيراني وتزيد من وزن المتغير الخارجي (الإقليمي والدولي) في صنع قراراته واختياراته.

- **التركيبة السكانية لإيران**: هي عبارة عن مجموعة من الأقليات الرابط الأساسي بينها هو الدين الإسلامي، فإيران بلد متعدد الإثنيات يتكون من مجموعة سكانية مختلفة، قدر عددهم سنة ٢٠٠١م بـ ٥٩. ٧٨٠ ٠٠٠ نسمة، وفي تقدير لسنة ٢٠٠٧ م بلغ عدد سكانها ٧١ مليون نسمة (Morteza Sabetghadam ,2005/2006).

ويتكون الموزييك الإثني والقومي الإيراني من: (الفرس ٥١%، والأذريين ٢٤%، والأكراد ٧%، والعرب ٣%، والبلوش ٢%، والأتراك ٢%، وغيرهم)، ويتكلم حوالي ٥٨% من السكان اللغة الفارسية، وتنتشر في إيران حوالي خمس لغات رئيسية؛ إذ إن السكان عبارة عن مزيج من الأقليات العرقية والمذهبية، واللغوية؛ فهناك: الفرس، العرب، البلوش، الأتراك، والأذريين، والأكراد، إضافة إلى اليهود والمسيحيين. لكن النسبة الأكبر في إيران يمثلها الفرس بحيث يشكلون أكثر من نصف السكان، بينما تشكل الأقليات الأخرى نسبة قليلة، وبذلك عرفت إيران ملامح فعلها الإستراتيجي من خلال تفوق القومية الفارسية على باقي الأقليات مشكلة بذلك مقوما هاما من بين أحد أهم مقومات الشخصية الإيرانية، والتي أخذت معظم مزاياها من العنصر الفارسي الذي دعم موقفها وتفوقها، وساعد على تقوية أثر فعلها السياسي الخارجي. ولا يقتصر الأمر على التفوق السكاني والعرقي فحسب، بل يتعداه إلى التفوق الديني كذلك فحوالي ٩٨% من الإيرانيين هم مسلمون سواء كانوا شيعة أو سنة، ويتقاسمان بينهما النسبة فالمذهب الشيعي يعتنقه حوالي ٦٢% والسني حوالي ٣٦%، وإلى جانب الإسلام توجد العديد من الديانات الأخرى كالمسيحية، اليهودية، الزرادشتية والتي تملك تمثيلا لها في البرلمان وفقا للزيادة السكانية، وإذا كان نصف السكان هم من الفرس ما يعني تفوق اللغة الفارسية كلغة رسمية، فهناك ٢٠%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتحدثون الأذربيجانية و٦. ١% يتحدثون الفيلانية و٥. ٦% يتحدثون الكردية و٢% يتحدثون العربية وهناك لغات أخرى (الطويسي، ٢٠٠٥، موقع إلكتروني).

ويتضح للباحث أن للطبيعة الديموغرافية لإيران دورا مؤثرا في سياستها الخارجية سلبا وإيجابا، عن طريق إحداث نزاعات حدودية أو علاقات حسن جوار، ووجود معارضة إيرانية خارج إيران، مقابل معارضة لدولة أخرى داخل إيران.

- **المحددات السياسية**: أصبح لدى إيران بعد الثورة الإسلامية مجلس سياسي يتكون من فقيه، وهو الرجل الأول في البلاد؛ إذ يملك الزعامة الدينية والسياسية معا، والممنوحة له من طرف الشعب وبتأييد من رجال الدين. ويتكون كذلك من رئيس منتخب لمدة أربع سنوات ولعهدتين غير قابلتين للتجديد، وانتخابات الرئاسة تجري كل أربع سنوات يمنح فيها حق الانتخاب بموجب الدستور لجميع الإيرانيين ذكورا وإناثا ممن بلغوا سن السادسة عشرة تماما فما فوق(زلاقي، ٢٠١٠، ص٦٢).

ويصنع القرار الخارجي الإيراني عن طريق المؤسسات السياسة، وهي:

- **الدستور**: يعدّ الدستور الإيراني الذي صدر عام ١٩٧٩، والذي تم تعديله عام ١٩٨٩، المصدر الأول لسياسة إيران الخارجية، فجاء مثلا في المادة ١٥٢ من الدستور الإيراني ما يلي: "تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة"(دستور الجمهورية الإسلامية في إيران لعام ١٩٨٩، المادة ١٥٢). فإن السياسة الخارجية لإيران لا تتدخل في أمور الدول الأخرى، ولا تهتم للقوى العالمية، وإنما تهتم أولا بالعالم الإسلامي.
- **المرشد الأعلى (الولي الفقيه):** يتميز النظام السياسي الإيراني بوجود مؤسسة اسمها "الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى"، والذي يتربع على قمة هرم السلطة ويخول له الدستور الإيراني صلاحيات واسعة. فولاية الفقيه تعد نظرية سياسية دينية قال بها "الإمام الخميني". وقد نشأت هذه النظرية على يد الشيخ أحمد النراقي صاحب كتاب "عوائد الأيام" في أصول الفقه، وطبقها الإمام الخميني لأول مرة عام ١٩٧٩عند إنشائه الجمهورية الإسلامية الإيرانية وإنهائه للنظام الشاهنشاهي(سيد أحمد، موقع إلكتروني).

والمرشد الأعلى يختاره مجلس الخبراء الذي ينتخب أعضاءه الشعب الإيراني بطريقة مباشرة (انتخاب مباشر)، ويختار لمدى الحياة. وقد حدد المبدأ العاشر بعد المائة من الدستور الصلاحيات والمهام الخاصة بالقائد، بوصفه أعلى منصب سياسي في البلاد. ويفوض الدستور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمرشد الأعلى الاضطلاع بمسؤولية القائد العام للقوات المسلحة وإعلان الحرب. وقد حددت المواد من ١٠٧ إلى ١١٢ من الدستور الإيراني سلطات الفقيه فيما يلي:

- تعيين أعضاء "مجلس الخبراء" و"المجلس الأعلى للدفاع القومي" ومجلس القضاء.
- ينصب قادة القوات المسلحة وقائد الحرس الثوري.
- يوقع كل الحشد العام في حالة حدوث حرب ما.
- كما له صلاحيات مطلقة فيما يتعلق بالإدارة المدنية، وتحديد مدى صلاحية مرشحي الرئاسة.
- كما يتمتع الفقيه بصلاحية تعيين ستة من أعضاء مجلس الوصاية في مجلس الشورى (البرلمان)، مهمتهم التأكد من انسجام التشريعات مع العقيدة الإسلامية (Perrin, 1995, p10).

- **مجلس الخبراء:** يعد من أهم المؤسسات السياسية في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك لاتصاله المباشر بالمرشد الأعلى، من حيث إنه هو الذي يحدد صلاحيات القائد، ومدى توفر الشروط اللازمة فيه لتعيينه في هذا المنصب الحساس، وهذا حسب ما جاء في المادة ١٠٧ من الدستور الإيراني. كما نص المبدأ ١١١ على مهمة أخرى من مهام مجلس الخبراء، وهي أنه "في حالة عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقدانه إحدى الشروط المذكورة في الدستور، أو علم بفقدانه لبعضها منذ البداية فإنّه يعزل من منصبه، ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء. وهكذا يعهد الدستور إلى مجلس الخبراء بوظيفتين أساسيتين، هما:

  أ) تحديد صلاحية القائد وترشيحه للقيادة ومتابعة قيامه بمهامه ووظائفه القانونية.

  ب) عزل القائد إذا ما رأى المجلس أنه انحرف عن مساره الدستوري، أو افتقد لأي من الشروط اللازمة" (إيزدي، ٢٠٠٠، ص١٦).

- **رئيس الجمهورية:** نص دستور إيران لعام ١٩٨٩ أساسا على تشكيل هيئة تنفيذيه هزيلة يأتي على قمتها رئيس الجمهورية. هذه الهيئة ليس لها سلطة فعلية وحقيقية، إنما لها دور شكلي فقط؛ لأن قراراتها لا تكون نافذة إلا بعد موافقة المرشد الأعلى عليها.

ويتولى رئيس الجمهورية حسب الدستور الإيراني، رئاسة السلطة التنفيذية ورئاسة مجلس الوزراء، والإشراف على أداء الوزراء والتنسيق بين قرارات الوزراء ومجلس الوزراء، ويقر السياسة العامة لأداء الحكومة ومنهجها، وعليه مسؤولية التخطيط للميزانية. ويشكل مجلس الوزراء حسب رغبته، بشرط تصويت البرلمان (مجلس الشورى) مع منح الثقة لهذه الوزارة. ويتم اقتراع عام لانتخاب رئيس الجمهورية لفترة رئاسية مدتها أربع سنوات، مع إمكانية إعادة انتخابه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لفترة رئاسية ثانية، ولا يجوز تجديد ولايته لفترة ثالثة. وطبقا للدستور الإيراني، فإن الرئاسة هي أعلى سلطة في البلاد بعد المرشد الأعلى، وهي مسؤولة عن تطبيق الدستور، ويخضع رئيس الجمهورية دستوريا لمساءلة مجلس الشورى ويخضع لسلطة المرشد. لكنه يبقى هو المسؤول دستوريا أمام الأمة (الشعب) لرعاية تطبيق مواد الدستور(عبد الصادق، ٢٠٠٣، ص ١٩).

وفي النظام السياسي الإيراني يختار رئيس الجمهورية نائبه الأول، الذي يقوم بدوره باختيار الوزراء، مع ضرورة مصادقة مجلس الشورى على ذلك. ومنذ تشكيل "المجلس الأعلى للأمن القومي"الذي يرأسه أيضا رئيس الجمهورية، زادت صلاحيات الرئيس في إدارة السياسة الاقتصادية والخارجية للبلاد(Perrin, 1995, p10).

فرئيس الجمهورية في إيران أقرب إلى رئيس الوزراء في النظم الجمهورية الرئاسية.

- **مجلس الشورى الإسلامي**: يحتل مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) مكانة بالغة الأهمية في نظام الجمهورية الإسلامية بوصفه سلطة تشريعية له. وقد اختصه الدستور الإيراني بمجموعة صلاحيات، جعلته يضطلع بدور قوي في البلاد جنبا إلى جنب والسلطتين التنفيذية والقضائية، واللتين تمارسان صلاحياتهما أيضا تحت إشراف المرشد الأعلى وفقا للنصوص والمبادئ الواردة في الدستور.

يتكون مجلس الشورى من النواب الذين يختارهم الشعب لمدة أربع سنوات. وللمجلس ٢٧٠ نائبا، ويضاف ٢٠ نائبا بعد كل عشر سنوات طبقا لنسبة الزيادة السكانية في المجتمع الإيراني، وحاليا عدد نوابه ٢٩٠ نائبا. وقد راعى الدستور الإيراني أحقية الأقلية الدينية الموجودة في المجتمع في السير السياسي طبقا لنسبة تعدادهم، فخصص لليهود والأكراد كل على حدة نائبا واحدا، في حين تمثل طائفتا الأثوريين والكلدانيين والمسيحيين بنائب واحد عنهما، وبآخر من طائفة الأرمن المسيحيين، كما أنّهم يؤدون اليمين على كتبهم المقدسة الخاصة بهم. وقد خص الدستور مجلس الشورى الإسلامي بـ ١٤ صلاحية أساسية من بينها: سن القوانين في كافة القضايا ضمن الحدود المقررة دستوريا، وشرح القوانين العادية، والتصديق على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات للدولة، كما أن إجراء أي تعديل جزئي على حدود البلاد لا يكون إلا بموافقته (بختاري، ١٩٩٦، ص٨٧- ٨٩).

- **وزارة الخارجية**: يطلق على وزارة الخارجية في الأنظمة الحكومية الكلاسيكية "جهاز الدبلوماسية"، والواقع أن الفرق بين عمل وزارة الخارجية وبين كافة مصادر اتخاذ القرار بشأنها هو نفسه الفرق بين السياسي والدبلوماسي، فالأول منفذ والآخر مخطط(إيزدي، ٢٠٠٠، ص١٠٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فوزارة الخارجية تعد المنفذ لما تم الاتفاق عليه مسبقا بين السياسيين وصناع القرار. ووزارة الخارجية هي الأداة الفعلية لتجسيد السياسية الخارجية الإيرانية، وهي تعمل بالتنسيق مع وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي. وتضمن القانون المنظم لوزارة الخارجية والذي أقره مجلس الشورى في عام ١٩٨٥، تعديلا على الإطار السابق الذي ظل يحكم الخارجية الإيرانية طيلة ١٢٠ عاما، وتحديدا منذ عهد ناصر الدين شاه (القاجاري)، وعكس تأثرا بالجوهر الإسلامي للنظام. وعلى سبيل المثال أولى القانون اهتماما خاصا لـ "تحولات العالم لإسلامي"، ونص على ضرورة متابعتها بدقة واستمرار لاتخاذ ما يلزم بشأنها (فقرة ج مادة٢) . وشهدت الوزارة من حيث الهيكل: إعادة هيكلة بعد الثورة، تم بمقتضاها التخلص من سفراء الشاه وموظفي الوزارة، وأحلّ محّلهم مسؤولون ملتزمون بمبادئ الثورة، وعهد إليهم مراجعة المعاهدات السارية ومشروعات التعاون الدولي وتبعاتها(مسعد، ٢٠٠١، ص ١٠٣).

وقد شهدت وزارة الخارجية الإيرانية العديد من التغيرات في إستراتيجيتها المتبعة، خاصة بعد وصول أحمدي نجاد للحكم، فقد أصدر مرشد الثورة الإسلامية توجيها منح من خلاله، الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني دور الإشراف الواسع على السياسة الخارجية العامة، وذلك لضمان استمرارية السياسة الخارجية بدلا من توقيفها. كما ركز أحمدي نجاد في توجيهه للسياسة الخارجية الإيرانية على أمور تقنية، وذلك بإلحاق بعض الأجهزة بها من باب التدقيق في المعلومات التي تصدر لوزارة الخارجية. فقد عزز دور وزارة الخارجية بإنشاء مركز جديد للتخطيط الاستراتيجي كما تم تنشيط معهد الدراسات السياسية والدولية، وإنشاء لجنة لدبلوماسية النووية (شلبي، ٢٠٠٦، موقع إلكتروني).

والهدف الرئيسي من هذه التغييرات والإصلاحات هو جعل الوزارة أكثر من ذراع تنفيذي مهمته تطبيق السياسات المقترحة، وتحويلها إلى ينبوع السياسات الإيرانية، وقد يستجاب للمطالب الأخيرة حاليا في الوسط السياسي الإيراني التي تسعى لنقل القرارات التي تمس الملف النووي الإيراني من مجلس الأمن القومي الأعلى إلى وزارة الخارجية.

- **السلطة السياسية الحاكمة:** عرفت إيران منذ التسعينيات إصلاحات دستورية هامة بدأت مباشرة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، ووفاة الخميني في ١٩٨٩، إذ تميزت الفترة التي أعقبت وفاة الخميني برئاسة رافسنجاني (١٩٨٩- ١٩٩٧)، وقد عرفت هذه الفترة بفترة إعادة البناء(احتشامي، ٢٠٠٢، ص١٧٩). فتوجه رافسنجاني إلى إعادة بناء البلاد المهدمة جراء حرب دامت ثماني سنوات، - وقد عدّت من أطول حروب القرن الحالي-، فاتجه لإصلاح الاقتصاد والقضاء على البيروقراطية التي سيطرت على البلاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد هدفت السياسة الخارجية الإيرانية في عهد رافسنجاني إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في الداخل، وحصل رافسنجاني على موافقة ودعم الولي الفقيه والمجلس لصالح برنامجه الإصلاحي الذي ركز فيه على إصلاح الاقتصاد الإيراني. لكن التيار المحافظ في إيران عارض فكرة تحرير التجارة الخارجية رغم موافقتهم على البرنامج الإصلاحي لرافسنجاني، مما جعل قدرة رافسنجاني على تمرير برنامجه الإصلاحي مرهونا بموافقة وتأييد المحافظين. وقد بدأت فترة ثانية في عهد الجمهورية الإسلامية بعد انتهاء عهدة رافسنجاني الرئاسية، التي تميزت بفوز محمد خاتمي في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٧، حيث جاء خاتمي للسلطة مفوضا بكامل الصلاحيات لإجراء إصلاح اقتصادي واجتماعي لتعزيز دولة القانون(هوليس، ٢٠٠٢، ص١٧١).

ومع انتخابات مجلس الشورى لسنة ٢٠٠٠، فازت لائحة خاتمي الإصلاحية، وهو ما يفسر انسحاب المحافظين المتشددين، وفك الحصار، والعزلة على خاتمي وأنصاره سياسيا ومؤسسيا. مما منح التيار الإصلاحي بقيادة الرئيس خاتمي فعالية تمرير برنامجه وظهور موجة تحول في رسم سياسته الداخلية والخارجية لاسيما إعادة الثقة في النظام الإيراني وفي قدرته لأن يعيد بناء هياكله من جديد على أسس ديمقراطية معترف بها من طرف جميع التيارات السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بعدما كانت في فترة الشاه تفتقر لها(الديمقراطية). وقد وجه محمد خاتمي سياسته الخارجية نحو الانفراج وبناء الثقة والتنمية الشاملة منذ عام ١٩٩٧، حيث أكد منذ اليوم الأول لتوليه السلطة أن إيران إذا ما أرادت أن تطور سياستها الخارجية فعليها أولا أن تدرك محيطها. وإلا فإن البلد لن يكون قادرا على التعرف على خصومه وأصدقائه على المستويين الداخلي والدولي(عبد الصادق، ٢٠٠٣، ص ١٦).

وتلتقي سياسة حسن الروحاني الرئيس الحالي (٢٠١٣-٢٠١٤) مع سياسة خاتمي نحو الانفتاح والإصلاح. أما أحمدي نجاد (٢٠٠٥-٢٠١٣) فهو من التيار المحافظ في إيران والذي يتميز بالتشدد والتصلب في معالجة قضايا السياسة الخارجية، وقد تولّى الرئاسة منذ سنة ٢٠٠٥، بعد فترتي حكم الرئيس خاتمي. ومنذ أن تولى أحمدي نجاد رئاسة الجمهورية وإيران تعاني من عزلة دولية، مفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي بسبب برنامجها النووي، وكذا القضايا الخلافية الأخرى كالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وما ساعد في تشدد نجاد هو الأغلبية البرلمانية في المجلس الشورى الإيراني، فقد ربح المتشددون أغلب المقاعد في انتخابات مجلس الشورى، وذلك عندما قاطع الإصلاحيون بشكل كبير الانتخابات في ٢٠٠٤، مما أكسب المتشددين قوة إضافية (Kenneth, 2006.P 3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن السياسة الإيرانية تحولت من العزلة إلى الانفتاح، ومن التشدد إلى نوع من المشاركة السياسية في عهد رافسنجاني ومن بعده محمد خاتمي، وثم الروحاني، بسب الوقائع الداخلية والخارجية للإيران.

- **المحددات الاقتصادية:**

- **السياسة الاقتصادية**: عملت إيران بعد الثورة على تعزيز قدراتها الاقتصادية بما يؤمن تعزيز قوتها وأمنها القومي، وذلك إما عن طريق نظام اقتصادي إسلامي تأكيدا على أن الإسلام مثله مثل الرأسمالية والاشتراكية له فلسفة اقتصادية خاصة به. وهو ما يعني رفض الروابط العضوية لتبعية الاقتصاد الإيراني بالنظام الاقتصادي الغربي مهما كانت صفته، وإما عن طريق مجموعة من الإجراءات كإلغاء النظام المصرفي في تحرير العملة الإيرانية من ارتباطها بالدولار الأمريكي.

وبعد تولي رافسنجاني السلطة من بعد الخميني، تبنى إجراءات هامة في الجانب الاقتصادي، أهمها: دفع الاقتصاد الإيراني نحو حرية السوق. ومع تأييد المحافظين لهذه الإجراءات داخليا، فإنهم واصلوا رفضهم لتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي، كما أيدوا الحفاظ على مساعدات الدعم لأصناف معينة من المواد الغذائية والمدخلات الأولية(احتشامي، ٢٠٠٢، ص١٧٠). وهو ما أدى إلى عودة النشاط إلى الاقتصاد الإيراني وعودة معدلات النمو إلى وضعها الطبيعي، فقد ارتفع الناتج المحلي من ٢١. ٦مليار(احتشامي، ٢٠٠٢، ص١٧٦).

كما انخفضت معدلات التضخم إلى ٢٥. ٤ مليار دولار عام ١٩٩٤ بشكل ملموس بعد إتباع سياسات ثابتة إزاء عملية الاستيراد، وهو ما سمح بتحقيق فائض في حسابها الجاري لعام ١٩٩٤، وتواصلت عمليات الإصلاح الاقتصادي رغم الأزمة التي يتعرض لها الاقتصاد الإيراني دوريا، نتيجة اعتماد إيران على عائدات النفط فقط، ورغم ذلك فقد حصلت برامج إدارة رافسنجاني الاقتصادية على القبول عموما، لا سيما مع دعم صندوق النقد الدولي لبرامجه الإصلاحية. وقد أدرك رافسنجاني – حينما كان رئيسا لإيران- أن مستقبله السياسي مرهون بنجاح برنامجه الاقتصادي؛ إذ أدخل تعديلات جذرية على السياسات الاقتصادية الإيرانية، وحاول جاهدا أن يعطي صورة جديدة لإيران لدى المجتمع الدولي تختلف عن تلك التي تكونت ابان الحرب مع العراق، حيث اتخذ سياسات اقتصادية جديدة وصفت بأنها خطوات ليبرالية تندرج بين التحرير الجزئي للتجارة الخارجية ومعادلة صرف العملة الإيرانية مع السوق السوداء، وفتح باب للاستثمار الأجنبي في إيران بصورة جزئية قرقاش، ١٩٩٦، ص٢٠٨).

ومع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، أتيحيت لإيران فرصة التركز على التنمية الاقتصادية والسياسية، إذ كان من أهم الأولويات للقيادة (الثنائية) خامنيئي ورفسنجاني إعادة البناء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتطوير الاقتصادي والاجتماعي. عن طريق إعادة تعمير المناطق التي دمرتها الحرب وتحسين مستوى حياة الشعب بصفة عامة، كما سعت إيران إلى التركيز على برامج التنمية المتوسطة الأجل، بهدف تحقيق التوازن المطلوب، بين احتياجات الجماهير في المدى القصير، وبين مصالح الدول في المدى الطويل، وكانت هذه الخلفية هي الأساس الذي استند إليه رجال التخطيط عند وضع الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لسنوات ١٩٨٩-١٩٩٣م (أحمدي، ١٩٩٦، ص٤١٣). لكن خطط رافسنجاني الاقتصادية لاقت رفضا عنيفا من قبل العناصر المحافظة داخل النظام الإيراني؛ إذ أصرت هذه العناصر على استمرار اضطلاع الدولة بإدارة الاقتصاد(احتشامي، ١٩٩٦، ص٢٠٨).

ومع رئاسة خاتمي تركزت الإصلاحات على إحداث تغييرات واسعة في قوانين السوق، الخصصة والتعديلات الهيكلية. وقد عبر خاتمي عن ذلك بأن الإصلاح الاقتصادي قرار لا رجعة عنه. هذا النهج أكده خاتمي في عدة مناسبات خلال فترة حكمه، وخصوصا في خطاب الثقة على مجلس الوزراء فيأغسطس عام ٢٠٠١، إذ تعهد خاتمي بإعطاء المجال الاقتصادي الأولوية الأكبر خلال عهدته الثانية، وقال: إن الحكومة ستتكفل بحل المشاكل الاقتصادية، ومن أهمها: مشكلة البطالة (جريدة الخبر الجزائرية، العدد ٣٢٥١، ٢٣أغسطس ٢٠٠١).

وكذلك الرئيس الحالى روحاني جعل الإصلاحات الاقتصادية أهم أولويات اهتماماته، بسبب التضخم الذي ظهر في ظل حكم الرئيس أحمدي نجاد، الذي يعدّ محافظا متشددا يتبع منهج الثورة الخمينية في تعامله مع قضايا السياسة الداخلية والخارجية. فقد أصبحت أوضاع إيران الاقتصادية سيئة جدا، وأهم مظاهرها ارتفاع نسبة البطالة والتضخم، فحسب الإحصائيات الرسمية الإيرانية فإن ٧٥% يعيشون تحت خط الفقر، بينما تشير إحصائيات غير رسمية بأن هذه النسبة تقدر بـ ٤٠%. كما أن تجار البازار، وهم من الطبقة التي لها دور فاعل في التأثير على السياسة الإيرانية قد قاموا بإضراب وذلك اعتراضا على الضرائب المفروضة عليهم من قبل النظام، وهو ما يحدث لأول مرة في تاريخ الجمهورية الإيرانية(زلاقي، ٢٠١٠، ص٧٧-٧٨).

ومهما يكن، فإن السياسة الإصلاحية ساعدت إيران في فترة ما على الانفتاح أكثر على العالم الخارجي وتوفير فرص كبيرة للاستثمار فيها، لا سيما بعدما تم تحرير الاقتصاد الداخلي وإلغاء العديد من القوانين التي لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية؛ إذ إن نجاح هذه الإصلاحات يتوقف وبصورة أكيدة على نجاح أو فشل الإصلاحات السياسية (Vahe, 1996, p47).

- **الإمكانيات الاقتصادية**: إن إيران تمتلك إمكانيات اقتصادية هامة، ففي مجال الزراعة تلث مساحة إيران عبارة عن أراضي زراعية، مما يعادل ٥١ مليون هكتار تزرع ٢٨. ٥% منها بشكل دائم، ٣١. ٤% منها عبارة عن زراعات موسمية. كما أنّها توفر حوالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨٠% من احتياجات إيران الوطنية من المواد الغذائية، ويبلغ القطاع الزراعي من العمالة٢٨% من مجموع السكان، أما نصيب الإنتاج الزراعي من الناتج الاستثماري فيمثل نسبة كبيرة تصل إلى ٢٦. ٧%. أما في مجال الصناعة والمعادن فإن إيران تحتلّ المرتبة الثانية في احتياطي الزنك والنحاس، مناجم الحديد والبوكسيت، ويبلغ إنتاج إيران منها ٦٠ مليون طن في السنة معظمه يصدر إلى الخارج كمنتجات أو مواد أولية خام. ويشغل هذا القطاع حوالي ٢٦% من القوى العاملة، ويساهم بـ ١٨% من مجموع الإنتاج الاستثماري، إلا أن الإنتاج النفطي يبقى هو الركيزة الأساسية للاقتصاد الإيراني، بحيث يبلغ احتياطي إيران ٩٠ مليار طن من النفط و٢٠٠٠.٠٠٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي .

وتقدر عائدات النفط الإيراني حوالي ٨٧% من مجموع الصادرات الإجمالية، وقد تمكنت إيران من زيادة قدراتها الإنتاجية النفطية المدمرة بسبب الحرب العراقية- الإيرانية لا سيما بعد اكتشاف المزيد من الآبار النفطية الجديدة التي أضافت إلى احتياطي إيران ما مقداره ٨. ٥ مليار طن من النفط و١. ٥ مليار طن من الغاز الطبيعي. وهو ما أدى إلى توفير القدرة للبناء مع الانفتاح على العالم الخارجي خصوصا في عهد الرئيس خاتمي. لكن مع كل هذا تعاني إيران مشاكل اقتصادية كبيرة تسببت في تحرك بطيء للتطور الاقتصادي، أهمها: التضخم، قلة رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار، والبطالة، وحتى العجز في الميزانية. وقد بلغ العجز في الميزانية سنة ١٩٨٨ ما مقداره ١٧ مليار دولار، وكانت الحكومة الإيرانية تعتمد لتغطية هذا العجز إما بالاستدانة وإما بطبع الأوراق النقدية دون تغطية. وهو ما نتج عنه انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية بـ ١٦ مليار دولار خاصة وأن تكاليف الحرب بلغت في هذه السنة ١٠ مليار دولار(مجلة كل العرب، العدد٣٦٥، ١٩ جوان ١٩٨٩)، كما بلغت كلفة مختلف قطاعات الدفاع ٦ مليار، و٦٠٠ مليون دولار، وتم صرف مبلغ ٣ مليارات، و٢٤٠ مليون دولار للصناعات الحربية، ١٠ مليار دولار منها مصدرها النشاط الضريبي و٩٠ مليار دولار عائدات البترول. وهناك عوامل أخرى كانت سببا للتحرك البطيء في التطور الاقتصادي غير الحرب العراقية – الإيرانية، تتمثل في الحظر الاقتصادي الذي فرضته الولايات المحتدة على إيران منذ ماي ١٩٩٥ والذي عززته"بقانون داماتو"في جوان ١٩٩٦ تدهور الاقتصاد الإيراني يعود كذلك إلى سوء الإدارة المالية وعدم وجود إداريين أكفاء(السويسي، المأزق الأمني في الخليج: دول الخليج العربية والولايات المتحدة، ص٤٦٨)، بحيث يتم توزيع المناصب بالتركيز على الولاء الأيديولوجي بدلا من الكفاءة في شغل المناصب الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يعود التدهور كذلك إلى تبني القادة خيارات تحديث القوات المسلحة ومواصلة تقديم الدعم لأنشطة الفصائل الشبه عسكرية الموالية لها في لبنان وغيرها من الدول، ولذلك فقد سعى النظام الإيراني إلى تحقيق أهم هدف في مرحلة إعادة البناء والإصلاح، ألا وهو زيادة صافي الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الإيراني، وبالتحديد اجتذاب رؤوس الأموال من الدول الخليجية ذات الازدهار الاقتصادي نسبيا. ففي تلك الفترة كان أداء إيران هو الأسوأ بين الاقتصاديات المعتمدة على النفط في منطقة الخليج العربي، مما أضطرها إلى عرض إنتاجها النفطي بأسعار منخفضة (الحمداني، ١٩٩٧، ص ٥٩). ومما لا شك فيه أن الازدهار مرهون بالاستقرار السياسي والإصلاحات السياسية، كما أن ازدياد الاستياء الداخلي بسبب التدهور الاقتصادي، وسوء المعيشة ينعكس سلبا على عملية رسم السياسة الخارجية الإيرانية (السويسي، المأزق الأمني في الخليج: دول الخليج العربية والولايات المتحدة، ص٤٦٨).

وعلى الرغم من ارتفاع سعر البترول، والذي راوح ١٠٠ دولار للبرميل، إلا أن الدخل الفردي للمواطن الإيراني وكذا معيشته لم يتحسنا بدرجة كبيرة تعكس ذلك الارتفاع، مما زاد من نقمة الشعب الإيراني على النظام السياسي، وكذلك معدلات التضخم الإيراني التي لا تزال على حالها من السوء. خصوصا وأن المواطن الإيراني يعلم كل العلم أنّها (عائدات البترول) تذهب للمل إلى والطبقة الدينية الحاكمة. وكذا برنامج التسلح الذي تنفق عليه إيران مبالغ كبيرة من أجل أن تكون قوة إقليمية في الخليج العربي وكذا الشرق الأوسط (زلاقي، ٢٠١٠، ص٨١).

- **المحددات العسكرية:**

- **السياسة التسلحية لإيران:** سعت إيران إلى زيادة قدراتها في تطوير قوتها المسلحة لضمان سيطرتها على "الخليج الفارسي"، وتحقيق أمنها القومي. كما اتجهت كذلك إلى الصناعة العسكرية والتي أصبحت منذ حرب الخليج الأولى تمثل عنصرا هاما من عناصر المجهود الحربي الإيراني(صابغ، ٢٠٠١، ص٦٦)، تدعمه مجموعة عوامل أساسية تتمثل في العدد السكاني الكبير، الثروة النفطية،القاعدة الاقتصادية العريضة والقدرات الصناعية المعتبرة.
- **أثر حرب الخليج الأولى على السياسة التسلحية الإيرانية:** مع نشوب الحرب العراقية - الإيرانية زادت النفقات العسكرية الإيرانية بحيث وصلت سنة ١٩٨٨ إلى حوالي ٤. ٨٥٤ مليون دولار، ثم انخفضت هذه النسبة بعد نهاية الحرب لتعود إلى التسارع في عملية التسلح ابتداء من سنة ١٩٩٠ مع اندلاع حرب الخليج الثانية، وما صاحبها من عدوان ثلاثي على العراق (زمان، ص٣٥٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يبرز جليا أن هناك تناسبا طرديا بين الإنفاق العسكري وعدد القوات المسلحة، بحيث أن عدد أفراد القوات المسلحة بلغ ٢٦٠ ألفا مع بداية الحرب، لتصل إلى ٦٥٤ ألفا مع نهاية الحرب. وهنا لا بد من أخذ حجم السكان ونصيب الفرد من النفقات العسكرية بعين الاعتبار، وعلى الرغم من استقرار عدد قليل من مصانع العتاد الحربي في الإنتاج خلال السنوات الأولى من قيام الجمهورية الإيرانية، إلا أنه لم يكن هناك نشاط منظم في مجال الصناعة العسكرية منذ سنة ١٩٨٣(صابغ، ٢٠٠١، ص٦٧).

لكن بحلول سنة ١٩٨٦، عرفت الصناعة العسكرية الإيرانية تحولا هاما؛ إذ اتجهت نحو إدخال عدد من أنظمه الأسلحة في عملية الإنتاج، وبذلك أصبحت إيران تنتج محليا حوالي ٧٥% من احتياطاتها من مستهلكات القتال الأساسية. وقد اتجهت إيران رغم قدراتها إلى استيراد شحنات هامة من الأسلحة خلال حربها مع العراق، إذ استلمت عام ١٩٨٩ شحنات ضخمة كانت قد طلبتها أثناء حرب الخليج الأولى(زمان، ص٣١٠).

لكن إجمالي الشحنات المستلمة قد تراجع عام ١٩٩٠، ثم انخفض إلى مستويات متدنية ابتداء من سنة ١٩٩٢. ويرجع ذلك إلى الحضر المفروض عليها في مجال استيراد الأسلحة، وكذلك أزمتها الاقتصادية التي أثرت على ميزان مدفوعاتها، خاصة، وأن إيران تعتمد في سداد فواتير الأسلحة على العائدات النفطية. وعملت إيران في سعيها لبناء ترسانة عسكرية قوية في المنطقة على إقامة مشاريع خاصة في المجال الدفاعي داخل قطاع الصناعة الحربية بنحو ١٠٠٠ مشروع، خصص الجزء الأكبر منها لإنتاج الأنواع المختلفة من الذخائر ومختلف الأسلحة من أسلحة المشاة الخفيفة والمتوسطة وصواريخ المدفعية الثقيلة، وحتى قطع الغيار اللازمة في أنظمة الدفاع الحربي (صابغ، ٢٠٠١، ص٧٢).

وبعد الحرب العراقية - الإيرانية اتخذت إيران مجموعة من الإجراءات لزيادة قدراتها على تطوير قوتها المسلحة، تزامنت مع حرب الخليج الثانية والعدوان على العراق، والأهم من ذلك تفكك الإتحاد السوفياتى وما خّلفه من فراغ في أسيا الوسطى والقوقاز. مما جعلها تضع هدف فرض مكانتها كقوة إقليمية مهيمنة ضمن أهم أولوياتها في فترة التسعينيات؛ إذ تسعى إيران في الوقت الراهن إلى تشكيل ترسانة نووية وإعادة بناء قواتها المسلحة، ورغم امتلاكها المال لشراء أسلحة متطورة من الأسواق العالمية: روسيا، الصين، وكوريا الشمالية إلا أّنها تعرف مشكلة الاعتماد على موردين موثوقين. فروسيا مثلا ورغم توصل الرئيس الإيراني السابق رافسنجاني خلال زيارته إلى موسكو في جوان ١٩٨٩ إلى عقد اتفاقية مقايضة مع روسيا قيمتها ١. ٩ مليار دولار، يتم بمقتضاها حصول روسيا على الغاز الإيراني مقابل ٤٨ طائرة مقاتلة من طراز ميج– ٢٩ و١٠٠ دبابة من طراز تي –٧٢،علاوة على معدات وخدمات أخرى، فقد أبدت (روسيا)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حذرا متزايدا من تزويد إيران بمختلف التقنيات مزدوجة الاستخدام التي قد تستغلها في الحصول على أسلحة الدمار الشامل لا سيما السلاح النووي. ويرجع ذلك حسب التقارير إلى المضايقات الأمريكية لروسيا من أجل تقليص مبيعاتها من الأسلحة لإيران، وذلك من خلال استغلال "اتفاق الأفضلية" الذي أبرمه نائب الرئيس الأمريكي "آل جور" سنة ١٩٩٥ مع رئيس الحكومة الروسي الأسبق "تشرنوميردين" وبموافقة . الرئيس "بوريس يلتسن"(خليل، ٢٠٠١، ص٢٥).

هذا الاتفاق تعهد فيه "يلتسن" بعدم تزويد إيران بأسلحة متطورة وتكنولوجيا متقدمة، وإن كان ذلك لم يؤد إلى وقف المبيعات الروسية لإيران. وهذا ما دفع إلى تنويع مصادرها حفاظا على استمرار تدفق الصادرات من الأسلحة إليها. وعلى الرغم من أنه كان من الصعب تقدير ما أنفقته إيران على مشتريات الأسلحة في فترة التسعينات، إلا أن الإحصائيات الخاصة بوكالة الاستخبارات الأمريكية لسنة ١٩٩٢ أشارت إلى أن إيران قد أنفقت ملياري دولار على مشترياتها من الأسلحة. وهو ما نفاه وزير الدفاع الإيراني آنذاك "أكبر تور كان"، الذي أكد أن إجمالي ميزانية الدفاع لسنة ١٩٩٣ لم تزد عن ٨٥٠ مليون دولار. وعموما، فإن الإحصائيات متضاربة حول هذا الأمر بالتحديد. فحسب تقرير الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن عن التوازن العسكري في دول الخليج وإيران لسنة ٢٠٠٠، فقد بلغ الإنفاق العسكري لإيران ٥. ٨ مليار دولار، بما يماثل ١٧. ٨% من دخلها القومي وهو ما يمثل ١٩.٦٦% من إجمالي الإنفاق العسكري الخليجي (تقرير عن التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ٢٠٠٣، ص٢٦).

ورغم الصعوبات التي تواجه إيران في تقوية جيوشها، ورغم أن القوات الإيرانية ما تزال بحاجة إلى إعادة التنظيم وإلى كثير من الأسلحة المتطورة، إلا أن القوات العسكرية الإيرانية تشمل حاليا حوالي ٥١٣ ألف من القوات العامة وكذا ٣٥٠ ألف من قوات الاحتياط، وتتميز القوات الإيرانية بحجم القوة البشرية العاملة إلى نحو ٥٤٥٦٠٠ فردا منها قوات نظامية يصل حجمها إلى ٤٢٠٦٠٠ فردا و١٢٥٠٠٠ فردا من الحرس الثوري. وتسعى إيران من جانب آخر إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل المتطورة لا سيما السلاح النووي، فهنالك اعتقاد في أوساط الاستخبارات الغربية بأن إيران بدأت برنامجا سريا للتسلح النووي إضافة إلى مختلف الأسلحة الأخرى الكيماوية والبيولوجية. فقد بدأت إيران منذ الثمانينات في بذل جهود متميزة لإنتاج الأسلحة الكيماوية ردا على استعمال العراق لها خلال الحرب العراقية –الإيرانية، وقد وصفها رافسنجاني بقوله: "إن الأسلحة الكيماوية والبيولوجية هي قنابل الفقراء النووية التي يمكن إنتاجها بسهولة، ويصعب علينا على الأقل التفكير فيها للدفاع عن أنفسنا، وبرغم أن استعمال مثل هذه الأسلحة يعد عملا غير إنساني فقد علمتنا الحرب أن القوانين الدولية ليست سوى قصاصات ورق"(زمان، ص٣١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسب التقارير الغربية فقد نفذت إيران الكثير من الأنشطة المتعلقة بتصميم السلاح النووي، ولكّنها تعاني صعوبات في الحصول على التكنولوجيا النووية، وقد أثارت القدرات النووية الإيرانية اهتمام المجتمع الدولي بما تتمتع به إيران من ثقل إقليمي ومكانة سياسية في الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خصوصا(فتحي، ١٩٩٧، ص١٠٤).

المطلب الرابع: ملامح السياسة الخارجية الإيرانية في الفترة الزمنية ٢٠٠٣ - ٢٠١٣

- **السياسة الخارجية الإيرانية في عهد خاتمي (١٩٩٧- ٢٠٠٥)**

منذ استلام محمد خاتمي السلطة والذي انتخب رئيسا لجمهورية إيران في مايو (١٩٩٧) ليكون عهدا أكثر انفتاحا في السياسات الإيرانية الخارجية، يساعد على ذلك ما يمثله نشاطه السياسي من حيوية معتمدا على مكانته العلمية والثقافية حيث إن له دراسات عليا في الفلسفة والفكر الإنساني إلى جانب إتقانه عدة لغات: الإنجليزية والألمانية والعربية إلى جانب اللغة الفارسية (العيدروس، ٢٠٠٢، ص١٠).

حاول خاتمي أن يبدأ في توطيد علاقة إيران بالعرب في ٤ أغسطس (١٩٩٧) ووعده بحل موضوع الجزر العربية المحتلة عن طريق الحوار، إلا أن ذلك لم يتبع بإجراءات عملية سوى زيارة واحدة لوزير خارجيته كمال خزاري لأبو ظبي في أواخر شهر مايو (١٩٩٨). ولم يكن مستغربا أن تطالب إيران بالتعاون الأمني والإستراتيجي مع المملكة العربية السعودية أثناء زيارة الأمير سلطان لطهران، وتكرار ذلك أثناء الزيارة التاريخية للرئيس خاتمي أول رئيس إيراني يزور المملكة العربية السعودية (١٩٩٩)، لكن الموقف السعودي هو موقف متحفظ، وأن الوقت الآن هو وقت التطوير والتنسيق في المجالات الاقتصادية والثقافية وتبادل الزيارات وبناء الثقة وأن الوقت لم يحن بعد للتعاون الأمني كما تطالب (المطيري، ٢٠١١، ص٣٢-٣٣).

وإن إدارة بوش قررت وقف الرهان على الرئيس خاتمي في مجالات الإصلاحات معتبرة أنه"ضعيف جدا وغير فاعل، ويفتقر إلى الجدية في وعوده". فاضطراب العلاقات السعودية الأمريكية في الوقت الذي شهدت فيه العلاقات الإيرانية الأميركية نوعا من التوتر، كان دافعا للتقارب فيما بين السعودية وإيران (الواشنطن بوست ٢٣/يوليو/٢٠٠٢). وأمام هذه الضغوط والمعضلات التي واجهت المنطقة بدت الحاجة أكثر إلحاحا للتقارب الخليجي الإيراني، ويقع ذلك ضمن إستراتيجية التعاون والتقارب الخليجي الإيراني؛ فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١)، والبيانات المشتركة تعبر عن أهمية التعاون بين إيران والسعودية وقدرتهما على المدافعة عن الإسلام في كل اجتماع مشترك بين البلدين، فقد أعلنت كل من إيران والسعودية عن معارضتهما لأي هجوم أمريكي ضد العراق، وذلك في لقاء جمع بين وزيري الخارجية الإيراني والسعودي سعود الفيصل وكمال خزاري، على التوالي. وكان الرئيس خاتمي قد دعا الوزير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السعودي إلى تعاون إقليمي بين الدول المجاورة للعراق لتشجيعه على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية (أخبار الشرق، ٤أغسطس٢٠٠٢).

وبالنسبة للمسألة العراقية، فمنذ بداية الألفية الجديدة، فقد كانت دافعا جديدا للتقارب ما بين السعودية وإيران؛ لأن إيران كانت ترى أن الولايات المتحدة في حشدها ضد العراق ثم احتلاله، إنما هي محاولة لتغيير الجغرافيا السياسية في منطقة الخليج، وإضعاف القوى الإقليمية فيها، مما دفع طهران بضرورة التوجه إلى أكبر قيادات المنطقة الخليجية العربية ممثلا بالسعودية، وقد شعرت كذلك السعودية بأنها مستهدفة من قبل الولايات المتحدة مما جعلها تقترب من إيران. فالاستهداف الأميركي للسعودية كان له عدة صور منها: الضغط السياسي والإعلامي، والتدخل في شؤونها الداخلية. أما بالنسبة لإيران فإنها شعرت باستهداف مباشر وأنها ستكون الهدف التالي إذا حققت أمريكا أهدافها في العراق، وفي هذا السياق أشار بعض المحللين إلى أن مجيء نظام عراقي موالٍ للولايات المتحدة يمكن أن يسهل لواشنطن مهمة العمل من أجل إسقاط النظام الإيراني(العيدروس، ٢٠٠٢، ص٢٣٠).

وإن سياسة الرئيس خاتمي ما هي إلا امتداد لسياسات الرئيس رافسنجاني باتجاه تطبيع العلاقات مع الدول وخصوصا دول الخليج، ويدل على ذلك ما جاء به الرئيس خاتمي، تتلخص في النقاط الآتية:

- أطروحات خاصة بحوار الحضارات والانفتاح على دول العالم بعامة ودول الجوار خاصة؛ وذلك من خلال الدعوة لبلورة فكر حضاري إسلامي جديد، ليس مناهضا للغرب وحضارته فحسب بل ندٌّ له، مع التأكيد على قيم الاحترام المتبادل في العلاقات الدولية وتوفير الأمن للجميع، والاعتراف بالمبادئ والموازين الخاصة بكل دولة.

- التحولات الأيدلوجية الداخلية في إيران؛ ونقصد هنا تحول إيران من الثورة إلى الدولة، فانتهت تقريبا فترة الالتزام الصارم بمفاهيم وقيم الثورة الإيرانية، ومحاولة نشرها، الشيء الذي أدى إلى قلق دول الخليج لفترة ليست قصيرة. فاختفاء الوهج الثوري بعد رحيل الخميني ومجيء قيادات إيرانية جديدة تنتهج المنهج الإصلاحي والبرجماتي في إدارة علاقات إيران الدولية والإقليمية، أسهم إلى حد كبير في تقريب المواقف الخليجية والإيرانية. فوجد شبه إجماع داخل السياسة الإيرانية بشأن التقارب مع دول الخليج بغض النظر عن وجود الإصلاحيين أو المحافظين في السلطة، وذلك لأن المصالح الإستراتيجية والاقتصادية التي تربط الطرفين من الأهمية بمكان مما يدعو للحفاظ على حد أدنى من تطبيع العلاقات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- السياسة الأمريكية تجاه إيران والعراق، ومحاولة واشنطن فرض مزيد من العزلة الدولية والإقليمية عليهما. وأخيرا، السياسة الأمريكية إزاء العراق، والتي وصلت إلى احتلاله وفرض سياسات الأمر الواقع عليه، مما دفع بالسياسة الإيرانية إلى العمل على تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لتحقيق الاستقرار في المنطقة لضمان جذب الاستثمارات الأجنبية وفتح أسواق الخليج للبضائع والعمالة الإيرانية، وتنسيق السياسات النفطية الخليجية الإيرانية لاستقرار أسعار النفط باعتباره المحور الرئيس للاقتصاد في الخليج وإيران.

- محاولة التخفيف من حدة الإنفاق العسكري في المنطقة، وذلك انطلاقا من فرضية جوهرية ترى في عملية تطبيع العلاقات مع دول الخليج وتخفيف حدة التوترات السياسية سيسهمان في تقليل حدة الإنفاق العسكري، ومن ثم تخفيف الضغط على الميزانية الإيرانية والخليجية. وفي هذا المجال، فإن الإنفاق العسكري لدول الخليج الست بالإضافة إلى إيران والعراق قد بلغ عام (١٩٩٩) ما يقارب (٣٦) بليون دولار، كما تراوح الإنفاق العسكري ما بين (٦%) إلى (١٥%) من الناتج المحلي لهذه الدول. وخلال عامي (١٩٩٠-١٩٩٩) بلغ حجم الإنفاق العسكري لدول الخليج مجتمعة (دول مجلس التعاون والعراق وإيران) (٢٩١) مليار دولار، ووصلت نسبة الإنفاق على التسليح من العائدات النفطية عام (١٩٩٩) إلى (٥٠%) في بعض دول الخليج. ولكن تطور العلاقات السعودية الإيرانية خلال السنوات (١٩٩٩-٢٠٠١) قد أسهم في تخفيض مؤشرات التسليح لدى الدولتين مما انعكس إيجابيا على الدول الخليجية الأخرى(البيان الإماراتية، ٢١فبراير ٢٠٠١).

فمع مجيء رئيس الجمهورية سيد محمد خاتمي عام ١٩٩٧ برز تحول واضح في السياسة الخارجية الإيرانية، إذ امتازت السياسة الإيرانية في عهده بالتوازن والتغير في الأسلوب عن أسلافه، ولكن مع بقاء هذه السياسة تحتفظ بخصائصها السابقة في الجوهر والمضمون، فمن المعروف عن خاتمي أنه ينتهج سياسة إصلاحية تهدف إلى الانفتاح على العالم، فإيران تريد سياسة خارجية تتحرك في اتجاهات عدة في آن واحد، وقد ساعد في ذلك عدة عوامل ذاتية تمثلت في: تطوير سياسة الانفتاح والتعاون والحوار وخصوصا مع دول الجوار العربي والإسلامي، وموضوعية تمثلت في: متانة البنية الحضارية الإيرانية في الصمود أمام ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (حداد، ١٩٩٢، ص١١).

ومن ذلك، أن هناك تطورا نوعيا في العمل الدبلوماسي لحكومة الرئيس خاتمي، إذ حدد مبدأ واضح وهو أن بلاده تتبع سياسة "الانفتاح على العالم"، وقد تمثل ذلك على سبيل المثال في تعزيز أجواء الانفراج التي تشهدها العلاقات الإيرانية – السعودية، وتعكس إدارة وزارة الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيرانية التي شهدت عملية إصلاح جذري مع تولي كمال خرازي وزارة الخارجية التوجهات الرئاسية في السياسة الخارجية، وهذا يمكن معرفته بالانفتاح، والحوار، وحل الخلافات بالوسائل السلمية، خصوصا دول الجوار الإقليمي العربي (نوفل، ١٩٩٦، ص٤).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عهد الرئيس السابق محمد خاتمي (١٩٩٧ – ٢٠٠٥) شهدت تحولاً جذرياً من سياسة خارجية منغلقة وعدائية، إلى توجه انفتاحي إيجابي على العالم. وكان الرئيس خاتمي قد أوضح مبادئ جديدة للسياسة الخارجية الإيرانية هي : الحفاظ على الكرامة وتحري الحكمة والتعقل، وانفراج العلاقات الخارجية، والحوار بين الحضارات. فعندما انتخب الرئيس محمد خاتمي عام ١٩٩٧ كرئيس للجمهورية، وما تبع ذلك سواء في وجود أكثرية نيابية إصلاحية داخل المجلس وسيطرة الإصلاحيين على الحكومة ساد الاعتقاد بأن إيران ستسلك الطريق الديمقراطي وبأنها على وشك كسر حلقة دكتاتورية رجال الدين والفوضى السياسية والاقتصادية التي تعاني منها منذ قيام الجمهورية الإسلامية. كان الأمل كبيرًا بأن يقود خاتمي إيران إلى الانفتاح السياسي والاقتصادي بحيث يمكّنها ذلك من استعادة موقعها كعضو فاعل في السياسة الإقليمية والدولية، بحيث لا تبقي سياستها الخارجية أسيرة مفهومي التاريخ والدين والعداء لأميركا والغرب، أو الطموحات في تصدير نموذج الثورة الإسلامية إلى دول مجاورة والدول الإسلامية، وتتعلّم بالتالي أن سياسات الدول يجب أن ترتكز على توازن المصالح مع الآخرين. وفي ظل حكم الإصلاحيين، تبدّلت الرؤية السياسية، خصوصًا بعدما سلك الرئيس نفسه سياسة الحوار بين الحضارات والتي فتحت إمكانية قيام حوار واسع وبناء يعيد إيران إلى المجتمع الدولي بشكل واقعي ووفق مفاهيم السياسة الدولية الشاملة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. لقد عبّر نائب وزير الخارجية في تلك الفترة محمد جواد ظريف عن هذا التوجه الجديد"إن هدفنا في القرن الحادي والعشرين لم يعد البحث عن أعداء جدد، ولكن العمل على تغيير الأعداء إلى محايدين، وتغيير المحايدين إلى أصدقاء"(Sciolino, p 339).

ويرى الباحث أن مقاربة الإصلاحيين في إعادة إصلاح علاقات إيران مع العالم الخارجي، بدأت بمرحلة حوار الحضارات والتي تؤدي إلى بناء قواعد تفاهم مشتركة مع الغرب، كما تعيد بناء قواعد الثقة بصورة تدريجية تمهيدًا للانفتاح على علاقات تراعي مصالح الطرفين.

- **سياسة إيران تجاه العراق في عهد محمد خاتمي**

عمدت إيران إلى اتخاذ موقف "الحياد الإيجابي" في الحرب الأمريكية على العراق؛ أي أنها لم تقاتل القوات الأمريكية ولم تعرقل عملياتها، كما لم تسمح للقوى العراقية المؤيدة لها، مثل فيلق بدر، التابع إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، القيام بأي عمليات ضد النظام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجنوده في أثناء الحرب إذا ما اندلعت. وهذا مبرر إعلان إيران غلق حدودها مع العراق قبل اندلاع الحرب (عتريسي، ٢٠٠٤، ص٤٥١).

استمرت إيران في إدانة مبدأ الحرب ودعت علنا إلى عدم حصولها، إلا أنها في حقيقة الأمر كانت مع نهاية البعث في العراق، ليس حُبّا بالنظام العراقي الذي لم يخف الإيرانيون في مناسبات عدة سرورهم برحيله، بل قلقا من الأوضاع الجديدة التي تنذر بتطويقهم بعد انتشار القوات الأمريكية في العراق بعد أفغانستان، ولا سيما أن الولايات المتحدة لم تُخف أهدافها في تغيير أنظمة المنطقة بعد النظام العراقي، كما تدرك إيران أن واشنطن تريد الإيقاع بها، ولن توفر أي ذريعة لأحكام الطوق لها، وإضعاف قدراتها وتهميش دورها وضربها إذا ما أمكنها ذلك (عتريسي، ٢٠٠٤، ص٤٥١-٤٥٢).

وبعد أن أطاحت القوات الأمريكية في النظام السياسي السابق في العراق، كمحاولة للسيطرة على الوضع الشرق أوسطي كله اعتمادا على العراق كقاعدة، ووفقا لمصادر عسكرية وأمريكية، فقد تحركت وحدات عسكرية قبل احتلال العراق، من بينها وحدات تابعة لقوات بدر، ومهمتها الاستيلاء على القرى الصغيرة والمكاتب الحكومية أثناء حالة الفوضى الناجمة عن الاحتلال، وتقول المصادر الاستخباراتية الإيرانية أن المجموعات المختلفة نُظمت تحت قيادة العميد (قاسم ليماني) مستشار خامنئ في شؤون العراق وأفغانستان، وهو ضابط كبير في قوات الحرس الثوري الإيراني، التي توزعت الخطة على ثلاثة محاور هي: السيطرة على الشمال والوسط والجنوب عبر استملاك أراضي وعقارات وأبنية خاصة بالحرس الثوري للقيام بعمليات بعيدة عن الأنظار(العلوجي، ٢٠٠٧، ص١٥٦).

ويشير التقرير التايم إلى أن قوات الحرس الثوري الإيراني نجحت في تشكيل شبكة من المسلحين والمتمردين، يرأسها عميل إيراني يدعى مصطفى الشيباني وطبقا لإحدى الوثائق التي حصلت عليها التايم، فإن شبكة الشيباني تتألف من حوالي ٢٨٠ شخصا ما بين صانعي قنابل وفرق موت، وقد قام هؤلاء بتنفيذ ما يقرب من ٣٧ عملية تفجيرية ضد القوات الأمريكية في بغداد وحدها، وقد تمكنت هذه الشبكة من شن العديد من الهجمات على قوات التحالف في العراق، فقد أشار التقرير إلى أن أعضاء هذه الشبكة تلقوا تدريبات في لبنان وبغداد ومدينة الصدر وتشير إحدى الوثائق، التي ذكرها التقرير، إلى عثور القوات الأمريكية على أسلحة إيرانية في العراق، تم نقلها قبل وقوع الغزو الأمريكي له ووفقا لمصادر عسكرية أمريكية أوردها التقرير، فقد تحركت وحدات عسكرية (٤٦ وحدة) ما بين مشاة وألوية صواريخ قبل احتلال العراق، من بينها وحدات تابعة لقوات بدر التي تأسست عام ١٩٨٠ وكانت مهمة هذه الوحدات الاستيلاء على القرى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصغيرة والمكاتب الحكومية في أثناء حال الفوضى الناجمة عن الاحتلال (إدريس، ٢٠٠٥، موقع إلكتروني).

وإن السياسة الإيرانية بعد الاحتلال باتت تدرك أنه لا بد أن يكون لها دور فاعل في ظل ما يجري من أحداث، وعلى هذا الأساس سعت لإتباع جملة سياسات، منها:

١. الاعتراف بالحكومة الانتقالية في العراق، رغم أنها تعد أن العراق دولة محتلة من قوات أجنبية، وأن ما يصدر من المحتل من وجهة نظرها غير مقبول، وإن لم يكن غير مشروع، إلا أنها اعترفت بهذه الحكومة ومن قبله مجلس الحكم الانتقالي، سبيلا لتحقيق التوازنات الإقليمية، وملائمة للمصالح العامة وللمقاصد الإيرانية (فاضل، ٢٠٠٤، ص٢٤).

فصرح محمد خاتمي: "أن تشكيل مجلس الحكم الانتقالى في العراق يعد خطوة تجاه ضمان مطالب الشعب العراقي في حال أدى هذا المجلس إلى إقرار حكومة شعبية"(إدريس، ٢٠٠٥، موقع إلكتروني).

٢. الحرص على عدم التورط في أي سياسة يمكن أن يفهم منها أن إيران تقف ضد الوحدة الوطنية للعراق؛ إذ أكد خاتمي أن إيران ترفض أي تحرك عنيف من شأنه أن يؤزم الوضع في العراق ويعرض الاستقرار العراقي والإسلام والشيعة للضرر؛ فقال في اجتماع للمجلس الأعلى للأمن القومي: إن الشيعة في العراق، ولأول مرة في تاريخهم الحديث، عثروا على طرف أجنبي يرغب في ضمان حقوقهم، وأوضح أن الولايات المتحدة قضت خلال عامين على أخطر وأشرس أعداء إيران في إشارة إلى نظام طالبان في أفغانستان، ونظام صدام حسين في العراق، وأضاف أنه بدلا من أن ننتهز هذه الفرصة التاريخية لترميم صورتنا ونظهر كشريك قوى للولايات المتحدة في المنطقة، قمنا باتخاذ سياسات جعلتنا في خندق واحد مع طالبان وصدام حسين (إدريس، ٢٠٠٥، موقع إلكتروني).

٣. حرصت إيران على توطيد علاقاتها مع المراجع الدينية الشيعية في العراق، سبيلا لتحقيق رغبة تقوم على أساس عدم تأسيس دولة علمانية في العراق تدخر قدرا كافيا من العداء لمنهجها الإسلامي أولا، وليست لديها الرغبة في عودة الاقتتال مجددا في ضوء ما توفره الفرص المتاحة لإمكانية نجاح المشروع الأمريكي في العراق ثانيا (فاضل، ٢٠٠٤، ص٢٤).

وانقلبت السياسة الإيرانية على مقتدى الصدر لأسباب وطنية وطائفية، فالأسباب الطائفية معروفة، وهى أن التواصل الذي يجسده السيد مقتدى الصدر مع السنة في العراق وبالذات مع المجاهدين في الفلوجة يتعارض مع طموح إيراني لإعلاء الروح الطائفية لدعم دور مميز للشيعة في النظام السياسي العراقي الجديد أما الأسباب الوطنية، فلها علاقة مباشرة بالتهديدات الأمريكية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لإيران وبالذات، العودة لتسخين الملف النووي الإيراني الذي يعتبر من أهم تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على إيران(إدريس، ٢٠٠٥، موقع إلكتروني).

٤. تنشيط سياسة خارجية فعالة تجاه دول الجوار تحاول تبرير نفسها من الاتهامات التي وجهت حولها في التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وذلك من خلال عقد المؤتمرات والاجتماعات والزيارات التنسيقية مع دول الجوار من أجل تحقيق الاستقرار في العراق، فعلى سبيل المثال بادرت الخارجية الإيرانية إلى عقد أكبر مؤتمر اقتصادي مشترك مع الوزراء العراقيين والتجار في طهران حيث ضم أكثر من (٤٠٠) شخص عراقي بين مسؤول وتاجر، وتغلبت لغة السياسة على لغة الاقتصاد، لكن ازدياد الاتهامات العراقية لإيران ترك بصمات على القرار السياسي الإيراني، وهكذا صدر أول رد فعل من الناطق باسم الخارجية الإيراني حميد رضا اصفي، الذي قال: "إذا كانت الحكومة العراقية تمتلك وثائق فلتنشرها"(حميدي، ٢٠٠٤، ص٢)، فضلا عن قيام وزير الخارجية الإيراني في٣ يناير عام ٢٠٠٤ بزيارة رسمية إلى دمشق للتنسيق معها ومع تركيا فيما يخص بما يحدث في العراق، وإدراكهما أهمية إنهاء الاحتلال ونقل السلطة إلى الشعب العراقي، وتم الاتفاق على عدة نقاط من بينها الحفاظ على وحدة العراق (وعدم تأسيس كيان كردي في العراق) (وهيب، ٢٠٠٤، ص١٦).

كما أن عقد اجتماع وزراء داخلية العراق والدول المجاورة له ومصر في ٢ ديسمبر عام ٢٠٠٤ في إيران وبالتحديد في عاصمتها طهران دليل على حرص إيران على السعي نحو تقليص مهددات أمنها القومي. وقد أعرب في حينها وزير الداخلية الإيراني (عبد الواحد موسوي لاري)عن "استعداد بلاده لتعزيز قواتها المرابطة على الحدود وندد بكافة أعمال العنف في العراق، التي قال: إنها تساعد على إطالة وجود القوات الأجنبية"(غولي، ٢٠٠٦، ص ٧٨).

وقدمت إيران إلى العراق بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، أكثر من مائة من رجال الدين الشيعية المدربين تدريبا عاليا في "قُم" الإيرانية إلى العراق، والسبب في ذلك تأمل إيران بأن تتحول القيادة السياسية في العراق إلى قيادة وحكومة شعبية(العلوجي، ٢٠٠٧، ص١٥٨)، فاعتمدت إيران على وسائل متعددة لتقوية نفوذها داخل العراق، أبرزها الوجود العسكري والاستخباراتي المباشر وغير المباشر تحت ستار قوات فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بزعامة عبدالعزيز الحكيم الموالى لإيران وتكثيف تجنيد الموالين بين الشباب العاطلين وبالذات في جنوب العراق، والاعتماد على الأحزاب والقوى الشيعية الموالية، وعقد صفقات مصالح مع الحزبين الكرديين، والاعتماد على سياسة تمويل مشروعات البنية التحتية فإن الأوضاع ليست على ما يرام، أو ليست على ما تأمل طهران داخل العراق(إدريس، ٢٠٠٥، موقع إلكتروني).فاستطاعت إيران احتلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراق عمليا ودون كلفة سياسة أو عسكرية، وبواسطة تنازل بعض العراقيين ذاتهم عن البلد لصالح إيران، فإيران لم تتدخل بالضد من مصالح الولايات المتحدة بشكل مباشر في العراق، لأنه يفسر جانب مهم وهو"نظرية المؤامرة"والتي تشير إلى أنّ هناك اتفاقيات أمنية واستخباراتية مسبقة بين الطرفين الإيراني والأمريكي وتنسق لاختراق العراق ودخوله قبل إبريل ٢٠٠٣، وخلاله؛ إذ إن هناك ضغوطات إيرانية ليكون العراق ساحة نفوذ إيراني على الساحة العرقية لتصفية حسابات مع الولايات المتحدة. الأمر الذي سيّعظم من مكانة إيران الإقليمية حيث لن يكون بوسع الولايات المتحدة الانصراف لإيران في وقت لاحق وهذا غير مقبول أمريكيا(العبيدي، ٢٠١١، ص٧٠-٧١).

ويتبين أن السياسة الإيرانية تحاول عبر إستراتيجية إنتاج حكم شيعي، وتكوين شبكة واسعة من الفاعلين العراقيين للحفاظ على الأوضاع في العراق بطريقتها الخاصة. وعبّر المسؤولون الإيرانيون عن رغبتهم في وجود عراق بقيادة غالبية شيعية معقولة، ويمكن لحكومة عراقية تقودها الشيعة أن تشكل ورقة ضغط مهمة بيد إيران في التعامل مع الولايات المتحدة(العلوجي، ٢٠٠٧، ص١٣١).

وعليه، حاول الجانب الإيراني في عهد محمد خاتمي توطيد علاقاته مع العراق، ومحاولة جعل العراق ورقة ضغط على أمريكا.

- **السياسة الخارجية الإيرانية في عهد أحمدي نجاد (٢٠٠٥-٢٠١٣)**

وصل أحمدي نجاد إلى الرئاسة الإيرانية من بوابة الاختيار الشعبي في ظروف متخبطة؛ حيث تواجه طهران بيئة ضاغطة إقليميًا ودوليًا. بدءًا بالوجود العسكري الأمريكي المطوق للأراضي الإيرانية (في أفغانستان والعراق)، مرورًا بالتغيرات الجديدة في الوضع السوري/اللبناني بما يستتبعه من أعباء حالية وتهديدات مستقبلية لحزب الله، انتهاء بالملف النووي الذي بدأ التصعيد فيه مع أواخر رئاسة خاتمي (راشد، موقع إلكتروني).

فمنذ أن تولى أحمدي نجاد رئاسة الجمهورية في عام ٢٠٠٥، وهو يحاول العودة بالثورة الإسلامية إلى أيامها الأولى. فمن الواضح أنه خلال الفترة التي تولى فيها رئاسة الجمهورية في إيران، خطت إيران خطوات كبيرة في طريق المواجهة والصدام مع العالم الخارجي. وعلى المستوى الداخلي، كان من المتوقع أن أحمدي نجاد - الذي فاز في الانتخابات الرئاسية بأصوات العاطلين من الشباب والفقراء - سوف يقوم بتوجيه الاهتمام نحو حل المشكلات الاقتصادية وتنفيذ مزيد من المشروعات الشبابية(زلاقي، ٢٠١٠، ص٧٥).

وعدّ أحمدي نجاد الملف النووي من أهم الملفات التي اهتم بها؛ إذ إن الملف النووي هو أكثر هذه الملفات خطورة وتداخلاً بين الإقليمي والدولي. فمن ناحية لإسرائيل دور مهم وأساسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في التصعيد والتحريض ضد الخيار النووي الإيراني، ومن ناحية ثانية يمثل الملف الإيراني واحدًا من عدة ملفات وقضايا معلقة بين طهران وواشنطن، وكلها ملفات إقليمية. سواء العراق أو حزب الله أو العلاقة بين إيران والفصائل الفلسطينية، فضلاً بالطبع عن أمن الخليج. ويرتبط بهذا الملف الأخير موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني، حيث يمثل هذا الموقف عامل ضغط إضافي على طهران، لتكتمل بذلك وتتدخل عناصر البيئة الضاغطة على رئاسة أحمدي نجاد إقليميًا ودوليًا(راشد، موقع إلكتروني). وأكد نجاد منذ البداية أن دولته مستمرة في برنامجها النووي السلمي، والقنبلة النووية ليست من أهدافها، فقال: إن دولة الحضارة والثقافة والمنطق لا تحتاج لسلاح نووي(حاطوم، ٢٠١٤، موقع إلكتروني).

وقد استمرت الدبلوماسية الإيرانية في إدارة الملفات المهمة المفتوحة التي تصدى لها الرئيس أحمدي نجاد خلال فترة رئاسته بذات حساسية الملف النووي، ومع ذلك فثمة قاسم مشترك بينها جميعًا ألا وهو الدور الأمريكي فيها، فالولايات المتحدة تقوم بالدور الأكبر في المعظم إن لم يكن كل الملفات والقضايا الخارجية التي تتعامل معها إيران. بدءًا من الملف العراقي بما فيه من جوانب متعددة مثل الاحتلال والوضع الأمني، والمستقبل السياسي، والعلاقة بين الفئات والمذاهب والأعراق(إدريس، ٢٠٠٥).

وتصدى أحمدي نجاد طوعًا لمختلف الملفات والقضايا الخارجية؛ مثل: مهاجمة إسرائيل واليهود، أو التي فرضت عليه مثل تطورات الملف النووي وتفجيرات الأهواز والأوضاع في العراق؛ حيث هاجم إقامة دولة إسرائيل في فلسطين، واعتبر "المحرقة اليهودية" خرافة وادعاء يهوديًا، وانتقد بعنف ازدواجية المعايير الأمريكية والغربية. إجمالاً، فتح أحمدي نجاد النار على السياسات الأمريكية والغربية بصفة عامة وتجاه المنطقة وقضاياها بصفة خاصة(راشد، موقع إلكتروني). بيد أن المدقق في هذا التطور يلحظ أنه يتركز أساسًا في مستوى الخطاب، ورغم التسليم بأن الخطاب الرسمي يعد أحد مؤشرات التوجهات الخارجية للدولة كما هو أحد أدواتها أيضًا، إلا أن السلوك الفعلي للسياسة الإيرانية منذ تولى أحمدي نجاد لا يعكس بدقة ذلك الخطاب الراديكالي، بل أحيانًا بدا السلوك الفعلي مناقضًا للخطاب. ما يجعل خطاب أحمدي نجاد المتشدد وتصريحاته النارية المتتالية لأقرب إلى كونها أداة موازية لأدوات أخرى تستخدمها السياسة الخارجية الإيرانية، ليست الأداة الوحيدة التي يقاس عليها، وليست أيضًا تعبيرًا حصريًا أو دقيقًا عن مضمون تلك السياسة؛ فاللغة القوية الحادة التي يستخدمها أحمدي نجاد لا يتبعها اتخاذ إجراءات أو خطوات فعلية لا ضد إسرائيل ولا ضد واشنطن. ويدعو هذا إلى التأمل والتساؤل حول حقيقة هذا التشدد (الخطابي) في قضايا وموضوعات لا تمثل أولوية قصوى أو تهديد حيوي لإيران، في حين لم يقترب السلوك الفعلي ولو قليلاً من هذا التشدد في موضوعات حيوية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتطورات مقلقة، نشير من بينها إلى التفجيرات التي وقعت في منطقة الأهواز أواخر يناير ٢٠٠٦ والتي اتهمت إيران بريطانيا بالتورط فيها(راشد، موقع إلكتروني).

وقامت سياسة أحمدي نجاد على الانفتاح على الدول العربية، وخصوصا السعودية والعراق، فقال: إن إيران ستواصل سياسة الانفراج مع الدول العربية، وخصوصا مع العربية السعودية والعراق بعد استئناف العلاقات الإيرانية العراقية الكاملة عام (٢٠٠٤)، معلنا سياسة التقارب مع الدول العربية الخليجية (وكالة أنباء طهران، ٢٠٠٥/٦/٢٧). وكان الملك الراحل فهد قد أعرب في برقية تهنئة بعث بها إلى الرئيس الإيراني نجاد عن أمله تعزيز الروابط بين بلاده وإيران متمنيا له التوفيق والنجاح في مسؤولياته الجديدة (الوفاق، ٢٠٠٥/٧/١٣)، لخدمة بلدكم الشقيق إلا أن العلاقات بدأت تتدهور بعد أن وصل محمود أحمدي نجاد، وإعلان بدء برنامج الطاقة النووية، وهو الذي يقلق الرياض من تصرفات ذلك الرئيس، اتهام الرياض لإيران مجددا بتصدير الثورة وإشعال الصراع بين السنة والشيعة، وخاصة بعد محاولة اختراق التشيع في العالم العربي بأغلبية سنية تهدد أمنها، وما زالت مستمرة(العيدروس، ١٩٩٠، ص٣٥٤).

وكان من أهم نتائج زيارات الرئيس نجاد لدول الخليج؛ إذ إنه زار دولة الإمارات (٢٧/فبراير/٢٠٠٦) وكانت الأولى من نوعها لرئيس إيراني منذ قيام الثورة عام (١٩٧٩) وتناول الرئيس الإيراني فيها العلاقات السياسية والأمنية الثنائية، بما فيها النزاع الإماراتي الإيراني على الجزر الإماراتية الثلاث، التي تحتلها إيران ومرورا بالعلاقات الاقتصادية الثنائية حيث تعد الإمارات أكبر شريك تجاري لإيران في المنطقة بتبادل تجاري سنوي ووصولا إلى الأوضاع الإقليمية التي تشمل الوضع في العراق، وأمن منطقة الخليج والهواجس الخليجية من الملف النووي الإيراني(العزبي، ٢٠٠٧، ص٣).

وحاول نجاد من خلال مبادراته تقديم بديل أمني إقليمي يقوم على أساس تفهم إيراني للهواجس الخليجية التي تعد استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، أمرا غير مساعد على استتباب الأمن والاستقرار الإقليمي، ولا يوفر أي مناخ للدخول في ترتيبات أمنية إقليمية مع إيران. إن إيران التي سبق لها أن طرحت موضوع توقيع اتفاقية أمنية مع دول مجلس التعاون، ربما تعيد طرح الموضوع من جديد، إذا حقق الحوار مع الإمارات حول الجزر، إنجازا سياسيا يستعيد فيه الجانبان بعض الثقة (الشايجي، ٢٠٠٨، ص١). وقدم نجاد في قمة مجلس التعاون (٢٠٠٧) برنامجا مؤلفا من (١٢) نقطة للتعاون الإيراني – الخليجي في المجالين الاقتصادي والعسكري، وبالرغم من أن دول الخليج أبدت رد فعل فاتر إزاء مقترحات نجاد في القمة، وبالرغم من أنهم قالوا بأن كلمة نجاد لم تبدد مخاوفهم من الطموحات الإيرانية في المنطقة، إلا أنه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نجح في تحقيق هدفه في القمة، فقد تحدّث كثير من المسؤولين الخليجين عن تقوية العلاقات مع إيران(مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٧، ص٣٧-١٤٩).

تأثر العلاقات الخليجية لم يغير في موقف دول الخليج إزاء الولايات المتحدة، وليس بمقدور إيران أن تحصل على هيمنة حقيقية على المنطقة في الوقت الحاضر، بسبب وضعها الاقتصادي غير المأمون، كذلك بسبب حقيقة أن حكومات الخليج هي عربية وسنية في الغالب. أفاد متحدثون باسم الحكومة الإيرانية من وقائع الثلاثة شهور الماضية، والتي قدمتها كنقطة تحول تاريخي في العلاقات الإيرانية الخليجية، كتغيير في ميزان القوى السياسية في المنطقة، وبوصفها إنجازا لافتا في سياسة نجاد الخارجية، والتي يقولون بأنها أثبتت عدم إمكانية عزل إيران في المجالين الإقليمي والدولي (المطيري، ٢٠١١، ص٤١). وفي ظل استمرار التدخل الإيراني في الشأن الداخلي لدول الخليج دان مجلس التعاون استمرار التدخلات والاستفزازات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون من خلال التآمر على آمنها الوطني ومحاولة بث الفرقة والفتنة الطائفية بين مواطنيها باعتبار أن ذلك انتهاكا لسيادتها واستقلالها ولمبادئ حسن الجوار والأعراف والقوانين الدولية وطالب إيران بوقف حملاتها الإعلامية وتصريحاتها العدائية المتكررة ضد دول مجلس التعاون باعتبارها لا تخدم تطور العلاقات بين الجانبيين (جريدة الوطن، ٢٠١١، العدد ١٢٧٥٠).

ويتبين مما سبق أن لدى إيران الكثير من أجواء التوتر المشحونة على ما يبدو بعد (٢٥) عاما من الثورة، وبعد أن انتقلت إلى مرحلة الدولة، لا تزال تتخبط وتثير الكثير من أجواء التوتر المشحونة في المنطقة ولدول الخليج خاصة، وعليها أن تتوخى الحذر وعدم الثقة من ازدواج الخطاب، والارتباك وانتصار الأيدلوجيا المحافظة على المصلحة العلا لإيران مما ينعكس سلبا ليس على الداخل الإيراني ولكن على الخارج، ويلبد الصورة الإيرانية الضبابية حيث تخسر إيران في مجال العلاقات العامة مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات مميزة سياسيا واقتصاديا(المطيري، ٢٠١١، ص٤١-٤٢).

ورغم هذا ومع قرب انتهاء رئاسة أحمدي نجاد يبدو أنه فشل بشكل كبير في سياسته، والدليل على هذا ما قام به الطلاب في جامعة أمير كبير منذ سنوات – خلال زيارته (أحمدي نجاد) للجامعة - من حرق لصوره وترديد عبارات مناهضة له مثل الموت للديكتاتور، وهو الأمر الذي يؤكد عدم الرضا داخل إيران، خاصة بين أوساط الشباب عن سياسة نجاد، وكذا الانتقاد الحاد الذي تعرض له نجاد من قبل خاتمي حول سياسته الخارجية المتهورة التي ساعدت في زيادة عزلة إيران عن المجتمع الدولي(زلاقي، ٢٠١٠، ص٧٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **سياسة إيران تجاه العراق في عهد أحمدي نجاد**

إن تغلغل النفوذ الإيراني في العراق المحتل بدأ في ظل رئيس إصلاحي، هو محمد خاتمي، ثم تزايد وتنامى في ظل خلفه المحافظ "محمود أحمدي نجاد"؛ لأنه بالنسبة لإيران تعد قضية تخلخل مفاصل السلطة والمجتمع والاقتصاد في العراق ضمانة أساسية لعدم تكرار سيناريو حرب الأعوام الثمانية (مسعد، ٢٠٠٩، ص٣٣).

تميزت فترة رئاسة "أحمدي نجاد" عدم استقرار العراق وسوء الأوضاع الأمنية، وكانت فترة رئاسة "نوري المالكي" لحكم العراق من عام ٢٠٠٦-٢٠١٠، واستندت هذه الحكومة على العزل السياسي لفئة كبيرة من المجتمع خلال مادة نص عليها الدستور وهي "اجتثاث البعث"، وقد فوجئ المراقبون بقيام حكومة المالكي "الشيعية" بطرد ٥١١ سياسيا بارزا من الانتخابات، بدعوى ارتباطهم بحزب البعث السابق، إلا أنه لا يخفى على أحد أن هؤلاء كل تهمتهم أنهم من السنة في بلد باتت "إيران الشيعية" تسيطر على كل مجريات الحياة فيه. وهناك ما يسمى بـ "هيئة المساءلة والعدالة ضد المرشحين السنة"، التي يديرها كل من "أحمد الجلبي" و"علي اللامي" الشهيرين بعلاقاتهما الوطيدة منذ أمد بعيد بطهران، ولهما أيضا خلفيات سيئة، وبالتالي لم يكن مفاجئا أن الـ ٥١١ شخصا المدرجين على قائمة الاستبعاد من عملية الانتخابات، كان معظمهم معارضين لأجل التدخل الإيراني في العراق والمنافسين السياسيين النشطاء للجلبي واللامي(نبيل، ٢٠١٠، موقع إلكتروني).

وصرح الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" في ١١ فبراير ٢٠١٠، رفضه العلني لعودة البعثيين ومشاركتهم في الانتخابات القادمة، رافضا محاولات الأميركيين بإعادة البعثيين للمشاركة في العملية السياسية في العراق، وهو ما دفع قيادات سياسية عراقية إلى انتقاد نجاد على تصريحاته (جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٤١٩، ٢٠١٠/٣/٤).

كان أحمدي نجاد أول رئيس إيراني يزور العراق. وخلال زيارة أحمدي نجاد لبغداد في ٢ مارس ٢٠٠٨ لبدء جولة تاريخية تستغرق يومين، قال: إن "زيارة العراق من دون الدكتاتور صدام حسين لشيء جيد"، أثناء عودته متجهًا إلى بلاده بعد زيارته للعراق، تحدث الرئيس الإيراني أحمدي نجاد مرة أخرى عن توطيد العلاقات بين بلاده والعراق، وكرر انتقاداته للولايات المتحدة (محمود أحمدي نجاد، موقع ويكيبيديا).

وعملت إيران من خلال الاحتلال الأمريكي للعراق إلى إيجاد الفرص لتدخلها في الشأن العراقي، ودفع الأحزاب الشيعية في العراق، والتي نشأ قسم منها في إيران، وبتوجهات إيرانية، للوصول إلى سدّة الحكم – حزب الدعوة الإسلامي – وهذا ما أصبح واضحا في انتخابات العراق ٢٠٠٤ و٢٠٠٥و٢٠٠٦ و٢٠١٠ بوصول القيادات الشيعية إلى الحكم وإمساكها زمام السلطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية، والممثلة برئاسة الوزراء، فهدفت السياسة الإيرانية إلى ضمان أن يكون بجوارها عراق ضعيف تسيطر عليه من خلال حلفائها وتوجيه سياساته من الداخل والخارج، وفي نفس الوقت جعل العراق محطة تصفية حسابات مع الولايات المتحدة، وجعله منطقة خط أحمر لردع أي تقدم أمريكي يمكن أن يهدد إيران مستقبلا(العبيدي، ٢٠١١، ص١٠٠).

وتقوم السياسة الإيرانية تجاه العراق في عهد أحمدي نجاد على هيمنة إيران على صناعة قرار الاقتصاد العراقي، فصرح أحمدي نجاد بأن مجموعة الاتفاقيات (أو مذكرات التفاهم) التي وقعها مع جلال طالباني، إنما تهدف إلى: (ربط الاقتصاد العراقي بعجلة الاقتصاد الإيراني)، وهذا يعني هيمنة إيران على صناعة قرار الاقتصاد العراقي؛ بسبب غياب مؤسسة الدولة في العراق أولا، و لعدم وجود دورة وخطط اقتصادية حقيقية في العراق، خلال هذه الفترة ثانيا، ولهيمنة - وهذا أهم الأسباب - قوات الاحتلال الأمريكي ومخابرات الاحتلال الإيراني على (مؤسسة) صناعة القرار السياسي ثالثا . فهو يريد تحويل العراق إلى سوق للمنتجات الإيرانية، وتحويل وزارة تجارته إلى بديل تمويني لما تحتاج إليه إيران من الأسواق العالمية ، وخاصة في ما يتعلق باحتياجاتها من المواد الأولية الداخلة في الصناعات العسكرية، ورفضت إيران رسم حدودها مع العراق، وخاصة في المناطق التي تحاذي آبار النفط العراقي، وهذا من باب الهيمنة (البدري، ٢٠٠٨، موقع إلكتروني). فقال نجاد عن العراق: "إن العراق وأفغانستان اللتان كانتا تمثلان تهديدا مباشرا لإيران جعلهم الله في سلة إيران"(الرمضاني، ٢٠١١، موقع إلكتروني).

وقال نجاد عن العلاقات العراقية الإيرانية: "أنا وعلى عاتقنا رسالة مشتركة. رسالة تقدم واستقرار وأمن، وكذلك رسالة سلام. وإن العلاقات العراقية- الإيرانية علاقات متميزة واستثنائية، وعلاقات لها جذور حضارية وثقافية وكذلك الاعتقادات السماوية. وإن للبلدين دورهما في إشاعة الثقافة في المنطقة"(البدري، ٢٠٠٨، موقع إلكتروني)

وعلق أبا الحكم على مقولة نجاد، فقال: "ولو تفحصنا مدلول الكلمات التي وردت في هذا التصريح، يمكن الوصول إلى الآتي :

- يتحدث "نجادي" عن رسالة مشتركة بين طهران وبغداد، والمعنى في هذه الرسالة هو الخط السياسي الذي رسمته طهران للعمل المشترك عابر للحدود على صعيد الأمن على وجه التحديد، طالما أن العلاقات- حسب وصفه- علاقات استثنائية ومتميزة.
- يتحدث "نجاد" عن روابط هذه العلاقات ويصفها بأنها حضارية وثقافية، ولا أدري أي رابط بين ثقافة العراق وحضارته العربية الضاربة في عمق التاريخ، وبين الحضارة المجوسية الفارسية التي تناصب العداء للعرب وللمسلمين، وتسعى من أجل محوها وطمس معالمها عن طريق العدوان والتوسع والتشيع الفارسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يتحدث "نجاد" عن ما أسماها بجذور الاعتقادات السماوية. فإذا كان يقصد الإسلام، فأن الإسلام لا يبيح العدوان ولا القتل ولا الرجس، إنما يدعوا إلى العدل والتسامح والإنصاف ومخافة الله. فأين منهج إيران ونظامها الصفوي من كل هذا؟ فهي تتعاون مع عدوة الشعوب أمريكا، كما تتعاون مع منهج الكفار حسب منطق الإسلام والمسلمين. فأين هو الرابط الحقيقي إذن في ما أسماه بالمعتقدات السماوية؟، والمقصود الباطني هنا، هو الطائفية التي تجمع النظام الصفوي في طهران، مع مجموعتها من الطائفيين الذين يحكمون بغداد في الوقت الراهن، حيث يضفي عليها هالة السماوية بشيء من القدسية، ويتحاشى ذكر الدين والمذهب.
- ثم يتحدث "نجاد" عن الدور المشترك لكل من إيران والعراق في إشاعة الثقافة في المنطقة. والتساؤل هنا، إي ثقافة مشتركة بين البلدين يمكن إشاعتها في المنطقة؟ وما هو نوعها وشكلها ومضامينها وأسانيدها وحقائقها ومنطلقاتها الفكرية والفلسفية، لكي يصار إلى أن تكون مشتركة وتلعب دوراً مشتركاً في المنطقة؟ ثم لماذا تكون مشتركة وثقافة العراق ثقافة عربية خالصة وهي جزء من الثقافة العربية الإسلامية ومركز من مراكز إشعاعها وتنويرها؟ وما هو الربط بين ثقافة عربية أصيله يشهد لها التاريخ، وثقافة جذورها فارسية متعالية على كل الثقافات في المنطقة، حيث ترى الثقافة الفارسية ولحد الآن العرب هم مجرد همج لا يجيدون أي شيء سوى الرعي وأكل الجراد.

الذي يبطنه "نجاد" في موضوعة الثقافة المشتركة بين إيران والعراق، هو العمل الطائفي-السياسي المشترك، حيث يصدر العراق الطائفية إلى المنطقة حسب المنهج الصفوي الإيراني، وهو المنهج الذي يتضمن خارطة واسعة من العمل المشترك، تشتمل على إعداد الرجال وتدريبهم على الإرهاب في معسكرات العراق، وتسليحهم وتوفير مستلزمات تحركاتهم ومهامهم وسفرهم وتنقلاتهم ودعمهم بالمال والسلاح والمعلومات (أبا الحكم، (٢٠١٣)، موقع إلكتروني).

فالسياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق تعد مثالاً جيداً على ذلك، فمنذ مارس٢٠٠٣ تم تشكيل السياسة الإيرانية وفق هذين الاعتبارين(البسيوني، ٢٠١٠، موقع إلكتروني):

الاعتبار الأول: يشدد على وحدة أراضى العراق باعتباره الهدف الرئيسي لسياسة إيران وعلى هذا النحو فإن سياسة إيران في دعم الفصائل الشيعية في العراق لن يخدم المصالح الإيرانية على المدى الطويل. فمن وجهة النظر الإيرانية أي اتجاه لتمكين الفيدرالية في العراق لن يؤدى سوى المزيد من عدم الاستقرار الإقليمي وسيكون له أثر مدمر على الأمن القومي الإيراني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتبار الثاني: والذي كان له دوراً مركزياً في سياسة إيران أثناء إدارة الرئيس بوش، ويركز على دعم "العناصر الأيديولوجية والدينية"، ومشدداً على أن دعم إيران للفصائل الشيعية سيكون له دوراً حاسماً في تمكين هذه الجماعات في السلطة في العراق، كما يمكن أيضاً الاستفادة من هذه السياسة في المساعدة لمعالجة التحديات الأمنية لإيران في المستقبل لا سيما تلك الناجمة عن الوجود الأمريكي الحالى في العراق.

لذلك نلاحظ أن تأييد إيران للفصائل الشيعية المتشددة يكون غرضه هو تحقيق أهداف إيرانية على المدى القصير وذلك لمقاومة السياسة الأحادية للولايات المتحدة القائمة على استبعاد إيران من القيام بدور مؤثر في العراق.

وإيران أكدت مراراً دعمها لحكومة نورى المالكي والفصائل المعتدلة مثل "حزب الدعوة والمجلس الإسلامي الأعلى في العراق" بسبب السياسة المعلنة لهذه الجماعات والتي تهدف إلى تحسين العلاقات الإستراتيجية مع إيران، ولعل الوساطة الناجحة في ٣٠ مارس ٢٠٠٨ بين حكومة نورى المالكي والميليشيات الشيعية في مدينة الصدر في بغداد كانت دليلاً واضحاً على دعم إيران وذلك على عكس وجهة النظر السائدة في الولايات المتحدة ومعظم الدول العربية والتي غالباً ما تفسر نجاح حزب المالكي في انتخابات مجالس المحافظات في العراق على أنها تحدى لإيران، فمثل هذه النتائج ثبت أنها تتفق مع المصالح الإيرانية، وتعمل إيران أيضاً على تجنب الدخول في جولات جديدة من التنافس مع جيرانها العرب مثل مصر ودول الخليج "الفارسي"، وفى الوقت نفسه تسعى إلى منع خلق معضلة أمنية جديدة في علاقاتها مع الولايات المتحدة.

ويتبين من سياسة النجاد في العراق تقوم على مبدأ تصدير الثورة، وزرع الطائفية في العراق، دعمها للفصائل الشيعية. وعليه، فإن السياسة الإيرانية تريد أن يكون عراقا فيدراليا هشا لا يشكل خطرا عليها.

- **السياسة الخارجية الإيرانية في عهد حسن روحاني (٢٠١٣-٢٠١٤)**

وصل حسن روحاني لرئاسة الجمهورية في ٣ أغسطس ٢٠١٣، وكان من أهم مطالب الأشخاص الذين انتخبوا روحاني، إزالة الجو البوليسي القائم، وإطلاق سراح السجناء والاهتمام بحقوق الإنسان أكثر، ولكن الأحداث التي تحصل حاليا من الممكن أن تشكل عائقا يقف بوجه الحكومة، أن الحكومة في هذه الأيام خلال مفاوضاتها مع الغرب تحتاج إلى الهدوء في الداخل(علبور، ٢٠١٣، موقع إلكتروني).

فبعد انتخاب الرئيس الإيراني حسن روحاني بدأت إيران الرسمية بإرسال إشارات سياسية تختلف عن خطابها السابق المتشدد أيام الرئيس السابق احمدي نجاد، أولاً باتجاه أمريكا وإسرائيل، وثانياً نحو بلدان الجوار وخصوصاً السعودية، وثالثاً في الموضوع السوري المتفجّر، ورابعاً في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موضوع مشروعها النووي (روحاني في نيويورك: إيران تراجع حساباتها؟، جريدة رأي القدس، ١٩ سبتمبر٢٠١٣).

وفرضت الأوضاع الإيرانية الداخلية في عهده تغيرا في المزاج العام دفع الكثيرين للتطلع لتغير في سلم القرار السياسي والإداري في البلاد مع أن سياسات نجاد على صعيد الطبقات الاجتماعية الفقيرة قد لاقت استحسانا كبيرا، إلا أن الحصار المفروض على إيران أدى إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية بشكل غير مسبوق، فقال الرئيس الإيراني حسن روحاني: إن مشاكل إيران الاقتصادية تتجاوز العقوبات "ركود تضخمي لا نظير له" (روحاني: مشاكل إيران الاقتصادية تتجاوز العقوبات، القناة العربية، ٢٠١٤). فارتفاع نسب التضخم لتصل إلى٤٠ بالمائة، وتراجع قيمة العملة الإيرانية إلى النصف، وشل التبادل التجاري مع الخارج، وانخفاض تصدير النفط إلى النصف، كل ذلك احدث أزمة اقتصادية واسعة بدأت تنعكس سلبا حتى في مجالات التجارة والصحة والبناء والتنمية. ويدرك روحاني أن عليه أن يعالج الوضع الاقتصادي بشكل جاد وعاجل، وهذا يتطلب إحداث تغييرات تؤدي إلى تخفيف الحصار المفروض على بلده والذي تتصدره الولايات المتحدة الأمريكية (الشهابي، ٢٠١٣). فقال روحاني: "تسعى الحكومة لإصلاح أسلوب صرف الدعم، ففي البداية سنكبح التضخم ونصلح النظام المصرفي ثم نصل للمرحلة الثانية وهي الإنفاق على الدعم"(روحاني: مشاكل إيران الاقتصادية تتجاوز العقوبات، القناة العربية، ٢٠١٤).

وفي عهده تدخل المشروع النووي الإيراني مع ثوابت عقائدية وإستراتيجية وثورية للنظام، فضلا عن تداخله مع مشروعات أخرى سياسيه واقتصادية وعسكرية، فقد عبر الروحاني عن موقفه في أمرين: **الأول:** أن إيران ليس لديها نية إنتاج أسلحة الدمار الشامل؛ لأن ذلك يتعارض مع قيمها ومبادئها الإسلامية، **والثاني:** أن من حق إيران الحصول على التقنية النووية التي تستخدمها في الإغراض السلمية، وعلى رأسها توليد الطاقة، وخاصة طاقة الكهرباء، ويتفق كافة علماء الدين والمسؤولين الرسميين على هذين الأمرين، وتحددت قواعد أساسية لا خلاف عليها، مثل: ضرورة استمرار البرنامج النووي دون توقف لأي سبب من الأسباب، ضرورة السعي للحصول على تقنية نووية متقدمة بأي وسيلة ممكنة، ضرورة التفاهم مع المجتمع الدولي حول استمرار المشروع النووي السلمي في إيران. وقال المحلل السياسي فرج سركوهي: إذا كان الاقتصاد كمحور أساسي متفق عليه، هو الذي وجه الجماهير إلى وحدة الرأي حول روحاني، فقد تعهد بأمرين هما: إزالة التوتر على المستوى الدولي وتخفيض العقوبات على مائدة تغيير السياسة النووية، وشهد سجل أعماله على إمكانية تحقيقه ذلك (عبد المؤمن، ٢٠١٤، موقع إلكتروني). بينما قال الناقد السياسي محمد قوام: لم يكن روحاني متفقا مع سياسة أحمدي نجاد في إدارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مباحثات الملف النووي، وانتقد هذه السياسة بقوله: لا مانع من دوران المولدات النووية بشرط دوران البلاد وحياة الناس، وأكد أنه سيعمل على إزالة التوتر وإيجاد الثقة لدى المجتمع الدولي من أجل إلغاء العقوبات، وهو ما يعني تحسين الأحوال الاقتصادية، ووقف السياسة الراديكالية لأحمدي نجاد في الساحة الدولية(عبد المؤمن، ٢٠١٤، موقع إلكتروني).

ولذا، لم يكن الأمر مفاجئاً حينما حدد روحاني أولويات حكومته بـ "الحد من التضخم ووضع نظام جديد للمصارف والمؤسسات الاقتصادية والتغلب على التحديات الخارجية ومنع التهديد وتسوية المشكلات وإزالة التوتر". ثم ركز روحاني على نهج الاعتدال في معالجة هذه المشكلات بقوله: "إن الاعتدال يعني التوازن بين الحقائق والأهداف والتعاطي البناء لتحقيق مصالح إيران"ومحذراً في الوقت نفسه من المزايدات السياسية اليمينية المبالغ فيها بقوله"إن السياسة الخارجية ليست مجالاً لنزاعات حزبية، وانعدام الخبرة فيها قد يهدد الأمن القومي ويسبب أضراراً لا تعوض" (مرسي، ٢٠١٣، موقع إلكتروني).

فسياسة الروحاني تقوم على أربعة مسارات؛ **أولها**: مشروعها الذي أسماه الغربيون الذي طرح على مدى العقود الثلاثة الماضية، السياسي مبادئ أساسية تمثل جوهره، منها تأكيد دور الدين في الحياة العامة، والتمايز الثقافي بين المنظومتين الليبرالية والإسلامية، والمنظومة الأخلاقية والقيمية المستمدة من الدين، واستقلال القرار السياسي، وتعميق مفهوم بدلا من الدولة القطرية التي عجز روادها عن "الأمة" تعزيز وجودها باستقلال عن الأجنبي، والعمل على حفظ موارد المسلمين وتطوير قدراتهم الذاتية وتحقيق اكتفائهم الذاتي، ودفع مشروع التصنيع بما يحقق احتياجاتهم، وتطوير قيم التضامن والتعاون بين مكونات الأمة. **ثانيها**: المسارات التي تختص بالموقف إزاء الكيان الإسرائيلي، ويعتبر مائزا للمشروع السياسي الإسلامي، وقادرا على لملمة شمل المسلمين وتوحيد كلمتهم باتجاه هدف مشترك خارج حدود كل من دولهم. **وثالثها**: العلاقات مع الغرب، خصوصا الولايات المتحدة وانتهاج سياسات تتميز باستقلال القرار وتتحاشى التحالفات السياسية والعسكرية معها، ما دامت ملتزمة بمبدأ الحفاظ على التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي، والالتزام بمبدأ يؤكد استقلال امة المسلمين عن الغرب، مع القبول بعلاقات تعاون وتنافس على قدم المساواة، مع رفض التدخلات الأجنبية في شؤون شعوب العرب والمسلمين. أما **رابعها** الذي تبنته الجمهورية الإسلامية فيتأسس على تعميق التوجه نحو الإنتاج والتصنيع بالشكل الذي يحقق الاكتفاء الذاتي لهذه الأمة بعد عقود من التراجع والتخلف والاعتماد على ما لدى الآخرين من إنتاج، واستبدال سياسات الاستهلاك المفرط بأنماط حياة أكثر إنتاجا وعطاء(الشهابي، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد الرئيس حسن روحاني أحد رموز الإصلاح الوطني والتسامح الديني والتقارب بين الشرق والغرب؛ فروحاني قد منح مجالا واسعا للتحرك، ولكن هذا المجال يبقى محدودا بأطر المصلحة والسيادة الوطنية والمسؤولية الدينية، فاستثمر كثيرا في مجال العلاقات العامة وسعى لإظهار نفسه بصورة الرئيس المعتدل الذي يختلف عن احمدي نجاد في الفكر والسياسة والمنهج (الشهابي، ٢٠١٣). إذ شدد الرئيس روحاني على أنه "لا يمكن فرض الاستسلام على الشعب الإيراني من خلال العقوبات أو التهديد بالحرب، بل أن التعامل الوحيد مع إيران يتمثل بالحوار المتبادل والمتكافئ والحد من العداء"، وأن "التعامل المتكافئ سيكون الأساس لسياستنا الخارجية"(مقالة روحاني: لن نعيد النظر في مبادئ السياسة الخارجية بل في الأسلوب، 17August, 2013).

ويبدأ الإصلاح السياسي عند حسن روحاني من تطوير الأصولية في اتجاه الوسط، حيث يرى أنه يستطيع أن يمضي قدما في الإصلاح السياسي على أساس الأفكار الأولى للزعيم الراحل، والتي ترجمها الدستور، مع دعم تكتل الاعتدال لنفس الغرض. والاصلاح السياسي عند الروحاني له ثوابت ثابتة، هي: **الأول:** الدستور باعتباره الخلاصة الحضارية للفكر الشيعي والميثاق الاجتماعي الأساسي، **الثاني**: هو الحجية والمرجعية والقيادة الموجهة للزعيم وعلماء الدين، **الثالث**: هو الالتزام بالأسس والبنية والإطار القانوني لنظام الجمهورية الإسلامية، ومن هنا سوف تتمحور حركته الإصلاحية حول أساسين، **أحدهما**: عقائدي يتمثل في الخطاب الشيعي الجديد للحوزة العلمية، **والآخر**: قومي، تمثل في القيم التراثية للشعب الإيراني، مع الأخذ بالوسائل التقنية التي تخدم التوجهات الفكرية والثقافية الحديثة، كأدوات لحركة الإصلاح الجديدة(عبد المؤمن، ٢٠١٤، موقع إلكتروني).

وأكدت حكومة روحاني على التعاون مع العالم مما واجه ترحيبا دوليا وغير مسبوق، وهذا الأمر حد من سرعة التهديدات وفرض الحصار على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مستوى الحوار مع أمريكا في عهد روحاني من مجلس الأمن إلى وزارة الخارجية، فإيران وفضلا للصراع الذي خاضته لامتلاك النووي، وتحملها للصراع الاقتصادي على مر أعوام، وبفضل دعم روسيا والصين تمكنت من الانتصار أخيرا، وإثبات وزنها على المستوى الإقليمي والدولي. فسعى روحاني إلى التوصل لحل الأمور العالقة فذهب إلى التفاوض. وقال ظريف رئيس الخارجية الإيرانية لمجموعة من الصحافيين الإيرانيين قبل مغادرته روما متوجهاً إلى جنيف، بحسب وكالة الأنباء الإيرانية: "سنسعى للتوصل إلى اتفاق في جنيف، لكن ذلك سيكون رهناً بدرجة استعداد مجموعة الدول الست لاحترام حقوق إيران"في المجال النووي(علبور، ٢٠١٣، موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنسبة إلى العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب عموماً فقد تضمن خطاب روحاني الذي ألقاه أمام مجلس الشورى يوم ٨/٤ "أن السبيل الوحيد للتفاعل مع إيران هو الحوار على قدم المساواة والثقة والاحترام المتبادل والتقليل من العداء والعدوان"، ووجه خطابه بشكل خاص إلى الدول الغربية مطالباً بعدم التحدث مع إيران بلغة العقوبات وإنما بلغة الاحترام إذا كانت تريد الرد المناسب"الأمر الذي أنعش الأمل في التوصل إلى حل دبلوماسي مع الولايات المتحدة وحل وسط للملف النووي". وعلى مستوى العلاقات مع دول الجوار صدرت إشارات أولية توحي برغبة إيرانية في إدخال تعديل على المواقف الإيرانية. فقد نقلت وكالة الأنباء الطلابية (إيسنا) تصريحاً للناطق باسم وزارة الخارجية جاء فيه أن النهج السياسي لروحاني ووزير الخارجية قد يؤدي إلى فتح صفحة جديدة في علاقات إيران مع دول مثل السعودية للتعاون في إيجاد حلول مشتركة للمشكلات الإقليمية العالقة في المنطقة، وقد أكد ذلك على لاريجاني رئيس مجلس الشورى بتاريخ ٨/١٩ بقوله"إن الاهتمام بدول الجوار العربية والإسلامية كان دوماً من الأولويات السياسية للخارجية الإيرانية، لكن كانت هناك أجواء مفتعلة لإثارة القلق والهواجس بين إيران وهذه الدول"ودون أن يحدد لاريجاني مَنْ يفتعل هذه الهواجس(مرسي، ٢٠١٣، موقع إلكتروني)، فقال: إن إيران تنشد السلام والاستقرار في المنطقة، واصفا بلاده بأنها "مرسى الاستقرار في المنطقة المضطربة"، متابعا: "لسنا بصدد تغيير حدود الدول...الأمن والاستقرار يعتمد في الالتزام بمطالب شعب كل بلد، ونرى من حق الشعوب أن تشارك في تقرير مصيرها، ومن حق الشعوب الدفاع أمام أي عدوان واحتلال"(مقالة روحاني: لن نعيد النظر في مبادئ السياسة الخارجية بل في الأسلوب، 17August, 2013، موقع إلكتروني).

- **سياسة إيران تجاه العراق في عهد حسن روحاني**

استقبل العراقيّون فوز حسن روحاني في الانتخابات الرئاسيّة الإيرانية الأخيرة، آملين بحصول تغيير في السياسة الإيرانية تجاه العراق. ويمكن تصنيف القلق العراقي تجاه السياسة الإيرانية في مجالَين (معموري، ٢٠١٣، موقع إلكتروني):

أولاً: تدخّل إيران من خلال دعم أحزاب محسوبة عليها للوصول إلى السلطة ومحاولتها منع أطراف أخرى من ذلك. وقد انتشرت معلومات تقول بأن إيران كانت وراء اختيار رئيس الوزراء الحالى نوري المالكي، بخاصة في دورته الثانية عندما حلّت فيها قائمته ائتلاف دولة القانون في المركز الثاني بعد قائمة العراقيّة بقيادة رئيس الوزراء السابق إياد علاوي. إلى ذلك فإن الأحزاب المحسوبة على إيران أثبتت فشلها الذريع في إدارة الدولة وقد تورّطت في ملفات فساد عديدة، جعلتها تخسر قسماً كبيراً من الأصوات في الانتخابات المحليّة الأخيرة (معموري، ٢٠١٣، موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن "إيران ترى العراق بلداً جاراً يجب أن يكون صديقا دائما لها، وفي بعض الأحيان أداة محركة ضد أميركا"، لكنه استدرك بالقول: "لا يجب أن نتوقع أن هذا يجري بسهولة، فالعراق أيضا بلد مستقل له موارده وثرواته، وسياساته الخاصة، على الرغم من كونه يقع في قليل من المواقف ضحية الخلاف الإيراني الأميركي، لكنه ينتفع من جواره مع إيران، كما ينتفع مع مصالح أميركا في المنطقة". وأشار زاد إلى "ضرورة أن يقوم أي مرشح لرئاسة الوزراء بالموازنة بين المصالح الأميركية والعلاقات الإيرانية"، وأن "من حسن حظ العراق أن طهران وواشنطن تدركان ذلك وتناصران هذا البلد للقيام بمهامه الأمنية والسياسية والاقتصادية". لكن زاد قال، أيضا: "لا علاقة لروحاني بالملف العراقي، وإنما هناك فرق خاصة تدرس خيارات الوضع العراقي وتتعامل مع الخيار الأكثر قبولا بالنسبة للأطراف العراقية. لا الإيرانية والأميركية". ومضى زاد إلى القول عن الروحاني: "روحاني الرجل التنفيذي الأول في إيران وهو يقوم بتطبيق السياسة الإيرانية الجديدة في المنطقة، ويبقي على العراق أداته في المواجهة، وصديقه في وصلات التفاهم مع غير الحلفاء، فالعراق بلد عربي يمكنه أن يكون وصلة بين إيران والخليج العربي أو الوطن العربي ككل، ويمكنه أن يكون وسيطا بين إيران وأميركا باعتبار أن البلدين صديقين لهذا البلد"(ناصر، ٢٠١٤)، خبير إيراني: قادة العراق يفتقرون إلى الذكاء في إدارة العلاقات مع طهران وخامنئي يتفق مع روحاني بشأن الانفتاح على الغرب، موقع إلكتروني).

وعلى الرغم من ذلك، أكد زاد أنه "لا يمكن نكران أن إيران تحث الفصائل الشيعية على الاتحاد في حال شعرت بخطر ذهاب رئاسة الحكومة إلى فصائل غير شيعية، وهو ما حدث قبل أربع سنوات عندما اتحدت الفصائل الشيعية لقطع الطريق أمام القائمة العراقية برئاسة أياد علاوي في حينها". وأضاف زاد إن "التأثير الإيراني والدعم لا ينصب على فصيل دون غيره أو شخصية دون غيرها، لكن طهران ترى ضرورة أن يحظى المرشح بمقبولية جميع الأطراف وأن يكون قادرا على قيادة المرحلة لكي لا يفشل المشروع الشيعي"، ويعتقد زاد أن "حماية المشروع الشيعي، ورؤية طهران لمرشح الرئاسة قد يثير حساسية طائفية لدول عربية ترى العراق جزءا لا يتجزأ من المحور السعودي المصري في الوطن العربي"(ناصر، ٢٠١٤)، خبير إيراني: قادة العراق يفتقرون إلى الذكاء في إدارة العلاقات مع طهران وخامنئي يتفق مع روحاني بشأن الانفتاح على الغرب، موقع إلكتروني).

ثانياً: دعم إيران لمليشيات تحاول فرض سلطتها على المجتمع وهي متورّطة في أعمال غير قانونيّة عديدة، أبرزها "عصائب أهل الحق" وليس آخرها "جيش المختار" الذي قام بعمليات عدّة ضدّ مجموعة مجاهدي خلق على الأراضي العراقيّة ولصالح الجهة الإيرانية التي استحسنت تلك العمليات ومدحتها(معموري، ٢٠١٣، موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعد السياسة الإيرانية العراق هو عمقها الاستراتيجي وأن التنازل عنه يمثّل تهديداً وجودياً لها، فصرح الرئيس الإيراني حسن روحاني خلال استقباله رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، والوفد المرافق له بـ: "أن العراق يعتبر شريكًا استراتيجيًّا لإيران، وأنه يجب السعي لتوفير أرضية التنمية في كافة المجالات الاقتصادية التي تربط البلدين"(مقالة "روحاني": العراق شريك استراتيجي لإيران، بوابة الشرق، الخميس ٥ ديسمبر ٢٠١٣، موقع إلكتروني). وأكد رئيس الجمهورية الإسلامية حسن روحاني"إصرار طهران على أن تكون بغداد صديقة لها، أو أداة تتحرك ضد واشنطن"(ناصر، (٢٠١٤)، خبير إيراني: قادة العراق يفتقرون إلى الذكاء في إدارة العلاقات مع طهران وخامنئي يتفق مع روحاني بشأن الانفتاح على الغرب، موقع إلكتروني).

ويرسم الكاتب الأميركي جيمس تراوب، صورة للعراق بوصفه "مخلب قط" إيراني، لجهة أنه بات "أداة بيد طهران يساعدها في تدعيم نفوذها في المنطقة"، وقال: "أدى تهميش المالكي لمنافسيه السنة، وكذلك الشيعة المعتدلين مثل إياد علاوي، إلى ارتمائه في أحضان إيران، فهي وحدها التي يمكن أن تفصل بين الجماعات الشيعية في العراق. وكانت إيران هي التي كسرت الجمود بعد انتخابات عام ٢٠١٠ من خلال ضغطها على أتباع مقتدى الصدر من أجل ضمان قبولهم بالمالكي رئيساً للوزراء. ويعرف المالكي أنه يدين بمنصبه إلى إيران، وبالتالي عندما تكون لديه مشكلة، فإنه يهرع إلى طهران. ومن هنا فلا مناص من أن ينظر خصوم إيران في منطقة الخليج، إلى المالكي بوصفه دمية في يد إيران، حتى لو جانب الصواب هذا الرأي" (عبد الأمير، ٢٠١٣، موقع إلكتروني).

حيال هذا يستبعد الباحث العراقي يحيى الكبيسي أي تغيير "حقيقي" في سياسة إيران حيال بلاده بالتزامن مع وجود رئيس "معتدل" هو حسن روحاني بدلا من نجاد "المتشدد"، ويؤكد أن "القرار في علاقة إيران بالعراق، و لما له من أهمية قصوى تتعلق بالأمن القومي الإيراني سيظل رهنا بمكتب المرشد الأعلى ومن يخولهم إدارة القضايا المتعلقة بعلاقة طهران مع بغداد"(مقابلة متلفزة ضمن برنامج تحليلي للانتخابات الايرانية: قناة "التغيير" الفضائية العراقية التي تبث من العاصمة الأردنية). وما يخلص إليه الباحث العراقي يحيى الكبيسي حول غلبة دور"المرشد" في رسم السياسة الخارجية الإيرانية و"الحرس الثوري" في تنفيذها، يكاد هو ذاته ما يصل إليه الراشد إذ يقول: "نحن ندرك أن روحاني بنفسه لن يستطيع أن يصنع إيرانا جديدة، فالبلاد تحكمها حلقة قوية من ثنائي المرشد الأعلى والحرس الثوري. قد يملك الرئيس الجديد القدرة على تغيير عقلية قيادة إيران باتجاه تجنب الصدام شبه الحتمي والانتقال إلى التعاون الإقليمي ووقف الحرب الطائفية بين الجانبين"(الراشد، ٢٠١٣، موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأضاف مصطفى ناصر أن "رئيس الوزراء العراقي القادم لن يقوم بإقناع أي طرف إيراني بترشيحه، لأن الحرس الثوري هو من يحرك مجساته للوضع العراقي وتحولاته الراهنة". ومضى إلى القول، "لا تتصوروا أن توجه المالكي أو الجعفري إلى إيران من أجل كسب ودهم، وإنما هم يدرسون الخيارات الأفضل وفق حساباتهم، فهم يعلمون أن كل المرشحين في الدورات السابقة يمكنهم أن يتمتعوا بعلاقات طيبة بإيران، وأن يتمكن المرشح من كسب ود الإيرانيين فهذا ليس معيارهم في دعمه". وأكد أن "إيران لا تريد أكثر من أن يكون العراق صديقها، وأن لا يضرب مصالحها في المنطقة"(ناصر، (٢٠١٤)، خبير إيراني: قادة العراق يفتقرون إلى الذكاء في إدارة العلاقات مع طهران وخامنئي يتفق مع روحاني بشأن الانفتاح على الغرب، موقع إلكتروني).

إن ملف العراق في عهد حسن روحاني بيد الحرس الجمهوري مباشرة، ولا علاقة لروحاني به، أي أن نظام الجمهورية الإسلامية يدير ملف العراق عن طريق الحرس الثوري ومكتب المرشد الأعلى على خامنئي، بينما لا يملك الرئيس أي نفوذ فيه، ويعد العلاقات مع العراق إستراتيجية، ويسعى لتوفير أرضيات التنمية طويلة الأمد للعلاقات بين البلدين.

المطلب الخامس: أهداف السياسة الإيرانية في العراق

بدأت ملامح التدخل الإيراني في العراق واضحة وملموسة يساعدها في ذلك الأحزاب العراقية الموالية لها، والت تتمثل بالأحزاب الشيعية التي كانت تتخذ من إيران ملجأ لها أبان حكم النظام العراقي السابق (صدام حسين)، ولا شك إن تشكيل حكومة تعكس كل القوى والمجموعات العراقية، وتدافع عن سيادة البلد ووحدته، يحضى بدعم إيران وينسجم مع مصالحها (شنيكات، ٢٠٠٧، موقع إلكتروني). الأمر الذي جعل إيران تنظر للعراق من خلال رؤيتين، هما:

- **الرؤية السياسية**

تعدّ إيران نفسها دولة جارة لدولة العراق التي تعيش ظروفا استثنائية دامية ولد أغلبها وسط مخاض شاق، وتأمل إيران للتعاون مع كل القوى والتيارات المحلية العراقية، والقوى الإقليمية والدولية المؤثرة، لكي ينعم العراق بالأمن والاستقرار(موسوي، ٢٠٠٥، ص٦). لذا، فإن إيران لا تستطيع إلا أن تضع عناصر قوتها وتأثيرها في العراق، ليخرج المخاض لمصلحتها أو على الأقل غير معاد لها، وعناصر قوة إيران في العراق عديدة، يجسد بعضها عسكريا وماديا وسياسيا على الأرض من خلال مظاهر لا يمكن تجاهلها أبرزها الآن، وهي(شنيكات، ٢٠٠٧، موقع إلكتروني):

١- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي كان يقوده السيد محمد باقر ومعه فيلق بدر الذي تحول إلى "منظمة بدر"، الذي يضم عشرة آلاف مقاتل قد تم تهجيرهم إبان الحرب العراقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيرانية بتهمة أنهم إيرانيين وقد عادوا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق(Peter, 2003, p5).

٢- حزب الدعوة الإسلامية، الذي يضم أجنحة مختلفة سياسية وعسكرية، والذي تصدر قيادة الحكومة في العراق لدورتين متتاليتين ٢٠٠٥ -٢٠١٠م، ومن ٢٠١٠-٢٠١٤م(Karman, 2003, p7-8).

٣- الأكراد بجناحيه الحزبين الأساسيين فيه، وهما: الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرازاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، لا سيما وأن الحزبين نسجا علاقات تاريخية مع إيران(موسوي، ٢٠٠٥، ص٨).

- **الرؤية الأمنية:**

تنظر إيران إلى العراق كساحة تتواجد فيها ثلاث مجموعات مضادة أو معادية أو منافسة لها، وهي(شنيكات، ٢٠٠٧، موقع إلكتروني).:

١- الأطراف الموالية لنظام "صدام حسين" الذي لم ينته بوجود قوى فعلية على الأرض تدعو له وتقاتل باسمه (شعبان، ٢٠٠٤، ص٢٩-٣٠).

٢- قوات الاحتلال الأمريكي للعراق التي هدفت أولا إلى احتلاله ثم حكمه بطريقتها والسيطرة عليه، ومن ثم تهديد إيران.

٣- منظمة "مجاهدي خلق" المعارضة المسلحة بعنف للنظام الإيراني، وهي الآن تحت الحماية الأمريكية ممنوعة من الحركة، لكنها تشكل خطرا على إيران إذا قررت أمريكا استخدامها ضدها (عبد الأنيس، ٢٠٠٧، موقع إلكتروني).

عموما سيتم استعراض أهداف السياسية الإيرانية تجاه العراق منذ ٢٠٠٣-٢٠١٣، وهي:

- **تحجيم القدرة العراقية في تهديد إيران:**

إن أهم مصالح وأهداف إيران في العرق في (الحيلولة دون ظهور العراق من جديد كتهديد لإيران) سواء أن هذا في شكل عسكري أو سياسي أو إيديولوجي وسواء من خلال تكوين دولة تستوعب مكوناته أو نجاحه في إرساء دولة بديمقراطية بديلة أو نموذج ديني، ويمكن القول هنا: إن إيران مصممة على الاحتفاظ بوحدة أراضي العراق لتجنب عدم الاستقرار الشامل، ولتشجيع على وجود حكومة صديقة يسيطر عليها الشيعة العراقيون الموالون لإيران(العربي، ٢٠٠٩، موقع إلكتروني).

ومن هذا المنطلق فإن إيران تخشى "أن يواصل العراق الجديد إتباع سياسة معادية له، وعليه، ومن الضروري حماية مصالحها الإقليمية عن طريق الحفاظ على وجودها في العرق، والتي تتمثل في رؤية الشيعة في العراق يواصلون دورهم المهيمن على الحكومة، وبالتالي الحفاظ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على التأثير الإيراني الموسع هناك"(الغالب، ٢٠١٠، موقع إلكتروني)؛ فإن رغبة طهران بأن ترى "تحالفا بين التيارين الشيعيين الأساسيين، **الأول** ائتلاف دولة القانون الذي يقوده رئيس الوزراء الحالى نوري المالكي **والآخر** وهو التحالف الوطني العراقي الذي يقوده رئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري"(صحيفة أميركية تحذر من "لبننة العراق"، موقع إلكتروني). وبشكل عام، تسعى إيران إلى تشجيع سيطرة الشيعة على مقاليد الحكم بالعراق وإلى إبقاء الولايات المتحدة منشغلة بالتوترات العراقية وبمنأى عنها، غير أنها تريد في الوقت عينه الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية وتلافي انعدام الاستقرار بالكامل. وقد أدى هذا السعي إلى ولادة إستراتيجية من ثلاث محاور، وهي(أوتاواي وحمزاوي، وسجدبور وسالم، ٢٠٠٨، ص١٣):

١- التشجيع على الديمقراطية كوسيلة لإنتاج الحكام الشيعة.

٢- الترويج لإيجاد درجة من الفوضى سهلة الانقياد.

٣- استغلال ورقة الفصائل العراقية المتنوعة والمتنافسة أحيانا.

وقد تجلى ذلك من خلال الاعتراف بالحكومة الانتقالية في العراق، رغم أن إيران تعد العراق دولة محتلة من قوات أجنبية، وإن ما يصدر من المحتل من وجهة نظرها غير مقبول، إن لم يكن غير مشروع، ألا أنها اعترفت بهذه الحكومة ومن قبله مجلس الحكم الانتقالي، سبيلا لتحقيق التوازنات الإقليمية، وملائمة للمصالح العامة، كوسيلة لإنتاج الحكم الشيعي، ودعم فكرة وجود حكومة عراقية مركزية قوية بالدرجة التي تجعلها قادرة على وحدة الوطن العراقي، ولكنها ضعيفة بالدرجة التي لا تكون معها قوية مستقبلا وخطرا على إيران وليس هناك من وسيلة لتأمين مثل هذه الحكومة من إقامة حكم شيعي أو حكم يسيطر عليه الشيعة في العراق، مع دور أكبر للسنة (اللباد، ٢٠٠٧، ص٣٨).

ومن الواضح أن السياسة الإيرانية اعتمدت على أهداف إستراتيجية، وهي نتيجة لمجموعة من الاعتبارات هدفت إلى إنتاج كلا من الفرص والأمن. وإن ولادة عراق جديد يتطلب مراجعة للتركيبة الأمنية السياسية الإقليمية الحالية، وبشكل أساسي تلك المعتمدة على سياسة توازن القوى، لتحويل العراق لدولة صديقة، تسعى إيران من خلال ذلك إلى إلغاء اللقب التقليدي للعراق كونه المنافس لإيران في منطقة الخليج العربي، وبذلك يتم تحويل العلاقات الجديدة إلى علاقات توازن في المصالح (Barzegar, 2008, p47).

وخلال السنوات التي تلت استقلال العراق، كان هناك حضورا للهوية المستقلة – مثل الهوية الكردية والسنية والشيعية – والتساؤل حول كيفية الموازنة بينهما قد أنتج توترا على المستويات الإقليمية والمحلية؛ إذ إن المحافظة على وحدة الأراضي العراقية في وجه تلك التعقيدات سيظل إحدى الاهتمامات الأمنية الإيرانية الرئيسية(Barzegar, 2008, p49).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فوطدت إيران علاقات بدرجات متفاوتة تقريبا مع كل الفرق في العراق، لحماية مراكزها التي تراهن عليها(Kempt ,2005, p 23)؛ لإقامة دولة ذات سيطرة شيعية تحمي المصالح الإيرانية، دولة لا تهدد المكانة الإيرانية في المنطقة وتكون خالية من النفوذ الأمريكي إذا أمكن. ومكّن سقوط العراق واحتلاله عسكريا أن يكون لدى إيران العديد من نشاطات التسلل في جنوب العراق من أجل دعم النفوذ الإيراني هناك. فإن حوالي ١. ٥ مليون شخص قد قطعوا الحدود، وكانت نسبة كبيرة منهم من المنفيين، وعددا من قيادة أعضاء الحرس الثوري، حيث جاؤوا بإيعاز من إيران منذ العام ٢٠٠٣، ولقد كان أفراد قوة القدس التابعة للحرس الثوري يتحركون في العراق تحت غطاء دبلوماسي، من أجل أن يتجنبوا ترك أي بصمات إيرانية، والمحافظة على عدم الكشف عن هويتهم، حيث إنه يمكن استخدام تعبير اللواء الأمريكي بيتريوس، بأنهم يخدمون كذراع تنفيذي للسياسة الخارجية الإيرانية في العراق(Guzansky, 2011, p 85-87).

وحاولت إيران التأثير على سياسات العراق من خلال العمل مع الأحزاب الشيعية والكردية لخلق دولة فيدرالية ضعيفة يهيمن عليها الشيعة وتتقبل النفوذ الإيراني. وشجعت إيران حلفائها المقربين، المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وميليشياته السابقة منظمة بدر وحزب الدعوة الإسلامي وكذلك (الصدريين)، للمشاركة في الحياة السياسية والمساعدة على تشكيل المؤسسات الوليدة في العراق؛ حيث تهدف إيران من توحيد الأحزاب الشيعية في العراق إلى ترجمة ثقل الشيعة الديموغرافي (نحو ٥٠% من سكان البلاد) إلى نفوذ سياسي، وبذلك تعزز من سيطرة الشيعة على الحكومة. وتحقيقا لهذه الغاية، حاولت إيران التأثير على نتائج الانتخابات البرلمانية عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، وكذلك انتخابات ٢٠٠٩ المحلية من خلال تمويل مرشحيها المفضلين، وتقديم المشورة لهم وتشجيع حلفائها الشيعة على خوض الانتخابات تحت قائمة موحدة لمنع تشتت أصوات الشيعة (أبعاد التغلغل الإيراني في العراق، الوطن السعودية، ٢٠١١/٥/٧، موقع إلكتروني).

وإن الدعم المالي وتدريب المجموعات الشيعية المتمردة في العراق من قبل إيران قد تم توثيقه بشكل جيد من قبل مسئولي المخابرات والدفاع الأمريكية، حيث أعلن الجنرال مايكل هايدن وهو مدير وكالة المخابرات المركزية للجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ في نوفمبر ٢٠٠٦ بأن اليد الإيرانية تؤجج العنف في العراق وتدعم أيضا الفصائل الشيعية المتنافسة. وشاطره هذا التقدير الجنرال مايكل مابلز، مدير وكالة الاستخبارات الدفاعية، في شهادته أمام الكونغرس. وقدمت إيران دعما مباشرا للميلشيات الشيعية في العراق بما في ذلك المتفجرات وأجهزة مشغل لصنع قنابل مزروعة على الطريق بالإضافة إلى تدريب الميليشيات المسلحة في إيران والتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجراها الحرس الثوري الإيراني ووزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية(Moshe, 2007,p20).

- **ثانيا: محاصرة المشروع الأمريكي في العراق:**

بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق، وفي ظل السياسة الإيرانية المعارضة للولايات المتحدة الأمريكية، فالتغلغل الأمريكي في المنطقة ساهم في زيادة حدة"سوء الظن"بإيران من جهة الدول المجاورة لها، هو ما جعل أجواء الأمن القومي الإيراني غير آمنة، وساهم في إعادة بلورة النظرة الإيرانية إلى الخارطة السياسية للمنطقة؛ إذ صرح نائب الرئيس الإيراني الأسبق السيد "محمد على أبطحي" قائلا: "إن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحقيقية التي طرأت على خارطة العالم، والتي جعلت جارة مثل أمريكا على جانبنا، وإذا كانت المصالح الوطنية هي الأساس، فإننا نستطيع أن ننظم سياستنا الاعتيادية مع الجميع بما في ذلك أمريكا"(عتريسي، "النتائج والتداعيات إيرانيا"، في كتاب: أحمد، (٢٠٠٤)، احتلال العراق وتداعياته إقليميا ودوليا، ص٤٤٤). أما في الجنوب فهي على بعد جوار عربي مخترق أمنيا وسياسيا، جسده الاحتلال الأمريكي للعراق، وإمكانية مجاورة نظام عراقي مو إلى لواشنطن، وهو ما يعني انتقال الدور الأمريكي من "الفاعل الضاغط" إلى "الفاعل المباشر"(القلم، ٢٠٠٢، ص١٢٣).

وإن إيران تتفق مع الولايات المتحدة على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق، ونشر الديمقراطية فيه، من خلال إعطاء المزيد من السلطة إلى الأغلبية الشيعية، وتجنب تحوله إلى دولة إسلامية راديكالية أو قومية عربية متطرفة، إلا أن الخلافات بين واشنطن وطهران تحول دون التعاون من أجل تحقيق هذه الأهداف. والأهم من ذلك هو الأولوية الإستراتيجية التي وضعتها إيران نصب عينيها، ألا وهي ضمان بقاء الولايات المتحدة غارقة في المستنقع العراقي، في الوقت الذي تحافظ هي فيه على خياراتها (وصلاتها، ووكلائها) للوصول إلى المرحلة النهائية، هذه الإستراتيجية استلزمت مجموعة معقدة من السياسات المتناقضة: سلوك معرقل من جهة وعروض للولايات المتحدة لمساعدتها في ضبط استقرار البلد من الجهة المقابلة. لكن العراقيين السنة وآخرين غيرهم، من بينهم الولايات المتحدة، يشعرون بالريبة تجاه نوايا إيران ويحذرون طهران بشكل متكرر من مغبة العبث في أمن العراق (تشوبين، ٢٠٠٧، ص١٩٠). فإيران تنظر للعراق على أنه خط الدفاع الأول، وبالتالي ستجد الطريق والأسلوب الأمثل لمنع الولايات المتحدة من العثور على الوقت أو الفرصة لتأمين السيطرة الكاملة عليها، وسيكون هناك خيار واحد لتحقيق هذا الهدف في العراق عن طريق استعراض قوتها من خلال الدائرة الشيعية العراقية الواسعة .(Ehteshami, 2003, p124)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن النظام الإيراني لا يريد أن تنجح الولايات المتحدة في مشروعها لإعادة بناء العراق لكي لا يخطر ببال واشنطن أفكار عن فوائد تغيير الأنظمة، وبالتالي تسعى إلى تكراره إلى الشرق من العراق أي في إيران. ولهذا السبب وبخاصة قبل انتخابات يناير ٢٠٠٥، يبدو أن إيران اتبعت سياسة الفوضى المسيطر عليها في العراق كوسيلة للمحافظة على مصالحها. ولهذا السبب أيضا تبدو إيران مصرة على رؤية الأمريكيين ينسحبون بأسرع وقت ممكن وهو تطور ستزداد فرص تحقيقه، في اعتقادهم، إذا تم تشكيل حكومة يقودها الشيعة في بغداد تكون في نفس الوقت قوية نسبيا ووطنية وشرعية. فالهيمنة الشيعية في العراق يمكن أن تشكل ورقة ضغط إيرانية قوية في التعامل مع الولايات المتحدة. وفي النهاية كما حذر العديد من المسؤولين الإيرانيين بأنه إذا هددت الولايات المتحدة إيران فإن لدينا ١٤٠.٠٠٠رهينة محتملة في العراق. وبشكل عام فإن من مصلحة إيران أن تعتمد خطط الولايات المتحدة في العراق على التعاون مع الشيعة، مما سيضعف من قدرة الولايات المتحدة على ممارسة الضغط على إيران حول مواضيع أخرى(جروب، ٢٠٠٥، ص١٤-١٥).

فقد دعى المرشد الأعلى للثورة الإسلامية "أية الله على الخامنئي" في أغسطس ٢٠٠٢م، لتشكيل لجنة خاصة بالعراق والتي وضعت إستراتيجية من أجل تحقيق مصالحها فيه بعد إسقاط نظام صدام، وحددت هذه اللجنة ثلاثة أهداف، وتتمثل فيما يلي (الحسني، ٢٠٠٥ ، ص١٩):

- منع الولايات المتحدة من الانتصار في العراق بما يقوض أمن إيران.
- ترسيخ نفوذ إيران في العراق الجديد.
- منع ظهور عراق قوي.

وفي ظل التخبط الأمريكي في العراق كان يمكن لإيران أن تحقق مكاسب عدة خاصة في أعقاب تصاعد المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي ودخول الشيعة كطرف أساسي في هذه المواجهات. الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لمطالبة إيران بالتدخل وإقناع مقتدى الصدر بوقف المقاومة، وهو ما شكل فرصة سانحة لتدعيم مكانة إيران في العراق(بهجر، ٢٠٠٤، ص٣٧). فطورت إيران سياسة بناء العلاقات الوثيقة مع كل الفصائل الشيعية؛ إذ إن علاقات إيران مع جماعة الصدر تستهدف نزع فتيل محاولات الولايات المتحدة تقليص الدور الإيراني في بيئتها الأمنية الخاصة بها. وعلى المدى البعيد، فإن الإستراتيجية الرئيسية لإيران تهدف إلى بناء علاقات وثيقة مع الفصائل الشيعية المعتدلة والتي تؤمن بتأسيس علاقات إستراتيجية مع إيران. هذه هي السياسة التي ستكون إيران من خلالها قادرة على إعادة تعريف التوصيف التقليدي للدور العراقي كثقل موازٍ لإيران وتحويل ميزان القوى التقليدية للمنطقة إلى سياسة جديدة على أساس توازن المصالح(Barzegar, 2008, p53-54).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخذت إيران تلعب على ورقتين، فهي تشجع عمليات المقاومة العراقية الجارية ضد القوات الأمريكية في العراق، في الوقت نفسه حرصت على المحافظة على علاقات قوية مع الكوادر المتعايشة مع الوجود الأمريكي في العراق، لا سيما كوادر التنظيمات الشيعية. إلا أن القوى المحافظة في إيران تخشي من انعكاسات التجربة الديمقراطية الوليدة في العراق، وتأثيراتها على الساحة الداخلية في إيران، لا سيما وأن هذه التجربة تحمل ضمنيا، معنى الفيدرالية التي تسمح بحكم ذاتي للأكراد في الشمال، وتؤمن لهم حقوقا سياسية واقتصادية واجتماعية لم يحصلوا عليها منذ أكثر من نصف قرن(سويلم، ٢٠٠٥، ص٨).

وأظهرت التقارير الصادرة عن قوات التحالف أن إيران استخدمت الأموال، الأسلحة، التدريب وأشكال أخرى من الدعم لإسناد كلا من حلفائها الشيعة وغير الشيعة داخل العراق، لتعطيل عمل قوات الولايات المتحدة والتحالف، ولضمان أن يبقى العراق أضعف من أن يشكل تحديا لمصالحها وأمنها. وطبقا لمذكرات وزارة الخارجية والتي حصلت عليها من ويكيليكس Wikileaks فإن إيران تقدم ١٠٠-٢٠٠ مليون دولار سنويا لعملائها في العراق(State,2010). فاستغلت إيران الأزمات في العراق لكي تدافع عن نفسها ضد الانتقادات الموجهة إليها والمتعلقة بمشروعها النووي، لتعوض العقوبات الدولية استجابة لمشروعها، ولإضعاف القوات الأمريكية والإبقاء عليها منشغلة في العراق، وقمع العراقيين المنشقين عن إيران(Katzman, 2010).

ويتضح من خلال ما سبق، أن إيران استخدمت الورقة العراقية الشيعية في صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية على الأرض العراقية من أجل إعاقة تقدمها وتعقيد مهمتها وحساباتها الخاصة بها، وذلك عبر تقوية نفوذها من خلال أذرعها العاملة في العراق وخاصة المراجع الدينية التي ساهمت في تكريس النفوذ الإيراني تحت مسمى المقاومة العراقية ضد المحتل الأمريكي.

- **استعادة دور إيران الإقليمي في المنطقة:**

إن النتيجة الإستراتيجية الرئيسية للغزو الأمريكي للعراق هي أنه جعل من إيران قوة إقليمية كبرى جديدة، وهذا عكس ما كانت تشتهيه سفن واشنطن وحليفتها إسرائيل. فقد خلصت دراسة أجراها المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية في أغسطس ٢٠٠٦ إلى أن الولايات المتحدة، وبمساعدة التحالف، قد أزالت الحكومتين المنافستين لإيران في المنطقة - طالبان في أفغانستان ونظام صدام حسين في العراق - وفشلت في استبدال أي منهما بمنظمات سياسية منسجمة ومستقرة. وأضافت الدراسة بأن النفوذ الإيراني في العراق اليوم أكبر من نفوذ الولايات المتحدة، وأن لإيران وجودا هاما في أفغانستان والطريقة الوحيدة بالنسبة لواشنطن لقلب هذه النتيجة غير المتوقعة على المدى القصير تتمثل في إلحاق هزيمة عسكرية قاسية بإيران. فإذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هاجمت الولايات المتحدة إيران مثلا، فإن تقليص قوتها المكتسبة حديثا في المنطقة سيكون دافعها الأساسي(سويلم، ٢٠٠٥، ص٨).

واهتمت إيران في بسط نفوذها في المنطقة، فمن أبرزها هو التغلغل الذي حققته إيران في العراق والذي تريد أن تحميه، وبين عشية وضحاها، تحولت العراق من دولة عدو إلى دولة شيعية صديقة لإيران(Abadi, 2008, p 26-27) ؛ إذ إن إقامة حكومة شيعية في العراق، فتح الباب أمام فرص لم تكن ظاهرة لمد النفوذ الإيراني، فبعد أن تخلصت إيران من العراق القوي، أصبحت إيران الآن تواصل أملها طويل الأمد لأن تكون القوة الرئيسية في المنطقة(درويش، ٢٠٠٤، ص٨).

ومن الجدير بالذكر أن الائتلاف الشيعي "الائتلاف العراقي الموحد" الذي يتكون من المجلس الإسلامي الأعلى، ومنظمة بدر، وحزب الدعوة، والتيار الصدري، وحزب الفضيلة، ومنظمة العمل الإسلامي، وحزب الله"تنظيم العراق، والمستقلين، وتنظيم ١٥ شعبان، وحركة سيد الشهداء(جابر، ٢٠٠٩، ص٦٥)، قد فاز في ثلاث انتخابات تشريعية في العراق ٢٠٠٤ برئاسة إبراهيم الجعفري، و٢٠٠٥و٢٠١٠ برئاسة نوري المالكي لدورتين متتاليتين لرئاسة الوزراء، وتعد إيران أن وصول حلفائها الشيعة إلى سدة الحكم والبقاء على هرم السلطة يكرس نفوذها وهيمنتها في العراق دون منافس إقليمي أو دولي، وهو ما تطمح إليه على الدوام من خلال وحدة الصف الشيعي وعدم شرذمته (رضوخ علاوي والحكيم لضغوط إيران يقرب المالكي من ولايته الثانية، موقع البينة، ٢٠١٠/١٠/١٢).

فمع اندلاع الأزمة في العراق ونتيجة للتطورات الأمنية والسياسية في المنطقة، فإن الأهمية الجيوسياسية لإيران كمركز للتحركات الأمنية الإقليمية أصبحت أكثر وضوحا، فالحدود الطويلة مع العراق، والتي تربط المنطقتين الاستراتيجيتين بكل من كردستان العراق في الشمال، ومنطقة البصرة الشيعية في الجنوب، أعطت إيران وضعا استراتيجيا فريدا في مجريات وتفاعلات الأزمة العراقية. كما أن موقف إيران الحيادي خلال الأزمة العراقية ودعمها لعملية التحول الديمقراطي في العراق، فضلا عن دعمها لمحاولات الحكومة الشيعية العراقية جلب الاستقرار لها، فالمحصلة أن ذلك يعتبر تغيرا جيوسياسيا ملحوظا في الخليج العربي لصالح إيران نتيجة للضعف العربي السني والذي بدوره زاد من الدور الإيراني في المنطقة (Barzegar, 2009, p 27-39).

وسعت إيران إلى شغل الفراغ الناتج عن انسحاب القوات الأمريكية من العراق، خاصة في مدن جنوب العراق بواسطة الآلاف من الحرس الثوري الإيراني الذين يزحفون إلى هذه المدن تحت تغطية مدنية، وبكونهم لاجئين عراقيين سابقين كانوا في إيران ويرغبون في العودة إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلدهم، هذا إلى جانب تكثيف أنشطة الإستخبارات الإيرانية وفيلق القدس العاملة في العراق باسم مؤسسات وشركات دينية واقتصادية وثقافية (باكير، ٢٠١١، موقع إلكتروني).

ويرى الباحث أن السياسة الإيرانية تجاه العراق تهدف إلى خلق عراق جديد يتناغم مع سياساتها على كل المستويات؛ فالعراق يعد خط الدفاع الأول عن إيران ضد أي محاولة لغزوها أو احتوائها. ويعد البعد الديني في العراق (الشيعة) مصدر قوة لإيران، وإن نفوذ إيران في العراق يمثل دور إيران الإقليمي في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي في العراق ومؤشراته

لما كان الاحتلال قد قلب الأمور رأسا على عقب، وفقد العراق سيادته، وتم تدمير مؤسسات الدولة وحلت سلطات الاحتلال الجيش والأجهزة الأمنية ووزارة الإعلام، وأعيد العراق إلى ما قبل الدولة، فكن لا بد من العراقيين العمل على تحرير بلدهم، وإعادة بناء دولتهم والإمساك بقراراتها السياسية، وهنا، ومنذ البدء، ظهر انقسام سياسي واضح حول حاضر العراق ومستقبله، بين طرفين سياسيين رئيسين : **الأول**: يتمثل في أطراف العملية السياسية القائمة منذ قيام مجلس الحكم وحتى يومنا هذا، والتي لا ترى سبيلا لحكم العراق سوى سبيلها، **والثاني**: يتمثل في المعارضين للعملية السياسية القائمة وهذا الطرف يضم المعارضة السياسية والمقاومة للاحتلال. وأوجد هذا الانقسام السياسي صراعا بين الطرفين وسط اتهامات تطلقها الحكومة للمعارضة بالعلاقة مع الإرهاب ومع هذا الطرف الإقليمي أو ذاك، في حين أن المعارضة وبما فيها المقاومة تنفي عن نفسها هذه التهمة وتتهم الحكومة وأطراف العملية السياسية بمناصرة الاحتلال، وإن سياستها أدت إلى إضعاف العراق وجعله ساحة مفتوحة للإطماع الأجنبية سواء الإقليمية منها أم الدولية بحيث أصبح العراق غير قادر على الدفاع عن نفسه.

لهذا فإن هذا المبحث سيعرض أهمية العراق، ثم التعرض إلى مؤشرات الاستقرار السياسي في العراق.

المطلب الأول: أهمية العراق

عاش العراق منذ سبعة آلاف سنة بحضاراته وثقافاته حتى يومنا هذا، وأثر موقعه الجغرافي وأهميته الإستراتيجية في مكانته التاريخية والحضارية، ويعد الموقع من العناصر الثابتة في الجغرافية إلا أن هي التي تتغير فإما أن يفقد أو يكتسب أهمية جديدة حسب التطورات الحاصلة (السماك، ١٩٨٨، ص٧٥). وتبلغ مساحة العراق (٤٣٧. ٠٧٢) كم، والتي تشكل (١. ٣٨%) من مساحة العالم الإسلامي، ويمتد العراق بين خطي عرض ٣٠ جنوبا ز٣٧ شمالا تقريبا، ويبلغ عدد سكان العراق حسب المعلومات المستحدثة في عام ٢٠٠٣م بـ (٢٤. ٦٨٣. ٣١٣)نسمة، وبمعدل نمو يقدر بـ (٢. ٨%)(القصاب وآخرون، ١٩٨٨ ، ص٣٣). وتعدّ العربية اللغة الرسمية في العراق الذي تستخدم فيه لغات أخرى كالكردية والتركمانية والسريانية والآرامية، مع عدد كبير من اللهجات والعاميات المحلية، أما من حيث الأثينيات العرقية فيشكل العرب نسبة ٧٥%-٨٠%، ويشكل الأكراد نسبة بين ١٥% و٢٠%، في حين تصل نسبة الأثينيات الأخرى من ٥% - ٨%، كالتركمان والأشوريين والسريان والآراميين والصائبة المندائيين والأرمن والشبك واليزيدية وغيرهم، ومن حيث الأديان والطوائف يشكل المسلمون ٩٧% منه، بينما ٣% مسيحيون ويهود(محمود والعاني، ١٩٩٠، ص١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما من حيث الموقع البحري، يعدّ العراق دولة شبه حبيسة ألا أن إطلالته على الخليج العربي أكسبته أهمية إستراتيجية(محمود والعاني، ١٩٩٠، ص٩). كذلك فإن العراق يُعد ثاني أغنى بلد في الوطن العربي من بث الموارد المائية التي يبلغ حجمها ٤٤. ١ مليار م٣ في السنة ذلك حسب إحصائيات ٢٠٠٢(نافع، ١٩٨٦، ص٩-١١). والخارطة الآتية توضح شط العرب بين العراق وإيران:

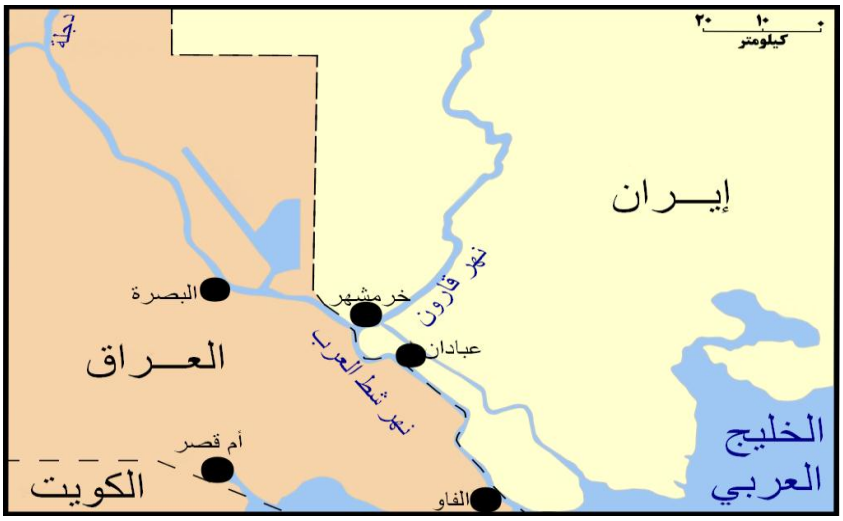

المصدر: http: //ar. wikipedia. org/wiki

وعليه، فالعراق ليس بلدا صغيرا لا تأثير له، بل هو بوابة العرب الشرقية، فهو يتمتع بموقع جيوستراتيجي لا نظير له.

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي في العراق

اتسمت العراق بعدم الاستقرار السياسي منذ احتلال الأمريكيين إلى الآن، ويمكن تحديد مؤشرات الاستقرار السياسي في العراق على النحو الآتي:

أولا: نمط انتقال السلطة:

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣/٤/٩، تم تعيين السفير بول بريمير بعد جي غارنير، حاكما للعراق الذي استند في سلطاته إلى قرار مجلس الأمن الدولي ١٤٨٣، وتم منح صلاحيات واسعة لسلطة الاحتلال سميت بـ"سلطة الائتلاف المؤقتة". فاتخذ بريمير عدة إجراءات لتشكيل مجلس إداري محلي يكون غطاءً سياسيا للقرارات الأمريكية، فـ"في٥أيلول٢٠٠٣م طرح (بول بريمر) تصوراته بخصوص إعادة بناء الدولة في العراق، والتي حددها بثلاث خطوات وهي:

١- تشكيل حكومة عراقية مؤقتة.

٢- تسليم الحكومة العراقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- سلطات ذات سيادة، ومع إصرار السيد (علي السيستاني) وبعض الأطراف في مجلس الحكم الانتقالي على ضرورة إجراء الانتخابات للمؤتمر الدستوري" (بريمر، ٢٠٠٣، ص٢).

فعملت واشنطن على إنشاء سلطة عراقية استشارية جرى اختيارها وفقا لمحاصصة طائفية وعرقية، استندت على تقديرات خاصة بسلطة الاحتلال حول النسب السكانية لمكونات الشعب. وتم تشكيل الحكومة الانتقالية في ٢٠٠٣/٧/١٣، ثم بدأت قضية كتابة دستور للعراق تشغل الساحة العراقية، وبدأت معها سلسلة من المشاكل والأزمات بين سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي، وبين سلطة الائتلاف والمرجعية الدينية المتمثلة بالسيد (علي السيستاني) وكذلك بين أعضاء مجلس الحكم أنفسهم (عزيز، ٢٠٠٥، ص٨٥). "إذ أرادت الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ نفس المسار الذي اتخذه البريطانيون عند وضع الدستور العراقي لعام١٩٢٥م، وهذا المسار يتطلب أن يعين مؤتمر دستوري مكون من مجموعة مختارة من الممثلين العراقيين تضع مسودة دستور جديد، وبعدها يعرض على الشعب في استفتاء عام وتجري بعدها انتخابات للتوصل إلى برلمان عراقي يتمتع بالسيادة استنادا إلى الشروط الموضوعة في الدستور ويقوم بعدها الائتلاف بتسليم السيادة إلى حكومة منتخبة"(Raheme, 2007)."إلا أن المرجعية الدينية في العراق المتمثلة بالسيد (علي السيستاني) عبر عن رفضه باعتماده مبدأ التعيين في كتابة الدستور العراقي الجديد، ومطالبا إجراء انتخابات حرة ونزيهة. باعتبار الانتخابات هي وحدها القادرة على إعطاء الصيغة الشرعية للقرارات والاتجاهات التي ستتخذ في المرحلة الانتقالية وبعد تسليم السلطة للعراقيين" (عبد الأمير، ٢٠٠٨، ص٧٧). "في حين وجدت سلطة الائتلاف المؤقتة إن انتخاب المؤتمر الدستوري سيؤخر نقل السيادة للعراقيين، على اعتبار أن العراق يفتقر إلى القوانين والآليات الانتخابية، فضلا عن عدم وجود أحزاب سياسية وطنية" (بارام، ٢٠٠٣، موقع إلكتروني)."ولكن بعضاً من أعضاء مجلس الحكم الانتقالي كانوا يرغبون بأن يقوم الائتلاف فورا بتسليم السيادة إلى مجلس الحكم الانتقالي بدون دستور" (عتريسي، ٢٠٠٤، ص٢٥٣). "في حين اتفق أعضاء المجلس من الشيعة، مع مطالب السيد (علي السيستاني) إذ ليس باستطاعتهم المخاطرة بشكل صريح وذلك على حد تعبير (بول بريمر)"(بريمر، ٢٠٠٦، ص٢١٢). "أما الأكراد فإنهم كانوا مع فكرة تضمن مطالبهم بنظام فيدرالي، للمحافظة على الاستقلال الذاتي، مع رفض العرب (السنة) للمشاركة في العملية السياسية، على اعتبار أنها تجري تحت مظلة الاحتلال. وأمام صعوبة الوصول إلى حل مرضٍ للجميع وتعقد الأوضاع السياسية، بسبب عنف المقاومة العراقية وفشل بريمر في إدارة العراق وأسلوب معالجته للمسألة العراقية، وضعف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شـرعية مجلـس الحكـم الانتقـالي اتخـذت الإدارة الأمريكيـة قـرارا بتسـليم الحكـم إلـى العراقيين"(أنتوني، ٢٠٠٧، موقع إلكتروني).

و"تنفيذاً لما جاء به قانون إدارة الدولة، تم تشكيل (الحكومة العراقية المؤقتة) برئاسة (أياد علاوي) في٣١ أيار٢٠٠٣م، وبعد مرور تسعة أشهر على تشكيل الحكومة الوطنية الانتقالية، تم إجراء الانتخابات للجمعية الوطنية العراقية في ٣٠/يناير ٢٠٠٥م، وبعد لقاءات واجتماعات ومشاورات عديدة استمرت (٨٧) يوما، تم الإعلان في ٢٨/إبريل ٢٠٠٥م عن تشكيل حكومة انتقالية برئاسة (إبراهيم الجعفري) ونالت الحكومة ثقة الجمعية الوطنية المشكلة وفق انتخابات ٣٠/يناير ٢٠٠٥م بأغلبية (١٨٠) صوتاً من مجموع الحضور البالغ (١٨٥) نائباً؛ أي بغياب (٩٠) نائبا من أصل (٢٧٥). وبموجب قانون إدارة الدولة الانتقالي، فإن حكومة (الجعفري) هي حكومة انتقالية، مهمتها إعداد مشروع دستور دائم، يعرض للاستفتاء الشعبي، وبعد ذلك يتم إجراء انتخابات جديدة للجمعية الوطنية، والتي تتولى بدورها تشكيل حكومة عراقية دائمة تامة الصلاحيات وبموجب الدستور الدائم. فكانت مهمة الحكومة الانتقالية هي كتابة الدستور العراقي الدائم وتنفيذا لهذه المهمة، شكلت الجمعية الوطنية المنتخبة ذات الأغلبية الشيعية الكردية في ١٠أيار٢٠٠٥م، (لجنة كتابة الدستور)؛ فضمت اللجنة الدستورية (٧١) عضوا موزعين على النحو الآتي: (٢٨) يمثلون الائتلاف العراقي الموحد (الكتلة الشيعية) ويضمنهم (٥) نساء، و(١٥) يمثلون التحالف الكردستانيا ضمنهم (امرأتان). و(٨) يمثلون الكتلة الوسطية العلمانية يضمنهم (امرأة واحدة). و(٥) يمثلون الأقليات، و(١٥) يمثلون السنة (عبد الجبار، ٢٠٠٦، ص٧٢-٧٣).

"وعقدت لجنة كتابة دستور العديد من الاجتماعات واللقاءات الموسعة والمكثفة من أجل الوصول إلى صيغة دستور عراقي يرضي جميع الأطراف، ومع أنه تم الاتفاق على كتابة الدستور بالتوافق والمشاركة الشاملة لجميع مكونات المجتمع العراقي" (الزبيدي، ٢٠٠٧ ، ص١٨٣). "إلا أن سير عملية كتابة الدستور، تأثرت إلى حد كبير بقرارات ورؤى الكتلتين الأساسيتين الشيعية والكردية؛ إذ أضافت طريقة اختيار لجنة صياغة الدستور وتركيبتها تعقيدات أكثر، بسبب أنها اختيرت على ضوء نسب القوائم الانتخابية في الجمعية الوطنية؛ مما أدى إلى خلق أزمات وإشكاليات كبيرة في مرحلة كتابة الدستور، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى التدخل لحل هذه الإشكالات من خلال سفيرها في العراق آنذاك (زلماي خليل زاد) الذي أدرك صعوبة التوفيق بين الأطراف العراقية معتبرا نفسه، أنه كان يتعامل مع عملية وضع الدستور ليس كممارسة لمبدأ بناء الدولة العراقية، بل كمفاوضات لانجاز معاهدة سلام ثلاثية الأطراف" (غالبريث، ٢٠٠٧، ص٢١٤ ـ٢١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و"يعد الدستور العراقي الدائم، أول وثيقة دستورية تصاغ على يد جمعية وطنية منتخبة. لقد اكتسبت قضية صياغة دستور دائم للعراق من قبل الجمعية، أهمية ضرورية في تلك المرحلة؛ إذ إن الدستور سيحدد شكل الدولة العراقية ونظام الحكم فيها وسيثبت حقوق المواطن والشعب والعلاقة بين الشعب والدولة. فضلا عن أن عملية صياغة الدستور قدمت فرصة لبلورة رؤيا وطنية موحدة لمستقبل البلاد. فإن عملية كتابة الدستور والاستفتاء عليه تحتاج إلى تفاعل ودعم من مختلف مكونات الشعب العراقي؛ لكي يصبح الدستور مجسدا للهوية الوطنية لجميع المواطنين. ومن الجدير بالذكر أن الواقع الدستوري والقانوني لفترة ما قبل الغزو الأمريكي للعراق، قد اتسم من جهة بكثرة التعديلات الدستورية لمواجهة حالات اتسم بها الحكم بالفردية، وسيطرة القيم العشائرية وانفصال غير رسمي لإقليم كردستان وتشجيعهم لإعلان الفيدرالية عام ١٩٩٢م، وتردي الأوضاع المعيشية لغالبية القطاع العام والمراتب المدنية والعسكرية المرتبطة بجهاز إدارة الدولة، نتيجة الحصار الدولي الذي امتد لفترة أكبر من حقبة زمنية أضعف المجتمع العراقي اقتصاديا واجتماعيا. ولكن ما جاء به الدستور العراق الجديد لعام٢٠٠٥م لم يشكل آلية لمعالجة الأوضاع السياسية والاجتماعية السابقة، وإنما جاء ليوقّع العراق في نفق لا يعرف نهايته" (هادي، ٢٠٠٥، ص٤٧ ـ ٤٨).

فكانت مهمة المرحلة الانتقالية التي كانت بعد الاحتلال هي إعداد الدستور الدائم، والسير قدما في قيام حكومة منتخبة وفق دستور دائم. وتشكيل حكومة وحدة وطنية، والأخذ بمبدأ المشاركة والتوافق وتمثيل المكونات العراقية، مع الأخذ بنظر الاعتبار النتائج الانتخابية والسير في سياسة الحوار الوطني، وتوسيع دائرة الاشتراك في العملية السياسية، والإجراءات لصياغة الدستور لكل المكونات والعناصر المقبولة والمتمثلة لأوساطها، والتي تنبذ الإرهاب والتخريب دون تهميش أو غبن(الحمداني، ٢٠٠٨، حرب الخليج الثالثة، ص٢١٣). وبعد إجراء الاستفتاء حول الدستور الدائم، أعلنت المفوضية العليا للانتخابات في العراق نجاح مسودة الدستور بنسبة ٧٨.٥٩ % على الصعيد الوطني، وقالت الأمم المتحدة: إن التصويت كان صحيحا، بينما اتهم آخرون أن السلطات زورت النتائج في بعض المحافظات. فـ "كان الهدف من الاستفتاء وضع العراق على سكة الديمقراطية الحقيقية لبناء مجتمع حضاري تتطابق مواصفاته مع ما هو موجود في العالم. وأن"مجموع العراقيين الذين شاركوا في عملية التصويت على الدستور بلغ تسعة ملايين و٨٥٢ ألفا و٢٩١ شخصا منهم (٧٨.٥٩%) سبعة ملايين و٧٤٢ ألفا و٧٩٦ قالوا نعم للدستور. مقابل (٢١.٤١%) مليونين و١٠٩ آلاف و٤٩٥ قالوا لا للدستور" (صحيفة الوسط البحرينية، العدد ١١٤٦، في ٢٠٠٥/١٠/٢٦ ، موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعل أهم مشكلات الدستور العراقي هو موضوع الفيدرالية والديمقراطية وتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور وقضية كركوك والمناطق المتنازع عليها وقضية النفط والغاز والبيشمركة وحدود إقليم كوردستان وقضية اجتثاث البعث وغيره. وكذلك تفسير العديد من النصوص الدستورية محل الاختلاف وغيرها من المواضيع المهمة في الدستور. وهناك تحفظات على مسودة الدستور بسبب نقص في قضايا حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية، ونقص في الحقوق الدستورية للمرأة، وعيوب في فن الصياغة القانونية، وإهمال الاعتراف بالحقوق الدستورية للقوميات، وإتباع الديانات والمذاهب المختلفة في العراق، وتعويض المتضررين منهم، حيث لا يجوز من الناحية الدستورية والقانونية معاقبة أي شخص بسبب قوميته، أو دينه، أو مذهبه، أو لونه، أو أصله، أو جنسه (الحمداني، ٢٠٠٨، حرب الخليج الثالثة، ص٢٢٥).

وفي٨ مارس ٢٠٠٤م "نجحت ضغوطات (بريمر) في الحصول على موافقة مجلس الحكم الانتقالي على قانون إدارة الدولة العراقية الانتقالي، بعد طرح أراء ووجهات نظر سياسية مختلفة، حول صلاحية هذا القانون، والمتمثلة في ما يلي:

١. هناك من عدّ قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، هي خطوة متقدمة وايجابية باتجاه استعادة العراقيين لحقهم الشرعي في حكم أنفسهم وإدارة شؤونهم ودولتهم، بالشكل الذي يحقق مصالحهم وأهدافهم" (سليم، ٢٠٠٤، ص٢).
٢. "إن هذا القانون يتفق مع المرحلة التي يرغب العراقيون الاحتفاء بها، وهو عودة إلى القيم الحقيقية، في الحرية والعدل والمساواة التي افتقدها العراقيون سابقا" (العزاوي، ٢٠٠٤، ص١٤٤).

وعلى الرغم من أن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية قد احتوى على العديد من النصوص، التي أكدت على مبادئ لنظام حكم ديمقراطي، إلا أنه في الوقت ذاته احتوى على العديد من الفقرات التي تتناقض مع مبادئ الديمقراطية. و"أن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، قد خص مجلس الرئاسة بصلاحيات واسعة، قد تكون مدعاة لنمو الاستبداد في العراق"(خلف، ٢٠٠٤، ص٦٧.). ويمكن القول: بأن السمة الأوضح التي كانت في قانون إدارة الدولة العراقية الانتقالي، أنه أرسى الأساس لنظام سياسي ليبرالي، يقوم على حكومة دستورية تمثيلية تعددية. كذلك أرسى قواعد نظام، سياسي فدرالي لا مركزي وتوافقي، وارتكز النظام السياسي بموجب قانون إدارة الدولة على قاعدة الاقتصاد الحر، كما ضمن المشاركة المتكافئة لكل الجماعات الأساسية الإثنية والدينية"(عبد الجبار، ٢٠٠٦، ص٦٦-٧٦).

ثم جات الحكومة الدائمة ٢٠٠٦-٢٠١٠، ففي ٢٠٠٦/٤/٢٢ تم انتخاب نوري المالكي رئيسا للوزراء وجلال طالباني رئيسا للجمهورية، وقد تسلم نوري المالكي السلطة في العراق عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠٠٥، حيث كانت الأوضاع الأمنية تتفاقم من حيث الاقتتال الطائفي بين الشيعة والسنة عام ٢٠٠٦، ويعدّ السنة المالكي زعيما شيعيا يين بالفضل لإيران(العبيدي، ٢٠١١، ص٨٩)، وقمع المالكي الحركات المسلحة في ٢٠٠٧ ، واستطاع أن يحد من الإرهاب، ويتهمه خصومه بالسيطرة على السلطة التنفيذية والاجهزة الأمنية والمحكمة العليا والبنك المركزي الى جانب الاعلام.
وصفوه السنّة بالديكتاتور وخصوصا بعد أن أصدرت الحكومة العراقية مذكرة اعتقال بحق كل من نائب الرئيس طارق الهاشمي ووزير المالية رافع العيساوي والنائب أحمد العلواني. فرئيس الوزراء نوري المالكي جمع حوله تأييدا شعبيا وسط قاعدته الانتخابية وخصوصا خلف الحملة العسكرية التي استهدفت تنظيم القاعدة في غرب العراق، وقضايا أخرى "عالقة". واستطاع أن يستغل ضعف المعارضة، حيث تشكو قوى المعارضة الشيعية والسنية من ضعف تنظيمي وضعف في اتخاذ القرارات التي قد تمكنها من إدارة الأزمات، ومنذ تسنم حزب الدعوة مقاليد الحكم في العراق عام ٢٠٠٧ أصبحت مؤسسات الدولة تخضع لإدارة الحزب (الطائفي، ٢٠١٤، موقع إلكتروني).

ثانيا: شرعية النظام السياسي:

منذ بداية الاحتلال العراقي في يوم ١٠ إبريل ٢٠٠٣م انهارت وتفككت الدولة العراقية التي تأسست في عام١٩٢١م، فترافق سقوط النظام وغياب الدولة بسبب الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق، وتعرضت السيادة الوطنية إلى التعويم، بحكم غياب الدولة ووقوع البلاد تحت نير الاحتلال، وبالتالي انعدام وجود جهة تمثيلية ناطقة باسم العراق تأخذ على عاتقه تمثيله في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وحتى ولو كان بصورة مؤقتة، لحين اختيار حكومة شرعية مقبولة. ونجم عن الاحتلال وغياب الدولة فراغ دستوري، إذا أبطل فعلياً الدستور المؤقت الصادر في ١٦يوليو١٩٧٠م الصادر عن مجلس قيادة الثورة المنحل، وعدد غير قليل من القوانين والأنظمة والتعليمات، ولم يحل محلها فعليا منظومة قانونية بديلة، في حين أخذت قوات الاحتلال تمارس السيادة الفعلية على الأرض، وتطلب من السكان المدنيين الامتثال لأوامرها وتعليماتها، خصوصا بعد أن صدر قرار رقم ١٤٨٣ الصادر في ٢٢ مايو ٢٠٠٣م من مجلس الأمن، الذي فوض مسؤولية إدارة العراق بيد الاحتلال" (شعبان، ٢٠٠٤، ص١٨١)، فنص القرار على أن: "يعترف مجلس الأمن بأن قوات الاحتلال- يشار إليها بالسلطة- لها سلطة ومسؤولية وواجبات محدودة بموجب القانون الدولي" (قرار مجلس الأمن الدولي، من هو العراق، موقع إلكتروني).؛ إذ "إن أمريكا وكعادة أية قوة محتلة كبرى، لن تحاول أن تمكن الشعب من حكم نفسه وتقرير مصيره، فهي تحاول التفكير نيابة عنه، وتشكل مصيره كما تراه هي، لا كما تطمح إليه الشعوب؛ فالقوى الكبرى لا تحترم مصالح الشعوب المحتلة وإرادتها" (الحسيني، ٢٠٠٣، ص ٤٦١). لذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتخذت الإدارة الأمريكية قرارات سياسية واقتصادية متسرعة هادفة إلى إعادة بناء الدولة العراقية ما بعد صدام بمواصفات تتلاءم والإستراتيجية الأمريكية، وإنشاء نظام حكم عراقي يتسم بسمات طائفية/عرقية موالية لها، بعد إنهاء فترة سلطة البعث وهدم أركان النظام السابق. فبعد شهر من احتلال العراق أقرت الولايات المتحدة الأمريكية وللمرة الأولى، بصفتها قوة احتلال في العراق، وتعهدت بالالتزام بجميع الواجبات المفروضة عليها، وذلك لدى مطالبتها مجلس الأمن الدولي بالموافقة على قرار برفع العقوبات المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩٠م، ويعطى المحتلين الأمريكيين والبريطانيين السيطرة على الموارد العراق الاقتصادية وفي مقدمتها النفط، وكانت الولايات المتحدة قد تجنبت خلال الفترة الماضية تعبير سلطة احتلال، وعوضا عن ذلك تطلق على نفسها قوة تحرير العراق. وهكذا، تكون الولايات المتحدة قد اعترفت رسميا بالواجبات المترتبة عليها بموجب معاهدة جنيف بصفتها قوة احتلال في العراق، بحسب صيغة جديدة لمشروع القرار. ويبدو هذا الاعتراف بمثابة تنازل من واشنطن للدول التي عارضت الاحتلال الأمريكي للعراق، مثل: روسيا وفرنسا (شرف الدين، ٢٠٠٣، ص ٣٩٥).

فبعد الاحتلال وأنهيار الحكم البعثي، لجأت سلطات الاحتلال الأمريكي إلى عدد من الإنجازات، من أبرزها ما يلي (كاخيا، ٢٠١٤، موقع إلكتروني):

١. احتلال القطر العراقي بالكامل وإسقاط استقلاله وتعليق سيادته.
٢. حل الجيش العراقي، الذي هو من أهم المؤسسات في الدولة، دون اعتبار لكل ما يتعلق بضرورة بقائه، ودون احترام أي من المواثيق والاعتبارات الدولية، ودون أي تقدير لظروف البلد وطبيعة علاقاته التي تستوجب المحافظة عليه.
٣. إصدار قرار يتعارض مع أبسط المبادئ الديمقراطية، وهو اجتثاث البعث، وهو حزب حكم البلد لأكثر من ثلاثة عقود ونصف، بما فرض من نظام امتدت آثاره أفقياً وعمودياً إلى أبعاد بعيدة، وعميقة في الدولة، ومؤسساتها وفي المجتمع بشكل يجعل أي تلاعب بها يُسبب انهياراً كاملاً للدولة والمجتمع، وهذا ما حصل فعلاً وهذا ما كان على مدى أكثر من سبع سنوات من عمر الاحتلال، في هذا الوضع من التخبط والفوضى والانفلات.
٤. العمل على محو الذاكرة التاريخية والحضارية للعراق، نهب متاحفه وآثاره، وتدمير مكتباته، واستهداف علماءه ومفكريه.
٥. ارتكاب آلاف الأخطاء من كل نوع، وهذا ما جاء على لسان رايس وزيرة الخارجية السابقة في تصريح لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. ناهيك عن الممارسات غير الإنسانية والأخلاقية التي مارستها سلطات الاحتلال كسجن أبو غريب وتعذيب الموقوفين والسجناء والأسرى، بما يخالف القانون الدولي الإنساني والقواعد الواردة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

٧. التغلغل الإسرائيلي الصهيوني: بعد الاحتلال الأميركي للعراق، زاد الحجم الكبير للوجود الإسرائيلي في عموم العراق من شماله إلى جنوبه مع خصوصية المنطقة الشمالية، حيث يتواجد الحجم الأكبر منها وكذلك العاصمة بغداد، وهذا التواجد الصهيوني سيتنامى على وفق إستراتيجية الأطماع اليهودية بأن أراضيهم من الفرات إلى النيل وأنهم شعب الله المختار، ألا يُمكن أن تكون فلسطين ثانية في العراق تكون توجهاتها نحو إيران وتركيا ودول الخليج وتعزل دول المواجهة عن أشقائهم العرب، وتفصل الأمة العربية نصفين؟.

و"إن شكل النظام السياسي المؤسساتي والقانوني، يؤدي دوراً أساسيا في استمرارية ودوام النظم الديمقراطية وخلق قاعدة قانونية متينة لتحقيق التوحيد والتجانس بين المؤسسات الاتحادية والمؤسسات الإقليمية. ولكن ما يشوب النظام المؤسساتي في العراق هو الثنائية، فالنظام السياسي العراقي مبني على أساس المؤسساتية، مما يؤدي إلى المزيد من التقسيم بدلاً من التوحيد، كما هو الحال في النظام القضائي العراقي، فالقضاء في إقليم كردستان يعمل بمعزل عن القضاء الاتحادي ويعزى ذلك إلى أن الإطار الدستوري العراقي يقدم قاعدة لثنائية القضاء ولا يقدم تفاصيل هامة عن كيفية ربط مختلف المحاكم، من أجل تحقيق التجانس والتناغم بينهما من خلال وضع قواعد محدودة للإجراءات المدنية والجزائية؛ لذلك فإن النظام السياسي العراقي يكرس المحاصصة، ليس فقط من خلال توزيع المناصب القيادية على الأحزاب العرقية والطائفية وبناء المؤسسات السياسية وفقاً للقاعدة الثنائية، وإنما أيضا من خلال الانتخابات العامة، التي تتم في إجراء التخندق الطائفي والعرقي، بسبب هيمنة الأحزاب العرقية والطائفية على الحياة السياسية في المجتمع العراقي، من خلال منع سيطرة حزب قادر على التحكم بإدارة البلاد حتى لو فاز بالانتخابات العامة. في حين تجد الكثير من الدول، كالمملكة المتحدة وفرنسا وحتى الهند، تستطيع الأغلبية البسيطة الفائزة في الانتخابات العامة أن تشكل حكومة. وهذا ما يكرس الصراع العرقي أو الطائفي الذي لم يكن ظاهرة من ظواهر المجتمع العراقي الذي عاش لقرون عديدة في مدن مختلفة عرقياً ودينياً. ولكن الإطار للنظام السياسي والمؤسساتي الذي تمت صياغته في الدستور العراقي والأجندات العرقية والطائفية التي تطرحها الأحزاب الكبيرة والمهيمنة، سيشجع على الصراع بدلاً من بناء جسور الثقة بين المكونات العراقية، من أجل التعايش السلمي وتحقيق الأمن والاستقرار" (هادي، ٢٠٠٧، ص٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"وعلى الرغم من أن الدستور العراقي قد تضمن العديد من المبادئ الأساسية للحكم الديمقراطي، إلا أنه في الوقت ذاته قد احتوى على العديد من الفقرات والنصوص التي تعارض مبادئ الديمقراطية، وتعرقل العملية السياسية في العراق، وتفاقم من إشكالية بناء الدولة العراقية المدنية، في ضوء ذلك تبنى دستور العراق الدائم لعام٢٠٠٥م نظام الحكم النيابي، وبدأ من تأسيس مجلس الحكم في ١٣ يوليو٢٠٠٣م. كما ورد في المادة (١) والتي نصت على أن: "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق" (مادة ١، الدستور العراقي الدائم، عام ٢٠٠٥). وهو التوجه السائد لدى القيادات الشيعية والكردية لتبني هذا النظام والمستندة على العديد من المبررات، ومن أهمها: قدرة النظام النيابي على احتواء جميع مكونات الشعب العراقي للمشاركة في العملية السياسية وصنع القرار السياسي، إضافة إلى ذلك فإن النظام النيابي، كفيل بإبعاد شبح العودة إلى النظام الدكتاتوري. ولكن يبدو أن الأسباب الحقيقية وراء تبني النظام النيابي كانت مستمدة من رغبة الأحزاب الكبيرة في الهيمنة على عملية صنع القرارات الإستراتيجية وتوزيع مراكز صنع القرار بينها، وترسيخ مبدأ المحاصصة التي قامت عليها العملية السياسية بتوزيع المراكز الرئاسية الثلاث من رئاسة الجمهورية، رئاسة الوزراء، ورئاسة مجلس النواب، على الكتل الثلاث الكبيرة المهيمنة على الحياة السياسية في العراق ككتلة الائتلاف العراقي الموحد، التحالف الكردستاني وجبهة التوافق؛ مما أدى إلى هيمنة الأحزاب الكبيرة الثلاث على عملية توجيه السياسة العراقية، من خلال احتكار معظم الصلاحيات بشكل يخدم تحقيق المصالح الفئوية والعرقية على حساب المصالح الوطنية، المستمدة من قوة مجلس النواب والصلاحيات الواسعة الممنوحة له، الذي سيبقى عائقاً أمام رئيس الوزراء في تشكيل حكومة فعالة وقادرة على مواجهة التحديات الخطيرة، لاحتواء عمليات العنف الطائفي وتقيم الخدمات الضرورية، من تخويل الدستور العراقي وفق المادة (٦١) مجلس النواب بسحب الثقة من الحكومة العراقية ممثلة برئيس الوزراء ومجلسه، والتي امتدت لتشمل الهيئات المستقلة. والتي كانت فلسفة إنشائها مبنية على أساس خلق مؤسسات تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ولا يكون لمجلس النواب سوى الإشراف على عملها. ولكن واقع الممارسة العملية وطريقة تشكيل تلك الهيئات وتعيين أعضائها بعيداً عن معايير الكفاءة، والتي أظهرت بشكل واضح التأثير المباشر للأحزاب في تعيين كوادرها في قيادة الهيئات المستقلة وفقاً لمبدأ المحاصصة الحزبية، الطائفية والعرقية. وهذا ما حدث فعلاً في تشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مؤسسة الشهداء والسجناء السياسيين. ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن لجان مجلس النواب موزعة بين الكيانات والأحزاب الرئيسة وفقاً (للتوافقات السياسية)؛ لأن التوافق السياسي في المحاصصة يعدّ ركيزة العمل السياسي العراقي بوجه عام،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من واقع كون القرارات الإستراتيجية المهمة التي تتخذ في العراق بحاجة إلى الكثير من المناقشات السياسية والجدل في المجلس السياسي للأمن الوطني ومستويات حكومية أخرى، للوصول إلى توافق سياسي، سواء أكانت على المؤسسة التشريعية أم التنفيذية" (البدري، ٢٠٠٥، ص٦).

ومنذ بدء الاحتلال الأميركي إلى يومنا هذا، وما زال النظام السياسي في العراق هشاً، ويتعرض لاختراقات خطيرة بين فترة وأخرى رغم تحسنه النسبي منذ العام ٢٠٠٨. وهناك الميليشات التي تثير إشكاليات بين الفينة والفينة، والتقاسم المذهبي والاثني، ولكن في أواخر شهر أغسطس عام ٢٠١٠ بدأ الانسحاب الأميركي بسحب نحو ٩١ ألف جندي أميركي، وتسليم عدد كبير من القواعد العسكرية للحكومة العراقية مع بقاء خمس قواعد أساسية، وبحدود ٥٠ ألف جنديي: بمعدات كاملة وجاهزية عالية ومستلزمات تدخل سريع، وزيادة عدد أفراد الشركات الأمنية، إضافة ما هو معلن عن تأهيل وتدريب القوات العراقية. وترى قوى المقاومة العراقية الوطنية أن آثار الانسحاب الجزئي للقوات الأمريكية ٢٠١٠ كانت وخيمة على الحكومة العراقية الحالية، حيث أدت ذلك إلى إضعافها وازدياد العنف في العراق، أما دوافع الانسحاب فقد ركزت هذه القوى على أن الدافع الرئيسي كان أن قوات الاحتلال قد أثرت فيها ضربات المقاومة العراقية، فاضطرت إلى سحب قواتها القتالية إلى قواعدها غير الآمنة في العام ٢٠٠٩، وهي تسحب قواتها اليوم هرباً، كما أن أميركا وعدت أن بقائها سيسبب خسائر كبيرة، وعدت تلك القوى الانسحاب نصراً للشعب العراقي ومقاومته (كاخيا، ٢٠١٤، موقع إلكتروني).

ويتسم النظام السياسي خلال عملية بناء الدولة العراقية بالميزات الآتية (الكبيسي، ٢٠٠٨، ص٧٩-٨١):

أولا: إقامة مجلس للحكم على أسس وقواعد طائفية وقومية واضحة وصريحة، ضم أعضاء بنسب غير متساوية بين طوائف وقوميات العراق. فأصبح أعضاء هذا المجلس ممثلين عن طوائفهم وقومياتهم وأديانهم، وليس ممثلين عن الشعب العراقي. أي أن أسس المواطنة ليس هي الاعتبار في تكوين هذا المجلس، وبروز فكرة المحاصصة بأنواعها، فأدى ذلك إلى اختفاء الولاء الوطني وحل محله الولاء القومي والطائفي.

ثانياً: تشكيل حكومتين متعاقبتين، مؤقتة وانتقالية. والتي تم تشكيلها بنفس أسلوب تشكيل مجلس الحكم؛ أي اعتماد أسلوب المحاصصة الطائفية والعنصرية، مما أدى إلى فقدان الانسجام والثقة بين أعضائها.

ثالثاً: تكوين مجلس وطني مؤقت وانتخاب جمعية وطنية، أوكلت لهما تباعاً ممارسة السلطة التشريعية وإقامة الدستور الدائم، أتبع في قيامهما أسس المحاصصة الطائفية والقومية.

رابعاً: تصنيف القيادات الرئيسة في البلاد على أسس المحاصصة الطائفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: أن صدور قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، تمت صياغته بأسلوب أعطى الشرعية للمحاصصة الطائفية والقومية في الحكم وفرض على البلاد خيارات سياسية واجتماعية واقتصادية، كانت حائلا أمام الخيارات الوطنية للشعب العراقي فيما بعد مثل الفيدرالية، وألزمت الجمعية الوطنية بما ورد في القانون عند إقامتها للدستور الدائم.

ثالثا: قدرة النظام السياسي على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

"أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى انهيار شامل ومفاجئ لجميع قواعد ومؤسسات الدولة المركزية، وأحدث انهيارا شاملا لجميع مرافق الدولة العراقية عبر نهب القطاعات الخدمية والإنتاجية للدولة العراقية، وما نتج عنه من تخريب المكونات الطبقية الأساسية للمجتمع العراقي فضلا عن تبعثر القاعدة الاجتماعية للسلطة الدكتاتورية الحاكمة بعد تفكيك سلطة الحزب البعثي الاستبدادي، ونشوء ملامح دولة تعددية. وقد رافقت هذه التغيرات وقرارات سياسية، واقتصادية، واجتماعية متسرعة لسلطة الاحتلال هادفة إلى إعادة بناء الدولة العراقية بمواصفات تتلاءم والإستراتيجية الأمريكية في المنطقة"(حاتم، ٢٠٠٩، موقع إلكتروني)، فـ"تتصف مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق بسمات تخريبية ارتكزت على تهديم الدولة العراقية وبنيتها الطبقية، وإعادة بنائها ضمن مصالحها الاقتصادية؛ إذ يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل كثيرة بدءاً من انهيار البنية التحتية وضعف الشريحة الوسطى وصولا إلى الفساد الإداري، وغياب النزاهة، وتحكم عناصر غير أكفاء بسياسة البلاد الاقتصادية. وإن واقع الاقتصاد العراقي يترافق مع وجود عملية سياسية مشلولة مبنية على المحاصصة الطائفية والعرقية، عاجزة عن بناء دولة عراقية مبنية على الديمقراطية والتعددية"(حاتم، ٢٠٠٥، موقع إلكتروني).

وبسبب غياب النظام السياسي، وسيادة الدولة سادت الفوضى، فقد شملت عمليات النهب والسلب والتخريب المتاحف والآثار والمجمع الطبي وصروحا ثقافية وتاريخية، كما طالت محفوظات وكتبا ووثائق نفيسة ونادرة في المحفوظات العثمانية القديمة، وأيضا سجلات الطلاب والنفوس للحياة اليومية في نظام تربوي حديث. مع إخفاء قطع أثرية لا تقدر بثمن، وهي ملك للإنسانية بأجمعها وليس للعراق وحده. وتم كل هذا تحت أعين سلطة الاحتلال. مما قاد بالبعض إلى إلقاء اللوم عليها مباشرة وتحميلها المسؤولية فيما حصل سواء بمشاركتها أو تهاونها وعدم تمكنها من حفظ الأمن والنظام، حتى بعد انهيار الحكم السابق. وتم إحراق ونهب الدار القومية العراقية ومحفوظاتها ومكتبة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية أثناء نوبة الفوضى التي أعقبت سقوط النظام البعثي، مع الأضرار التي لحقت بتلك المكتبات، ومراكز الأبحاث والمؤسسات الخاصة بها مع تدمير مجموعات أخرى من الجامعات، وتعرض عناصر إضافية من تراث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراق الثقافي الغني في شكل أبنية تاريخية، محفوظات موسيقية وفن حديث للخطر الفادح (روبر تسن، ٢٠٠٥، ص ١٢٩).

واتخذ (بول بريمر) الحاكم المدني الأمريكي في العراق قرارا بعد المشاورات أجراها مع وزير الدفاع الأمريكي (رامسفيلد) وموافقة الرئيس (بوش) بحل الجيش العراقي وكافة الأجهزة الأمنية، وإلغاء وزارتي الدفاع والداخلية، من الأخطاء الذي ارتكبتها الإدارة الأمريكية، وهذا ما أكده الجنرال (جيمس كونواي) قائد قوات المارينز في العراق الذي صرح لشبكة (US News) في مارس ٢٠٠٧ من الأخطاء الكبيرة التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في العراق هو تفكيك القوات المسلحة العراقية، التي أدى إلى أن تعم الفوضى في البلاد ويتحول معظم عناصرها ـ تلك المؤسسات ـ إلى أعداء للقوات الأمريكية وخاصة في محافظات بغداد والأنبار وديالى وتكريت والموصل. أما الدكتور(نوح فيلدمان) أستاذ القانون الدولي في جامعة نيويورك والذي عمل مستشارا لشؤون الدستور في سلطة الاحتلال، وشارك في إعداد قانون إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية، فقد قال في كتابه (ماذا ندين للعراق: حرب وأخلاق وبناء دولة) إن ما اقترفته الولايات المتحدة في العراق من حل الجيش والأجهزة الأمنية من الأخطاء التي أدت إلى تسيب أمني كبير، وتمت بعشوائية ودون مسؤولية نتج عنها غضب قطاع كبير من العراقيين وخاصة من الطبقة الوسطى(الحمداني، ٢٠٠٨، حرب الخليج الثالثة، ص٨٢).

ولم يقتصر الغزو الأمريكي البريطاني للعراق على القوات العسكرية والأمنية، بل ركزت الهجمات على سائر المرافق المدنية، فلم تترك مرفقا اقتصاديا أو خدميا إلا ودمرته، كما تعرضت أعداد كبيرة من العاملين في قطاع الدولة الاقتصادية والخدمية إلى البطالة والتهميش بعد تدمير الملكية العامة للدولة، وما أفرزه ذلك التدمير من اعتماد الكثير من الأسر العراقية على المساعدات المالية والعينية، وتفكك شرائح واسعة من الطبقة الوسطى خاصة العاملة منها في قطاع الخدمات بسبب انهيار معظم مؤسسات الدولة العراقية (حاتم، ٢٠١٠، موقع إلكتروني). بل أدى الغزو الأمريكي للعراق أيضا إلى انهيار قاعدة النظام الاجتماعية بعد أن تعرض البلد إلى استنزاف شامل في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتجسدت تلك المصاعب في محاور عديدة يمكن الإشارة إلى البعض، منها (حاتم، ٢٠٠٦، موقع إلكتروني):

١. انهيار أركان الدولة العراقية وتحولها إلى سلطات متعددة الشرعيات.
٢. أدى الغزو الأمريكي إلى تفكيك البنية الطبقية للدولة العراقية، الأمر الذي أفضى إلى فصل التيارات السياسية عن قواها الاجتماعية.
٣. السلطة التي أقامها الاحتلال الأمريكي والتي اتسمت بتجاهل سلطة الشرعية الانتخابية والتدخل في الحياة السياسية العراقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. هيمنة القوات الأمريكي على المؤسسات الأمنية والعسكرية والاقتصادية ومشاركته الفعلية في الصراعات الوطنية.
٥. انفراد الإدارة الأمريكية بمعالجة الشؤون العراقية بما يخدم مصالحها، وتجاهلها للشرعية الدولية ومواثيق الأمم المتحدة.
٦. سعي الإدارة الأمريكية إلى تفكيك التشكيلة الطبقية للدولة العراقية، واستبدالها بتوازنات طائفية – عرقية، لمنع ظهور قوى وطنية جديدة قادرة على أن تكون المحرك التاريخي الضامن لوحدة الصف ووحدة البلاد الوطنية.
٧. تهديم الدولة العراقية وبنيتها الطبقية استنادا إلى مضامين الليبرالية الجديدة الهادفة إلى تفكيك الدول الوطنية، وإعادة بنائها ضمن مسار حركة الشركات الاحتكارية الكبرى ومصالحها الاقتصادية.

فـ"رافق غياب الدولة - كما ذكر سابقا - تعويم السيادة وضياعه الاستقلال الوطني بفعل الاحتلال، إلى جانب غياب الأمن الذي كان نتيجة للفراغ الدستوري وغياب الأجهزة العسكرية والأمنية ومؤسسات الدولة الأخرى. يضاف إلى ذلك غياب لافت لأي تطور في الفكر السياسي، حيث انعدم كل تجديد في الحقل السياسي المنعكس مباشرة على شكل النظام والممارسة السياسية، وانتشار التناقضات البنيوية للمكونات الاجتماعية من جانب، ومن جانب آخر غياب التنمية والضعف الاقتصادي، فلم تتشكل الدولة على حساب منطق التعبير عن الوحدة العضوية والمؤسسة الوطنية، التي تمثل كل البنى الاجتماعية بداخلها. أي بمعنى أخر فوجئ العراق في مواجهة وضع جديد، لم يكن معروفاً طيلة العقود الثلاثة الماضية. فصحة تواجد حظر لوجود رأي مخالف لرأي النظام السياسي السابق. غير أنه مع الظروف الجديدة وجد العراقيون أنفسهم أمام انفلات سياسي وفراغ، إذا أصبحت الساحة السياسية الداخلية مباحة لكل من يريد أن يؤسس حزباً أو ينشئ تكتلاً سياسياً، الأمر الذي افرز عدداً من الظواهر جسدت بشكل أو بآخر حالة الفوضى والانفلات السياسي ومنها تعدد الجهات والقوى المشرفة على الأحزاب وأن جلّ هذه الجهات هي خارجية إلى جانب تعدد الأحزاب وتضارب توجهاتها السياسية، فمنها: الشيوعية، الطائفية، والدينية، العلمانية، الإقليمية والوطنية وغيرها" (الربيعي، ٢٠٠٧، ص٨٦).

و"بعد دخول الاحتلال أصبحت عملية تأسيس حزب لا تحتاج إلى أي موافقة من أي جهة حكومية، باستثناء التمويل اللازم، والرغبة في أداء دور سياسي والمتمثلة بالأحزاب، التي ارتضت بالوجود الأمريكي السياسي وتعاملت معه، طالما هذا الأخير يمنحها شرعية المشاركة بالعمل السياسي الرسمي في المرحلة الراهنة. وكمثال على ذلك الأحزاب الطائفية والإقليمية. ولكن هذا الوضع لم يمنع من وجود الأحزاب التي عارضت الوجود السياسي الأمريكي، ولم تتمتع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأي مشاركة في العمل السياسي بسبب هذا الموقف، ومثلتها قوى المؤتمر التأسيسي" (عطوان، ٢٠٠٦، ص١١-١٥).

ومن مظاهر عدم سيادة الدولة ظهر في العراق ما يسمى بـ (فرق الموت)، فعرف العراق أول فرقة من فرق الموت بعد الاحتلال وهي تلك التي شكلها زعيم حزب المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجلبي تحت اسم"أحرار العراق"وهي نحو ١٠٠٠ عنصر تدربوا في هنغاريا ولولايات المتحدة، وأغلبهم ضباط وجنود عراقيون من الجيش السابق أسرو خلال حرب الكويت عام ١٩٩١ أو فروا منها، وكانت البداية من معسكر رفحة للأسرى العراقيين في السعودية (الوطن، نقلا عن: تقرير لوكالة قدس برس، ٢٠٠٦/٩/٣). وهذه الفرقة مسؤولة من عمليات نهب المتاحف العراقية والآثار، والسطو على البنك المركزي العراقي بمساعدة وحدة خاصة في الجيش الأمريكي يديرها ضابط يهودي (الحامد، ٢٠٠٤، ص١٠٦).

وتحوّل مبنى وزارة الداخلية إلى مكان تمارس فيه أقسى صنوف التعذيب الوحشي ضدّ المقاومين أو المشتبه بصلاتهم مع المقاومة ، وكانت أخطر التجاوزات تلك التي كشفتها مجموعة من الجنود الأمريكيّين في ٢٩ جوان ٢٠٠٥ الذين وجدوا مجموعة من عناصر الأجهزة الأمنية يرتدون ملابس مدنية وهم ينهالون ضرباً على سجناء موثوقي الأيدي ومعصوبي العيون ومحرومين من الماء والطعام لمدة ثلاثة أيام ، وتمّ الاتصال بين الجنود الأمريكيّين وبين الجنرال ستيفن كاستل للتداول حول هذه التجاوزات ، وبعد ساعات من التفاوض انسحب الجنود الأمريكيّين تاركين الضحايا بأيدي عناصر الأجهزة الأمنية استجابة لأوامر الجنرال كاستل المعروف برعايته للمرتزقة وفرق الموت وبتاريخه الدموي في كولومبيا ، وفي العراق تحديداً (فإنّ إستراتيجية التضليل على جرائم فرق الموت هي مصممة ليس فقط للتستر على المدبرين الاستراتيجيين الحقيقيين لجرائم الإبادة لكنها تبدو كذلك موجهة نحو خلق ذات الاستقطابات الطائفية التي تتبرقع بها هذه الجرائم) (فولر، ٢٠٠٦، موقع إلكتروني).

وإن مشكلة انعدام القانون والانضباط تهدد الفئات الضعيفة من الناس؛ فهناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى انتشار اغتصاب النساء، واختطاف الأطفال، ومتاجرة شبكات أو جماعات مجرمة بالإنسان، وهناك الآن أطفال كثيرون يعيشون في الشوارع مهددين بالتعرض لاستغلالهم لأغراض جنسية أو وقوعهم في العبودية، الآلاف من الأطفال لا تتوفر لهم أي مساعدة. أما نسبة غياب التلاميذ من المدارس فقد ارتفعت بعد الحرب وعلى الرغم من توزيع الكتب على المدارس وترميم البنايات، فإن غالبية الأسر لا تزال تمتنع عن إرسال أطفالها إلى المدارس، خشية منها على سلامتهم وأمنهم. والى جانب ذلك ازدادت درجات الأمية، ليس فقط على مستوى النساء لتشمل أيضا الرجال. وأن ظهور الجماعات الدينية المحافظة ومحاولتها في منع النساء من التعليم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتثقيف ارجع العراق إلى مراحل من التخلف، لم يشهدها منذ فترة طويلة من الزمن. فتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي وخلق أسوء حالة صحية للمرأة، وبالتالي زيادة في وفيات الأطفال الرضع" (شعبان، ٢٠٠٤، ص١٩٥).

رابعا: محدودية التغيير في قيادة المناصب القيادية:

"وفي ١٦ أكتوبر٢٠٠٣م أصدر مجلس الأمن القرار رقم١٥١١ الخاص بالعراق، إذ جاء في الفقرة (٢) و(٤) منه تأكيده على ضرورة قيام مجلس الحكم الانتقالي بإنشاء حكومة ممثلة للشعب معترف بها دوليا. وقد جاء في الفقرة (٦) و(١٠) على ضرورة وضع جدول وبرنامج زمني لصياغة دستور جديد للعراق، وإجراء انتخابات دائمة وعقد المؤتمر الدستوري عن طريق الحوار الوطني"(الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار ١٥١١، بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٦). "وفي١٦تشرين الثاني٢٠٠٣م، أصدر مجلس الحكم الانتقالي بيانا صحفيا بشأن التحول السياسي في العراق محددا فيه بعض النقاط الأساسية، والتي تبدأ من صياغة قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية، كما أن البيان أكد في النهاية على ضرورة إقرار دستور دائم، وتحويل السلطة إلى حكومة منتخبة وفقا لأحكام الدستور الدائم" (مجلس الحكم الانتقالي، البيان الصحفي رقم ٩٥، الصباح (صحيفة)، العراق، العدد ١١٨، بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٦).

و"وصل المبعوث الخاص للأمم المتحدة (الأخضر الإبراهيمي) إلى العراق في فبراير٢٠٠٤م، للمساهمة في حل مشكلة كتابة الدستور واتفق مع جميع الأطراف على إلغاء فكرة الانتخابات بدعوى عدم ملائمة الظروف لإجراء الانتخابات"(مجموعة الأزمات الدولية، التحدي الدستوري في العراق ٢٠٠٣م، موقع إلكتروني)."وعليه، وافق الجميع على تشكيل حكومة انتقالية قصيرة الأمد، يتم اختيارها من قبل الأمم المتحدة مع تحديد دورها كحكومة انتقالية مرحلية تعمل بين انتقال السلطة من فترة٣٠ جوان ٢٠٠٤م وحتى انتخابات يناير ٢٠٠٥م" (عبد الجبار، ٢٠٠٤، موقع إلكتروني).

لقد سيطر الشيعة بنسبة كبيرة، ومن ثم الأكراد على السلطتين التشريعية والتنفيذية (العبيدي، ٢٠١١، ص٨٦)، ولو اطلعنا على دستور العراق لعام ٢٠٠٥ سنلاحظ أن المواد التي تتحدث عن مناصب رئيس البرلمان ورئيس الوزراء وهي المواد (٥٤) و(٧٠) و(٧٦) (دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، في: الأنباري، ٢٠٠٩، ص١٤، ١٧، ١٩) لا تتضمن لونا طائفيا أو قوميا لمرشحي هذه المناصب، ولكن العرف السياسي استقر على أن يكون رئيس الجمهورية من القومية الكردية ورئيس الوزراء من القومية العربية (شيعيا) ورئيس مجلس النواب من القومية العربية (سنيا) فضلا عن أن الوزارات والمناصب الأخرى بات توزعها مرتهن بمعادلة التمثيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي – الطائفي، فعلى سبيل المثال كان التوزيع الطائفي – القومي لوزارة إبراهيم الجعفري وفق الجدول رقم (١) المبين أدناه:

جدول رقم (١) التوزيع الطائفي والقومي لوزارة إبراهيم الجعفري

الطائفة -القومية	عدد الوزراء	النسبة المئوية
الشيعة العرب	١٦	%٥٠
الأكراد	٨	%٢٥
السنة العرب	٦	%١٨. ٧
المسيحيون	١	%٣. ١
التركمان	١	%٣. ١
المجموع	**٣٢**	**%١٠٠**

المصدر: الزبيدي والسعدون، ٢٠٠٨، ص٢١٤

ويبدو أن العرف المتمثل بتوزيع المناصب والمراكز وفقا للكثافة السكانية التي تمثلها كل طائفة وقومية قد اتضحت ملامحه مع تشكيل مجلس الحكم الانتقالي برئاسة الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمير)، إذا كان المجلس المذكور الذي تشكل في شهر أيار من عام ٢٠٠٣ قد ضم (٢٥) عضوا من ممثلي الكيانات السياسية المختلفة، وقد راعى المجلس في تشكلته الحجم السكاني لكل طائفة وقومية، إذ ضم (١٣) عضوا من الشيعة العرب و(٥) أعضاء من السنة العرب و(٥) أعضاء من القومية الكردية فضلا عن عضوين أخرين لكل من المسيحيين والتركمان بالتساوي (جاسم، ٢٠١٠، ص٤).

وعلى الرغم من أن هيكلة وزارة (نوري المالكي) التي تشكلت في أيار من عام ٢٠٠٦ قد اعتمدت في التوزيع الوزاري النسبة التي حققتها كل كتلة سياسية في الانتخابات إلا أنها من ناحية أخرى أخذت بعين الاعتبار المعادلة الطائفية – القومية؛ إذ تكونت الوزارة المذكورة وفق الجدول أدناه رقم (٢).

جدول رقم (٢) توزيع المقاعد البرلمانية والوزارات على الكتل السياسية[١]

الكيان السياسي	عدد المقاعد البرلمانية	عدد الوزارات
الإئتلاف العراقي الموحد	١٢٨	١٦
التحالف الكردستاني	٥٣	٦
جبهة التوافق العراقية	٤٤	٧
القائمة العراقية الوطنية	٢٥	٤
جبهة الحوار الوطن	١١	-
الاتحاد الإسلامي الكردستاني	٥	-
كتلة المصالحة والتحرير	٣	-
رساليون	٢	-
قائمة مثال الآلوسي	١	-
قائمة اليرزيديين	١	-
الجبهة التركمانية	١	-
قائمة الرافدين	١	-
المجموع	**٢٧٥**	**٣٣**

المصدر: الزبيدي والسعدون، ٢٠٠٧، ص١٨٦

(١) ملاحظة: عدد الوزارات في الأصل في حكومة (نوري المالكي) (٣٥) وزارة، ولكن لم توزع وزارتي الداخلية والدفاع بن الكتل السياسية لأنه تم الاتفاق على استقلاليتهما التامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، حتى وإن حافظ النظام شكليا على حالة (عدم التغيير الحكومي) إلا أن عدم قدرة النظام على العمل في ظل بيئة مواتية له مثل عاملا محفزا لشيوع حالة عدم الاستقرار السياسي، ويبدو أن هذا الشلل رافق تشكيل النظام السياسي الجديد منذ البداية، فمنذ نقل لسيادة في ٢٨ جوان ٢٠٠٤، أخذت الأطراف السياسية المختلفة تنافس فيما بينها من أجل إعادة توزيع الموارد الاقتصادية – الاجتماعية وعلى أدوات السلطة السياسية، ويبدو بما لا يدع مجالا للشك أن الصراع السياسي الحكومي عكس وجود مساعي متناقضة متعاكسة في الاتجاه: مساعي لإزالة الحيف واستعادة امتيازات وحقوق كانت معدومة وبالمقابل هناك مساعي لاستعادة السلطة والنفوذ (فريق أبحاث، ٢٠٠٧، ص٨).

ولعل الفكرة التي لا يمكن استبعادها تحت أي مبرر، إن تشكيل هذه الوزارة أخذ طابع المحاصصة الطائفية بين القوى التي ارتضت بذلك، وهو ما جعل من مشكلة (الطائفية) تصبح واضحة في عمل وزارات ومؤسسات الدولة العراقية، إذ كثير من الوزارات اصطبغت بصبغة الطائفة التي تولتها حتى أن التغييرات في المناصب العليا جرت وفق هذا السياق، وإن قيام حكومة على أساس التوازن الطائفي جعلها تعاني من مشاكل تطال كفاءتها وتهددها بالجمود والتراخي، ولعل أوضح دليل على ذلك، أنه منذ تشكيل الحكومة اعتادت الكيانات المشتركة على التهديد بالانسحاب أو تعليق المشاركة في الاجتماعات الوزارية، ففي ٢٩ مارس ٢٠٠٧ علقت جبهة التوافق عضويتها في الحكومة احتجاجا على عدم تعليق الإجراءات القانونية بحق وزير الثقافة (أسعد الهاشمي)، وفي ٢٥ يوليو ٢٠٠٧ هددت الجبهة بسحب وزرائها خلال فترة أسبوع إذا لم تظهر الحكومة مؤشرات إيجابية على تنفيذ المطالب عليها بين الكتل السياسية، وكانت قبل ذلك قد قاطعت اجتماعات مجلس النواب أثر الأزمة التي أثيرت حول رئاسة محمود المشهداني لمجلس النواب ورفض كتلة الائتلاف لرئاسته، وفيأغسطس أعلنت الجبهة انسحابها من الحكومة، وفي ١٧أغسطس أعلنت القائمة العراقية التي يرأسها (إياد علاوي) تعليق مشاركة وزرائها في اجتماعات الحكومة على أن يبقى كل وزير مستمرا في إدارة وزارته، وقد رفضوا بعض الوزراء القرار واستمروا في حضور اجتماعات الحكومة، وخلال ذلك نشبت خلافات داخل كتلة الائتلاف العراقي نفسه انتهت بانسحاب التيار الصدري وحزب الفضيلة الإسلامي من الكتلة، كما أن وزراء التيار الصدري قدموا استقالتهم احتجاجا على الاعتقالات التي طالت بعض عناصر التيار(الزبيدي والسعدون، ٢٠٠٨، ص٢٣٨).

ومما لا شك فيه، أن هذه الخلافات قد أدت إلى عرقلة عمل الحكومة، بل إنها أصابتها بالشلل بحيث إن الكثير من التشريعات البرلمانية لم يتم إنجازها في الوقت المحدد، ولعل النتيجة الأكبر التي فرضتها الصيغة التوافقية في شلّ قدرة النظام السياسي على الفعل أنه منذ انتهاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٧ مارس من عام ٢٠١٠ لم تتمكن القوى السياسية المختلفة من الاتفاق على مرشح معين لرئاسة الوزراء والجمهورية إلا بعد مرور أكثر من ٨ شهور وهو أن دلّ على شيء فإنما يدل أن هذه الصيغة الرضائية إنما تفضي بالنظام إلى تعطيل أعماله وشلّ قدراته في أكثر من جانب (جاسم، ٢٠١٠، ص١٧-١٨).

خامسا: الاستقرار البرلماني:

إن النظام البرلماني هو نوع من أنظمة الحكم ينقسم فيه الحكم "السلطة" بين هيئتين احدهما الحكومة أو مجلس الوزراء "الوزارة" وثانيهما البرلمان الذي يتم انتخاب أعضاءه من قبل الشعب مباشرة ومنه تنبثق الحكومة، ويجوز فيه البرلمان سحب الثقة عن الحكومة، كما يجوز للحكومة حل البرلمان، فهو إذاً نظام يعتمد التعاون والتوازن بين السلطات، وعلى مسؤولية الحكومة أمام البرلمان (مخلف، موقع إلكتروني).

وعلى الرغم من المسار الديمقراطي للعملية الانتخابية التي جرت في العراق، إلا أن القوى السياسية المتنفذة لا زالت متمسكة بمواقعها الانتخابية التي تضمن سيطرتها على السلطة السياسية، ولم تتراجع عن مواقعها عبر التنازلات المتبادلة لصالح الوطن ومصالح الوطنية. وإن ميول احتكار السلطة تبدو واضحة للعيان بسبب تواصل الأزمة السياسية في العراق وتبادل العنف الذي أصبح نهجا ثابتاً في حل الخلافات السياسية، ولهذا وجدت الإدارة الأمريكية، بأن عليها تشكيل إدارة عراقية مؤقتة بسرعة لتظهر للعراقيين، بأن سلطة الائتلاف جادة بشأن الإصلاح السياسي ومنحهم مسؤولية مبكرة عن حكم أنفسهم. ولكن يجب أن تكون الإدارة العراقية المؤقتة ممثلة لكافة العراقيين، وعليه ومن أجل تشكيل حكومة عراقية مؤقتة، تم عقد العديد من الاجتماعات واللقاءات بين (سلطة الائتلاف المؤقتة) و(مجلس القيادة العراقي)[1]، توصل الطرفان إلى صيغة مؤقتة لتشكيل (مجلس الحكم الانتقالي) في ١٣يوليو٢٠٠٣م، وبعدها أعلن مجلس الحكم الانتقالي في ١/ أيلول/ ٢٠٠٣م، عن تشكيل حكومة عراقية يتألف من (٢٥) وزيرا، ضمت الحكومة (١٣) وزيرا شيعيا، و(٥) أكراد، و(٥) سنية وتركمانيا واحد ومسيحي واحد. والملاحظ أن هذه الحكومة قد شكلت على نفس الأساس الذي قام عليه مجلس الحكم الانتقالي؛ أي على الأساس الطائفي والعرقي (العلوجي، ٢٠٠٧، ص١٠٥-١٠٩). وهي الأولى بعد سقوط نظام صدام حسين، واستمرت صلاحيات هذه الحكومة حتى إجراء الانتخابات في عام٢٠٠٤م، ولم تضم الحكومة رئيسا بل رأسها من يتولى رئاسة مجلس الحكم الانتقالي"(بريمر، ٢٠٠٦، ص١٠٦).

---

(١) مجلس القيادة العراقي: آو ما يسمى أحيانا بـ(جماعة السبعة) وهو المجلس الذي انتقي، أثناء المؤتمر الذي عقدته المعارضة العراقية في لندن عام ٢٠٠٢م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي خريف عام ٢٠٠٣ صدر قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ١٥١١، الذي أكد على الشروع في نقل السلطة إلى سلطة عراقية مؤلفة من مجلس وطني وحكومة مؤقتين في موعد أقصاه ٣٠ جوان ٢٠٠٤ (العلوجي، ٢٠٠٧، ص١٠٣-١٠٩). وفي ٨ جوان ٢٠٠٤، تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة والتي تتألف من (٣١) عضوا ومنهم رئيس الجمهورية ونائباه، و(٢٨)وزيرا من بينهم رئيس الوزراء ونائباه، والتي مهمتها العمل على ترتيبات نقل السيادة العراقية في الحكومة الانتقالية وكتابة الدستور، وإجراء الانتخابات النيابية. وتسلم غازي عجيل اليارو رئيس الجمهورية وإياد علاوي رئيس الوزراء في ٢٨ جوان ٢٠٠٤، السيادة من السفير بريمر وتم تشكيل الحكومة التي جرى توزيع حقائبها على أسس طائفية وعرقية، كالحكومة السابقة(العلوجي، ٢٠٠٧، ص١١٠-١١١).

وأجريت انتخابات برلمانية مرتين في العام ٢٠٠٥: في ٣٠ يناير ٢٠٠٥، تم انتخاب ٢٧٥ عضوا للجمعية الوطنية الانتقالية المسؤولة عن وضع مسودة دستور، وذلك بموجب نظام التمثيل التناسبي مع جعل العراق بأكمله منطقة انتخابية واحدة، وقاطعت غالبية العرب السنة هذه الانتخابات. ثم الانتخابات التي جرت في ١٥ يناير ٢٠٠٥، تمّ فيه انتخاب مجلس للنواب مؤلف من ٢٧٥ عضوا بموجب نظام التمثيل التناسبي(غالبريث، ٢٠٠٧، ص٢٥٥).

وبعد إعلان نتائج انتخابات ١٥ يناير ٢٠٠٥، بدأت حالة من الحراك السياسي بين الأطراف والأحزاب السياسية، حيث صرح جلال طالباني في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٥، بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع أطياف الشعب العراقي، كما دعا أية الله علي السيستاني في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٥، إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، مؤكدا إلى ضرورة عدم اللجوء إلى العنف، ودعت الأطراف السنية والكردية في ٣ يناير ٢٠٠٦ إلى تشكيل وحدة وطنية متوازنة. ففي ٢٠٠٦/٤/٢٢ تم انتخاب نوري المالكي رئيسا للوزراء وجلال طالباني رئيسا للجمهورية وتلك الحكومة الدائمة(العلوجي، ٢٠٠٧، ص١٢١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا: تدعيم المشاركة السياسية:

تتمثل المشاركة السياسية في ما يلي:

- **انتشار الأحزاب السياسية:**

أشار كل من (باول) و(الموند) إلى أن دور الحزب السياسي هو دور النظام السياسي بسلطاته الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وأن الأحزاب السياسية بوظائفها التي هي استجابة لمحيطها تساعد على تكييف ذلك النظام، وذلك بواسطة التوظيف والإعداد والتنشئة السياسية والتعبئة السياسية تختلف من مجتمع لأخر حسب الثقافة السياسية السائدة ومستوى الوعي والنظم السياسيين (العاني، ١٩٨٨، ص٦٢). وإن مفهوم الحزب السياسي يشير- وكما يرى (سار توري) أنه"هو أي جماعة سياسية تتقدم للانتخابات وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة" (حرب، ١٩٨٧، ص١٨).

شهد العراق انفتاحا ديمقراطيا واتجاها واضحا نحو التعددية الحزبية جاءت بعد تجربة طويلة استمرت ٣٥ عاما من الحكم المركزي وهيمنة نظام الحزب الواحد الذي يمنع فيه إقامة أي حزب أو تجمع أو تنظيم سياسي واعتبار ذلك من الخروقات الأمنية الخطيرة . فمن المعلوم أن النظام السياسي الذي ساد في العراق منذ العام ١٩٦٨ وحتى عام ٢٠٠٣ لم يكن يندرج تحت النظم التنافسية الديمقراطية، فلم يكن ذلك النظام يسمح لا بالتعددية السياسية الفكرية أو بالتعددية الحزبية (سعداوي، ١٩٩٩، ص١١٣)، ومن أجل تخطي تلك العقبات والوصول إلى حالة التعددية الحزبية في الممارسات السياسية وتطبيق الديمقراطية الصحيحة، لا بد من وجود آليات التحول لممارسة الديمقراطية، ومن بين أهم تلك الآليات وجود أحزاب سياسية فاعلة تعي دورها الجاد وعملها الحزبي المبرمج كتنظيم سياسي. ويتسم الوضع العراقي في هذه الفترة بوجود خلافات ووجود رؤى سياسية بين القوى السياسية لتشكيل مستقبل العراق وشكل الدولة، هل هي دولة فدرالية؟ أم دولة مركزية؟ وهناك قوى وجهات تسعى لخلق فتن طائفية وعرقيه؛ إذ إن الخلافات الناشئة في الحياة السياسية تستمد خطورتها من أسباب كثيرة، منها:

١. إن هذه المشاكل لها تفاعلاتها على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي.
٢. هناك جهات خارجية تغذي مثل هذه المشاكل وفقاً لمصالحها الإستراتيجية.
٣. هناك اختلافات حول دور الدين "الإسلام" في السياسة.
٤. هناك اتجاهات نحو فصل الدين عن الدولة وهناك توجهات إسلامية أصولية، وتيارات وسطية.

إن الحالات السابقة الذكر، تدفع باتجاه ضرورة البحث عن شكل للنظام السياسي الذي يستطيع جمع أطياف المجتمع العراقي في ظل نظام سياسي مستقر ودولة واحدة تتجسد فيها الوحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطنية، لأن الشرعية هي خير وسيلة للاستقرار السياسي، إذ أن عدم شرعية السلطة يضعف فاعليتها تماماً كما إن الضعف أو اللافاعلية تقلل من الإيمان بشرعيتها وللافاعلية ولا شرعية السلطة تأثير مدمر على الوعي الذاتي الجماعي الشامل الأوسع لقطاعات المجتمع التعددية (بانفليد، ١٩٩٤، ص٢١).

و"في ظل التحولات السياسية التي يشهدها العراق اليوم والتحول الذي لا يخلو من صعوبات وعقبات نحو الديمقراطية، وفي ظل واقع متأزم ومرتبك بسبب عدم الاستقرار، تبرز لنا ظاهرة غالبا ما توصف بأنها صحية، إلا وهي ظهور (الأحزاب والتعددية الحزبية) (صالح، موقع إلكتروني). فـ"أتاحت ظروف انهيار النظام السياسي السابق، فرصة للأحزاب والتيارات السياسية والدينية، التي كانت موجودة ومقموعة ومضطهدة، إلى إعادة ممارسة العمل بعلنية بإعادة صلاتها بأعضائها القدامى وكسب تعاطف الجيل الجديد من أنصارها. وقد قادت ظروف الصراع على السلطة حاليا ببعض من الأحزاب السياسية والمدفوعة بشعورها بوجود التهديد لهويتها أو كيانها، فتشكلت في كيانات سياسية صغيرة للمطالبة بحقوق الفئات التي تمثلها"(جميل، ٢٠٠٧، ص٧٩).

وقد تعددت الأحزاب السياسية في العراق، فمن أهم تلك الأحزاب ما يلي:

أولا: الأحزاب والحركات الليبرالية

حركة الوفاق الوطني العراقي

"لقد تأسست حركة الوفاق الوطني العراقي عام١٩٩١م كحركة سياسية ليبرالية شعبية تهدف وتؤمن وتعمل على إقامة نظام سياسي ديمقراطي دستوري، يضمن الحريات العامة ويحترم حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، ويحافظ على وحدة البلاد الجغرافية والبشرية وقيمه الحضارية ويعزز إسهام العراق في المسيرة الإنسانية. فطبيعة النظام السياسي الذي تهدف إليه الحركة، هو نظام برلماني ديمقراطي دستوري يقوم على أساس التعددية الفكرية والسياسية وتؤكد الحركة على ضرورة، أن يقوم هذا النظام على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة وضمان عدم سيطرة أحدهما على الأخرى، كما يجب الحفاظ على استقلال القضاء وصيانته، ولا سلطان على القضاء سوى سلطان الدستور والقانون وأن يضمن هذا النظام تداول السلطة سلميا. كما تؤكد الحركة على اعتبار الشعب المصدر الأساسي لشرعية الحكم وتسعى إلى تطبيق مبدأ العلمانية، وأن الإسلام هو المصدر الأساسي للتشريع، وضمن نصوص الدستور" (حركة الوفاق الوطني العراقي، ميثاق حركة الوفاق الوطني العراقي، موقع إلكتروني). "أما فيما يخص باب الحقوق والحريات والواجبات العامة من ميثاق الحركة، يؤكد الميثاق، أن المواطنين متساوون أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك، بسبب الجنس، الأصل، اللغة، الدين، العقيدة، والحرية الشخصية حق طبيعي وحق الإنسان في الحياة. وهذه الحقوق يحميها القانون،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحرية الرأي مكفولة والحق في التعبير بشكل مطلق ونشره وحق الاجتماع وحق تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية وحماية المواطنة، ولا يجوز سلبها أو إخضاعها لمقاييس العنصر الدين أو الأصل" (عبد الجبار، ٢٠٠٦، ص٧٧).

و"شاركت هذه الحركة في الترتيبات التي أنشأت بعد احتلال العراق، وتمثلت في مجلس الحكم الانتقالي بشخصية (إياد علاوي) الذي أصبح أول رئيس وزراء بعد الاحتلال، الذي تسلم سيادة اسمية من القوات الأمريكية. وقد شاركت الحركة في قائمة ضمن تحالف لعدد من القوى العلمانية والدينية في انتخابات كانون الأول٢٠٠٥م، فقد تمكنت من الحصول على (٢٥) مقعد من مقاعد الجمعية الانتقالية ضمن (٢٧٥) مقعد لكن القائمة والحركة رفضا المشاركة في حكومة (إبراهيم الجعفري). وبهذا اتسم رصيدها الانتخابي بالتراجع، بالرغم من اشترك (٨) من أعضاء القائمة في لجنة كتابة الدستور العراقي. ومن هنا سعت القائمة العراقية إلى تشكيل تحالف جديد في مواجهة الائتلاف العراقي الموحد، باستقطاب (جبهة التوافق) و(جبهة الحوار الوطني)، إضافة إلى شخصيات مستقلة واحتمال كبير لانضمام أحزاب أخرى داخل البرلمان، مثل (حزب الفضيلة الإسلامي) وأخر خارجه. وذلك من خلال عمل الحزب على استقطاب أحزاب ومنظمات ديمقراطية وعلمانية، للوصول إلى ائتلاف قوي موحد في انتخابات أواخر٢٠٠٥م وأوضح خلال مساعيه تلك أن: "العلمانية تعني فصل الدين عن السياسة وهي السبيل لإدارة العراق بصورة عادلة وديمقراطية، لأنه متعدد الأديان والثقافات والقوميات " (الحياة اللندنية (صحيفة)، تصريحات أياد علاوي، العدد ٥٩، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٥م).

وعليه يمكن القول: إن حركة الوفاق الوطني العراقي لعبت دورا مهما جدا في العملية السياسية، في إعادة بناء الدولة بعد الاحتلال الأمريكي لها، بالمشاركة الأساسية في امتلاك السلطة أو المساهمة فيها أو حتى مقاطعتها أحيانا، بعد أن سحبت وزراء القائمة العراقية من حكومة (نوري المالكي)، من أجل إسقاط حكومته أو لتحقيق أهداف سياسية أخرى" (الزبيدي والسعدون، ٢٠٠٨، ص٣٨٩-٣٩٠).

ثانيا: الأحزاب والحركات الدينية

وأهمها هيئة علماء المسلمين في العراق، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة الإسلامي، الحزب الإسلامي العراقي والتيار الصدري وغيرها من التيارات والمرجعيات الدينية الأخرى، والتي يستوجب إبرازها بالشكل التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هيئة علماء المسلمين في العراق

"هيئة علماء المسلمين في العراق، هو كيان جديد قديم في الوقت نفسه، فهي جديدة من حيث التأسيس والظهور العلني تحت هذا المسمى، وقديمة من حيث المكونات، فعمادها علماء الشرع وطلبته في العراق. ولقد نشأت هذه هيئة وحسب تعبير علمائها، وذلك استجابة لحاجة ملء الفراغ الذي حصل في السلطة نتيجة لسقوط النظام. وفي هذا الصدد يذكر الناطق باسم الهيئة الدكتور(محمد بشار الفيضي) الدوافع وراء استحداث هذه الهيئة قائلا: "لقد اضطررنا للانخراط في الحياة السياسية بسبب الفراغ السياسي وغياب السياسيين. وحالما تكون هناك أحزابا سنية تدخل إلى ميدان التنافس السياسي عند ذلك سوف نعود إلى حقل اختصاصنا"(فينك وستيفن، ٢٠٠٦، ص٥، موقع إلكتروني).

وبقيت هيئة علماء المسلمين فاعلاً أساسيا في الساحة السياسية العراقية مع الخط الوطني الرافض والمناهض للاحتلال الأجنبي والساعي إلى الاستقلال الحقيقي والسيادة غير المنقوصة؛ فإن تزايد درجات حدة الصراعات والفرز والاستقطاب السياسي والمجتمعي، قادت إلى بروز هيئة علماء المسلمين كواجهة سنية دينية أكثر منها سياسية، استطاعت من مل الفراغ الهائل الذي نشأ ضمن الظروف الجديدة في معسكر مناهضة الاحتلال، بالمشاركة مع قوى جديدة وأخرى نهضت مجددا بعد انهيار النظام السياسي العراقي. "فوظيفة هذه الهيئة وعلى أرض الواقع، له شكل عمل حزب كبير ومنظم فلها مؤيدون وجمهور عريض، خصوصا في العاصمة بغداد ومناطق الشمال الغربي وتتخذ مواقف سياسية واضحة؛ أي أنها كما يصفها البعض أكبر وأقوى مؤسسة دينية وسياسية سنية في العراق، ولها ارتباطات مع الحزب الإسلامي في العراق ومع ديوان الوقف السني، فضلا عن ذلك يرى آخرون بأن الهيئة لها ارتباطات مع عناصر في (التمرد الوطني الإسلامي السني)، في الوقت الذي لاتصف نفسها بالحزب أو جهة سياسية رسميا"(اللامي، ٢٠٠٥، ص٦٩). "والتي تشكلت في أواخر الشهر الرابع من عام٢٠٠٣، وكان القائمون على تشكيلها، هم من الذين يتبنون فكر الإخوان المسلمين والذين اختلفوا مع قيادات (الحزب الإسلامي العراقي) في بعض المسائل، ومن أهمها مسألة دخول الحزب الإسلامي في العملية السياسية في ظل الاحتلال، فضلا عن الخلاف حول بعض المناصب في قيادة الحزب الإسلامي العراقي. وعندما لم تتوصل هذه الأطراف إلى نقاط اتفاق، حصل انشقاق عن قيادة الحزب الإسلامي العراقي، وأعلن بعد ذلك عن تشكيل هيئة علماء المسلمين، وعليه فهي لم تشكل كردة فعل ضد الاحتلال، بل كردة فعل لسياسة الحزب الإسلامي العراقي"(فينك وستيفن، ٢٠٠٦، ص٦-٧، موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فـ"تعدّ هذه الهيئة، أهم تنظيم سني عربي في العراق. فلقد تم تأسيسها خلال خمسة أيام الأولى بعد سقوط النظام، ومقرها في مسجد (أم القرى) الضخم في بغداد. وتتصف بخصوصية معينة، وهي تمتعها بحسن التنظيم وامتلاكها صحيفة تصدر باسمها وهي صحيفة (البصائر)، مع موقع الكتروني متطور على شبكة الانترنت. ويمكن التأكيد على أن عناصر مثل (الشيخ حارث الضاري) ونجله (مثنى حارث الضاري) والمفكر الأول والمتحدث الدولي باسمها (محمد عياش الكبيسي)، وكذلك المتحدث المحلي باسمها (عبد السلام الكبيسي) و(بشار الفضي) هم من بين ممثلي هذه الهيئة. أما الخصوصية الأخرى هي تنافسها مع بقية المنظمات السنية، بكونها تحاول أن تتطلع لتكون المتحدثة باسم أهل السنة بأجمعهم، من منطلق ادعاء الهيئة بأنها تضم كافة السنة من عرب وأكراد وتركمان ولكنها في الواقع، تمثل أئمة جماعة العرب السنة بشكل رئيسي، وخطباء الجوامع وأساتذة المدارس الدينية في المنطقة المسماة (المثلث السني) والتي تنفي أن تكون لها طموحات سياسية أو تطلعات لتولي السلطة" (هيجر، ٢٠٠٥، ص٣١-٣٢، موقع إلكتروني)، وفي هذا الصدد يذكر(عبد السلام الكبيسي) واحد من أهم قادة الهيئة: "نحن لسنا حزبا سياسيا ولسنا حركة، بل أن الهدف المعلن للهيئة هو جلب المجتمع السني بأسره للعيش تحت سقف واحد" (السبيل (صحيفة)، مقابلة مع عبد السلام الكبيسي، عمان، بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٧م).

و"انخرطت الهيئة ومنذ الأشهر الأولى لتشكيلها في السياسة العراقية، وتوضح جليا هذا الأمر بعد قرار(بول بريمر) بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي على أسس طائفية، فقد شن البيان الأول لهيئة علماء المسلمين في يوليو٢٠٠٣م هجوما على نظام المحاصصة الطائفية، ورفضت فيه الهيئة بشدة قرار المجلس، بجعل يوم سقوط بغداد واحتلال العراق يوم عيد وطني في أول جلسة له. ويعني هذا التصرف أنها لم تعترف الهيئة يوما ما بشرعية العملية السياسية، ابتداء من مجلس الحكم وانتهاء بحكومة المالكي الحالية فقد قاطعت عملية الانتخابات التي جرت في سبتمبر نهاية عام٢٠٠٥م، كما دعت العراقيين إلى مقاطعة الاستفتاء أو التصويت (بلا) على مسودة الدستور، الذي رأت فيه مشروعا لتقسيم العراق، كما سعت الهيئة إلى تشكيل جبهة للقوى الوطنية الرافضة للاحتلال"(الزبيدي والسعدون، ٢٠٠٨، ص٣٢٧).

و"في الواقع لم يكن البرنامج السياسي لهيئة علماء المسلمين، مستندا في مرحلته الأولية على الإسلام، وإنما على حقوق عالمية شاملة ممزوجة مع مطالبات القوى القومية (الانتماء الوطني) أي الحق الطبيعي لكل شعب سواء كان مسلما أو غير مسلم، لمقاومة الاحتلال. وقد نجحت الهيئة في تعبئة الرأي العام، لتعزيز ونشر المقاطعة السياسية الشاملة، باعتبارها الوسيلة الوحيدة المتاحة إمامها للدفاع عن مصالح المجتمع السني. رغم دخول قوى سنية دينية في العملية السياسية ونجاحها في الانتخابات بشكل محدود لكنه مؤثر. تمسكت الهيئة بموقفها المتصلب إزاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العملية السياسية الانتقالية خلال فترة ما بعد٢٠٠٣م وأثناء مرحلة إعداد وكتابة الدستور، رافضة إرسال عضو منها للوفد السني المشارك في لجنة كتابة الدستور"(هيجر، ٢٠٠٥، ص٣٤، موقع إلكتروني).

"وبهذا أفلحت هيئة علماء المسلمين من تكوين أيديولوجية قائمة على أساس مقاومة الاحتلال الأمريكي، استغلت هذه الفكرة في إقامة علاقات وثيقة مع المجموعات المسلحة في المثلث السني، وبرزت كوسيط ناجح لإطلاق سراح الرهائن والمخطوفين من الصحفيين والأجانب، على الرغم من تعرض قياداتها للاغتيال في مناطقهم. ولكن هذا النجاح لا يعني زيادة قدرتها على تعبئة الجماهير من حولها، فرفضها المستمر لمقاطعة الانتخابات ومن بينها الانتخابات المحلية في ٣١ كانون الأول٢٠٠٩م، حال دون قبول الشعب بالهيئة والاعتراف بها كجهة معادلة للمرجعية الدينية الشيعية، وان تأثيرها أو نفوذها المستقبلي، متوقف في تصحيح موقفهم في تعبئة العرب السنة وحثهم على المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة نهاية عام٢٠٠٩" (هيئة علماء المسلمين، المرصد العراقي، مقالة، بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٦م، موقع إلكتروني).

ثالثاً: الأحزاب القومية

الحزب الديمقراطي الكردستاني

"تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني في١٦آب١٩٤٦م وكانت نواته الأولى هي جماعة (رزكارئ كورد) أي (التحرر الكردي)، أحد الأجنحة التي انشقت عن الجناح اليساري المنشق عن حزب (هيوا) أي (الأمل). وعقد الحزب مؤتمره الأول في نفس الفترة، وانتخب الملأ (مسعود البارزاني) رئيساً للحزب منذ عام١٩٧٩م، أثر وفاة والده.

يمكن رصد المنطلقات السياسية للحزب حول تصوره للدولة، والتي تعود إلى عام ١٩٩٢م، حيث تم في هذه السنة إضافة فقرة إلى أهداف الحزب تتعلق بإقامة الفيدرالية بمعنى آخر منطلقات فكرية تتعلق بتحديد العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة المركزية وذلك في إطار عراقي ديمقراطي برلماني فدرالي متعدد الأحزاب. وجاء في البيان التأسيسي للحزب والذي أكد على هذه النقطة حينما ذكر، أنه حزب يناضل من أجل كيان قومي كردي، يمارس فيه الشعب الكردي حقه في (تقرير المصير)، حيث تم في المؤتمر الأول، المصادقة على الميثاق والمنهاج والنظام الداخلي للحزب، والذي أكدت بنوده على أن: "أهداف الشعب الكردي في نيل حقوقه القومية والديمقراطية ضمن الوحدة الوطنية للعراق، التي طالب الحزب بإقامتها على أساس الاتحاد الاختياري الأخوي الحر، بدلاً من الالتحاق القسري، الذي فرضه الاستعمار البريطاني والرجعية العراقية آنذاك، وإقامة نظام ديمقراطي برلماني في العراق".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أكد الحزب في منهجه السياسي لعام١٩٧٥م وفي المادة الأولى منه بأنه: يناضل من أجل حكم ديمقراطي ثوري منتخب من الشعب وتحقيق أعمق التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية وصولاً إلى مجتمع اشتراكي". أي أن الحزب يسعى إلى بناء نظام ديمقراطي في العراق وفق المفاهيم والقيم السياسية والحضارية، لتلبية طموحات ومطالب الشعب في الحرية والديمقراطية وتكافؤ الفرص بين جميع أبناء الشعب، بغض النظر عن الطائفة أو القومية التي يتكون منها المجتمع العراقي. ولقد دعا الحزب أيضاً إلى ضرورة الالتزام بالديمقراطية كهدفاً وكمنهجاً وكوسيلة يعمل على تحقيها وتعميقها، معتبرا أن الشعب هو مصدر السلطات، ويدعوا إلى تطبيق مبدأ استقلال القضاء وأن المحاكم مستقلة لا سلطان عليها لغير القانون ولا يجوز لأية سلطة أو شخص التدخل في استقلال القضاء أو التدخل في شؤون العدالة. كما يلتزم بالتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة (الطالباني، ١٩٧١، ص١٣٦). "وبرفضه الاستئثار والتفرد بالسلطة، وتثبيت ذلك من خلال وضع دستور دائم للبلاد، وجعل الشعب الأساس الذي تنبثق منه السلطة الشرعية في البلاد ويؤمن أن وجود نظام ديمقراطي هو شرط جوهري لممارسة القومية أو القوميات لحقوقها، من منطلق العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والحقوق القومية وهي حقيقة بديهية، إذ لا يمكن التمتع بالديمقراطية دون ممارسة الحقوق القومية ولا يمكن ممارسة الحقوق القومية في غياب الديمقراطية" (علي، ٢٠٠٧، ص٤٧).

"وفي إبريل ٢٠٠٣م، دعا الحزب إلى إقامة جمهورية برلمانية ديمقراطية توفر الحريات الديمقراطية للشعب وتضمن حكما ذاتيا للأكراد في أطار عراق موحد. وقد أكد الحزب على أن إقامة الفدرالية في العراق، والتي لا تعني الانفصال أو الاستقلال عن العراق، بل على العكس من ذلك، يعتقد الحزب بأن الفدرالية ستعمل على توحيد العراق" (عمر، ٢٠٠٤، ص١١١). "فسعى الحزب الديمقراطي الكردستاني، إلى أن يحدد ويضمن الدستور العراقي هوية العراق والفدرالية وما يتعلق بإقليم كردستاني والموارد وغيرها. وإيجاد الحلول المناسبة للمسائل العالقة والمختلف عليها حول مستقبل البلاد، كما أصر الحزب على أن الدستور لن يصبح نافذ المفعول في كردستان، إلا بعد الموافقة عليه من قبل ناخبي كردستان، ومن خلال اتفاقاتهم مع الحاكم المدني في العراق(بول بريمر) لإيجاد صيغة تمنح (ثلاث محافظات حق نقض الدستور بأغلبية ثلثي الأصوات ناخبيها). فضلاً عن ذلك أكد الحزب بان الدستور العراقي هو دستور كردستان، والقوانين الصادرة بموجبه هو قانون البلاد في كردستان، وفي حال نشوب خلاف بين قوانين كردستان وقوانين أو الدستور الاتحادي، سيتم تسويته بموجب قوانين كردستان، باستثناء بعض المواضيع التي تم تحديد صلاحيتها إلى الحكومة الفدرالية" (علي، ٢٠٠٧، ص٧٦). و"طالب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحزب على ضرورة أن يكون للأكراد جيشهم الخاص ويسمى (حرس الأقاليم). وضرورة إقرار الدستور الحقوق المشروعة للدولة الكردية، وتثبيت المبادئ الأساسية الواردة في قانون إدارة الدولة العراقية الصادر في ٨ مارس ٢٠٠٤م بهذا الخصوص. وعليه يمكن القول: بأن الأحزاب الكردية لم يجدوا في كتابة الدستور العراقي، فرصة لبناء عراق جديد، كما كانت تعتقد الإدارة الأمريكية بل اعتبروه إجراءاً دفاعياً بحتاً. فكان هدفهم بسيط، يتمثل في تبني وثيقة الدستور في ظل صلابة موقفهم، من خلال سيطرتهم على أراضيهم بأنفسهم، وجيش خاص بهم ومن منطلق الوحدة السياسية"(غالبريث، ٢٠٠٧، ص١٨٨).

"فبالنسبة إلى تصور هذا الحزب لبناء الدولة، فانه يعدّ أن الوقت في تثبيت هذا البناء الجديد لابد له من وقت كافي؛ لأن انسحاب القوات الأمريكية في الوقت الراهن من العراق سيتسبب في كارثة للوضع الأمني، وحيث أوضح (مسعود البرزاني) بقوله: "نحن الآن في محنه، والكارثة ستكون اكبر إذا خرجت القوات الأمريكية الآن، قبل استقرار الوضع، لأنها ستترك فراغاً ستعاني منه بشكل أكبر قسوة ومعاناة". لكنه شدّد على أن الوجود الأمريكي مؤقت بقوله: "فخلال عام وبعد استقرار الأمور وصياغة الدستور، سيعاد انتخاب البرلمان، وتشكيل الحكومة، عليهم أن يخرجوا وإلا اعتبرت قوات احتلال وليست قوات تحرير". لذا فأن موقف الحزب ظل متمسكاً بالخيار السلمي لمواجهة قوات الاحتلال الأمريكي، ويصف المقاومة العراقية بأنها تمثل عنفاً لا مبرر له" (الحريري، ٢٠٠٤، ص٥٥).

رابعاً: الأحزاب الماركسية

الحزب الشيوعي العراقي

"هو أحد القوى الوطنية التي كافحت من أجل استقلال العراق، يقوم بتمثيله الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين. ويستند في فكره على ما جاء به (كارل ماركس وفر٣١ مارس ١٩٣٤م، وهما من مفكري الماركسية). حيث قام الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه في ٣١ مارس ١٩٣٤م، تحت اسم (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) على نهج يجمع بين النضال الوطني من أجل تحقيق تطلعات وآمال الشعب، والنضال في سبيل مصالح الطبقة العاملة والفلاحين وعامة الكادحين، من أجل تحقيق مطالبهم المشروعة. إذ إن الحزب في نظامه الداخلي وأدبياته يهدف إلى استئصال الاضطهاد السياسي والقومي ضد كل أبناء الشعب العراقي ومكافحة الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي وإقامة المجتمع الديمقراطي وتحقيق التقدم الاجتماعي وبناء الاشتراكية في العراق، وهو بذلك يسترشد في سياسته وتنظيمه بالماركسية" (فياض، ١٩٨١، ص٢٥٦).

"وعلى الرغم من أن هذا الحزب، هو احد القوى الوطنية العراقية، التي عملت في سبيل استقلال العراق، غير أن الملفت للنظر، أنه ظل أسيراً لمواقف الأممية الشيوعية. الأمر الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عرضه إلى الكثير من الانشقاقات والانقسامات الداخلية وعلى المستوى الفكري. فإن الواقع العراقي كان مختلفاً عن النهج الماركسي، فالنظرية الماركسية ولدت من الرحم الأوروبي و من نتائج الثورة الصناعية. وإن الصراع الطبقي هو مواجهة ما بين البرجوازية والطبقة العاملة، تنتهي باندحار البرجوازية أو العالم الرأسم إلى واستلام السلطة من قبل الطبقة العاملة، للنضال من أجل تحقيق الاشتراكية، وهذا الواقع النظري غير متوفر في العراق الحديث"(حافظ، ٢٠٠٧، ص٩٤)."حيث يؤكد الحزب على ضرورة إقامة نظام ديمقراطي أساسه التعددية السياسية والفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان وضمان الحريات الشخصية والعامة، واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص وتأمين العدالة الاجتماعية وبناء دولة القانون والمؤسسات. ويرفض التطرف والتعصب والعنف والإرهاب بكل أشكاله ويدعو إلى نبذها، ويسعى إلى استبعادها من الحياة السياسية وكفالة شرعية هذه الأساليب بالدستور وقوة القانون. ويجمع بثبات بين القضية الوطنية وقضية الديمقراطية، وينظر إليهما في وحدة لا تنفصم، وبهذا فإنه يسعى نحو إعادة بناء الدولة على أسس ديمقراطية وإقامة النظام الديمقراطي الاتحادي في عراق متآلف موحد. أما بخصوص الفيدرالية، فهي شكل الحكم المناسب للعراق ويدعوا إلى تعزيزها في إقليم كردستان واعتمادها في مناطق العراق الأخرى، وفقاً لأحكام الدستور. أما الحالة الانتقالية والاستثنائية التي يعيشها مجتمعنا واقتصادنا، فهي تنطوي على أزمات موروثة من النظام البائد وسياساته، وأخرى مستحدثه أفرزها الاحتلال بانهيار مؤسسات الدولة والتناقضات والصراعات الجارية حول عملية إعادة بناء الدولة واتجاهات تطورها ومضامينها، إذ يسعى الحزب إلى تكريس الطابع الوطني الديمقراطي للدولة الجديدة والشروع بإصلاحات اقتصادية وتأمين توزيع أكثر عدلاً للدخل والثروة وتنمية الموارد البشرية" (الحزب الشيوعي العراقي، البرنامج والأهداف السياسية للحزب الشيوعي العراقي، موقع إلكتروني).

"وهكذا فقد ظهرت في الساحة السياسية العراقية، أحزاب وهياكل تنظيمية بمسميات متعددة، بعضها إسلامي والآخر علماني وأحزاب اشتراكية وأخرى قومية. بعضها معروف لدى الشارع العراقي ولها تاريخ طويل وخبرة في مجال العمل السياسي في حقول المعارضة، والبعض الآخر لم يظهر إلا بعد الاحتلال؛ إذ وجدت عشرات الأحزاب التي استفاد مؤسسوها من أجواء الحرية التي توفرت لهم. غير أن الأحزاب التي هيمنت على المشهد والساحة العراقية في مرحلة ما بعد سقوط النظام الدكتاتوري هي أحزاب ما كان يسمى (المعارضة الجديدة) (الشمراني، ٢٠٠٣، ص ٢٢). والتي تأسس أهم تشكيلاتها خارج العراق بعد حرب الخليج الثانية لعام١٩٩١م وما أعقبها من مؤتمرات. كان أهمها مؤتمر صلاح الدين في شمال العراق في مارس /٢٠٠٣م، حيث انتخبت لجنة المؤتمر خمسة أحزاب، وهي: حزب المؤتمر الوطني، حركة الوفاق الوطني،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وأصبحت تعرف فيما بعد بالهيئة الخماسية أو مجموعة الخمسة. وقد حاولت هذه الهيئة أن توسع قاعدتها بإضافة حزبين أخرين هما حزب الدعوة الإسلامية والحزب الوطني الديمقراطي" (جميل، ٢٠٠٧، ٧٩-٨٤).

"وبما أن هذه التشكيلات تعبر عن محاولة إشراكها في السلطة. فهناك ثمة ظواهر يمكن رصدها في هذا المجال، من منطلق احتواء مشاركة أي هيئة سياسية في العملية السياسية، على برنامج سياسي يترجم ويعكس طموحات مؤسسي هذه التشكيلات وذلك من خلال طريقة تعاملهم مع السلطة وفي تصورهم للعبة السياسية. ولكن الشيء الذي يمكن ملاحظته في الساحة العراقية، هو غياب البرنامج السياسي لدى كل هذه التنظيمات والأحزاب والقواعد الجماهيرية، باستثناء تأثير الأحزاب الدينية الإسلامية التي تمتلك تلك القاعدة. فقد غاب الفعل السياسي المؤثر في التشكيل الجمعي للرأي العام العراقي، ولوحظ تهميش نسبي للأحزاب الأيديولوجية التاريخية. أما الأحزاب الصغيرة فقد بدت بمثابة تجمعات مكتبية لا يزيد عدد أعضائها عن أعداد موظفي مكاتبها، ولم تنشأ أحزاب جديدة بالمفهوم الحديث تعتمد على مبدأ التخصص الوظيفي والانتماء الطوعي والمصالح المشتركة. بالإضافة إلى ذلك تفتقد معظم الأحزاب السياسية العراقية إلى شروط الحزب الديمقراطي، لاسيما في حياتها وتنظيمها الداخلي فمعظمها تغلب عليها الزعامات الحزبية الفردية ولفترات طويلة، وغياب التعددية وعدم تداول القيادة الحزبية، وافتقاد أغلب هذه الأحزاب للشفافية والنزاهة"(الجاسور، ٢٠٠٥، ص ١٩).

"في حين ما يميز الساحة الإسلامية العراقية، هو تنوعها من زاوية تعدد تنظيماتها من جهة، ومن جهة أخرى تعدد توجهاتها الفكرية الموجودة بداخلها. وان كان هناك في السابق نوع من التقارب في أطروحات هذه الأحزاب رغم تنوع اتجاهاتهم الفكرية والتنظيمية، فإن أساس هذا التقارب كان يرتكز على فكرة العداء للنظام السابق وبدرجات مختلفة يجمعها، وهو بدوره أدى إلى ضيق ساحة الخلاف بين الأطراف المختلفة والى التركيز على المشتركات ومحاولة التجاوز على الأمور المختلف عليها" (مكي، لقاء، التيارات الدينية ودورها في العراق: ملفات خاصة ٢٠٠٤م، العراق المحتل بعد عام، موقع إلكتروني).

و"إن تأثير الأحزاب الدينية في الساحة السياسية، يعود إلى ما بعد سقوط النظام الاستبدادي، حيث أصبح الشارع العراقي، منقسما بين تيارات تعبر عن نفسها بأحزاب بعضها له الجذور وأصول، والآخر حديث النشأة والمولد، وثالث نشأ في المنفى بدعم من هذه الدولة أو تلك. ولكن هذا العدد الكبير من الأحزاب الذي بدأ وكأنه محاولة لتعويض سنوات طويلة من حكم الحزب الواحد، مازال يفتقد إلى تأييد الأغلبية الساحقة من العراقيين وولائهم. فبدلا من أن ينخرط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراقيون في عملية سياسية أساسها يقوم على التعددية، توجهوا بولائهم نحو تيارات وقوى غير حزبية ليمنحوها الطاقة والتأييد، وباتت هذه القوى هي المحرك الأساسي للشارع العراقي والقادرة على توجيه الأحداث، برغم أن بعضها غير مشارك في إدارة البلاد وهذه القوى بمجملها دينية حصلت على ولاء الناس في إطار موروث قديم. وبعد أن يئسوا من التيارات السياسية التي يرى أغلب العراقيين أنها لم تحظ بالمصداقية ولا تمتلك البرنامج المقنع وليس فيها زعيم قوي يمكن أن يلتف حوله الشعب، وبالتالي لم يجد العراقيون غير التيارات الدينية ليحتشدوا حولها، مستندين إلى ولاء طائفي بات يفرض هيمنته بقوة على شأن هذه البلاد" ضيق ساحة الخلاف بين الأطراف المختلفة والى التركيز على المشتركات ومحاولة التجاوز على الأمور المختلف عليها" (مكي، لقاء، التيارات الدينية ودورها في العراق: ملفات خاصة ٢٠٠٤م، العراق المحتل بعد عام، موقع إلكتروني). "لقد عجل الاحتلال الأمريكي بظهور النزاعات والخلافات الفكرية إلى السطح، وقاد إلى اشتداد لهجة الخطاب المستخدم في أوساط هذه التيارات في التعامل حتى مع نظرائهم من الجماعات الأخرى. حيث أدى الانفلات الأمني الذي أعقب الاحتلال فضلا عن التطورات السياسية المتلاحقة التي شهدها العراق، والتي جعلت المواقف السياسية للجميع على المحك، والمؤدية إلى تعميق النزاعات الفكرية والسياسية بين الأطراف المختلفة والتي كانت مؤجلة في السابق، وبدأت هوة الخلاف بالاتساع حتى وصلت حد الصدام الدموي في العديد من الأحيان"(الجاسور، ٢٠٠٥، ص ٢٨).

- **تفعيل المقاومة الوطنية:**

إن للأحداث التي وقعت نتيجة الاحتلال، عميق الأثر على نفوس العراقيين، خصوصاً بعد أن بدأ الاحتلال في تجاوزات واضحة في إثارة العنف والاغتيال وخراب الأمن والأمان. لذا كان هناك رد فعل تجلى واضحاً وطبيعياً في تصعيد العمليات العسكرية ضد الجيش الأمريكي، وجميع من ساند منذ بداية الاحتلال، عن طريق المقاومة العراقية. فالمقاومة هي: "عمليات قتالية مسلحة ينهض بها المواطنون من غير أفراد القوات المسلحة النظامية، دفاعاً عن وطنهم ضد قوى أجنبية غازية أو محتلة وسواء أكان المقاومون منظمين وخاضعين لقيادة مركزية أم على شكل هيئة شعبية، وسواء أكان نشاطهم العسكري قاصراً على الإقليم المحتل أم تعد إلى ملاحقة المعتدي خارج الإقليم" (الحديثي، ٢٠٠٦، ص١٢٤). واستمدت المقاومة العراقية مشروعيتها من ذلك التحول الخطر الذي شهده تاريخ تنظيم العلاقات الدولية بواسطة القانون الدولي، بعد إقرار مبدأ منع استخدام القوة والتهديد بها أثر الحرب العالمية الثانية، والاعتراف بمشروعية الأعمال العسكرية للمقاومة المسلحة في مواجهة الاستخدام غير المشروع للقوة، وما يتمخض عنه من غزو واحتلال أو استعمار أو إقامة نظام عنصري. ولقد حظي هذا المبدأ بقبول عام من لدن شرائح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقهاء القانون الدولي، واعتبر نقله نوعية في سبيل تطوير هذا القانون، ليكون تحولاً من مبدأ عام في الحكم يستمد مشروعيته من الحق في الدفاع عن النفس، ليصبح بعدها قاعدة قانونية وضعية انعطفت به نحو مفاهيم التحرر والاستقلال والرفض للهيمنة الأجنبية والتمسك بأهداف حق تقرير المصير. وعليه، تستمد المقاومة العراقية المسلحة مشروعيتها من قواعد القانون الدولي وما يترتب عليها من حقوق وهذا القانون يلزم ويقيد سلطة الاحتلال الفعلية بالتزامات وواجبات يتعين تطبيقها ويرتب المسؤولية الدولية على انتهاكها أو تجاوزها"(الحديثي، ٢٠٠٥، ص٥١-٥٢).

"وانطلاقا من هذه الفكرة يمكن وصف المقاومة العراقية كحركة كفاح مسلح مشروعة في مواجهة الاستخدام غير المشروع للقوة، وما تمخض عنه من غزو واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وإن انطلاق العمل المسلح ضد الاحتلال، مثل غيره من التجارب العالمية، لم يكن مستنداً إلى مرجعية سياسية واحدة معلنه ومعروفه وإنما عبر الانطلاق عن موقف وطني، وهو خيار مبدئي لكل شعب يواجه احتلال وطنه. ولكونها مقاومة فان أسلوب عملها تركز على طبيعة عملياتها للتعبير عن إستراتيجيتها في الإعلان عن وجودها، وذلك عن طريق اختيارها لأهداف منتقاة بدقة في وسط المدن العراقية، لإيصال رسائل مباشرة للشعب العراقي بوجود تنظيمات شعبية مسلحة للتصدي للاحتلال. ويتبين أسلوب المقاومة المسلحة لوضع المحتل أمام خيارات صعبة إزاء قراره في مواصلة البقاء في العراق. لقد أدركت المقاومة العراقية أهمية توافق الجانب العسكري مع الجانب السياسي. فالتجارب العالمية من الجزائر إلى فيتنام إلى فلسطين أكدت الحاجة إلى ترافق العمل السياسي مع العمل العسكري وتكاملهما" (محمد، ٢٠٠٥ ، ص٢٠٦-٢١٣). ذلك بعد ما تحقق لها من عناصر قوة حقيقية في الميدان من انتقال المقاومة المسلحة إلى مستوى العمل الاستراتيجي المتسم بالتنظيم وسرعة التنفيذ والقدرة على إيقاع أكبر عدد من الخسائر في صفوف قوات الاحتلال. وعلى الرغم مما واجهت المنظمات المسلحة للمقاومة العراقية من صراعات داخلية بسبب تنوعها الفكري، إلا أنها استطاعت أن تنجز العديد من أهدافها و مخططاتها. وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الاستخفاف بهذه التشكيلات والفصائل المسلحة ولكن الأرقام التي أشارت إلى القتلى من صفوف القوات المحتلة دلت إلى عكس ذلك. وأثرت العمليات المتصاعدة ضد القوات المتحالفة على الرأي العام الأمريكي وبعض أعضاء الكونغرس، وبالإشارة إلى انحسار تأييد الأمريكيين للحرب وازدياد مشاعر الإحباط في أوساط الرأي العام لحرب تبدو كأن لا نهاية لها(بوش، جورج، تصريحات، النهار (صحيفة)، بتاريخ٢٠٠٥/٦/١).

كما "طالب ثلاثة من كبار الزعماء في الأحزاب السياسية الرئيسية في بريطانيا بضرورة سحب قواتهم من العراق بعد انتهاء التفويض الذي منحته الأمم المتحدة للقوات المتعددة الجنسيات،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أي بعد عام من الاحتلال. وأكد هذا الأمر مقاله مشتركة في مجلة (تايم) لوزيري الخارجية السابقين (روبين كوك) لحزب العمل ودوغلاس هيرد (المحافظون) والناطق باسم حزب الأحرار الديمقراطيين (متريس كامبل) في عام ٢٠٠٥م، بأنه إذا استمرت القوات البريطانية والأمريكية لفترة طويلة في العراق، فأن الاحتلال يصبح جزءاً من المشكلة الناجمة عن الموقف الأمني وليس جزءاً من الحل ولذلك ينبغي تحديد مهلة زمنية للانسحاب"(كوك ودوغلاس، ٢٠٠٥، الحياة (صحيفة)).

"لقد أظهرت أرقام الخسائر الأمريكية في العراق، دلالات واضحة حول قوة الجماعات المسلحة التي تواجه القوات المتحالفة، إذ وبعد عام ونصف من عمر الاحتلال، ذكر تقرير صادر من وزارة الدفاع الأمريكية عن حجم الخسائر العسكرية للقوات الأمريكية في العراق"(تقرير البنتاغون، ووزارة الدفاع الأمريكية). ووفقاً "لإحصاء أعدته صحيفة (يواس تودي) اعتماداً على تقارير أمنية سرية للحكومتين العراقية والأمريكية، بلغ متوسط عدد الهجمات اليومية على القوات الأمريكية وغيرها من قوات الاحتلال في العراق (٤٩) هجوماً يومياً في الفترة التي أسبقت نقل السلطة. وفي شهري جوان ويوليو٢٠٠٤م أبلغ عن (٨٨٠) هجوماً في بغداد وهو ما يمثل (٣٠%) من إهم الهجمات في عموم العراق خلال الفترة نفسها. ورغم تكتم الإدارة الأمريكية على الأرقام الحقيقة للهجمات، فإن جميع الشواهد أكدت تصاعدها وصولاً إلى الحال التي أقنعت إدارة بوش بتغيير وسائل التعاطي معها والبحث عن إستراتيجية جديدة قبلت من خلالها التعامل مع بعض دول الجوار، التي كانت ترفض الحوار معها، كما اعترفت بتنامي المقاومة وبكثرة الأخطاء الأمريكية في الساحة العراقية" (بايدن، ٢٠٠٨، ص١٣٨). إذ استطرد أحد القادة الأمريكيين قائلاً: لو امتلكنا الإدارة السياسية والقدرة على التحمل من أجل البقاء أرى أن هذه المقاومة تستمر لعشر سنوات. بينما يؤكد ضابط آخر من مشاة البحرية الأمريكية على قوة الجماعات المسلحة التي تستهدف القوات الأمريكية بقوله: "ينبغي عدم التهوين بشأن خصومنا، فهؤلاء الرجال لهم قدرة عالية على التكييف مع الظروف وهم يتعلمون باستمرار ولهم أفكار مبدعة" (البريجادير، وروبرت نيلز، تصريحات، يواس تودي (صحيفة)، بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢).

و"أن هجمات وعمليات الجماعات المسلحة للمقاومة الوطنية، أثرت بشكل واضح وفعال في النجاح الاستراتيجي، الذي كان مخطط له من قبل الإدارة الأمريكية وبالشكل التالي: إذ إن التكاليف الأولية للحرب على العراق بلغت نحو (١٠٠) مليار دولار تضاف إليها ثمانية مليارات شهرياً، وحسب التقديرات الأمريكية فإن هذا المبلغ ارتفع في نهاية عام٢٠٠٥م إلى أكثر من (١٥٠) مليار دولار وازداد هذا المبلغ إلى (٢٢٥) مليار دولار مع بداية عام /٢٠٠٦م. وهذه التكاليف صرفت في ظل عجز في الميزانية الأمريكية يبلغ (٤٥٥) مليار دولار. وهو ما يزيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كثيراً على التقديرات التي أعلنت قبل الحرب. وإن البقاء في العراق لأعوام قادمة يحتاج إلى (٣٠%) من إجمالي الجيش الأمريكي وهو رقم مرشح للزيادة مع تنامي المقاومة العراقية. وتصاعد الأصوات الرافضة للاستمرار في الإستراتيجية الأمريكية من العراق والمطالبة بتعديل الإستراتيجية وعودة القوات الأمريكية من العراق إلى الولايات الأمريكية. وتنامى الكره للوجود الأمريكي في العراق من قبل الداخل العراقي، نتيجة الأعمال العدوانية غير المبررة. تجاه المواطنين العراقيين"(بايدن، ٢٠٠٨، ص١٢٤).

"وكمحاولة منها للتصدي للهجمات ضد قواتها وإتباع إستراتيجية جديدة أمام حالة التخبط التي تعيشها، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة منها لاجتذاب المناوئين لها للعملية السياسية وإشراكهم فيها، وذلك على أثر الخسائر التي تكبدتها منذ إبريل ٢٠٠٣م إلى إبريل ٢٠٠٥م. وما يؤكد هذا الأمر هو الإحصائيات التي بدأت تصدر عن المؤسسات الرسمية الأمريكية، والتي تشير إلى ازدياد العمليات والهجمات ضد القوات المحتلة وكذلك ازدياد نسبة الخسائر من قبل القوات المحتلة في العراق. ولكن هذه المحاولة فشلت، وذلك بسبب عدم استجابة أطراف المقاومة في المشاركة في العملية السياسية، كنتيجة لفقدان القيادات القادرة على خلق التماثل معها. وهي وضعية نتجت بسبب أن انهيار النظام السابق الذي قضى وبقسوة على كل معارض محتمل لنظام السابق، بما في ذلك ضباط من مختلف الطوائف يشكلون تهديداً محتملاً ومع انهيار المؤسسات حكومية والتي كانت تخدم أطراف مختلفة تركت أطرافاً عديدة بدون قيادات وأهداف، وهذا ما تجلى وبوضوح في انتخابات يناير ٢٠٠٥م والتي فشلت إلى حد كبير في المناطق السنية ومناطق شيعية" (وايت، ٢٠٠٦، ص٣١).

سابعا: غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية:

تنوعت أشكال العنف على الساحة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي حتى الآن، وكانت على النحو الآتي:

- **العنف المسلح غير المنظم:**

يمارس هذا النوع من العنف جهات عدة غير معروفة، وهو يوجه أحياناً إلى القوات الأمريكية داخل المدن، مما يوقع ضحايا من كل الأطراف ومن ضمنهم المواطنين، وأحياناً أخرى يوجه إلى الخصوم من المواطنين والأحزاب المنافسة والقوات الأمريكية. وفي الغالب نلقي تبعات هذه الأعمال على أعمال المقاومة، على الرغم مما فيها من تشويه لأعمال هذه الأخيرة"(عطوان، ٢٠٠٦، ص١١-١٥)."وقسم العنف الذي تمارسه القوات الأمريكية والأجهزة الاستخبارية الأمريكية إلى أربعة أقسام، وهي: نوع موجه إلى الخصوم من المواطنين. ونوع موجه إلى الخصوم من القوى المناوئة من بين المقاومين العراقيين والغرماء الآخرين. ونوع موجه إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخصوم من أصحاب المصالح، وضد نشاط القوى الدولية المناوئة في العراق (دوغلاس، ٢٠٠٨، ص٦٩). و"الإبادة الجماعية، والمقصود بها، لا يعني بالضرورة التدمير الفوري لأمة ما إلا في حالة تنفيذ ذلك عن طريق القتل الجماعي لجميع أفراد تلك الأمة وإنما المقصود هو خطة منظمة من أفعال مختلفة تستهدف تدمير الأسس الضرورية لحياة جماعات وطنية توصف بهدف القضاء على الجماعات ذاتها. إن أهداف تلك الخطة عادة ما تضمن تحطيم المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية والمشاعر الوطنية والدين والوجود الاقتصادي للجماعات الوطنية، وتحطيم أمانهم الشخصي وحرياتهم وصحتهم وكرامتهم وحتى حياة هؤلاء الأفراد المنتمين إلى تلك الجماعات" (Lemkin, 2002,P 27).

ومن صور هذا العنف في العراق، قبل فجرِ ١٤ سبتمبر ٢٠٠٥، وساعات قليلة فقط قبل مقتل ٨٨ عامل في انفجار قنبلة ضخمة في بغداد، وصل حوالي ٥٠ رجلِ في عربات عسكرية يرتدون الأزياء العسكرية إلى قريةِ التاجي التي تبعد ١٦ كيلومترا شمال بغداد، وبعد تَفتيش القريةِ، ألقوا القبض على ١٧ رجلِ من سكان القرية، وَصفَهم شاهدِ عيان كباعة خضار، وباعة ثلجِ وسواقِ أجرة. تم تقييّدَ الرجال وعصّبَت أعينهم واقتيدوا من بيوتهم إلى الساحة الرئيسية في القرية حيث تم قتلهم بطلقة واحدة لكل منهم في الرأس(فولر، ٢٠٠٦، موقع إلكتروني).

فـ"إن الحرب الأمريكية على العراق، لم تكن حربا بالمعنى التقليدي الذي يقصد فيه ممارسة السياسة بوسائل أخرى، بل أنها ليست حتى حرباً تقليدية، إنما هي حرب من حروب الاستعمار الجديد من حرب تصفية وإبادة جماعية ونهب. وهي تلك حرب الاستعماريين الجدد، والتي تعني حرباً شاملة يشنها طرف حتى النهاية من دون ذرة من التبادلية. إن ذلك هو اللاتعادل الماثل للقمع الاستعماري، وأن ما يتضمنه في داخله منطق الإبادة الجماعية، هو أن الانتصار فيها يعادل الإبادة الثقافية للشعب المحتل، في حين تطرح الهزيمة الإبادة الجماعية كحل للدول الاستعمارية، المتأصلة في كافة أوجه الحرب الاستعمارية الجديدة من حيث فترة استمرارها في مواجهة المقاومة الوطنية الشعبية والتكتيكات المطلوبة من أجل قمع هذه المقاومة، ومن حيث إمكانية التصعيد الشديد في مواجهة المقاومة الشعبية، ومن حيث نتيجتها في حالة الاستسلام. وهو ما نراه حاليا في العراق"(Lemkin, 2002,P 28).

فكانت الخسائر تتمثل في قتل نحو ١٢٥٢، وجرح ٥١٠. ٣ أفراد حتى ٣ أبريل، فإن هذا يشير إلى أن الولايات المتحدة وبريطانيا ألحقتا خسائر مدنية وألحقتا أضرار بالمدنين لا تذكر لالمعايير التاريخية، ولا تستطيع الولايات المتحدة في الواقع أن تقدر إصابات العسكريين العراقيين، كل ما قالته هو أنهم كانوا أكثر من ٢٣٢٠ قتيلا حتى ٨ إبريل /أبريل (كوردسمان، ٢٠٠٢، ص١٢٣) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتصدر رجال الدين للتظاهرات الاحتجاجية والمطالبية - وبينهم عشرات الألوف من المعذبين العائدين من المنافي - يهتفون بشعارات عديدة، منها: همّ الوحدة الوطنية، وهمّ خروج الأمريكيين بأقل كلفة ممكنة، وهمّ الاستقلال (دونما تدخل أو وصاية من جانب المعارضين الواصلين مع الأمريكيين) بالقرار السياسي (السيد، ٢٠٠٢، ص١٤١). فكان للأكراد دور رئيس في احتلال العراق من خلال قوات البشمركة الكردية، ومن خلال التعاون الوثيق مع القوات الأميركية قبل احتلال بغداد. ولم تشارك قوات البشمركة الكردية في الأيام الأولى للحرب الأميركية على العراق التي بدأت في ٢٠ مارس ٢٠٠٣، ولم تكن الجبهة الشمالية العراقية في مجملها ساحة القتال، كما كان الحال في الجبهة الجنوبية خاصة بعد أن رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأميركية بالعبور من أراضيه، إلا أن المقاتلين الأكراد قاموا برفقة وحدات من القوات الأميركية والضغط العسكري على القوات العراقية في مدينة الموصل الشمالية في أواخر أيام الحرب عشية احتلال بغداد، كما أنهم قدموا قبل ذلك دعما لوجستيا للقوات الأميركية لا سيما بعض طواقم القوات الخاصة الأميركية وعناصر الاستخبارات التي تسللت إلى تلك المنطقة لتمهد البيئة وتساعد في عملية غزو العراق، وقد عين الاثنان لاحقا في مجلس الحكم العراقي بالإضافة إلى ثلاثة عناصر أخرين من الأكراد (عبد الله، ٢٠٠٩، في مجموعة باحثين، ص٥٣).

- **العنف الفئوي – الحروب الأهلية -:**

للعنف الفئوي شكلان، عنف طائفي وعنف عرقي، وهما موجودان في كل مناطق العراق. فساهم العنصر السكاني في دفع القيادات الإيرانية نحو صنع السياسة الخارجية بصفة عامة وإزاء جيرانها تحديدا، من خلال استغلال الأقليات مما يحقق مصالحها. وكمثال على ذلك استغلال الأقلية الكردية في صراعها مع العراق لاستنزاف قدراته، من خلال تجنيد الطائفة الشيعية ودعوتها لأن تكون قوة ضغط على النظم الحاكمة وزعزعة استقرارها، ويظهر ذلك جليا في استغلال الأقليات الكردية في جنوب العراق، واستغلال التضارب المذهبي القائم بين الشيعة والسنة لضرب استقرارها(زلاقي، ٢٠١٠، ص٦١).

وعلى الرغم من أن بعضهم يرى أنه لا عنف فئوي في العراق، إلا أن هناك من يؤكد وجود هذا النوع من العنف. ولنأخذ حديث (د. حارث الضاري) الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق، في لقاء مع فضائية الشرقية يوم ٢٩ إبريل ٢٠٠٦م، إذ قال: "دماؤنا نازفة والألم يعتصر، وما يجري في العراق صراع حزبي سياسي مصلحي، وليس صراعاً طائفياً مذهبياً دينياً"ويضيف: "ما جرى في الأعظمية نهاية شهر إبريل ٢٠٠٦م من تدخل لمليشيات مسلحة واندلاع مواجهات بينها وبين الأهالي، ولمدة ثلاثة أيام، وفي أوقات حظر التجوال، ومن دون تدخل القوات الحكومية أو الأمريكية، يتحمل تبعاته الاحتلال والحكومة السيئة بأدائها، فهي من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أطلقت العنان للمليشيات" (الأنصاري، ٢٠٠٦، ص١٢)؛ إذ إن الميليشيات التي قدر قوامها بأكثر من ٥٠ ألف عنصر بعملات قتل ودمار وتطهير عرق من دون حسيب وتحت أنظار قوات الاحتلال (البنتاغون يمول عصابات الموت والقل على الهوية، ماريا، ٢١ مارس ٢٠٠٦). للتسريع في وقوع الحرب الأهلية كي تتفق خطط قوات الاحتلال مع الأهداف المعلنة لواحد من أقوى الشخصيات العراقية موفق الربيعي مستشار الأمن القومي المعين من الولايات المتحدة(فولر، ٢٠٠٦، موقع إلكتروني).

وفي إطار خطط قوات الاحتلال الأمريكي عمدت هذه القوات على إتباع إستراتيجية التفجير المتوازن، ففي مقابل اغتيال قيادي شيعي يتمّ اغتيال قيادي سني للإيحاء بأنّه رد فعل على الفعل الأول، ومقابل كلّ تفجير في حي بأغلبية شيعية يتمّ إرسال فرق الموت إلى الأحياء السنية لقتل مواطنين منها للإيحاء أيضاً بأنّه رد فعل على الفعل الأول، وتجاوز الفعل حدود السنّة والشيعة إلى المسلمين والمسيحيين، فقد طالت تفجيرات متزامنة خمس كنائس في يوم واحد بعد يومين فقط من قيام قوات الاحتلال بالاعتداء على أحد عشر مسجداً في مدينة الرمادي، لتوحي بأنّ تفجير الكنائس المسيحية رد فعل على الاعتداء على مساجد المسلمين لنشر ثقافة العنف والعنف المضاد بين العراقيّين، وصولاً إلى حالة عدم إمكانية التعايش بين المكونات المتباينة في كيان سياسي واحد لتقسيم العراق إلى ثلاث دول كردية وشيعية وسنية كهدف أمريكي تسانده قوى عراقية وأخرى إقليمية (الحامد، ٢٠٠٤، ص١٠٩).

فقد مارس عناصر المرتزقة[١] التابعين لشركة تتان العسكرية الخاصة عمليات استجواب وتعذيب وحشي ضد الأسرى العراقيين في سجن أبو غريب أدت إلى وفاة عدد منهم تحت التعذيب، ولم تتم محاسبتهم، بل اقتصر الأمر على محاسبة بعض النظاميين (الحامد، ٢٠٠٤، ص٩٥-٩٦). ويمكن أن يكون عام ٢٠٠٤ عاما حافلا بحوادث اختطاف طالت العشرات من المرتزقة العاملين في العراق، وقد حاول الإعلام الغربي الإساءة إلى عمليات المقاومة العراقية من خلال قيامها بمثل هذه العمليات، وكذلك فعلت بعض الوسائل الإعلام العربية، في حين تهدف المقاومة من خلال تصوير هذه العمليات وبثها عبر مواقعها على الإنترنت إلى فضح قوات الاحتلال وجرائم المرتزقة العاملين معها والإشارة إلى انعدام أي صلة بين أعمالهم وبين القيم الإنسانية؛ ومثال لك حادثة سحل وإحراق جثث المرتزقة الأربعة من شركة بلاك ووتر في ٢٠٠٤/٣١ في مدينة الفلوجة، بعد تدمير مركبتهم رباعية الدفع تحدثت قوات الاحتلال عن هؤلاء

---

(١) المرتزقة هم من الأمريكيين أو تابعين لشركات حماية أمنية أمريكية، وبينهم أيضا من هم من جنوب أفريقيا ومن النبال وتشيلي وكولومبيا والسلفادور وهندوراس وإيرلندا وإسبانيا وبولندا والبرازيل وإسرائيل، وأخيرا انضمت روسيا ولبنان إلى هذه الدول. وهناك من المرتزقة يمارسون عمليات التخريب والاغتيال . ينظر: الحامد، المرتزقة في العراق ... ميليشيات وفرق موت، ص٩٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المقاولين الذين يعملون في برنامج إعادة إعمار العراق، تبين في ما بعد أنهم كانوا في مهمة خاصة وأنهم المسؤولون عن جريمة قتل ٢٦ مواطنا من عائلة واحدة. ورافق تلك الحالة حملة إعلامية مكثفة تصدت لها وسائل الإعلام الأمريكي والغربي، إضافة إلى شبكة الإعلام العراقية منددة بما اعتبرته جريمة تمثيل بشرية، في الوقت الذي كانت فيه مستشفيات الفلوجة أعلنت عن مقتل أكثر من ٦٠٠ مواطن وإصابة نحو ١٤٠٠ أخرين، معظمهم من الشيوخ والنساء والأطفال من دون تنديد (الحامد، ٢٠٠٤، ص١٠٢).

وتعرض رتل من المركبات رباعية الدفع صباح ٢٠٠٥/١١/١٤ إلى انفجار عبوة ناسفة في منطقة الصالحية قرب السفارة البريطانية أدت كما أفاد ضابط في الشرطة العراقية إلى تدمير مركبة رباعية الدفع ومقتل ثلاثة وجرح اثنين من العاملين في شركات الحماية الأمنية، ويعتقد أنهم من الأمريكان، حيث تم إخلاؤها من قبل القوات الأمريكية إلى المنطقة الخضراء القريبة من مكان الانفجار(الوكالة الوطنية العراقية للأنباء (نينا)، ٢٠٠٥/١١/١٤). وأعلن الجيش الأمريكي عن مقتل متعاقد أمني يحمل الجنسية الأمريكية يعمل لحساب وزارة الخارجية نتيجة هجوم صاروخي في مدينة البصرة من دون أن يعلن اسمه (الخليج، ٢٠٠٦/٩/٢٤).

وفي ٢٠٠٦/٣/٨ ألقت السلطات المحلية القبض على شخص يحمل الجنسية الأمريكية وبحوزته أسلحة وتجهيزات عسكرية لتحدد المواقع في سيارته بي أم (دبليو) أثناء تجواله في حي القادسية في تكريت، ولم تتخذ الحكومة العراقية أي إجراءات ضده، وبحسب أحد ضباط الشرطة المحلية، فإن هذا الشخص من المتعاقدين الأمنيين أي من المرتزقة (الحامد، ٢٠٠٤، ص١٠٣). واتخذت أعمال شركات الحماية أمنية طابعا قتاليا أسوة بالجيوش النظامية على الرغم من إصرار قوات الاحتلال على عدم مسؤوليتها القانونية. بل حاولت تشويه صورة المقاومة العربية، فقد قامت الشرطة العراقية بإلقاء القبض على ثلاثة أشخاص كانوا يقومون بزرع عبوات ناسفة قرب مقرّ أحد الأحزاب في مدينة البصرة يوم ٢٠٠٦/٣/٢٩، وبعد التحقق من هوياتهم تبين أنهم جنود بريطانيون متنكرون بزيّ عربي، وأن قوات بريطانية قامت على الفور باعتقال عناصر الشرطة العراقية ومعهم البريطانيون الثلاثة الذين أفرجت عنهم وأبقت على عناصر الشرطة العراقية قيد الاعتقال (السبيل، ٢٠٠٦/٣/١٢).

والشكل رقم (١) يبين جدول التصاعد البياني لعدد العمليات الإرهابية والشكل رقم (٢) يبين توسع حجم العنف الطائفي عام ٢٠٠٦ / حوادث وضحايا (كبه، موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (١) التصاعد البياني لعدد العمليات الإرهابية

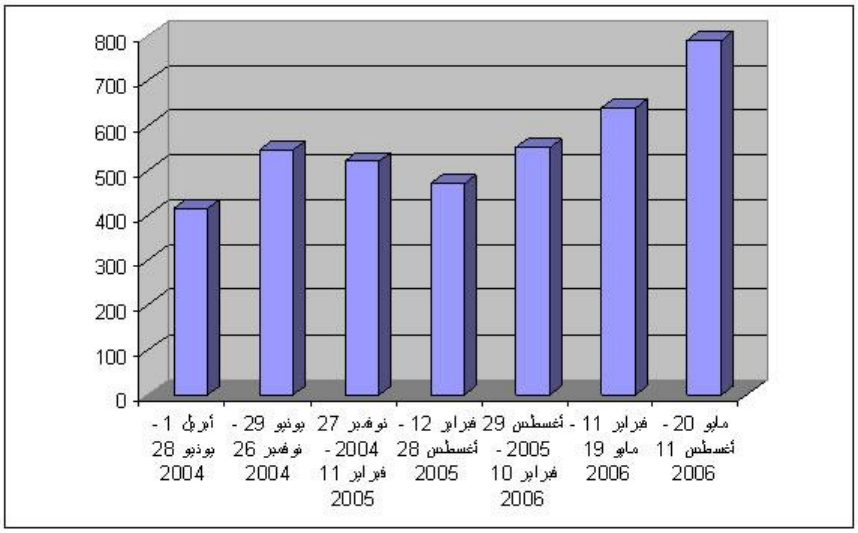

المصدر: كبه، موقع إلكتروني

الشكل رقم (٢) توسع حجم العنف الطائفي عام ٢٠٠٦ / حوادث وضحايا

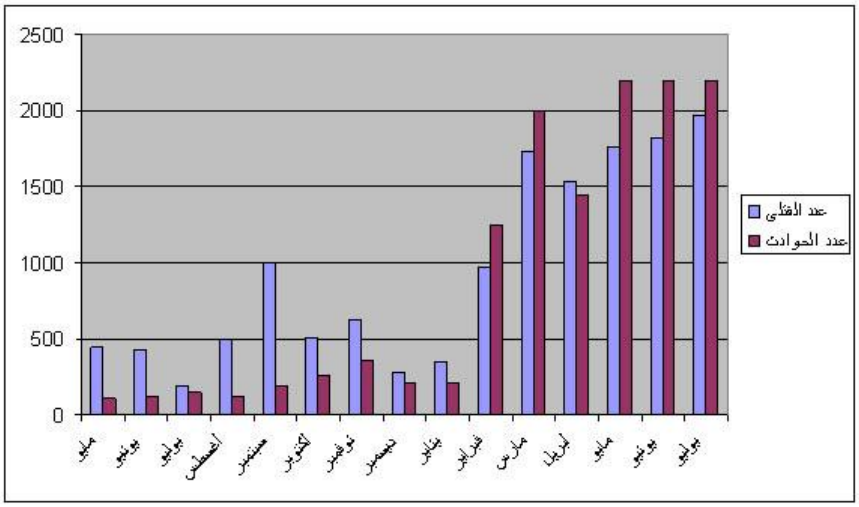

المصدر: كبه، موقع إلكتروني

ويرى الباحث أن العراق عاش منذ فترة تاريخية طويلة لحد الآن أشكالا من العنف المتبادل بين السلطة والمعارضة من خلال احتكار السلطة وقمع المعارضين، وتحول في زمن الديكتاتورية إلى نهج شامل، ثم جرى تدويله بعد استخدام القوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة ضد العراق، وجرى تطوير العنف إلى عنف طائفي وعرقي في مرحلة ما بعد سقوط الديكتاتورية، حتى أصبح العنف نهجا سياسيا ثابتاً لكل الأنظمة السياسية حتى الآن؛ فالميليشيات شكلت مأزقا كبيرا للحكومة العراقية والدولة ومؤسساتها ولأي مشروع سياسي وطني يمكن أن ينهض بالوطن العراقي من حالة الخراب إلى حالة البناء؛ وأثارت الميليشيات الطائفية الخوف في النفوس، وتشير إلى الوجوه السوداء التي تقتل وتذبح فقط، تحت مظلة الإرهاب وإعلامه المساند، وازدياد الروح الطائفية، وضعف الإجراءات الحكومية للبدء في حل المليشيات، وكثرت الأطراف المتناحرة؛ لذلك يجب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكاتف الجهود والسعي لإيجاد حكومة قوية ووضع تشريع سليم يأخذ فترة زمنية كافية للتخلص من هذه القوى وتأثيراتها.

ثامنا: الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات الأولية:

عاش العراق على مدار تاريخه الطويل في ظل التنوع الديني والمذهبي والعرقي، لكن "رافق تفكك الدولة العراقية، وانهيار نظامها السياسي، عدد من المظاهر السياسية ومن بينها الصراع الطائفي. صحيح أن بناء السُلطة التقليدية الموروثة أدى إلى غياب الحراك الاجتماعي وفاعليته السياسية، التي تبرز بشكل جلي في عدم قدرته على إنتاج القادة السياسيين (لا الدينين ولا القبليين)، باعتبار المجتمع الذي يفشل في إنتاج القادة ومنحهم المناصب، مجتمع فاشل وغير قادر على حكم نفسه. لهذا فإنه مجتمع عاجز عن القيام بطرح المبادرات وقيادة التحولات، ركيك في بنيته مفكك في تشكيلاته، لا يمتلك أطراً تعبر عن تطلعاته وطموحاته، ولا توجد أية إستراتيجية لترتيب علاقته بالدولة أو لنقل مطالبه إلى السلطة، مجتمع مترسخة فيه البنية التسلطية، ولا يملك ثقافة سياسية حديثة. فلم تتغير هذه الوضعية مع دخول المحتل، بل ازدادت درجات تخلفه. فنظرة أغلبية الأفراد إلى علاقاتهم بالدولة بوصفها المسؤولة بالأساس عن التوزيع والتخصيص، أو التي من خلالها يمكن جني المكاسب والثروة، أو الحصول على المكانة الاجتماعية، التي تعمقت بشكل هائل حينما أصبح المحتل مصدراً للتعرف والتعويض. وبسبب غياب القيادات المؤهلة وعدم وجود ثقافة معرفية سياسية قادرة على دمج الأفراد في عملية التغيير، أوكل الأفراد والجماعات أمرهم إلى قياداته الدينية التي هي بدورها لا تخرج عن التفكر بطريقة (قروسطية) [1] في نظرتها إلى المجتمع والسياسة. فانقسم طائفياً، وتدمرت حتى الصورة الهشة لمفهوم المواطنة في جامعها المشترك كأفراد في مجتمع له دولة، فتحطمت كنتيجة بقايا الهوية الوطنية بالكامل" (حريق، ١٩٩٧، ص٢٩٦).

و"في الحقيقة، إن كانت الدولة يمكن اعتبارها كمجموع أدوات عقلنة المجتمع، فإن التفكير الطائفي، لا يقوم أبداً على تنمية الصلات الاجتماعية العقلانية. وهذه الوضعية ليست بالشيء الجديد، لكونها كانت ملازمة لبنية الدولة العراقية المتجلية في ممارسات أنظمة الحكم المتعاقبة منذ تأسيسها. وبسبب هذا الوضع لم تتشكل الدولة وبناءها في السابق بالشكل الذي كان يجب عليه أن تكون. فبالرغم من الشعارات الأيديولوجية العصرية ظل العامل العصبوي الطائفي هو القاع السوسيولوجي الذي تقوم عليه السلطة وكيان الدولة التي أقامتها" (العروي، ١٩٩٣، ص٧٤).

---

(١) مصطلح أول من استخدمه الفيلسوف العربي الأستاذ الدكتور (تيزيني) في كتابه مشروع الرؤية الجديدة، ويقصد بها النسب إلى القرون الوسطى، أي معرفة منطقية مبنية على مسلمات صبغت بمعقولية قروسيطية، من التتبع أثار المعقوليات الحديثة وبنياتها المنطقية لإفهامها بشكل صحيح، والذي يحتاج إلى وقت طويل لإتمامها والذي تم نسج على هذا المنوال الكثير من نسب الأخرى مثل السلفوية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"وإن السلطات الحاكمة التي رفعت الشعارات القومية كواجهة، لطالما كانت تخفي وراءها ممارسات تتسم بالطائفية. ومع الاحتلال ومع عدم تفهم معنى الديمقراطية، فان ما يحصل حاليا من الممارسات الطائفية ومالها من ارتباطات بنزعات التسلط. وفي الواقع فالطائفية لا علاقة لها بتعدد الطوائف أو الديانات، إذ من الممكن تماماً أن يكون المجتمع متعدد الطوائف الدينية أو الإيثنية من دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفية على الحياة السياسية، وبالتالي لتقديم هذا الولاء على الولاء للدولة والقانون الذي تمثله. ولكن عندما تكون هناك إرادة بتقسيم البلد الواحد أو تعميق جذور الاختلافات المذهبية، بإعطائها صورة من صور التفكير الأيديولوجي، فان الولاء الطائفي يحل محل الولاء الوطني، وهذا ما تم إحداثه مع الاحتلال الذي جاء مع فكرة تعميق الاختلاف الطائفي، بتحويله إلى صراع طائفي" (غليون، موقع الجزيرة، صحيفة المعرفة). "والتي تم بيانه وتوضيحه بناءً على المخططات الإسرائيلية في كتب (شلومو أفنيدي) وهو أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية، ضمن مقالة مثيرة في صحيفة (كردستان اوبسن فير) في ٢٣ أكتوبر٢٠٠٣م، دعا فيه بريمر إلى ما أسماه (الحل الخلاق) في العراق بالإسراع في تفكيكه إلى ثلاث دويلات، كردية في الشمال، سنية في الوسط، وشيعية في الجنوب. بدلاً من مبدأ المواطنة كأساس دستوري ينظم الروابط والصلات بين السكان وبعد تعريفهم بصورة عصرية، تتلائم مع متطلبات التحول الديمقراطي المزعوم، حل مبدأ الانتساب إلى العراق والطائفة كأساس سياسي" (افنيدي، ٢٠٠٣، ص١٠٨).

وكانت الفدرالية في البدء مطلبا كرديا لبقائهم ضمن الدولة العراقية، فبعد سقوط النظام أصر الأكراد على مبدأ الفدرالية، وعللوا إصرارهم هذا بخوفهم من تكرار الاضطهاد الذي لحقهم إبان الحكم البائد من جهة. وغنى المناطق الجنوبية بالنفط من جهة أخرى شجع المحافظات الجنوبية للمطالبة بإقليم يشبه إقليم كردستان، وقدمت بالفعل طلباً بذلك في أبريل/إبريل ٢٠٠٥ إلى الجمعية الوطنية. وهكذا أصبحت المطالبة بنظام فدرالي مطلباً كرديا وشيعياً على حد سواء وبقي فقط العرب السنة يرفضون إقامة نظام فدرالي في العراق. فالعرب السنة وبالرغم من أنهم يعترفون بخصوصية إقليم كردستان ينظرون إلى إقرار مبدأ الفدرالية كبادرة لتقسيم العراق على أساس قومي مرة، أي على العرب والأكراد، وعلى أساس مذهبي مرة أخرى؛ أي على الشيعة والسنة.

والفيدرالية تعني شكلاً من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستورياً بين حكومة مركزية ووحدات حكومية أصغر (الأقاليم، الولايات، المحافظات غير الداخلة ضمن الأقاليم) ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمداً أحدهما على الآخر ويتقاسمان السيادة في الدولة، وتحدد النصوص الدستورية صلاحية كل وحدة. كما تحافظ السلطات الاتحادية على وحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلاد واستقلاله ونظامه الديمقراطي، وفي الدستور العراقي فإن النظام الاتحادي في العراق يتكون من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية، ويحق لكل ثلاث محافظات أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه، أما بطلب من ثلث أعضاء كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم، أو بناء على طلب عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم. وإذا كانت الفيدراليات تقوم على أساس الاتحاد الاختياري بين الولايات أو المجموعات البشرية التي تختلف أما بالقومية أو بالديانة أو اللغة أو الثقافة، لتكوين شخصية قانونية لنظام سياسي اتحادي، فكيف يمكن تفسير تلك الفيدراليات التي تقوم على أساس طائفي؟ ما دام الشيعي والسني من المسلمين ومن ديانة واحدة، وإذا كانت مشكلة العراق في التأجيج الطائفي وتكريس مناهجه في الحياة العراقية التي يرفضها حتى من يتمسك بمناهج الطائفية اليوم، بعد أن توضح للعراقيين بشكل ملموس عقم هذا المنهج وسلبياته وتعارضه مع منهج العراقيين وسعيهم للحياة الكريمة والحرة وبناء المستقبل العراقي، حتى يمكن أن يكون العراق لجميع العراقيين بصرف النظر عن الدين أو القومية أو المذهب"(كاظم، ٢٠٠٨، موقع إلكتروني).

وإن إقامة نظام فدرالي اتحادي في العراق تعد انتصارا للشعب العراقي، وخصوصا للأقاليم المضطهدة والمحرومة والمغيبة التي خضعت عقودا طويلة بل قرونا طويلة إلى أبشع الاحتكار والتسلط المذهبي والشعوبي والفيدرالية العراقية، وهي خروج إلى النور من نفق الظلام السياسي والقبلي والمتمثل باحتكار السلطة والاقتصاد العراقي يتعين عليه التوحد بالنظام الفدرالي لا بالحكم المركزي(العبادي، ٢٠٠٦)، موقع شبكة العراق المستقبل). فـ"إن موضوع الثروة واقتسامها ما بين الاتحاد والأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم، تعد مشكلة وأزمة سياسة واقتصادية في آن واحد، ومثالا على عدم الوحدة الوطنية. "لقد كان موضوع توزيع الثروات بين العراقيين ولا سيما ثروة النفط والغاز، من أكثر المواضيع حساسية، وربما كانت سبباً لرفض الفيدرالية أو المطالبة بها على حد سواء. فامتلاك بعض الأقاليم للثروات دون أقاليم أخرى، يؤدي إلى خشية الأقاليم التي لا تمتلك هذه الثروات من استئثار تلك الأقاليم بها وحرمانها منها، وبالتالي فهي ترفض الفيدرالية لهذا السبب. كما أن التوزيع غير العادل لهذه الثروات وحرمان الأقاليم التي تمتلك هذه الثروات من الحصول على حصة عادلة منها يدفعها إلى المطالبة بالفيدرالية للحصول على توزيع عادل لتلك الثروات"(كوردسمان، ٢٠٠٢، ص٢٢).

و"إن جدل توزيع الثروات حول ما يرتبط بالحديث عن تطبيق الفيدرالية في العراق، هو خلال إصرار الشيعة والأكراد على تطبيق نظام الأقاليم وعلى تقسيم الثروات. وفقاً للأقاليم ولما تحويه أراضيها من ثروات وخاصة النفط، وعلى تمتع سكان كل إقليم بنسبة معينة من الثروة، ثم الاقتسام مركزيا بين بقية المحافظات أو الأقاليم، فيما لو أقر إقليم الجنوب والوسط(٥٠%) من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عموم عائدات الثروة النفطية. لكن خشية السنة العرب وتمسكهم بنظام الحكومة المركزية وخاصة في توزيع الثروات، تأتي من خلو معظم الأراضي ذات الأغلبية السنية من الثروة النفطية المتنازع عليها. إذ يرون أن هذه الثروة ملك لجميع فئات الشعب، وعليه يجب أن تتحكم الحكومة المركزية بتوزيعها بعدالة بين المحافظات، وفقاً لنسبة السكان وبدون تفضيل أي محافظة أو إقليم على سواها، مهما كانت الثروة التي تحتويها أراضيها"(غالي ومازن، (٢٠٠٦)، موقع إلكتروني).

وعليه، نلاحظ"أن واحدة من المسائل التي لم تجر أية إشارة بصددها في الدستور العراقي الدائم، هي مسألة اعتماد العقد الفدرالي كأسلوب لتنظيم العلاقة بين السلطات الفيدرالية (الاتحادية) وسلطات الأقاليم، وبين سلطات الأقاليم فيما بينها. فإذا كانت المهمة الأولى للقوانين (الرئيسية والفرعية) هي كيفية توزيع الخيرات وإدارتها، فإن العقد الدستوري يقوم بتحديد حجم الاختصاصات الموكلة لكل من السلطات الاتحادية وسلطات الأطراف، بالإضافة إلى العقود والاتفاقيات التي تبرمها سلطات الأقاليم فيما بينها، بما في ذلك اتفاقيات المحافظات للانتظام في طرف فدرالي إقليمي"(جاسم، ٢٠٠٦، موقع إلكتروني).

فحكومة إقليم كردستان تصر على مبدأ تقاسم الموارد بما فيها النفط، وأن يكون لها حق التصرف في الاستثمارات النفطية في الإقليم، بينما تذهب الحكومة ألاتحادية إلى أن النفط كله يجب أن يكون بيد الحكومة المركزية. ويثير هذا الموضوع مسألة العقود النفطية، بما تتضمنه من عمليات التنقيب والاستثمار والصناعة والتصدير في مجال النفط والتي أبرمتها حكومة إقليم كردستان مع عدد من الشركات الأجنبية دون الرجوع إلى الحكومة العراقية" (حكومة إقليم كردستان، وزارة شؤون مناطق خارج إقليم كوردستان، هل حركة القومية الكردية انفصالية؟ ٢٠٠٩م، الموقع الرسمي للوزارة)."وقد أثار توقيع هذه العقود أزمة سياسية وقانونية بين الحكومتين المركزية والكردية، فهناك تناقض بين ما يتصوره القادة الأكراد، على اعتبار أنه حق قانوني لكردستان ونصوص قانون النفط الاتحادي، كما أن هذا التناقض ينطبق أيضاً على العلاقة بين قانون النفط الكردستاني وقانون النفط الاتحادي، إذ إن الأول صدر قبل الأخير. ويقضي قانون النفط لإقليم كردستان بأن الوزير المختص وبموافقة المجلس الإقليمي الحق في إبرام عقد نفطي للاستكشاف والتطوير لمنطقة محددة مع شركات خاصة كردستانية أو عراقية أم أجنبية(نص مشروع قانون النفط الخاص بحكومة إقليم كردستان، موقع إلكتروني).

"ولكن حكومة إقليم كردستان تؤكد بأن هذه الاتفاقيات (العقود) قانونية، ولا تخالف الدستور العراقي"(الشرق الأوسط (صحيفة)، العدد ١٠٥٣٧، بتاريخ٢٠٠٧/١٠/٤م، موقع إلكتروني). وفي هذا الصدد يذكر السيد (نيجرفان البارزاني) رئيس وزراء إقليم كردستان، في مقال مهم نشر على موقع (وول ستريت جورنال) بأن: "العقود التي وقعتها الحكومة (إقليم كردستان) مع شركات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عالمية، ليست محاولة لامتصاص الإقليم لموارد النفط، ولكنها بالأحرى أفضل خطوة للتقدم إلى الأمام، وأن عقود المشاركة بالإنتاج تتطابق تماما مع الدستور العراقي الذي أعطى للإقليم سيطرة أساسية على موارده الطبيعية" (حبيب، ٢٠٠٧، ص ٣). وذكر السيد (جمال عبد الله) المتحدث باسم حكومة الإقليم: "أن هذه العقود سليمة من الناحية القانونية"، وكذلك أشار إلى أن: "القانون يجيز لحكومة الإقليم إبرام مثل تلك العقود"موضحاً أن: "فقرات القانون تتفق وتنسجم تماماً مع بنود الدستور العراقي"(حبيب، ٢٠٠٧، ص ٤). على أن مسودة القانون تعتمد على المادة (١١٥) من الدستور العراقي التي تنص على: "كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في الإقليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في الإقليم، في حالة الخلاف بينهما" (المادة (١١٥)، الدستور العراقي الدائم، عام ٢٠٠٥).

وأخيرا، يرى الباحث أن ما أقرته الحالة السياسية العراقية من تكريس للمحاصصة الطائفية والعرقية وغياب السياسة الاقتصادية والأمنية الناجحة أدى إلى معاناة فئات واسعة من الشعب العراقي من البطالة والفقر والنهب والفساد، وعدم استغلال وتوزيع الثروات الوطنية بصورة عادلة، مما خلق حالة من التذمر وعدم الاستقرار، وتتحمل الدولة بسياستها مسؤولية تدني الحياة الاجتماعية وتفاقم الفقر والعنف بعد فشلها في معالجة الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني وبناء هياكله الهادفة لخدمة والمجتمع العراقي، والحد من انتشار العنف بكل أشكاله.

تاسعا: نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

إن الولايات المتحدة عندما احتلت العراق اتجهت منذ بداية الاحتلال إلى حماية حقول النفط ومناطق التخزين، حيث اتجهت فرقة المشاة الأمريكية الخامسة باتجاه البرجسية وإلى مدينة البصرة والسيطرة عليها لتأمين آبار نفط الرميلة لأنها تعدُّ هذه الآبار صيداً ثميناً إذ ينتج يومياً مليون برميل نفط قبل الاحتلال."وقد اندفعت كذلك فرقة جليس الأمريكية وقطعان من البحرية البريطانية لاحتلال ميناء أم قصر لتأمين وصول سفن الإدامة والرسو فيها لتحميل النفط للولايات المتحدة وبريطانيا. أما في الشمال العراقي فقد اندفعت وحدات القوات الخاصة الأمريكية بالتعاون مع ميلشيات الأحزاب الكردية بالهجوم على مدينة الموصل وكركوك وتأمين السيطرة على منابع آبار النفط هناك" (مركز صقر للدراسات العسكرية والأمنية الإستراتيجية)، وقبل كل ذلك سعت قوات الاحتلال في بغداد إلى التوجه إلى وزارة النفط لحماية الوثائق والعقود والمعلومات التفصيلية عن نفط العراق. وعمدت إلى إحداث حالة من الفوضى تشمل العراق ومدنه؛ كان من أهم صورها أن عمد المحتلون إلى هدم مؤسسات الدولة، وحلّ الجيش العراقي وتسريحه ونسف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إدارات تسجيل النفوس والهويات في بغداد، كان الهدف منها إحداث فوضى داخلية وليفتح الباب أمام المتسللين من مختلف الجنسيات، حتى الأجنبية والإسرائيلية، من أجل المطالبة بتسجيل الهويات المفقودة، وبهذه الطريقة يتم إيجاد هذه المجموعات وتكون الفرصة سانحة لها للمشاركة في أية أحداث مطلوبة مستقبلاً من الجهات التي ينتمون إليها مثل القتل الجماعي للمدنيين، وتوسيع الهوة الطائفية ونشر الخراب والفوضى في العراق، وهذا ما حدث بالفعل خلال الخمس سنوات الماضية، الذي أدى إلى خلق معادلة جديدة في العراق لقوى سياسية تتحرك بإيحاء إثني وطائفي بدافع تقويض انتماء العراق وتجاهل هويته العربية لإخراج العراق من دوره الإقليمي وميراثه القومي وإعادته إلى ثقافة مشبعة بالترسبات ومواريث الأعراف والأديان والطوائف، ولعل ما يؤكد ما يذهب إليه البحث هو تصريح الرئيس العراقي جلال طالباني حين قال: "إن قوات التحالف الدولية التي جاءت لتحرير العراق تبدلت مهمتها بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية بوضع العراق تحت الانتداب، مما حول التحرير إلى احتلال بموجب القرار (١٨٤٣) سنة (٢٠٠٣) وإنني أُعده خطيئة كبرى والاحتلال مرفوض من جميع فئات الشعب العراقي (برنامج ساعة حرة، فضائية الحرة، ٢٠٠٨).

فالنظام العراقي الذي أرادته الولايات المتحدة الأمريكية قام على أساس قواعد دستورية جديدة تنظم عملية تداول السلطة وبيان الحقوق والواجبات، غير أنه ما زال يواجه طعناً بشرعيته منذ اليوم الأول، وكل هذا لم يجعله أساساً كافياً لتحقيق السلم الأهلي وبناء النظام الذي يحظى بالإجماع، فالعراق حالياً ينمو في بيئة سياسية متنافرة وهو يقع بين متناقضين إيران والسعودية، وهو حتى الآن غير مقبول بشكل إيجابي في المنظومة الإقليمية العربية. ناهيك عن الصراع الذي يعيشه النظام العراقي حالياً بين ولاء هذه الحكومة للقوات الأمريكية التي أتت بها للسلطة وبين ولائها الطبيعي والأيدلوجي لإيران (الكفارنه، ٢٠١٣، موقع إلكتروني).

وقد كان لطبيعة الخاصة التي يتميز بها الاقتصاد العراقي وعدم بذل الجهود الكافية لإعادة هيكلة الاقتصاد وفق خطط منطقية دورا في مضاعفة السلبيات الناجمة عن المشكلة الاقتصادية، ففضلا عن هيمنة القطاع النفطي في توليد التاتج القومي والتضخم الحرد في الجهاز الحكومي وعدم وجود منتجة اقتصاديا، ترتفع نسبة البطالة بين الشباب لتصل إلى (٥٠%). وتعد مشكلة البطالة ظاهرة سلبية تسهم في تعميق العنف كونها مرتبطة بالأمن الاقتصادي للفرد الذي يقوم على ركيزتين أساسيتين، هما: أمن العمل وأمن الدخل، بما يعكسه ذلك من سلامة الفرد من التهديدات المفاجئة وهو الهدف الأساس الذي يسعى إلى تحقيقه الأمن البشري باعتباره موجها لحماية الفرد، والحفاظ على استقراره الاجتماعي من جهة والاستقرار السياسي للبلد من جهة أخرى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، ١٩٩٤، ص٢٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح الجدول رقم (٣) أعداد العاطلين عن العمل في العراق لسنوات مختارة مع مقارنتهم بمجموع القوى العاملة لكل سنة (الحلفي، ٢٠٠٨، ص١٠٥).

جدول رقم (٣) أعداد العاطلين ومجموع القوى العاملة لسنوات مختارة

السنة	أعداد العاطلين (بالملايين)	مجموع القوى العاملة (بالملايين)	نسبة البطالة
٢٠٠٠	١.٣	٨.٦	%٤٥
٢٠٠٤	٩.٣	٠.٧	%٥٥
٢٠٠٦	٠.٤	١.٨	%٤٩

المصدر: الحلفي، ٢٠٠٨، ص١٠٥

يمكن أن نتبين من خلال الجدول السابق أن نسبة العاطلين عن العمل من مجموع القوى العاملة تعرضت إلى تغيرات عدة، فعلى الرغم من أن التغير السياسي في ٢٠٠٣ حمل تباشير انقلاب اقتصادي إلا أننا نجد أنه وخلال عام ٢٠٠٤ بلغت نسبة العاطلين عن العمل ما مقداره (٥٥) بالمائة، ومن دون شك أن وجود هذه الشريحة الضخمة من العاطلين عن العمل يفضي بأعداد كبيرة منهم إلى البحث عن مجالات عمل غير مشروعة لسد احتياجاتهم مثل الجريمة العادية، الجريمة المنظمة والأخطر التورط في أعمال العنف والإرهاب(جاسم، ٢٠١٠، ص٢٠).

وفضلا عن البطالة، نجد أن وقوع أعداد هائلة من السكان تحت خط الفقر يعد مؤشر خطير على سلامة الأمن البشري ومن ضمنه الأمن الاقتصادي لهؤلاء وانعكاساته الحتمية على الأمن السياسي للمجتمع، إذ يوجد ما يقدر بـ (١٢-١٤) مليون شخص لا يتجاوز دخلهم الشهري (٤٠) دولار، وتتراوح معدلات الفقر ما بين (٤٠-٥٠) بالمائة من السكان، بل أن (٥٠) بالمائة منهم هم تحت خط الفقر حسب تصريح رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب (صحيفة المنارة العراقية، صدرت في البصرة، ١٢ أيلول ٢٠٠٧٤، ص١١). ومن المؤكد أن البطالة هي الحاضنة الطبيعية للجريمة بحيث نلاحظ أنه منذ عام ٢٠٠٣ ازدادت الجريمة في العراق من عمليات خطف وقتل وانتماء لتنظيمات أو مجاميع إرهابية في سبيل الحصول على المال، ومن المؤكد أن معظم المنتمين إلى هذه التنظيمات هم من الشباب في سن العمل(جاسم، ٢٠١٠، ص٢٠).

وقد حاولت الحكومة ٢٠٠٧ معالجة مشكلة البطالة من خلال برنامج الحماية الاجتماعية من خلال رصد (٣٣٠) مليون دولار لهذا الغرض من الموازنة العامة للعام المذكور(الموازنة الحكومية للعام ٢٠٠٧، بغداد). إلا أن الحماية الاجتماعية لا يمكن أن تقدم خطوات كبيرة في حل المشكلة لأن البرنامج المكور يعاني أصلا من مظاهر فساد مالي وإداري كبير، ومما أسهم في تعقيد مشكلة البطالة ارتفاع معدل نمو عرض العمل من القوى العاملة (١٢. ٦) الذي بات أعلى من معدل النمو السكاني (٣. ٢) بحيث أن سوق العمل في العراق أخذ سنويا يستقبل ما يقدر بـ (٢٠٠) ألف شخص وفقا لتصريح وزير التخطيط والتعاون الإنمائي(مقابلة خاصة مع الدكتور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مهدي الحافظ، وزير التخطيط والتعاون الإنمائي السابق في صحيفة المنارة، ٢٩أغسطس ٢٠٠٧، ص١١).

وانتشرت منذ بداية الحرب عمليات السلب والنهب والاختطاف والعنف بشكل واسع، وتواجه السلطات المعنية صعوبات جمة في فرض وحماية الأمن على نحو فاعل. وكنتيجة حتمية لقرار إقالة أوحل الجيش وطرد البعثيين من الوظائف، الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة، كما أن الألوف من السجناء ممن أطلق سراحهم من قبل النظام السابق أثناء الحرب، قد أدى إلى ارتفاع البطالة، وزاد من انتشار الفقر وتدهور الصحة العامة. وحتى الذين لديهم وظائف يعانون من تدهور الصحة، بسبب وظائفهم ومشاكلها. في حين هناك الكثير من الناس يعملون في إطار الاقتصاد غير الرسمي الذي لا يقدم أية ضمانات وظيفية. بارتفاع نسبة الذين ينخرطون في مجال الأعمال الخطرة، كالدعارة والتجارة غير القانونية، يضاف إلى ذلك وجود الضمان الاجتماعي الذي يبدو انه في طور الانحلال والتلاشي. و"إن تأثيرات الحرب المباشرة في الجنود والمدنيين تأتي من القتال المباشر، بسقوط القتلى والجرحى في المعارك. وتظهر أيضا هذه التأثيرات من العواقب غير المباشرة للحرب، التي تستمر لسنوات طويلة بعد انتهاء الصراع. ومن هذه العواقب الصدمات البدنية و النفسية، على الرغم مما يجري تجاهلها في إحصائيات الحروب. إن تردد السلطات الأمريكية في تعداد قتلى الجنود العراقيين هي من بين المشاكل التي لم تظهر بعد بسبب أن موظفي الصحة لا يملكون الوقت الكافي لتسجيل الوفيات من جهة، وكذلك لأن الجرحى ينتقلون إلى أماكن أخرى بسرعة من جهة أخرى. وهذه الحالة هي وصف للدرجة التي وصلت لها الخدمات الصحية في العراق، بتدهور جميع انجازاتها المطلوبة وفقدانها لمعنى وجودها، بعد ما كان القطاع الصحي في العراق يعدّ واحدا من أفضل الأنظمة الصحية في الشرق الأوسط والممول من قبل الحكومة المركزية والتي تقدم كافة الخدمات مجاناً و للجميع. صحيح أن حرب الخليج الثانية واستمرار الحصار الاقتصادي الدولي عقد من الوضعية الصحية، حيث شل النظام الصحي وبرامج الصحة الوقائية، بتجميده للتقدم الطبي والدورات التدريبية بسبب منع دخول الكتب والمجلات الطبية إلى العراق خلال سنوات التسعينيات وبتواجد المشاكل التي واجهت صيانة وإدامة تطوير الأجهزة الطبية. غيران ما دمرته المعارك والقصف الجوي للمؤسسات والسرقة، كانت نتائجه تفوق ما أحدثه الحصار" (Richard, 2003).

وتفشت بعد الاحتلال ظاهرة الفساد الإداري والمالى بشكل كبير، لا سيما وأن سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) التي حكمت العراق لمدة تزيد عن العام تورطت في نشاطات الفساد على حد رأي (ستيورات بوين) المفتش الخاص بعملية إعادة إعمار العراق والذي سبق وأن أشار إلى أن هذه السلطة قامت بتبديد ما مقداره (٨. ٨) مليار دولار من أموال النفط العراقية، والتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنفقت على شكل رواتب ونفقات تشغيلية شبكات الفساد مع ضعف المركزية الإدارية للسلطة وتداخل أجهزة الأحزاب المختلفة مع أجهزة الدولة وضعف الرقابة المالية والسياسية الأمر الذي أدى إلى نشوء ما يشبه (المافيات السياسية)، وإن الفساد الإداري والمالي بهذا الشكل لم يؤدِ إلى عرقلة عملية التنمية الاقتصادية فحسب بل ساعد أيضا على تمويل العمليات الإرهابية؛ إذ إن الكثير من الأنشطة والعمليات التي قادتها الجماعات المسلحة كانت تعتمد على التمويل المتأتي من مصادر الفساد المالي حسب ما جاء في تقرير للسفارة الأمريكية في بغداد صدر في نهاية أيلول من عام ٢٠٠٧ (تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية، ٢٠٠٧، ص٩٢).

وعلى هذا الأساس أصبح العراق يحتل مراكز متقدمة في ترتيب الدول الأكثر فسادا في العالم، ويمكن الاطلاع على الجدول رقم (٤) الذي يبين ترتيب العراق في سلم الفساد العالمي للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ (التقرير الإستراتيجي العراقي، الفساد ودورة في تحجيم الأداء الاقتصادي العراقي بعد الاحتلال، ٢٠٠٨، ص٣٢٤).

جدول رقم (٤) ترتيب العراق في سلم الفساد العالمي للفترة (٢٠٠٣- ٢٠٠٧)

السنة	الترتيب	مجموع الدول	المركز
٢٠٠٣	١١٥	١٣٣	١٨
٢٠٠٤	١١٦	١٣٣	١٧
٢٠٠٥	١٣٠	١٤٦	٤٦
٢٠٠٦	١٤١	١٥٥	١٤
٢٠٠٧	١٧٨	١٨٠	٣

المصدر: التقرير الإستراتيجي العراقي، الفساد ودورة في تحجيم الأداء الاقتصادي العراقي بعد الاحتلال، ٢٠٠٨، ص٣٢٤

وورد في الدستور العراقي الدائم مسألة توزيع الثروات تحت المادة (١١١) نصت على أن: "النفط والغاز هو ملك لكل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات" (المادة ١١١، الدستور العراقي الدائم، عام ٢٠٠٥م). وأشارت المادة (١١٢) فقرة أولا على أن: "تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون"(المادة ١٠٦، الدستور العراقي الدائم، عام ٢٠٠٥م). كما نصت المادة(١٠٦) على أن: "تؤسس بقانون هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية، وتتكون الهيئة من خبراء الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات وممثلين عنها، وتضطلع بالأسس الآتية: التحقق من عدالة توزيع المنتج والمساعدات والقروض الدولية، بموجب استحقاق الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم. والتحقق من الاستخدام الأمثل للموارد المالية الاتحادية واقتسامها. ضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الأموال لحكومات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم، وفقاً للنسب المقررة"(المادة ١٠٦، الدستور العراقي الدائم، عام ٢٠٠٥م).

و"يتضح من النصوص الواردة أعلاه، بأن المشرع الدستوري أشار إلى ثروة النفط والغاز باعتبارها تشكل(٩٠%) من واردات الدولة العراقية، وجعل ملكيتها لجميع أفراد الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات. وكذلك حصر إدارة تلك الثروات بالحكومة الاتحادية، كما بين الدستور أن الواردات الناشئة عن هذه الثروات توزع بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد. وما يمكن ملاحظته على النصوص السابقة، أنها غابت منها الصياغة الفنية الصريحة في بعض العبارات مثل (الحقول الحالية) و(الأقاليم المتضررة) مما يفسح المجال أمام التكهنات والتغييرات المختلفة، وكل ذلك في ظل غياب إصدار قانون النفط والغاز. أي هي تلك النصوص التي قد تفسر تفسيرا خاصاً وخطيراً، فمن ناحية تبدو أنها تلبي تطلعات الشعب العراقي بفرض سيادته وملكيته لموارده النفطية، إلا أن دس السم في العسل هنا يظهر في استخدام كلمتي (الأقاليم والمحافظات) إذ يُفسر البعض أو يبدو أن البعض قد اتفق ضمناً، على أن الشعب العراقي ليس كله وإنما البعض منه الذي يعيش أو يتواجد في إقليم معين أو محافظة معينة، هو الذي يملك النفط والغاز المنتجين ويملك التصرف والتعاقد على تطوير هذه الثروة بصورة مستقلة عن المركز"(كوردسمان، ٢٠٠٢، ص٤٤) .

عاشرا: قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:

تعرف الهجرة بأنها أحد أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى أرض تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود ويتبع عملية الانتقال تغيير محل الإقامة (الراوي، ٢٠٠٩، ج٢/ص١١٣). وهي على نوعين هما: هجرة خارجية، وهجرة داخلية؛ فالهجرة الخارجية أو الدولية يقصد بها: تغيير محل الإقامة من دولة إلى أخرى(المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الهجرة "مفاهيم ومقاييس"، ص ٢). أما الهجرة الداخلية، فيقصد بها: انتقال الأشخاص من منطقة جغرافية إلى منطقة جغرافية أخرى داخل حدود الدولة.. بقصد الإقامة الدائمة ، سواء كان ذلك لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية (مجلة حوار الفكر، المعهد العربي للتدريب والبحوث المستقبلية ، ٢٠٠٧، ص ٢).

فقد لوحظ أن محافظات (كربلاء، الانبار ، المثنى ، النجف ، بابل) بسبب تصاعد وتعاظم دورها الاقتصادي والثقافي والديني إضافة إلى استقرار أوضاعها الأمنية، مما جعلها جاذبة ومستقطبة للمهاجرين أكثر من باقي المحافظات. ولابد من الإشارة إلى أن محافظة (البصرة) ازداد معدل الهجرة الوافدة إليها؛ وذلك لتنامي دورها الاقتصادي والتجاري، لاسيما وأنها قد بدأت بتصدر المحافظات من حيث عدد المهاجرين الوافدين إليها منذ سنة ٢٠٠٥ م؛ إذ بلغت أعدادهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٧١٣٠٠) فيما بلغ صافي الهجرة إليها (١٧٠٥٥٦) مهاجر(وزارة الهجرة والمهاجرين، ص53).

فبعد احتلال العراق وسقوط النظام الدكتاتوري وظهور نخبة سياسية جديدة، تولت بعد ذلك أمور البلاد أثناء مجلس الحكم أو في ما بعد فقد أدى الاحتلال إلى خللٍ في العلاقات بين المكونات الداخلية، فضلاً عن خللٍ في علاقات العراق بدول الجوار وشرعنة التدخل في شؤونه الداخلية بسبب التوجهات الطائفية لبعض القوى السياسية والدينية، التي حاولت وتحاول ربط البلاد بأجندة خارجية ليس لمصلحة البلاد ولا الشعب العراقي، إنما لمصلحة التطرف الطائفي والحزبي وتوسيع الشق بين مكونات الشعب، وبهذا ظهر أن تأثيرات الاحتلال هي أحد الأسباب التي عقدت منذ البداية الأوضاع السياسية؛ لأنها رسمت نهج المحاصصة، وأثرت على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها التغيرات على التركيبة السكانية بعد تصاعد حدة الصراع الطائفي العنفي المسلح، وانجر هذا التوجه على الأقليات غير المسلمة من المسيحيين والصابئة المندائيين والآزيدين وغيرهم التي أخذت بالتقلص متخذة طريق الهجرة إلى خارج البلاد لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من براثن القوى المتطرفة من كلا الجانبين (النتائج الكارثية لاحتلال العراق بعد عام ٢٠٠٣، موقع إلكتروني)؛ إذ هاجر المسيحيون إلى خارج العراق هربا من العنف الطائفي، الذي تفجر بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣. وتشير تقديرات إلى أن عدد المسيحيين العراقيين كان يبلغ المليون قبل عام ٢٠٠٣ لينخفض اليوم إلى أقل من نصف هذا الرقم. ومع تحسن الوضع الأمني نسبيا في عام ٢٠٠٨ عاد بعض المسيحيين إلى قراهم، وعادت بعض كنائسهم إلى الحياة. لكن جماعات مسلحة عادت إلى استهدافهم ليشكل الهجوم على كنيسة سيدة النجاة في حي الكرادة في نهايات عام ٢٠١٠. يومها اقتحمت مجموعة مسلحة الكنيسة خلال قداس مسائي واحتلتها، واحتجزت المصلين فيها رهائن وبدأت بقتل بعضهم. وانتهت محاولة تحرير الرهائن بمذبحة شكلت صدمة كبيرة للمسيحيين، ودفعت بموجات أخرى منهم للهجرة. وآخرون لم يجدوا طريقا إلى الهجرة الخارجية فهاجروا إلى اقليم كردستان العراق حيث يختلف الوضع الأمني تماما. فبعد الاحتلال الأمريكي للعراق اهتز الوجود الاجتماعي وأصبحت الدورة وغالبية سكانها من المسلمين السنة أحد أول معاقل تنظيم القاعدة في بغداد وهجرها معظم سكانها المسلمين الشيعة. وتحولت المنطقة التي تفصلها عن حي أبو دشير ذي الغالبية الشيعية المجاور إلى نقطة تماس وخط فصل طائفي (جبوري، ٢٠١٣، موقع إلكتروني).

إلا أننا نقول: إن العنف الفئوي موجود والحرب الباردة تمارس تحت ظلال شعارات مختلفة منها، إلقاء اللوم على جماعة الإرهابيين والقتل بدواعي الثأر وتصفية الحزبيين والأشكال التي يمكن أن نرصدها لهذا العنف هي، التصفية الجسدية الجماعية و(التهجير الجماعي)؛ حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وصل عدد المهجرين لدوافع سياسية أو لأسباب قسرية نحو ١٠٠ الف شخص في محافظات وسط العراق فقط، ومن كل الاطراف (الانصاري، ٢٠٠٦، ص ١٤). والأمران نجدهما في المناطق التي تشهد تماساً واسعاً في بغداد، ديالي، بابل، البصرة، كركوك والموصل، يضاف إليهما المحاصصة والإقصاء وتغيب الآخر. وقد دفع العنف المزدوج إلى انتقال وهجرة مئات الآلاف من الشيعة والسنة من أماكن سكناهم أو مدنهم وحتى الخروج من البلاد بفعل التوجهات العنفية الطائفية ودور المليشيات الحزبية الطائفية المسلحة والقوى الإرهابية التي أفرغت مناطق وأحياء من ساكنيها، وكانت المليشيات المسلحة والقوى والجماعات التكفيرية المسلحة هي الآلات التي نفذت آليات مخطط زرع الفتنة وجر البلاد إلى حرب أهلية باتجاه تدمير ليس الوحدة الوطنية بل تجاوزتها إلى توسيع الشرخ الثقافي لتفريغ البلاد من العقول النيرة التقدمية والوطنية وحتى المستقلة لخلق ثقافة لا تمت للثقافة الوطنية بأي صلة إلا اللهم بالادعاء والشعارات الفضفاضة، وقد ساهمتْ هذه العملية أيضا في ترك عشرات العقول العلمية والثقافية والفنية والأدبية والصحافية البلاد خوفاً من الملاحقة والمتابعة والتضييق والاغتيال، ولو أحصيناً بشكل واقعي لوجدنا العشرات من الأكاديميين والعلماء والمثقفين، قد تم اغتيالهم لمجرد أنهم يختلفون مع النظرة الضيقة والفكرة الظلامية التي تسعى لخراب عقول ووعي المواطنين ومحاربة القوى التنويرية التي تهدف إلى رفع المستوى الثقافي والوعي الاجتماعي للمواطنين من أجل الدفاع عن مصالحهم المشروعة، أو التحفظ على تدخل رجال الدين في السياسية وسياسة أحزاب الإسلام السياسي ومواصلتها التضييق على الحريات العامة والشخصية، أما بالنسبة للصحافيين فقد قتل حوالي (٣٧٣) منذ احتلال العراق ٢٠٠٣ فضلاً عن استمرار الاعتداء عليهم ومنعهم من مزاولة أعمالهم الصحفية، مما أدى إلى هجرة العشرات منهم إلى دول الجوار أو دولاً أخرى للحفاظ على حياتهم من التهديدات والاغتيال بكاتم الصوت، الذي مازال يلاحق الكثيرين على الرغم من وجود المؤسسات الأمنية المكتفية عددياً ومادياً ومجهزة بالأسلحة المتطورة. وقد شهد إقليم كردستان أيضاً انتقالات واسعة من الجنوب والغرب والوسط من أجل الأمان والعمل، وهو دليل قاطع على التغيرات الكبيرة التي حدثت على التركيبة السكانية والاجتماعية، بسبب الاحتلال والتوجهات الطائفية وتهديدات مليشيات الموت المسلحة، ولم يكن احتلال العراق إلا سيناريو نفذ على مراحل ومنذ زمن أبعد من ٢٠٠٣ (النتائج الكارثية لاحتلال العراق بعد عام ٢٠٠٣، موقع إلكتروني).

فمنذ بداية ٢٠٠٦ أصبح العنف الطائفي سببا رئيسيا لنزوح كثير من المواطنين، خصوصا في بغداد، وتقدر "المفوضية السياسية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، أن العنف الطائفي أدى إلى نزوح ما لايقل عن ٧٣٠.٠٠٠ شخص بعد الهجمات على مواري (الإمامين العسكريين) في سامراء، بين فبراير٢٠٠٦ ومارس ٢٠٠٧، وعدّ العراقيين أنفسهم مهددين بسبب انتمائهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديني، وقد هاجمت المليشيات والمجموعات المسلحة، والجوامع والأسواقوالقرى "المعادية"، وزيادة استهداف الأحياء المختلفة بدرجة كبيرة، وبالإضافة إلى ١.٩ مليون نازح داخل العراق، لجأ أكثر من ٢.٢ مليون عراقي إلى دول أخرى (بول وناهوري، ٢٠٠٧، ص١٤٩).

وأخيرا، تعرفنا في هذا المبحث على بعض المعطيات التي لها علاقة بالموقع الجيواستراتيجي العراقي، ثم استعرضنا- مؤشرات الاستقرار في العراق، على الرغم من أن هذه المؤشرات متداخلة ومتشابكة مع بعض؛ فلم تشهد العراق استقرارا في بنائها الطبقي بسبب تعرض شرائحها الطبقية إلى التبدل والتغيير تبعا لإرادة التكتلات السياسة الحاكمة وانتشار العنف والنهب والفساد، فالعراق يتسم بتعدده الديني والمذهبي والقومي وبتنوع اتجاهاته الفكرية والسياسية، لذلك يتطلب إقامة دولة ديمقراطية حرة مستقلة تعتمد على دستور ديمقراطي ونظام يعتمدان الهوية المواطنة العراقية، وليس الهويات الطائفية والمذهبية والقومية التي تعبر عن التمييز والصراع وتدمير النسيج الوطني للمجتمع، ليمارس من خلالهما الفصل بين الدين والدولة، ولفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وحرية الأحزاب السياسية، وتحقيق مبادئ المواطنة والمساواة والعدالة، والحد من العنف ونظام المحاصصة السياسية من أجل قيام دولة العراق، مما يضمن حل إشكالية التوزيع العادل للسلطة والثروة في إطار مؤسسات وتشريعات تسهر على تحقيق مبدأي المواطنة والتلاحم الوطني اللذين يعدان حجر الزاوية في بناء دولة متعددة الأعراق والأديان والمذاهب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة الخارجية الإيرانية والاستقرار السياسي في العراق

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م تعاملت الإستراتجية الإيرانية بعقلانية وحكمة عالية مع الوجود الأمريكي بجوارها الغربي في العراق، لا سيما وأنها ظلت تمزج ما بين الثوابت والمتغيرات منذ نجاح ثورتها الإسلامية عام ١٩٧٩ وحتى الآن (العيسى، ١٩٩٦، ص٤٣٥-٤٤٧).

وقد عدّت إيران أن العراق خط الدفاع الأول (الشيعي) لها ضد أي عدوان عليها انطلاقا من الأراضي العراقية، في ظل وجود أغلبية شيعية فيه، لا سيما وأن الإدارة الأمريكية صرحت كثيرا قبيل العدوان عليه بأن غزوها واحتلالها له سيكون مقدمة لإحداث تغييرات جذرية في خارطة الشرق الأوسط، وهذه الدول تقع على طرفي العراق من شرقه وغربه، وبذلك أعطت إدارة بوش المبرر للعديد من دول الإقليم للشعور بأن هذا النموذج سيطالها، وحفزت منه ساحة مثالية أمام الحركات المتشددة في أن تجعله أرضها المثالية والخصبة للمواجهة مع أمريكا بدل الذهاب إليها في عقر دارها (العاني، ٢٠٠٧، ص٤٧-٤٨).

ويمثل العراق قلب الإستراتيجية الإيرانية ومحور الحركة الإيرانية الخارجية لأسباب كثيرة أهمها ما يلي (Alliance , 2007, p. 6):

١. وجود تصورات إيرانية بأن العراق هو جزء من الامتداد التاريخي والجغرافي والمذهبي لإيران، وبالتالي اعتبار العراق إقليم إيراني أو احد الأقاليم الإيرانية وليس دولة مستقلة ونشير إلى تصريح أبو الحسن بني صدر أول رئيس إيراني بعد الثورة الإيرانية الذي قال فيه أن العراق عبر التاريخ كان جزءاً من فارس، وأن أثار طاق كسرى مازالت موجودة قرب بغداد حتي الآن، وما ذكره رئيس أركان الجيش الإيراني فيروز آبادي بأن الخليج والمنطقة كانت دائماً ملكاً لإيران وأن نفط الخليج يقع في مناطق فارسية (فريد، ٢٠٠٧، ص ٥٧-٦٠).
٢. اعتبار إيران أن العراق بوابة العبور والسيطرة على باقي دول الخليج ومن ثم بقية العالم العربي لنشر فكر الثورة الإيرانية، علاوة على أن بقاء العراق بعيداً عن السيطرة الإيرانية يعني عزل إيران عن أماكن التواجد الشيعي في كل من سوريا وجنوب لبنان.
٣. المراهنة الإيرانية المستمرة على أن شيعة العراق هم أكثر ولاءً لإيران وأكثر تجاوباً مع توجهاتها الإيديولوجية والمصلحية من ولائهم لحكوماتهم الوطنية، وكذلك المراهنة على أن وجود الحوزة الدينية في النجف سيسهل من فرص اندماج وتبعية حوزة النجف إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حوزة قم ، وبالتالي الاستفادة من نفوذها الديني في تصدير فتاوي وقرارات تخدم المصلحة الإيرانية.

٤. إيلاء إيران أهمية خاصة لمدينة النجف الأشرف وكربلاء، واعتبار أن سيطرة إيران على هذه المدينة وتحويلها إلى قبلة للشيعة في العالم يسمح لإيران بمزيد من النفوذ لدى الطوائف الشيعية الأخرى المنتشرة في بعض الدول.

٥. تصور إيران بأن العراق هو الحجر العثرة الأساسي أمام امتداد النفوذ الإيراني إلى الخليج الذي يدين بعض سكانه بالمذهب الشيعي، ووضح ذلك جلياً خلال الفترات التي تكون فيها الدولة العراقية قوية اقتصادياً وعسكرياً .

٦. اعتبار إيران أن الخطر الواقع عليها من الحكام الوهابيين أو ذوي الأصول السنية هو أكثر بكثير من الخطر الذي يواجهها من الشرق والغرب، واعتبارها أن أهل السنة هم الأعداء الحقيقيين للمذهب.

وانطلاقا من ذلك، فإن إيران سعت لإقامة علاقات جيدة مع العراق، والحفاظ على حكومة ضعيفة في بغداد، ومنع رجل قوي من الاستيلاء على السلطة، وهي تنطلق من دوافع إستراتيجية عديدة من أبرزها الحفاظ على الأمن القومي والمصالح القومية للدولة الإيرانية (منيسي، ٢٠٠٣، ينظر على الموقع إلكتروني)، وهذا ما أشار إليه وزير مالية العراق السابق (علي عبد الأمير علاوي)، فقال: "إن لإيران مصالح في العراق لا تتضمن التوسع الإقليمي فقط". ووضح أن إيران وضعت لتحقيق هذه المصالح والأهداف سياسات متعددة وهي كما يلي:

١- الإبقاء على القوى السياسية الشيعية، ككتلة سياسية، متحدين طوال المراحل المختلفة للعملية السياسية، ولا سيما ما يتعلق بالعمل السياسي الانتخابي، الذي يخدم المصالح الإيرانية، من حيث إن تحالفا انتخابيا شيعيا قد يضمن صعود الشيعة السياسي في العراق، لذلك فإن إيران أضحت داعية كبيرة للانتخابات الحرة.

٢- دعم وتأييد بعض الجماعات السياسية والأفراد، وأن هذا يشمل كل القوى في الساحة السياسية، ويشمل الليبراليين العلمانيين مثل (أحمد نجاد) زعيم المؤتمر الوطني العراقي، والساسة الكرد.

٣- إبعاد الخطر الأميركي عن إيران، والحيلولة دون اتخاذ الولايات المتحدة خطوات جذرية ضد إيران(علاوي، ٢٠٠٩، ص٤٥٨-٤٥٩).

الأمر الذي جعل إيران تعمل على أبقاء العراق تحت"الفوضى الخلاقة"ما يكفي من إشغال وتعادل القوات الأمريكية وعدم قدرتها على استخدام القوة ضدها، وأنها واقعة في شق التناقض بين أن تدعم العملية السياسية، فيفوز بذلك أصدقاؤها بالنصيب الأوفر من السلطة، والتناقض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخر وهو استقرار العراق، وحتى إن كان لصالح أصدقائها سيجعل أمريكا طليقة اليد في إحداث التغيرات المحتملة، وهكذا فهي تمارس لعبة مزدوجة فهي من جهة تحت الأحزاب الوثيقة الصلة بها على الدخول في العملية السياسية واستثمارها حتى منتهاها وأن تلعب مرة أخرى على وتر دعم فصائل المقاومة العراقية بشقيها الشيعي والسني، وتعميق المأزق الأمريكي (العاني، ٢٠٠٧، ص٤٩).

وهناك من قال: بأن لإيران يدا حتى بالنسبة لدعم المجموعات غير العراقية في الوسط السني، ربما لكي تصل بأمريكا إلى حالة الإحباط والتعثر في العراق، وتحاول أن تمسك بيدها كل الخيارات في آن واحد، وهناك من قال بأن الذي يحتل العراق عمليا هي إيران وليس أمريكا (كيالي، ٢٠٠٩، ص٤٠-٤١).

وهذا لا يتوافق مع ما أشار إليه نائب وزير الخارجية الإيرانية السابق (عباس مالكي) حين عبر عن تخوفه من نشوب نزاعات عرقية ومذهبية في العراق، فقال: (إن الفوضى في العراق ليست في مصلحة إيران، فاشتعال النار في بيت جارك يعني بيتك في خطر"(Nasr, 2006, p 74 -58).

وترى إيران أنه في ظل وجود حكومة عراقية بأغلبية (شيعية وكردية)، فإنه يساهم في إنشاء منطقة أمنية عازلة تساهم في حماية الأمن القومي الإيراني، وتحقق المكاسب الآتية:

- حماية الأمن على الحدود مع العراق، والتي طالما شكلت تهديدا تاريخيا لإيران.
- تعزيز مكانة الشيعة ودورها في رسم سياسات الدول التي يتواجدون فيها.
- تكريس اختلال التوازن الإقليمي لصالح إيران ولغير صالح السعودية ومصر.
- إدامة التأثير على سياسات منظمة الأوبك بما ينسجم مع التوجهات الإيرانية.
- تكريس نفوذ إيران في العراق مع الإبقاء على الوضع تحت السيطرة إلى حين زوال الخطر الأمريكي(عبد الحي، ٢٠٠٩، ص١٨٤).

الأمر الذي يحقق الصعود السياسي للقوى الموالية لإيران، مما يساهم في حماية أمنها القومي، في ظل وجود حكومة عراقية لا تناصب إيران العداء، ولم تشكل تهديدا لأمنها القومي .(Atlantic Monthly – Iran in Iraq, Vol. 299, Issue. 4. May. 2007)

وتمثل دور السياسة الخارجية الإيرانية في استقرار العراق من خلال جوانب عديدة هي على النحو الآتي:

- **الجانب السياسي**

استخدمت إيران عدداً من الأدوات السياسية والأمنية للنفوذ إلى الواقع العراقي، ووضح ذلك من خلال عدم اعتراض إيران أو إعاقتها للحرب الأمريكية على العراق وإسقاط نظامه، نظراً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتوافق ذلك مع الهدف الإيراني في ذلك الوقت، والذي يتمثل في تدمير العراق وإزاحة النظام القومي العربي، وخلق نظام جديد يسهل الحركة الإيرانية، وكذلك قيام إيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق بتصفية وقتل المئات من الضباط والطيارين ورجال المخابرات والعلماء العراقيين، ومطاردة وإزاحة القوى العراقية القومية والإسلامية المعادية للتوجه الإيراني، مع تقديم الدعم المالي والمخابراتي للقوى المؤيدة لها خاصة حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية(Guzansky, 2011, p93).

وحاولت السياسة الإيرانية أيضا محاولة خلخلة الأوضاع السياسية في العراق، والعمل على إضعاف حكوماته تمهيداً لخلق قيادة سياسية ضعيفة تدين بالولاء والطاعة لإيران، الأمر الذي يسهل لها تحقيق مصالحها بأقل تكلفة ممكنه، فصرح قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني: "إن بلاده حاضرة في الجنوب اللبناني وفي العراق، وأن هذين البلدين يخضعان بشكل أو بأخر لإرادة طهران وأفكارها"، كما عملت إيران على الضغط على الحكومات العراقية المتتالية من أجل تقديم تنازلات مرتبطة بالحدود المشتركة، وفي هذا الإطار استطاعت إيران انتزاع موافقة العراق على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي تحدد الحدود الفاصلة بين البلدين، كما استطاعت أيضا انتزاع موافقة الحكومة العراقية التي تشكلت بعد الاحتلال الأمريكي على إعلان مسئوليتها في شن الحرب على إيران في عام ١٩٨٠، ومما يستتبع ذلك من آثار قانونية خاصة بالتعويضات وما إلى غير ذلك.

واعتمدت إيران بصورة كبيرة بعد إعلان الولايات المتحدة إنهاء العمليات العسكرية في العراق وبداية تشكيل عملية سياسية في العراق على الشيعة العراقيين الموالين لها كأداة لها في العراق، وأعلنت دعمها لوجود دور سياسي كبير للشيعة في حكم العراق الجديد بعد قرون من تعميم دورهم رغم كونهم يمثلون النسبة الأكبر من سكان العراق خاصة العرب منهم، ومن ثم أكد الكثير من المسؤولين الإيرانيين عن رغبتهم في وجود عراق محكوم بقيادة غالبية شيعية معقولة في الوقت الذي تجنبوا فيه الحديث عن وجود نظام عراقي عقائدي على غرار نظام ولاية الفقيه في إيران" (الزيات، ٢٠٠٧، ص١٨).

وقد خطت المصالح الإيرانية في العراق أكبر خطوات كبيرة، وذلك لأول مرة في تاريخ العراق المعاصر، حيث يمسك الإيرانيون بزمام الدولة العراقية. فخلال فترة حكم الرئيس صدام حسين، منحت إيران حق اللجوء لمجموعة من منظمات المعارضة العراقية فأسهم بجزء من قدرتها في التأثير على السياسات العراقية الحالية والمرتبط بحقيقة مفادها أن الأفراد الذين يضمون نسبة كبيرة من الخارطة السياسية العراقية قد أقاموا سابقا في إيران، وإلى جانب اللجوء السياسي زودت إيران مجموعات المعارضة تلك بالمال، والمساعدات اللوجستية والتنظيمية، مما عزز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاقات تعتمد على المستويين، الشخصي، والأيديولوجي. وقد بذلت إيران جهودا كبيرة لتوحيد الأطياف السياسية في العراق بهدف تشكيل الحكومة. وفي الواقع، إن الزيارات المتتالية للمسؤولين العراقيين إلى إيران بعد الانتخابات مباشرة أظهر أهمية دورها في تشكيل الحكومة العراقية الحالية. حيث وفود من جميع الأحزاب جاءت إلى طهران، حتى إياد علاوي، والذي اتهم إيران بتدخلها السلبي في العراق ومحاولتها منع تعيينه رئيسا للوزراء، والذي يبدو أنه يتمتع بدعم كبير من العربية السعودية على الرغم من كونه شيعي، فاز بكثير من الأصوات بين السنة، فلقد نجح في إقناعهم باسترجاع حقوقهم وكذلك حماية مصالحهم(Guzansky, 2011, p 88-90).

وإن للحكومة العراقية في أحزابها السياسية المكونة لها أسبابا قوية للحفاظ على علاقاتها مع طهران، فالروابط التي تربط المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى مع طهران ظلت سليمة. وعلى الأخص منذ ظهور هذا الدعم الشيعي من جانب مقتدى الصدر، وحزب الدعوة. كما أن المجلس الأعلى يحتاج إلى إيران أكثر مما احتاجها من قبل، أما الأحزاب الكردية فقد بقيت حذرة من مخاطر إغضاب تركيا وإيران لأن النزاع حول الأراضي بين منطقة كردستان والأراضي العراقية أصبح أوسع. وبوجود كركوك في قلب هذه العاصفة، فلقد كان على القيادة الكردية أن تحتفظ بنوع من التوازن بين تحقيق أماني الشعب الكردي وتهدئة المخاوف التركية – العراقية (درويش، ٢٠٠٩، ص٩).

ولا شك أن إيران زرعت جذورا لها في كل أرض تنبت فيها بذور التشيع، وهي تتعهدها على الدوام، وفي كل الظروف، وتحت أي مسمى، ولدى أي نوع من الحكومات، منتظرة يوم الحصاد. وفي هذا الصدد يقول هاشمي رافسنجاني: "إننا باعتبارنا دولة شيعية، نساعد الشيعة في كل مكان، حتى لو كانوا أحزابا أو أقلية برلمانية، لقد أصبح للشيعة مركزية الآن في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية وإقرار نظام ولاية الفقيه في الحكم، إن الشيعة قوة إسلامية كبيرة، وهم أكثر الفرق الإسلامية اعتدالا، لذلك سوف تجد لها مكانا بين المناضلين في المستقبل" (سويلم، ٢٠٠٩، ص١١٧).

وتم وضع عنوان للتحرك الإيراني تجاه العراق يخالف حقيقة نواياها، من خلال اختراق منظومة القيادة العراقية من خلال تقديم الاستشارات للمتحكمين في النظام السياسي حول بعض القضايا والمشكلات العراقية السياسية والاقتصادية، وتكثيف الحوار والاتصالات معهم، علاوة على محاولة إيران التأثير على الواقع الديموغرافي في العراق وتغيير الوزن النسبي لبعض مكونات الشعب العراقي خاصة من الشيعة، وذلك من خلال الضغط على الحكومة العراقية لإعطاء الجنسية العراقية إلى عدد كبير من الإيرانيين الموجودين في العراق والذين يقدر البعض عددهم بـ ٢.٥ مليون تقريباً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما عملت إيران على خلق حالة من الشك والريبة في العلاقة ما بين القيادات السياسية في العراق وعلماء الدين السنة، من خلال ترويج إشاعات عن فساد هذه الشخصيات وقيامهم ببعض الأعمال المخالفة للنظام والدولة، مما يسهم في ابتعاد نسبي لهذه القيادات الدينية عن دوائر صنع القرار، وما يؤدي إليه ذلك من تشويه المذهب السني في العراق، علاوة على ما يوفره من مناخ للحقد والكراهية بين رجال الدين والحكام بشكل عام(Knight, 2010).

وتبنت إيران للطرح الديمقراطي في العراق على الطراز الغربي، على أساس أنه النموذج الأفضل لإدارة الوضع العراقي، ارتباطاً بهدف إيراني بعيد المدى وهو أن تطبيق الديمقراطية على هذا النحو سيساعد على تقوية الأقاليم الراغبة في الاستقلال، كما أنه سيعمل على إذكاء سياسة المحاصصة، بما يقود في النهاية إلى إضعاف قوة العراق ومنع عودته مرة أخرى كمعرقل للأهداف الإيرانية في الخليج، وحرصت إيران في تلك الفترة على الإبقاء على علاقات متميزة مع القادة الكرد، وعدم التفريط فيها كخط استراتيجي عام لإيران يضمن عدم عودة البعثيين أو قيام حكم سني مرة أخرى، والإبقاء على خط اتصال مع بعض الأطراف السنية في العراق، مستغلين سياسة الإغراء والتهديد على أساس أن الاقتراب من إيران هو أحد متطلبات المشاركة السياسية في الحكم والعكس صحيح.

هذا بالإضافة إلى إتاحة المجال لعمل أجهزة الاستخبارات الإيرانية للعمل السياسي السري والعلني في العراق، من خلال الحرس الثوري الإيراني وجهازي الأمن والاستخبارات الإيرانية ومجموعات من الميليشيات التابعة لها، ومجموعات من الحوزة الدينية في قم، وفي الغالب تعمل هذه الجهات تحت واجهات متعددة ومستترة من خلال وجودها داخل تنظيمات سياسية إسلامية عراقية، وتنظيمات خيرية ودينية ، وواجهات دبلوماسية وتجارية ومكاتب صحفية وإعلامية وغيرها (the Islamic Republic and ‘‘soft war’’ June 12, 2010). والعمل على إقامة شبكة واسعة من التنظيمات الخيرية والأحزاب السياسية الإسلامية البديلة التي تعمل لتوسيع نشاطها في كسب المزيد من الناس إلى هذه التنظيمات التابعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لإيران والتي تلتزم بخطها الفكري والسياسي.

كما عملت إيران على وضع الأموال في خدمة الكثير من رجال الدين لصرفها على المحتاجين من الناس من قبل قوى إسلامية سياسية شيعية بالأساس، بغرض التأثير الفكري والسياسي والعملي عليها، بما يتوافق مع التوجهات الإيرانية، وكذلك وضع جانب كبير من هذه الأموال تحت تصرف الميليشيات المسلحة التي تمارس التهديد والاختطاف والقتل والتخريب ضد مؤسسات الدولة وضد المجتمع، بما يساعدها على استمرار النشاط الدموي في العراق(Guzansky, 2011, p93).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنذ بداية العملية السياسية بتشكيل مجلس الحكم الانتقالى والذي اعترف به الرئيس خاتمي في نوفمبر ٢٠٠٣، أدرك الإيرانيون أن أفضل الطرق لدعم النفوذ الشيعي في الحياة السياسية العراقية هي تأييد الانتخابات العامة التي تظهر الثقل السكاني للشيعة الذين كانت تنظيماتهم السياسية هي الأكثر فاعلية فيما بعد (هاشمي، ٢٠٠٣، ص١٦-١٧).

وفي ٨ جوان ٢٠٠٤، تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة، في هذا الوقت بدأ الضغط على العراق، إثر العمليات المتلاحقة من سرعة تشكيل الأحزاب السياسية وتبدل الحكومة المؤقتة إلى حكومة انتقالية وتوزيع الحقائب الوزارية على أعضاء ينتمون إلى كتل سياسية مختلفة وأحزاب مذهبية، بدأ في هذا الوقت الدفع باتجاه تشكل حكومة شيعية بمساندة المرجعيات الشيعية من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة، حيث شاركت بحماس بالغ لمشاركة المواطنين الشيعية في الانتخابات، وقام أئمة ومراجع شيعية في إصدار فتاوى وحملات دعائية، الغاية منها إلزام المواطنين الشيعية ودفع الجماهير الشيعية في صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم. فأطلق أية الله السيستاني حملة ضخمة لصالح الانتخابات مصمما على توفير الفرصة للشيعة كي يفوزوا بالسلطة التي يرى أنها من حقهم بسبب كونهم يمثلون أكثرية المجتمع العراقي، وعدّ دعم السيستاني للانتخابات بأنها فتوى مهمة للمشاركة في الانتخابات، لهذا ركزت خطب الأئمة الشيعية على مدى أيام الجُمع حول الانتخابات، وإعطائها الألوية لدرجة كبيرة وصلت إلى حد الوعي وتهديد المُمتنع عن المشاركة في التصويت بدخول جهنم(العلوجي، ٢٠٠٧، ص١٤٩-١٥٠).

أما التيار الصدري فقد رفع مقتدى الصدر شعار التحرير، وحذر الأحزاب والقوى الدينية من المشاركة في الانتخابات كونها تنفذ مخططات القوات المحتلة باختيار حكومة ترعى مصالحها في العراق (إدريس، ٢٠٠٥، ص٢٤)، إذ إن الوساطة الإيرانية الناجحة في أواخر مارس ٢٠٠٣ بين حكومة المالكي والميليشيات الشيعية في مدينة الصدر في بغداد كان إشارة أخرى على سياسة الدعم الرسمية الإيرانية، خاصة بإعطاء الدعم المطلق لمقتدى الصدر وجيش المهدي التابع له، والذي يتمتع بمكانة هامة وسط معقله السياسي (Barzegar, p92-93).

وقد أجريت الانتخابات مرتين في عام ٢٠٠٥، وقد سيطر الشيعة بنسبة كبيرة ومن ثم الأكراد على السلطتين التشريعية والتنفيذية وفقا لانتخابات ٣٠ يناير ٢٠٠٥، والتي قاطعها العرب السنة لعدم يقينهم بتوافر ضمانات النزاهة، ولأسباب وجود قوات الاحتلال، أما في انتخابات ١٥ يناير فقد شارك العرب السنة بسبب سيطرة الشيعة على مقاليد الحكم في فترة سابقة (العلوجي، ٢٠٠٧، ص١٥٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأشار موجز الوثائق التي قدمها موقع"ويكيليكس"إلى أن إيران هي اللاعب المهيمن في السياسة الانتخابية في العراق؛ إذ تستخدم علاقاتها الوثيقة مع الشيعة والأكراد، وتحدد شخصيات سنية – ضعيفة – لتشكيل الساحة السياسية لصالح الاتحاد الشيعي في انتخابات ٣٠ يناير ٢٠٠٥، وأشارت الوثائق إلى أن حكومة بهيمنة الشيعة ، وبقيادة التحالف الشيعي موالية لإيران، لا تزال تمثل الألوية بالنسبة لها. فمنذ ٢٠٠٣ أشارت الوثائق أن العميد قاسم سليماني (قائد الحرس الثور الإيراني، فيلق القدس كان النقطة الرئيسة في تنفيذ سياسة العراق بتخويل من السلطة الثانية التي يمثلها خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، من خلال ضباط الحرس الثوري، ووكلاء له في العراق، ولا سيما السفير الإيراني حسن كاظمي قمي والحرس الثوري، ووظف سليماني مجموعة كاملة من عناصر الأمن والدبلومسيين وعناصر الاستخبارات وأدوات اقتصادية للتأثير على حلفاء العراق من أجل تشكيل نظام أكثر موالاة لإيران في بغداد والمحافظات(العبيدي، ٢٠١١، ص٨٦).

ولقد ادعى قادة الجيش الأمريكي بوجود أدلة استخباراتية لمحاولات إيران التأثير على نتائج الانتخابات من خلال المساعدة العسكرية والمالية عبر مختلف الوكلاء في السياسة العراقية. أما وزيرة الخارجية كلنتون، وفي أثناء استماعها أمام لجنة العلاقات الخارجية والأمن في مجلس الشيوخ الأمريكي، فقد أعلنت بأن الولايات المتحدة عملت كل ما في وسعها من أجل تعزيز المشاركة على نطاق واسع في الانتخابات لمواجهة تأثيرات الجهود الإيرانية الرامية للتلاعب بالنتائج عبر دعم المرشحين بالمال والرشوة. فإيران لم تخف رغبتها في أن تتجاوز الكتل الشيعية اختلافاتها وتستفيد من الميزة العددية وذلك من أجل اختيار رئيس وزراء العراق التالي، وهو بالضبط ما حدث. علاوة على ذلك إن النفوذ السياسي لممثل إيران الأبرز في الحكومة – مقتدى الصدر (٤٠ مقعدا) سوف يسمح له توجيه دفة السياسة العراقية في المستقبل وفقا لرغبات أسياده في إيران(Guzansky, 2011, p 90).

وإن الظروف التي تلت سقوط نظام الرئيس صدام حسين منحت التنظيمات الشيعية المتعددة، وكذلك القوات الكردية في الشمال فرصة ذهبية لترسيخ وجودها وهويتها وذلك لأول مرة منذ تأسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١ والمطالبة بدور سياسي يتناسب مع حجمها ووزنها في الدولة. وفي هذا السياق، فإن الدور الإيراني في تهدئة التنظيمات الشيعية ونزع سلاحها طوعا في بداية الأزمة جدير بالملاحظة(Barzegar, p92).

فمنذ عام ٢٠٠٣، حاولت إيران تعزيز نفوذها في العراق، وكما هو متوقع، فقد رتبت إيران لتحقيق ذلك على صعيد العديد من المستويات. فسياسيا، معظم النخب الشيعية الحاكمة في بغداد مؤيدة لإيران، وهي قادرة على ممارسة نفوذ كبير في مجريات العملية السياسية العراقية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الأحزاب الشيعية المؤيدة لها، مثل حزب الدعوة أو حزب الدعوة الإسلامي والمجلس الأعلى والصدريين (Bakeer, 2012). وتؤكد الزيارات المتتالية للعديد من القيادات الإيرانية والعراقية لطهران وبغداد أن هناك عهدا جديدا من العلاقات بين البلدين، ومن الممكن اعتبار مستوى اللقاءات بين الجانبين العراقي والإيراني رمزا لقوة إيران وقدرتها على تنظيم خطواتها في العراق ومكانتها في المنطقة (ويسي، ٢٠٠٩، ص٦٧).

ولقد وسعت إيران من دعمها للقرارات والتطورات السياسية في سياق عملية بناء الدولة العراقية. فتأييد الحكومة العراقية المؤقتة والتي كان يقودها إياد علاوي هي نتاج للتدابير الإيرانية البناءة، وذلك رغم علاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة ونظرته العلمانية المعروفة، وكذلك عدم إخفائه مشاعره غير الودية تجاه إيران. فإيران قدمت المزيد من الدعم لعملية الانتخابات العامة، بما في ذلك انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية، والتي كانت مسؤولة عن تجهيز وتبني الدستور العراقي الجديد(Barzegar, p92).

وأشار الصحفي الأمريكي دافيد أوغناتيوس أن إيران قد قامت وبسخاء بتمويل حملات التحالف الوطني العراقي، فقبل شهور سابقة لعملية الانتخابات حيث كانت إيران ترسل ٩ مليون دولار شهريا إلى المجلس الإسلامي الأعلى في العراق، كما كانت ترسل ٨ مليون دولار لحزب يقوده رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر المقيم في طهران، وذلك وفقا لما ذكره أوغناتيوس، وأن إيران قامت بتوجيه نداء إلى رئيس الوزراء الشيعي الحالي نوري المالكي، وهو رئيس تحالف دولة القانون من أجل الانضمام إلى التحالف الوطني العراقي. وقد رفض المالكي الأمر في البداية مفضلا أن يخوض القتال بمفرده، ولكن خوفا من تفوقه عليه فقد غير موقفه فيما بعد (تيسدول، ٢٠١٠، موقع إلكتروني).

وكانت سياسة إيران في العراق متنوعة الطرق، مستثمرة الأداة السياسية لإعادة صياغة الخارطة السياسية في العراق، بما يخدم أهدافها فيها، فإن العلاقات بين إيران والعراق متينة من الناحية العملية وأقرب مثال على ذلك هو الدعوة التي وجهتها طهران لممثلي التنظيمات السياسة الشيعية العراقية الرئيسية بعد انتخابات السابع من مارس٢٠١٠ حيث قام وفد من القائمة العراقية بقيادة إياد علاوي بزيارة طهران. وفي ختام هذه الزيارات أعلنت إيران دعمها لحكومة الائتلاف والتي تضم كل القوى الكردية والسنية والشيعية الرئيسية(Barzegar, p92).

وقد ساعدت بعض القوانين التي وضعت من قبل سلطات الاحتلال الأمريكي على استبعاد أي شخص بحجة الاجتثاث أو الإرهاب، كما لعبت إيران في المراحل الأخيرة من عمر الاحتلال دوراً مهماً في صياغة الخروج الأمريكي من العراق، من خلال ممارسة ضغوط على حكومة المالكي، بخصوص الاتفاقية الأمنية التي أعلنت الولايات المتحدة توقيعها مع الطرف العراقي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضمن مقررات الانسحاب، وذلك من خلال تأكيد إيران على ضرورة تقييد النطاق الجغرافي لحصانة تلك القوات، والتأكيد على عدم استخدامها للاعتداء على أية دولة من دول الجوار، كما أنها مارست ضغوط كثيرة لمنع المالكي من التوقيع على الاتفاقية إلا أنها لم تنجح في ذلك.

وحرصت الإدارة الأمريكية إلى فرض المعاهدة الإستراتيجية والاتفاقية الأمنية على العراق لتؤسس لمرحلة جديدة من السيطرة الأمريكية على العراق، فكان منطقيا أن تلجأ الإدارة الأمريكية إلى ممارسة كل أنواع الضغوط لفرض المعاهدة والاتفاقية على النحو الذي كانت تريده، وكما جاء في وثيقة مشروع إعلان المبادئ الذي تحدث عن "علاقة طويلة المدى بين العراق والولايات المتحدة"، ونظراً لإدراك الإدارة الأمريكية أهمية توقيع هذه الاتفاقية بكل ما تعنيه من مكاسب سياسية واقتصادية وإستراتيجية للولايات المتحدة، فقد اضطرت إلى الاستجابة لعدد من مطالب التعديل التي تقدمت بها الحكومة العراقية، فعلاوة على ما تمثله عملية التوقيع من مكسب للإدارة الأمريكية الحريصة على الترويج لها كنصر كبير يجب الاحتفاء به، فإن الاتفاقية تحقق للولايات المتحدة عدد من المكاسب الإستراتيجية الأساسية، هي توظيف العراق كقاعدة أمنية لمواجهة التهديدات الحالية والمحتملة للأمن الأمريكي، سواء كانت من جانب جماعات مسلحة كتنظيم القاعدة أو حزب الله أو دول معادية كسوريا وإيران، وكذلك الاستفادة بما حققته القوات الأمريكية خلال السنوات الخمس الماضية لضمان تدفق النفط من المنطقة وضمان أمن إسرائيل، وتأمين مستقبل العراق بالصورة التي تريدها واشنطن له لضمان عدم خروجه على قواعد اللعبة الإقليمية والدولية، حسب الرؤية الأمريكية.

ولذلك جاء الموقف الإيراني على عكس الموقف الأمريكي، حيث اتجهت إيران إلى عرقلة توقيع الاتفاقية، ولهذا عملت إيران على تفريغ الاتفاقية من مضمونها، وعلى الأخص في مسألتين الأولى المتعلقة بمنع فرض وجود أمريكي عسكري ونفوذ سياسي واقتصادي طويل المدى في العراق، يعرقل طموحات إيران ومشروعها السياسي في العراق، أما عن المسألة الثانية فهي ترتبط بمنع تمكين القوات الأمريكية من شن أي اعتداء على إيران، انطلاقا من الأراضي العراقية، حيث كانت إيران تطمح إلى الإبقاء على وجود عسكري أمريكي متعثر وغير مستقر في العراق لأطول فترة ممكنة، فهذا الوجود في العراق بمثابة ورقة ضغط قوية في يد إيران توظفها للحيلولة دون تمكين الإدارة الأمريكية من شن أي عدوان ضد إيران، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لإيران للتمدد الإقليمي بما يمثل مجالاً مهماً للمساومة مع الولايات المتحدة حول البرنامج النووي، وفقا لمعادلة أن إيران المتمكنة بدرجة كبيرة من إدارة التفاعلات السياسية في العراق يمكن أن تتعاون مع الإدارة الأمريكية لتخفيف وطأة أزمتها في العراق (الراوي، ٢٠٠٨، ص١٠٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وباستقراء النفوذ الإيراني في العراق في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي، يمكن ملاحظة عدد من المؤشرات الدالة على حجم هذا النفوذ:

١. التحاق كامل للمواقف الخارجية لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بالمواقف الرسمية الإيرانية، ظهر ذلك في اصطفاف المالكي مع الموقف الإيراني الداعم للاضطرابات التي شهدتها البحرين، وتكرر الأمر نفسه مع تأييد النظام الحاكم في سوريا، واقتضى هذا الالتحاق إحداث تطور انقلابي في العلاقات السورية – العراقية، فبعد أن دأب العراق على إدانة تسلل الإرهابيين إلى أراضيه عبر حدوده مع سوريا، وقف العراق إلى جانب نظام بشار الأسد، بل أشارت بعض المصادر إلى تقديمه عشرة بلايين دولار لهذا النظام حتى يواجه أزمته الداخلية بناءً على طلب من إيران. هذا فضلاً عما ترتب على هذا الموقف من فتور في علاقة العراق بتركيا بسبب موقف الأخيرة الداعم للانتفاضة السورية.

٢. سكوت الحكومة العراقية عن اتخاذ إيران لقرار وقف تدفق مياه "نهر الوند" الذي ينبع من الأراضي الإيرانية ويتجه إلى محافظة ديالى العراقية تحت ذرائع واهية وما يمثله ذلك من أضرار اقتصادية واجتماعية بالغة لحقت بالعراق نتيجة لهذا الأمر، وما ترتب عليه من حرمان الآلاف من أهالي المنطقة من المياه الصالحة للشرب فضلاً عن تبوير الأراضي الزراعية، الأمر الذي فسره بعض أهالي مدينة خانقين التي يمر بها النهر هذا الإجراء الإيراني بالضغط عليهم لحملهم على الرحيل، وبالتالي إعادة تشكيل الخريطة السكانية لمحافظة ديالى ذات الأكثرية السنية.

٣. إعطاء الحكومة العراقية الحالية تسهيلات لإيران من شأنها ازدياد النفوذ الإيراني داخل العراق، وذلك عن طريق العديد من المقترحات المقدمة التي من شأنها زيادة هذا النفوذ مثل ربط موانئها بخط للسكك الحديدية العراقية لزيادة اعتماد العراق على بضائعها، ومعلوم أن العراق قد دأب على رفض هذا المشروع لمدة عامين ونصف العام، ولاسيما أنه يترتب عليه تدمير نشاط الموانئ العراقية. وفي هذا السياق شن وزير النقل العراقي السابق عامر إسماعيل حملة شديدة على هذا المشروع، وانتقد السماح لإيران بتنفيذه مستغلة علاقتها الوثيقة بنوري المالكي.

٤. العلاقة التي توطدت بين حزب الدعوة الإسلامي وإيران والتي وصلت إلى أعلى مستوياتها على يد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، الأمر الذي جعل البعض يعتبر أن الأزمة السياسية الراهنة في العراق إنما تعود إلى ما أفرزته نتائج الانتخابات التشريعية العراقية في ٢٠١٠ من تداعيات على المشهد العراقي ومن انقسامات بين القوى السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المختلفة حول تشكيل الحكومة والتي لعبت فيها إيران دور المعطل الأساسي لمسألة تشكيل الحكومة واختيار رئيس الوزراء حتى تتمكن من ضمان وصول شخصيات متوافقة مع التوجهات والمصالح الإيرانية وعلى رأسهم نوري المالكي الذي تولى تشكيل الحكومة للمرة الثانية.

وبالتأكيد فإن إيران طرفاً فاعلاً في الأزمة السياسية الأخيرة في العراق، استناداً إلى أن إيران لا تجد مصلحة إستراتيجية لها على الأقل على المدى المنظور في تغيير رئيس الوزراء الحالي - إلا إذا جاءت تحركاته في صورة متعارضة مع المصالح الإيرانية في العراق أو خارجه (وهو ما لم يحدث حتى الآن، من خلال الإعلان عن بعض المشروعات العراقية الإيرانية منها إنشاء خط أنابيب الغاز من إيران عبر العراق إلى سوريا، بالإضافة إلى خط أنابيب النفط من البصرة إلى سوريا، والإجراءات التي اتخذها المالكي ضد بعض القيادات السنية على رأسهم طارق الهاشمي في أواخر ٢٠١١، بالإضافة إلى موقف المالكي المتوافق مع إيران في دعم نظام بشار الأسد في سوريا)- كما تخشى إيران من تداعيات تغيير الحكومة الحالية على نفوذها داخل العراق، وارتباط ذلك باحتمالية فقدان بعض أوراق الضغط التي تستخدمها طهران في التعامل مع الغرب والولايات المتحدة فيما يتعلق ببرنامجها النووي، ويزداد هذا الأمر بعد تزايد احتمالات فقدان إيران للحليف السوري.

٥. كما وضح حجم نفوذ إيران من خلال ما قامت به من ممارسة ضغوط على بعض القوى السياسية العراقية حتى تحول دون سحب الثقة من المالكي، وكان ابرز ما قامت به هو الضغط على التيار الصدري وتهديد مقتدى الصدر بقطع المساعدات التي تقدمها إيران له وتهديده بغلق مقراته في إيران (جاء ذلك عقب لقاء الصدر بخامنئي المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في يونيو ٢٠١٢....)، وكذلك رفض إيران لأن يكون للسنة والأكراد الدور الحاسم والمتحكم في مسألة تغيير أو إسقاط أو تعيين رئيس الوزراء العراقي (كما حدث في تجربة ٢٠٠٦ عندما اعترض الأكراد على تعيين إبراهيم الجعفري كرئيس للوزراء)، حيث أن نجاح السنة أو الأكراد في إسقاط المالكي وتعيين رئيس حكومة جديد يعني تقليص وإضعاف دور إيران " المتحكم " في بعض جوانب العملية السياسية(Rahimi, p25_40).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الجانب العسكري**

إن الاحتلال الأمريكي للعراق منذ العام ٢٠٠٣، قد فتح الباب للتدخلات الخارجية من قبل إيران، وأصبح كوسيلة في يد طهران لتوسيع نفوذها وتقليل مخاطر أمنها القومي، ومساعدتها في كسب الهيمنة في منطقة الخليج. وفي هذا السياق، فإن نخبة "قوات القدس" التابعة للحرس الثوري، وهي قوة أسست في بداية عام ١٩٩٠ من أجل تعزيز مصالح إيران وراء الحدود بواسطة الوسائل العسكرية، السياسية، والاقتصادية – عبر إمدادات التمويل، المعدات، والأسلحة للميليشيات الشيعية في العراق. ويتضمن التدريب طرق مراقبة الأهداف والتجهيزات وتفجير قنابل قوية على جانب الطرق، والتي تسببت في موت العديد من الجنود العراقيين والأمريكيين(Guzansky, 2011, p 86).

وبعد عام 2003 ، ركزت إيران بشكل أساسي على حلفاءها التقليديين في قوة القدس التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى العراقي. ولكن في نفس الوقت وسعت من مساعدتها لكي تشمل الصدريين في جيش المهدي. وفي بعض الأحيان استخدمت نشطاء تابعين لحزب الله اللبناني والذين يتكلمون اللغة العربية لتسهيل هذه الجهود. كما سهلت إيران من نشاطات وتحركات أنصار الإسلام (وهي مجموعة جهادية سلفية في شمال العراق)، والتي وفرت القوة للتأثير على الحكومة الكردية المحلية، وكذلك الانضمام إلى الجهاديين السنة (Knight Eisenstadt, Iran and Iraq (entry 25/2/2012).

وأوردت مجلة "التايم الأمريكية" تقريرا حول حجم النفوذ الإيراني في العراق مستندا إلى بعض الوثائق الأمريكية والبريطانية في ٢٢ أغسطس ٢٠٠٥، وأشار التقرير إلى أن إيران نجحت في نشر العديد من قوات الحرس الثوري الإيراني في داخل العراق قبل الغزو الأمريكي له وبعده للقيام بأنشطة استخباراتية داخل العراق؛ فإن ما حصل بعد الاحتلال من تفجيرات وقتل وانتشار واسع للفوضى الأمنية، له مؤشر على تدخل واضح من قبل قوى دولية للسيطرة على الوضع الداخلي في العراق، وعملت إيران خاصة على أن يكون لها دور خفي من خلال نشر قواتها العسكرية على الحدود وتسريب أعداد كبيرة من جنود مؤسساتها ودمجهم في المجتمع العراقي حيث أشارت التقارير الأمريكية والبريطانية والصحف والمجلات إلى أن عمليات تجنيد تتم لبعض العسكريين العراقيين لمصلحة إيران، وأدلة ذلك ما يلي:

١- افتتاح ١٨ مكتبا للاستخبارات الإيرانية في العراق تحت مسميات مختلفة أبرزها: الجمعيات الخيرية لمساعدة الفقراء، وتوزيع المال والأدوية والمواد الغذائية، وترتيب الانتقال إلى العتبات المقدسة، وذلك ضمن ميزانية (١٠٠) مليون دولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- استأجرت إيران ما يقرب من (٥٧٠٠) وحدة سكنية من البيوت والشقق والغرف في مختلف أنحاء العراق، وخاصة في النجف وكربلاء، ليسكن فيها رجال الاستخبارات الإيرانية ورجال فيلق القدس الاستخباراتي.

٣- يُبين تقرير جريدة الشرق الأوسط في سيبتمبر ٢٠٠٥، لمسؤول إيراني، حول تجنيد استخبارات طهران أكثر من (٣٠٠٠) عميل داخل العراق، وقد رصدت إيران مبلغ (٥) ملايين دولار سنويا لشراء ولاءات رجال دين للترويج والدفاع عن إيران، لتجميل صورة إيران في الشارع العراقي عبر المنابر وخطب الجمعة.

٤- فتحت المخابرات الإيرانية مكتب في النجف تحت اسم "مكتب مساعدة فقراء شيعة العراق"جندت على أثره أكثر من (٧٠٠٠٠) شاب من الجنوب للانضمام إلى "فيلق بدر" التابع إلى "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق"، والذي يحاول هذا المكتب دعم الطبقة الفقيرة والضغط عليهم وبسط نفوذها من خلال صرف مبلغ (١٠٠٠) دولار شهريا لكل فرد في فيلق بدر و (٢٠٠٠) دولار دفعة أولى لأي عنصر رغب بالانضمام إليه(العلوجي، ٢٠٠٧، ص١٥٢-١٥٣).

أما بالنسبة لـ "وزارة الداخلية" التي تضم الشرطة الوطنية ومغاوير الداخلية والتي كانت تُدار من قبل وزير تابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق حتى إبريل من العام ٢٠٠٦، فقد دخلت مليشيات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (فيلق بدر) إليها، وأصبحت قوة مهيمنة في جهاز الشرطة (تحت إصرار الأمريكيين، أصبحت وزارة الداخلية تدار من قبل شخصية أقل تحيزا منذ تشكيل حكومة نوري المالكي في إبريل ٢٠٠٦، لكن فيلق بدر ما زال يحتفظ بسيطرة مطلقة على المراتب المتوسطة والعليا من جهاز الشرطة (دايار، ٢٠٠٨، ص ٣١-٣٢). واتهمت الولايات المتحدة قوة القدس بتزويد الميليشيات الشيعية وتحديدا ألوية بدر بأسلحة خارقة للدروع، وقنابل تزرع على جانب الطرق، إضافة إلى قذائف صاروخية وصواريخ كاتيوشا. وتعد هذه الألوية واحدة من الأجنحة المسلحة التابعة لأحد الأحزاب الشيعية الدينية العراقية والتي تتمركز في جنوب العراق (Beehner and Bruno, 2012). وصرح العديد من القادة الأمريكيين والذين خدموا في جنوب العراق، بأن إيران قد نشرت ممثلي قوة القدس هناك في زي مدني لجمع المعلومات الاستخباراتية والحفاظ على الاتصال مع الفصائل الموالية لإيران، خاصة في المحافظات الشيعية. إن الوظيفة الأساسية لهؤلاء الدبلوماسيين الإيرانيين هي تحديد وتدريب المقاتلين العراقيين، وإنشاء ممرات عبور آمنة للنشطاء والأسلحة بين العراق وإيران، ومساعدة الميليشيات في النشاطات المسلحة. وتؤكد وزارة الدفاع الأمريكية أنه ومنذ عام ٢٠٠٩ قامت إيران بتخفيض عدد الميليشيات التي تدعمها، على الرغم من أنها حسنت التدريب وكذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نوعية الأسلحة التي تقدمها. كما أكد الجنرال رأي أودينور القائد السابق للقوات الأمريكية في العراق عام ٢٠١٠ بأن إيران مستمرة في تسليح وتدريب الميليشيات عبر حدودها، ولكنها في الوقت الحالى مهتمة بالعمليات الاستخباراتية والنفوذ السياسي. ومن هذا المنطلق، فإن الميليشيات تميل إلى كسب المميزات المتعلقة بالانسحاب الأمريكي وشن الهجمات ضد هذه القوات، وذلك من أجل حصد النصر الإعلامي من خلال خلق صورة الانسحاب الأمريكي تحت إطلاق النار. وقد قامت قوات الأمن العراقية وبالتعاون مع الأمريكيين، بشن غارات روتينية على طول الحدود الإيرانية وقاموا ببناء قواعد قرب الحدود من أجل إحباط تهريب السلاح من إيران إلى العراق. ومن وقت لآخر، فإن أسلحة مثل الصواريخ، قنابل هاون، قذائف مدفعية، ذخيرة و آر. بي. جي طبع عليها "صنع في إيران" أكتشفت بكميات كبيرة. وقد وقعت إيران سلسلة من الاتفاقيات مع العراق، بما في ذلك اتفاقيات حول التعاون العسكري لاستغلال المميزات العسكرية في حل مشاكل الأقليات والنزاعات الحكومية. وفي الحقيقة، يبدو أنه وفي ظل بدء الانسحاب الأمريكي من العراق، شعرت إيران بحرية أكبر للقيام بتحركات عدوانية ضد العراق، حيث توغلت القوات المسلحة الإيرانية عميقا في الأراضي العراقية، وسيطرت على حقل نفط متنازع عليه في ديسمبر ٢٠٠٩ ، وعملت بقسوة أكثر من الماضي ضد المتمردين الأكراد. وفي ديسمبر ٢٠١٠، قامت إيران بمناورات برية قرب الحدود العراقية، حيث كانت هذه المناورة غير عادية من حيث مجالها وموقعها(Guzansky, 2011, p 86-88).

أما فيما يتعلق بحزب الدعوة وفيلق بدر، فإن لكل من هذه الأذرع وظيفة محددة في ما يتعلق بالدور الإيراني. فبالنسبة لإيران تشكل هذه الجماعات المسلحة أدوات ممتازة للمناورة. فالجماعات الموالية للحكومة انخرطت في العديد من المهام التي كانت تصب في إطار محاصرة المقاومة العراقية الحقيقية للاحتلال، وذلك أن انتصار هذه المقاومة يعنى الإطاحة بمكتسبات الطبقة السياسية التي أتت على ظهر الدبابة الأمريكية والموالية بطبيعة الحال لإيران، وسقوطها يمثل خسارة كبيرة للنفوذ الإيراني المتمثل فيها. أما بالنسبة لفيلق القدس فقد انحصرت مهامه في تدريب وتأهيل بعض الميليشيات على الأعمال العسكرية (مثل: حزب الله العراقي وجماعات موالية للصدر وجيش المهدي) على أن يكون الهدف خلق ما يمكن تسميته فوضى منظمة أو فوضى مدارة عبر افتعال مذابح مذهبية وطائفية تهدف إلى عدم تمكين العراق من تحقيق الأمن والاستقرار، وهو ما يعني بالتالي تصعيب المهمة على الأمريكيين بدرجات مضبوطة، والتفاوض معهم ومقايضتهم على ملفات ومطالب إيران المحلية والإقليمية. كما تورطت شبكات الاستخبارات الإيرانية في العراق بعمليات تصفية واغتيال الكادر العسكري العراقي، ومئات الضباط العراقيين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاصة الذين كانوا يعملون في سلاح الجو والقوة الصاروخية والعلماء وخبراء التصنيع العسكري العراقيين (باكير، ٢٠١٢، موقع إلكتروني).

وتمارس إيران نفوذها من خلال سفارتها في بغداد وقنصلياتها في البصرة، كربلاء، إربيل والسليمانية. إن كلا من سفيري ما بعد ٢٠٠٣- حسن كازمي وحسن دنيفر قد خدما في فيلق الحرس الثوري الإسلامي في نخبة قوة القدس. إن تعيين هذين الشخصين يعكس دور الأجهزة الأمنية الإيرانية في صياغة وتنفيذ السياسة في العراق. ونخبة قوة القدس عبارة عن وحدة تابعة لفيلق الحرس الثوري الإسلامي وهي مسؤولة عن معظم العمليات الخارجية السرية والحساسة. وقد حاولت إيران التأثير على نتائج الانتخابات البرلمانية لعامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ وكذلك انتخابات المحافظات عام ٢٠٠٩بالتمويل وتقديم المشورة لمرشحيها المفضلين. وقد لعب قاسم سليماني قائد قوة القدس دورا هاما في المفاوضات من أجل تشكيل حكومة عراقية في عام ٢٠٠٥وهو الذي توسط لوقف إطلاق النار بين المجلس الأعلى وجيش المهدي في عام ٢٠٠٧، وكذلك توسط بين الحكومة العراقية وجيش المهدي في عام٢٠٠٨ (Knight Eisenstadt, Iran and Iraq (entry 25/2/2012)).

فقد نجحت إيران بالاتصال بالجماعات المسلحة داخل العراق، بدليل تزايد الاتهامات الأمريكية لها بدعم الجماعات المسلحة الشيعية والسنية بالمال والسلاح عن طريق الحرس الثوري الإيراني (Graff, 2006)، خاصة المجموعات الخاصة التي تزودها طهران صواريخ أرض – جو، وتستخدم الأشعة تحت الحمراء للتوجيه، وقذائف صاروخية من نوع (آر. بي . جي -٢٩) (US Embassy in Baghdad, 2007, p 6)، فضلا على توفيرها المتفجرات المحلية الصنع التي تستخدم في الأعمال الانتحارية من قبل تنظيمات القاعدة والتنظيمات المتطرفة الأخرى التي تعمل على زعزعة الاستقرار الأمني وإشاعة الفوضى داخل مدن العراق، ومنذ أكتوبر ٢٠٠٥م، أمنت إيران تدريبا للمقاومة الشيعية على كيفية صناعة هذه المتفجرات داخل العراق وخارجه عن طريق مخيمات تدريب يديرها حزب الله العراقي قرب طهران (US Department of State, Report of 2006).

وقد عثرت القوات الأمريكية على الكثير من أجهزة صنع العبوات والمتفجرات خلال المداهمات التي قام بها عام ٢٠٠٦م، فضلا عن عدد كبير من الصواريخ أرض – جو والقذائف الصاروخية المضادة للدبابات والمتفجرات من نوع (c4) والتي يمكن أن تصيب الهدف من بعد ٥٠ مترا فأكثر، وكلها تحوي رموزا خاصة بالمنتجات الإيرانية (Bowley, 2008). فإن مصدر هذه الأسلحة والمتفجرات هي إيران(عطوان، ٢٠٠٦، ص٣٤). فقد ألقى المسؤولون الأميركيون اللوم على إيران، نظرا لتواجد عناصرها بشكل كبير، ولتورطها في إنتاج متفجرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبدو أكثر تعقيدا من ناحية التطور التكنولوجي، وأدعو وفق وثائق أن إيران أعطت القذائف والأسلحة لحزب الله في لبنان الذي مررها بدوره إلى المليشيات الشيعية في العراق (ستيل، ٢٠٠٩، ص٢٧٠).

وقد اتهم الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) إيران بتقديمها دعما ماديا لمنفذي الهجمات التي تستهدف الأمريكيين على وجه الخصوص، فضلا على سماحها لهم بالدخول والخروج من العراق عن طرق الحدود المشتركة (US Embassy in Baghdad, (Bureau of Near Easterm Maech 2006)، وهو ما دفع واشنطن إلى التهديد بإدراج الحرس الثوري على قائمة التنظيمات الإرهابية(President George Bush Delivers the State of the Union Address, Whit House). ففي أوائل ١٩٨٠م، كان الحرس الثوري دورا أساسيا في تشكيل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ككتلة سياسية مؤلفة من المنفيين العراقيين، وشكلت ميليشيا فيلق بدر من المنفيين والسجناء العراقيين الذين أسروا خلال الحرب بين إيران والعراق، ويتلقى هذا الفيلق التدريب المكثف والدعم المادي من الحرس الثوري ما يصل إلى ٢٠ مليون دولار في السنة (Falter and Fishman, 2008, p 2). ولتشديد الضغط على القوات الأمريكية في العراق فضلا عن الحكومة العراقية واصل الحرس الثوري الإيراني دعمه للمقاومة الشيعية، وأهمها كان ميليشيا "جيش المهدي" الجناح المسلح للتيار الصدري، ففي ينابر ٢٠٠٥م، كلف "أبو مصطفى الشيباني" وهو عضو سابق في بدر، والذي كان يدير شبكة لوجستيه لتهريب أسلحة إيرانية الصنع المعروفة باسم المتفجرات الخارقة للدروع وأيضا بصواريخ الكاتيوشا mm107، mm122، ومجموعة متنوعة من مدافع الهاون لاستخدامها في هجمات على القواعد الأمريكية (US Department of the Treasury, January, 2008. April 9,2009) ، ودعمها للميليشيات الشيعية في العراق بعد الغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣م، من خلال دعمها فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى وتمويله من خلال دفع رواتب لـ ١٠٠٠٠ عضوا (Ware, 2005. P5).

وفي عام ٢٠٠٥م، قاد الشيباني شبكة من ٢٨٠ عضوا موزعين بين سبعة عشر وحدة، بتزويد الأسلحة والتمويل لمجموعة متنوعة من الميليشات الشيعية، بما في ذلك جيش المهدي وبدر المتورطين في عدد من الهجمات ضد قوات التحالف والقوات العراقية(Ware, 2005. P5).

وكان برنامج الحرس الثوري الإسلامي اختيار المجندين العراقيين ضمن مجموعات من عشرين إلى ستين من المسلحين العراقيين، وكثير منهم كانوا أعضاء في جيش المهدي للتدريب في معسكرات إيرانية، يشرف عليها مدربين من حزب الله اللبناني، عبر الحدود مباشرة من البصرة، ومخيمات أخرى للمتشددين المدربين بالقرب من طهران قم، أهواز ومشهد واستمرت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الدورات التدريبية ٤-٦ أسابيع، تم خلالها تزويد المتشددين معلومات في المهارات الأساسية شبه العسكرية، واستخدام قذائف الهاون، والصواريخ والمقذوفات التي تخترق الدروع، والأسلحة الصغيرة الأخرى (Operation Iraq Freedom,July2, 2007).

وامتلكت إيران بفعل انتشارها الواسع في أغلب المحافظات عامة وفي بغداد خاصة "فرق موت"تؤدي وظائف سرية من اغتيالات منظمة واعتقال وخطف وقتل، الغاية منها أهداف سياسية، مثلا للضغط على أحزاب وتيارات سياسية لتوجيه ساستها وفق ما تقتضيه مصالح وإيدولوجية إيرانية، أو لصالح أحزاب موالية لإيران، أو لأهداف اقتصادية للسيطرة على نفط العراق والتنافس عليه مع أمريكا، أو لأهداف دينية ومذهبية مثلا لزيادة الحضور الشيعي في العتبات والأضرحة المقدسة العراقية والسيطرة عليها، أو غير ذلك من الأهداف المباشرة وغير المباشرة التي تسعى إيران لتحقيقها بواسطة فرق الموت وغيرها من المنظمات.

فقد عملت إيران على تغذية الغضب الشيعي، جراء معاملة النظام السابق للطائفة الشيعية من معاقبتهم وإقصائهم وتهميشهم، إلى استغلال مشاعر الطائفة الشيعية، لأجل القيام بعمليات تمرد طائفية ضد أبناء الطوائف الأخرى، وتؤكد الاستخبارات الأمريكية وسلطة التحالف المؤقتة أن إيران وراء هذه العمليات العسكرية بالدفع من مليشيات مسلحة (Graham, 8/2004). فحاولت بعض عناصر الاستخبارات الإيرانية تنفيذ عمليات اغتيال في العراق من خلال طريقتين: الأولى: اغتيال الضباط العسكريين خاصة الطيارين العراقيين الذين ساهموا في حرب السنوات الثماني، والعلماء الذين ساهموا في التصنيع العسكري، واغتيال الكفاءات العلمية العراقية والطريقة الثانية: القضاء على السياسيين العراقيين الذي تتعارض مشاريعهم ومواقفهم وأفكارهم مع المشروع الإيراني (العلوجي، ٢٠٠٧، ص١٥٤-١٥٥). فمنذ تدمير مرقد سامراء في فبراير٢٠٠٦ زادت فرق الموت الشيعية من استهدافها للعرب السنة الساكنين في المناطق الشيعية أو المختلطة، والسنة العاديين الساعين إلى اجتياز نقاط التفتيش التي تقيمها الشرطة أو المليشيات(غالبريث، ٢٠٠٧، ص١٩٧).

فأصبحت وزارة الداخلية توجه بعناصر وفرق موت للقيام باغتيالات وقتل وفق أجندات سياسية واقتصادية ومذهبية، فقد ذكر في وثيقة عن منظمة العفو الدولية حول الاعتقال والتعذيب في العراق بعد أحداث أبو غريب، أن قوة خاصة تابعة لوزارة الداخلية العراقية هي لواء الذئب في أكتوبر ٢٠٠٤، - تدرب لمدة شهرين على أيدي مدربين عسكريين أمريكيين قبل نشره في عمليات أمنية ضد الجماعات المسلحة – أن هذه القوة تقوم باعتقالات سرية، وممارسات تعذيب، واغتيالات متعددة، وسوء المعاملة على نطاق واسع (منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٦، ص٩٢). وقد قامت المجموعات الشيعية التابعة لوزارة الداخلية التي يسيطر عليها المجلس الأعلى الثوري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامي في العراق، وبحلول منتصف العام ٢٠٠٤، بدأت هذه المجموعات بالرد على الهجمات الانتحارية التي كانت تستهدف الشوارع والأحياء الشيعية، من خلال عمليات قتل مستهدفة وعشوائية (دايار، ٢٠٠٨، ص ٣١-٣٢).

وردا على الهجمات التي طالت الطائفة الشيعية خلال الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، وانتهاء بالحادث التفجيري الذي طال مرقد سامراء ٢٠٠٦، دأب رجال الدين الشيعة على الدعوة إلى ضبط النفس، ولكن السلطات والمليشيات الشيعية تبنيا الأساليب المختلفة في ردهما، إذ تقوم الشرطة أو أفراد مليشيات بملابس الشرطة، باحتجاز آلاف العرب السنة، ليتم العثور على العديد من جثثهم المشوهة في ساحات خالية أو مرمية على الطريق. وتستهدف فرق الموت المشتبه في كونهم متمردين أو من يساعدهم، بمن فيهم رجال دين من العرب السنة(غالبريث، ٢٠٠٧، ص١٩٧).

وفي ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥، ظهرت أدلة جديدة تشير إلى أن وزارة الداخلية العراقية تحتجز العديد من المعتقلين في مرافق مختلفة تحت سيطرتها، وتعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، وفي ١٣ نوفمبر ٢٠٠٥، داهمت القوات الأمريكية أحد مرافق الاعتقال وهو سجن سري، اكتشف في حي الجادرية في بغداد، تديره وزارة الداخلية العراقية، فعثرت على ١٧٠ معتقلا محتجزين في أوضاع مريعة. وفي ٨ ديسمبر ٢٠٠٥، قامت السلطات العراقية والقوات الأمريكية بتفتيش مرفق اعتقال آخر في بغداد يخضع أيضا لسيطرة وزارة الداخلية العراقية، وكان ١٣ معتقلا من أصل ٦٢٥ معتقلا الذين عثر عليهم بحاجة إلى معالجة طبية، بسبب تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة(منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٦، ص٩٠).

وقد اتهم وزير الداخلية أنذاك باقر جبر صولاغ بتبني التعذيب في السجون السرية، فكان باقر جبر قبل أن يتسلم الوزارة يقود فيلق بدر، فعمل جاهدا أثناء توليه الوزارة على تعيين رجاله من قوات بدر في الشرطة الوطنية والحرس الوطني وغيرها من الأجهزة الأمنية(غالبريث، ٢٠٠٧، ص١٩٨). فوزارة الداخلية هي بالاسم فقط لكنها تقوم على تنظيم طائفي، ولصالح الأحزاب الشيعية والكردية وليس للوطن.

ويتضح مما سبق، أن إيران نجحت في إدماج مؤسساتها العسكرية بالمؤسسات العراقية، ساهمت في تصعيد الموقف الطائفي عن طريق القتل والتعذيب، من أجل السيطرة على الوضع العراقي، فقال ستيفين كاستيل وجيمس سيتل – وهما جنرالان لهما دور في الأعمال القذرة، يشرفان على فرق الموت - : إن فرق الموت هذه تتوزع على نحو ٦٧ مجموعة، وأن معظم أعضائها من فيلق بدر، والبيشمركة الكردية، وجماعة أحمد الجلبي، وهذه الفرق هي مصدر القلق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في إرباك الوضع الأمني، وأن أهداف القتل تكون عادة لأسباب سياسية وإستراتيجية (الربيعي، ٢٠٠٨، ص١٦٤).

ودعمت إيران فصائل المقاومة العراقية، لإدامة نفوذها في العراق وعرقلة الوجود العسكري الأمريكي والإبقاء عليه متعثرا وغير مستقر ولأطول فترة ممكنة؛ لأن ذلك يشكل ورقة ضغط قوية في يده توظفها للحيلولة دون تمكين الإدارة الأمريكية من شن أي عدوان ضدها، وأصبحت أكثر تمييزا في توفيرها هذه الأسلحة من قبل لبعض الميليشيات الشيعية والسنية المختارة بالمال والتسليح والتدريب، على الرغم من التعهدات التي قطعها مسؤولون إيرانيون رفيعي المستوى بإيقاف هكذا دعم (Operation Iraq Freedom, February 18, 2009).

إن هدف إيران من سياستها اتجاه العراق جعل قوتها قوة إقليمية بتطوير شبكات نفوذها، عن طريق الأحزاب الشيعية والكردية الموالية لها في العراق.

- الجانب الديني

إن هناك ارتباط روحي ومذهبي بين إيران والغالبية العظمى من السكان العراقيين الشيعة، الأمر الذي يجعلها منخرطة في التفاعلات العراقية الحالية، بالإضافة إلى وجود العتبات الدينية المقدسة لدى الشيعة في المدن العراقية الجنوبية (السرجاني، موقع إلكتروني)؛ إذ تعد الأداة الدينية إحدى وسائل التدخل الإيراني، سواء كان ذلك على مستوى الأحزاب السياسية أو المراجع الدينية. فهذه القوى، وان كان يصعب إثبات علاقتها بإيران بالشكل المادي الملموس، إلا أن هناك مؤشرات عديدة من مواقفها وأدائها وتصريحات زعمائها، تدل على وجود علاقة وثيقة بطهران، تشكل من خلالها هذه القوى إحدى أبرز أدوات النفوذ الإيراني(أبو رمان، ٢٠١٠، موقع إلكتروني).

وتعد ورقة الشيعة (كورقة دينية) أحد أهم الآليات التي تسعى إيران من خلالها إلى تعزيز دورها الإقليمي ونفوذها في العراق، إلا أن مدى نجاحها في هذا الأمر يتوقف على طبيعة النظام الجديد في العراق ودور الشيعة فيه وموقف الولايات المتحدة من تلك القضية ومدى ثقل وفاعلية كل جانب. فالولايات المتحدة تريد أن تجد زعيما للأغلبية الشيعية في العراق على أن يكون هذا الزعيم مؤيدا للغرب ويتمتع بتأييد شعبي ولا يخضع في الوقت ذاته لنفوذ طهران، بيد أن جميع الفصائل الشيعية العراقية الرئيسية التي في المنفي كانت موجودة في إيران وتخضع لنفوذها (كشك، ٢٠٠٣، ص٨٤-٨٥).

وإن الشيعة الذين يمثلون ما بين ٥٠-٦٠% من مجموع سكان العراق، قد أحكموا سيطرتهم على مراكز السلطة، ولكن هناك احتمال ضئيل أن يقوم الشيعة العراقيون بإخضاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولائهم الوطني لمعتقداتهم الدينية جنبا إلى جنب مع إيران بشأن العراق. بينما إيران كدولة شيعية، من المفترض أن تكون مهتمة بتقوية العنصر الشيعي العراقي، ولكنها في نفس الوقت تخشى من ازدهار المدن الشيعية العراقية كالنجف (مكان دفن الإمام على بن أبي طالب رضي الله عنه) وكربلاء وهي أماكن أكثر قدسية من قم في إيران، لأنه من المرجح أن تسلب سيادة إيران التي تمتعت بها حتى الآن. علاوة على ذلك ,فإن تقوية النخبة الدينية في العراق على حساب نظيرتها في إيران من المرجح أن يؤثر سلبا على نظام الحكم في إيران، خاصة لصالح المعارضة الإيرانية، والتي تتحدى السلطة الدينية. وعلى الرغم من أن إيران تستخدم العنصر الديني لتعزيز قبضتها على الشيعة العراقيين، خاصة لتحقيق المكسب السياسي في التأثير على الناخبين، إلا أنه لم يتم ضمان نفوذها. حيث أن نسبة ١٧% فقط من الشيعة العراقيين يؤيدون أحمدي نجاد والقيادة الإيرانية، و ٤٣% من الشيعة العراقيين لا يؤيدون الارتباطات السياسية العراقية الإيرانية، وفقط ١٨% يعتبرون أن هذه العلاقات متميزة وايجابية(Guzansky, 2011, p 90-92).

وبالرغم من كل التساؤلات والاحتمالات المتوقعة التي يطرحها المحللون السياسيون حول مدى نجاح إيران في استقطاب شيعة العراق لها، إلا أن الدراسة حاولت استعراض بعض النشاطات الإيرانية ذات الطابع الديني، والتي من حيث المضمون هي التوظيف الأمثل للدين في خدمة أهداف سياستها الخارجية في العراق، وهي:

- أصبحت العراق الوجهة الرئيسية لسياح الدين الإيرانيين، فكل شهر يزور حوالي ٤٠.٠٠٠ إيراني المواقع المقدسة في النجف، كربلاء، الكاظمية وسامراء. حيث أفيد أن طهران تستثمر عشرات ملايين الدولارات سنويا من أجل إعمار وتحسين مرافق السياح والحج
- قيام إيران بإنشاء جيش ظاهري مستنسخ عن حزب الله في العراق، ويشمل لواء اليوم الموعود، أو أهل الحق، وكتائب حزب الله وذلك من أجل حماية المصالح الإيرانية في العراق((Knight Eisenstadt, Iran and Iraq (entry 25/2/2012).
- أرسلت إيران أكثر من ألفين من علماء وطلاب الدين إلى المدن المقدسة مثل النجف وكربلاء ثلث هؤلاء الأشخاص ينتمي إلى المخابرات الإيرانية وبعضهم نشطاء أرسلوا إلى الأضرحة الشيعية للتأثير على الناخبين قبل الانتخابات، ويكتب منير الخمري وهو محلل عسكري تابع لمكتب الدراسات العسكرية الخارجية في فورت ليفين وورث وكنساس، بأن هناك تجارة سياسية دينية مزدهرة عبر الحدود حيث عشرات ألاف الإيرانيين يعبرون الحدود لزيارة المواقع الدينية كل عام، وقد قامت إيران ببناء مطار في النجف لتسهيل عملية تبادل الزيارات الدينية(Beehner and Bruno, 2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهناك تنافس بين المرجعية الموجودة في النجف والموجودة في قم لكي تضمن إيران استمرار سيطرة المرجعية الدينية، وهذه ليست مسألة دينية فحسب بل مسألة مالية، وهناك جانب مالي وهو موضوع الأخماس لأنه بمجرد إعطاء السلطة المالية للمرجعية في النجف معنى ذلك أن الأخماس ستذهب للنجف وسيتم توزيعها من هناك وهذه مصلحة إيرانية قوية. ويتم التحكم في المرجعية الدينية في النجف ومحاولة إضعافها وتسييسها ناحية إيران من خلال وسيلتين وهما (العكيلي، ٢٠٠٥، ص ٩١):

أولا: تقليل عدد الطلاب العراقيين الذين يدخلون الحوزة وزيادة عدد الإيرانيين، وهذا يعني زيادة النفوذ الإيراني في الداخل.

ثانيا :تعيين الممثل الخاص للمرشد الأعلى للثورة الإسلامية في النجف محمد مهدى الأصفي حاليا، وهذا له تأثير قوي وكبير على آية الله السيستاني وغيره.

- قيام إيران بالتنسيق مع أطراف دينية لا سيما مع الزعيم الشيعي مقتدى الصدر وغيره من القيادات الدينية المهمة في العراق، انطلاقا من حرص طهران على توطيد علاقاتها مع المراجع الدينية الشيعية، والرغبة الإيرانية في أن لا تقوم على حدودها دولة علمانية لا تتوافق ونهجها ومعتقدها الإسلامي في الحكم (نوار، ٢٠٠٧، ص٣٨).
- وجود علاقة واسعة تربط إيران بشريحة واسعة من العراقيين تحت مُسمى التشيع. وقد استطاعت إيران بطريقة مباشرة وغير مباشرة استغلال هذا الجانب وتسخيره في خدمة أغراضها في العديد من المناسبات، تارة عبر إثارة الغرائز المذهبية والطائفية، وتارة أخرى عبر تنصيب نفسها محاميا لمصطلح المظلومية وما يتبعه، إلى جانب الدعم غير محدود الذي ناله حلفاؤها في الداخل العراقي لا لشيء إلا أنهم يحققون مصلحتها عبر بوابة التشيع، حتى أن الأمر وصل بشريحة من هؤلاء الشيعة إلى التعبير عن سخطهم من استغلال إيران الشق الديني والمذهبي في تحقيق أغراضها وأهدافها السياسية، فوقع على ما نقلت وسائل الإعلام في نوفمبر ٢٠٠٧حوالي ٣٠٠ ألف من أهالي المحافظات الجنوبية الشيعية بيانا يدين الجرائم التي ارتكبها النظام الإيراني في العراق خلال السنوات الأربع الأولى من الاحتلال الأمريكي مضيفا: "إن أكثر الطعنات إيلاما وأكثر الخناجر، تسميما التي غرزها النظام الإيراني في خاصرتنا نحن الشيعة في العراق: هو استغلال المذهب بشكل مخجل لتحقيق نياته الشريرة وأغراضه المشبوهة".
- إدخال إيران أكثر من ألف رجل دين في منظمة الحوزة في محاولة منها للتأثير على قرارها واستحواذه كليا، وما يدلل على ذلك، دور المرجع الأعلى في العراق آية الله على السيستاني (الإيراني)الجنسية في دعم الاحتلال الأمريكي للعراق والذي امتدحه بول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بريمر(الحاكم المدني الأمريكي للعراق بعد الاحتلال مباشرة) في كتابه إضافة إلى شرعنة الطبقة الحاكمة الموالية لإيران في العراق(باكير، ٢٠١٢، موقع إلكتروني).

وعلى الرغم من اتفاق إيران والولايات المتحدة على مصلحة إستراتيجية واحدة وهي إسقاط النظام العراقي والتزامها بالحياد الايجابي في الأشهر الأولى من عمر الاحتلال، وتأكيدها على أن الحرب التي تدور على حدودها الغربية حرب بين أعدائها، لكنه و بعد نجاح الاحتلال وإسقاط النظام بدأت ملامح التدخل الإيراني في العراق واضحة مستندة في ذلك إلى العامل المذهبي والآرث الاجتماعي والتاريخي والعامل الجغرافي، إضافة إلى مستجدات الساحة العراقية في حينه وعلى رأسها الفراغ الاستراتيجي والسياسي، وكان من الطبيعي من أن يؤدي هذا إلى إثارة المخاوف لدى إيران من أن يكون للاحتلال تأثير على المصالح الإيرانية بشكل عام وفي العراق على نحو خاص، وفي هذا الإطار وضعت إيران أولوية لمنع حدوث ما يلي:

١. تشكيل حكومة مستقرة بعد الاحتلال تكون موالية للولايات المتحدة ومعادية لإيران، يمكن استخدامها كقاعدة انطلاق أمريكية لتهديد إيران، وبالتالي يصبح العمل الإيراني على عدم ظهور حكومة في العراق على هذا النحو أمر حيوي للمصالح الإيرانية.
٢. الحرص الإيراني على إيجاد حكومة مركزية قوية في بغداد تمنع حدوث فوضى يمكن أن تصل إلى إيران، وكذلك منع حدوث عملية انفصال لأي إقليم عراقي خاصة إقليم كردستان الذي من شأنه أي يؤثر على وضع الأقلية الكردية في إيران، ويشجعهم على تصعيد مطالبهم السياسية ضد الدولة الإيرانية(Padukone, 2011).

وفي ظل ما سبق عملت إيران على تحقيق إيجاد حكومة عراقية مستقرة بأغلبية شيعية، وتكون ذات طابع ديني- ليس بالضرورة أنا تكون قائمة على أساس ولاية الفقيهة السائدة في إيران- ولكن على الأقل لا تناصب إيران العداء، لذلك كانت إيران أول حكومة تعترف بمجلس الحكم العراقي المؤقت وأعلنت تأييدها للحكومة ودعمها للدستور وإجراء الانتخابات وقدمت الدعم اللازم للقوى الشيعية المشاركة فيها، وفي المرحلة الوسطى من عمر الاحتلال الأمريكي والتي وضح فيها وصول حلفاء إيران إلى السلطة، تحولت سياسة إيران من سياسة الحياد الايجابي إلى طرح سياسة اقتسام المكاسب مع الولايات المتحدة خلال هذه المرحلة (Ehteshami, and Zweiri, 2007).

وساعدها على تحقيق ذلك ما قامت به من إنشاء شبكة واسعة من الفاعلين العراقيين الموالين لها، والعمل على إحداث درجة من الفوضى التي يتحكم فيها الطابور الخامس الإيراني، لفرض واقع الوجود الإيراني في العراق على الولايات المتحدة ودفعها إلى وضعه في الاعتبار،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستغلال نقاط التوافق بين الجانبين لتحقيق هدف إيراني ثابت وهو توجيه ضربات قوية للسنة في العراق، وإضعاف وجودهم ووزنهم النسبي على الساحة العراقية (Clawson, (2010).

وهو الأمر الذي استطاعت تحقيقه خلال هذه الفترة من خلال العمل على استبعاد القيادات السنية ذات الثقل من خوض الانتخابات في العراق، وقد أكد ظافر نفسه على أن إيران تقف وراء قرار استبعاده ، وقد تحدث الرئيس الإيراني في خطاب له بمناسبة الذكرى الـ٣١ للثروة الإيراني مسألة عدم السماح للبعثين بخوض الانتخابات، وذكر أيضا أن هذا القرار صادر من فيلق القدس التابع لإيران (Knights, 2010).

ويتبين أن الجانب الديني هو من أحد مجالات الاختراق الإيراني للعراق، وقد تم من خلال ما يلي:

- التركيز على مخاطبة الرأي العام العراقي من خلال السيطرة على بعض وسائل الإعلام، وهو الأمر الذي تم من خلال إنشاء المحطات الفضائية التلفزيونية الطائفية الموجهة إلى الشعب العراقي، والتي بلغت أكثر من عشرين محطة فضائية مثل: السلام والعدل ومحطتا أهل البيت والفرات والفيحاء وآفاق وبلادي والمسمار الأولى والثانية والغدير وكربلاء والفرقان والمهدي والعدالة الأولى والثانية.. وغيرها.
- السعي إلى إحداث اختراق ونفوذ في الجانب الديني، من خلال ربط شريحة واسعة من العراقيين بإيران تحت مُسمى التشيع، وذلك من خلال إثارة الفتن المذهبية والطائفية والترويج لفكرة المظلومية، حيث تشير بعض التقارير إلى أن إيران أدخلت أكثر من إلفي رجل دين في مدارس الحوزة العلمية في محاولة منها للتأثير على قرارها والاستحواذ عليها.
- استغلال ما سمي بالسياحة الدينية من أجل محاولة العبث بالتركيبة الديموغرافية والقومية، إذ تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن حوالي ٣٠٠٠ زائر إيراني يدخلون العراق يومياً، بعضهم يستقر بطريقة غير شرعية، بالإضافة إلى أعداد غير مقدرة تدخل إلى العراق بطرق سرية، وظهرت مؤشرات على حجم هذا التواجد على أرض الواقع منها إمكانية سماع اللغة الفارسية بشكل ملحوظ في بعض المناطق في أسواق بغداد والنجف وكربلاء والبصرة، كما تتداول العملة الإيرانية في هذه الأسواق، وهو الوجود الذي دفع بعض التابعين لإيران في مرحلة صياغة الدستور قبل عام ٢٠٠٥ إلى الدعوة إلى إدراج القومية الفارسية كقومية رابعة بعد العربية والكردية والتركمانية(السيطرة الايرانية على حوزة النجف في العراق، موقع مركز بغداد للدرسات والاستشارات والإعلام، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يتعلق بالسيطرة الإيرانية على حوزة النجف فأن إيران عملت على دعم المرجعية الشيعية والحوزة في النجف من اجل السيطرة على قراراتها وتحجيم دورها كي تبقى مرجعية قم هي المرجعية الأولى للشيعة في العالم، حيث يتمثل الوضع الحالي للمرجعية الشيعية في حوزة النجف في وجود المرجع الديني الإيراني الأصل "علي السيستاني" وهو المرجعية الروحية لـ٢٠٠ مليون شيعي يمتدون من الهند إلى إيران والعراق ولبنان ودول العالم، حيث يتبعون تعاليمه الدينية ويعتبرونها مقدسة، وهو شخصية تحظى بقبول داخل العراق ومن جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرته احد أهم المدافعين عن الديمقراطية في العراق، عندما أصر على إجراء انتخابات حرة مباشرة منذ الأيام الأولى للاحتلال الأميركي.

وكان الحديث عن البديل المتوقع لخلافة السيستانى البالغ من العمر ٨١ عاما، هو الأكثر جدلاً داخل الأوساط العراقية الآن، خاصة مع الطرح الإيراني الأخير لمحمود هاشمي شهرودي كمرجع بديل وهو البالغ من العمر ٦٣ عاما والمولود في العراق، والذي قاد لسنوات طويلة السلطة القضائية الإيرانية، ولا يزال أحد كبار المسؤولين في الحكومة، ولا شك أن هذه الخطوة قد أثارت مخاوف داخل العراق وعلى المستويين الإقليمي والدولي من أن تمتد السيطرة والنفوذ إلا يراني بشكل واسع على الحياة السياسية والاقتصادية والدينية في العراق،خصوصا مع احتمال التأثير على باقي الشيعة وتحويلهم باتجاه مذهب ولاية الفقيه كما في إيران. كما زاد من حدة هذه المخاوف زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الأخيرة إلى طهران ولقائه بالشهرودي(السيطرة الايرانية على حوزة النجف في العراق، موقع مركز بغداد للدرسات والاستشارات والإعلام، ٢٠١٢).

- الجانب الاقتصادي

تلعب إيران دورا هاما في الاقتصاد العراقي، جنبا إلى جنب مع تركيا الشريك العراقي الأضخم ووجهتها الرئيسية للتصدير (باستثناء النفط). إن التجارة بين العراق وإيران أحادية الاتجاه في المقام الأول، حيث سنوات من العقوبات والقتال المتواصل قد جعل العراق يعتمد على البضائع الإيرانية. فبحسب التقديرات، فإن التجارة بين البلدين منذ عام ٢٠٠٣ قد نمت بمعدل ٣٠%. وعلى الرغم من عدم وجود معلومات دقيقة حول المجال الحالى للتجارة بين البلدين، تشير التقديرات بأنها وصلت في العام ٢٠٠٩ إلى ٤ مليار دولار، وقد صرحت كلا الدولتين عن رغبتهما في مضاعفة هذا الرقم. فالمكان الوحيد خارج إيران والذي تستخدم فيه العملة الإيرانية للتبادل التجاري هو جنوب العراق. علاوة على ذلك، هناك اثنين من المصارف الإيرانية الضخمة تعمل في العراق، وهناك بضائع إيرانية أغرقت السوق العراقية بدءا من السيارات الإيرانية الصنع ومرورا بكتل البناء الإسمنتية والمواد الغذائية(Guzansky, 2011, p 92).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قد شهد التبادل التجاري بين العراق وإيران بعد عام ٢٠٠٣ تطورا كبيرا في الجانب التجاري، فاستغلت إيران الموضع العراقي المضطرب، فأغرقت أسواقه ببضائع إيرانية وصفها المسؤولون في وزارة الصناعة العراقية بأنها رديئة مقارنة بالسلع الأخرى. لكن التبادل التجاري بين البلدين أخذ بالتزايد، كما أن التجارة بين العراق وإيران كما وصفها المسؤولون هي تجارة باتجاه واحد من إيران إلى العراق. وبحسب وزير التجاري الإيراني محمد شريعتمدارى فإن قيمة حجم التبادل التجاري بين إيران بلغت (١) مليار دولار في عام ٢٠٠٥، فيما بلغت قيمة السلع العراقية المُصدرة إلى إيران (٩٥) مليون دولار، ومن أهم النماذج التي تدل على ارتفاع حجم التبادل التجاري بين إيران والعراق الآتي:

١- في العام ٢٠٠٦، وصل حجم التبادل التجاري إلى ٨٠٠ مليون دولار.

٢- في العام ٢٠٠٧، وصل حجم التبادل التجاري إلى ١.٥ مليار دولار.

٣- يؤكد أمين الهيئة العليا لتطوير العلاقات الإيرانية العراقية حسن داناني أن حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران خلال عام ٢٠٠٨ وصل إلى ٤ مليارات دولار.

٤- أعلن مدير عام التجارة الخارجية العراقية هاشم السوداني أن حجم التبادل العراقي الإيراني ارتفع خلال لعام ٢٠٠٩، إلى أكثر من ٤ مليارات دولار، مؤكدا وجود مساع لكلا الطرفين لرفع حجم التبادل إلى أكثر من ١٠-١٢ مليار دولار سنويا(جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٠٣٤، ٢٠٠٩/٢/١٢).

ووفقا لـ محمد رضا باغبان القنصل الإيراني في البصرة، فإن تقديرات ٢٠١٠ تأتي نتيجة لعدة اتفاقيات تجارية بين البلدين، كلها تقريبا من المكاسب الأخيرة في التجارة الثنائية، ومع ذلك، فقد كان مدفوعات الصادرات الإيرانية إلى العراق، بين ٢٠% و٣٣% من الصادرات غير النفطية الإيرانية يتم شحنها للعراق، مما يجعل من جارتها الغربية للجمهورية الإسلامية الصادرات غير النفطية من أبرز التعاملات السوقية، أما الصادرات العراقية إلى إيران فقد بلغت ٣٧ مليون دولار في ٢٠٠٧ (Frasco and Wellman, 2010).

فإن سبب ارتفاع حجم التبادل التجاري، وبحسب خبير في البنك المركزي العراقي، يعود إلى اعتماد العراق على إيران في تأمين الكثير من السلع والخدمات، مثل: المحاصيل الزراعية، والسلع الاستهلاكية، وبعض الخدمات، هذا في القطاع الخاص، أما الحكومي فهناك استيراد المشتقات النفطية التي يحتاجها العراق والطاقة الكهربائية والسيارات والمكائن والكثير من السلع الأخرى، وسبب زيادة حجم التبادل التجاري يعود إلى قرب الأسواق الإيرانية من العراق وتوفر الطرق البرية وسهولة التنقل بين البلدين. وتشمل الصادرات الإيرانية إلى العراق أيضا، مواد البناء والبتروكيماويات، والمعدات الصناعية، والأجهزة الطبية، والغذاء، كما تشمل زيت الغاز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتشغل محطات الكهرباء العراقية. فقد أصبح العراق معتمدا على الواردات الإيرانية، لأن صناعاته دمرت بسبب العقوبات الاقتصادية من ١٩٩٠ -٢٠٠٣، ودمرت بشكل كبير بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وكذلك بسبب وجود العنف الطائفي والفوضى السياسية والأمنية، وتخلف إعادة الإعمار وغياب الأمن حتى الآن. إذ أصبحت السلع الإيرانية عصب الحياة العراقية وموفرة للراحة أكثر(العبيدي، ٢٠١١، ص١٥٩).

وفي مارس ٢٠٠٩ زار كلا من الرئيس السابق رفسنجاني ورئيس مجلس الشورى الإسلامي لاريجاني العراق، وأكدا على رغبة إيران بالمساعدة في إعادة إعمار العراق(Guzansky, 2011, p 92).

فقد دعا رئيس الوزراء نوري المالكي الشركات الإيرانية ورجال الأعمال الإيرانيين إلى المشاركة في إعمار العراق والاستثمار فيه، مؤكدا الاتفاق على إدامة العلاقات بين البلدين وتصعيدها لكي تحقق الطموحات، إذ وقع النائب الأول للرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في مبنى رئاسة الوزراء، ست اتفاقيات في مجالات مختلفة، وهي: اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، ومذكرة تفاهم في مجال التعاون الثقافي، ومذكرة في مجال العلوم والتكنولوجيا، ومذكرة في مجال البريد والاتصالات، ومذكرة في مجال العلاج الطبي، ومذكرة في مجال التعاون الدولي (موقع السومرية نيوز (٢٠١١/٧/٦)).

وإن عدد الشركات الإيرانية التي تعمل على تنفيذ مشاريع استثمارية في مدينة البصرة تبلغ (٤٢) شركة في اختصاصات مختلفة، وأن الشركات الاستثمارية الإيرانية حققت طفرات نوعية في الاستثمار، وهيئة الأجواء القانونية المناسبة لممارسة الدور الحيوي في إعادة إعمار البصرة، حيث قال رئيس مجلس محافظ البصرة جبار أمين: بأن هناك مساعي للعمل المشترك بين الحكومة المحلية والشركات الاستثمارية الإيرانية التي تتمتع بالخبرات المتطورة في شتى الميادين للنهوض بالواقع العمراني والخدمات في المحافظة (موقع الجوار (٢٠١١/٦/٢٨)).

وتمثل تلك الشركات العراقية الكبيرة بين البلدين، فقال أمين هيئة التنمية الاقتصادية الإيرانية – العراقية حسن كاظمي قمي: إن "الشركات الإيرانية مستعدة لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية الخاصة بالدولة العراقية من المتطلبات والاحتياجات الضرورية كإنشاء المحطات الكهربائية، وبناء الوحدات السكنية، والاستثمار في مصانع الإسمنت والفولاذ والبتروكيماوية، فضلا عن تلبية مستلزمات الأدوية، والتجهيزات الطبية والغذائية كافة، وأن الشركات الإيرانية ستعقد ١١ ورشة عمل مع هيئة الاستثمار الوطني والشركات لتوقيع مذكرات التفاهم المتعلقة بالمشاريع" (موقع السومرية نيوز (٢٠١١/٧/٦)).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام ٢٠٠٥، عرضت إيران على العراق قرض منخفض الفائدة بـ (١) مليار دولار لتمويل بناء مطار جديد بالقرب من مدينة مزار النجف. وواصلت الشركات الإيرانية توسيع جهود إعادة الإعمار في العراق. وفي فبرار ٢٠٠٩ فازت إيران بعقد ١.٥ مليار دولار لبناء مجمع من البيوت والمدارس والفنادق والأسواق والمباني التجارية الأخرى في البصرة(العبيدي، ٢٠١١، ص١٥٠-١٥١).

وقررت السلطات الإيرانية أن تتم عمليات استيراد السلع الإيرانية من قبل العراق وتنفيذ المشاريع والمناقصات وأي عمل آخر في العراق من الآن تحت إشراف السفير الإيراني في بغداد "كاظمي قمي"، الذي يتولى أيضا رئاسة هيئة التنمية الاقتصادية في العراق حاليا، وهي الهيئة التي يديرها مقر "خاتم" للبناء والإعمار التابع لفيلق الحرس الثوري، وأفرادها هم عناصر في القوات المنتسبة إلى هذا المقر (مهدي، ٢٠١١، موقع إلكتروني).

وفي الوقت الذي تلعب فيه إيران دورا مهما في إعادة إعمار العراق، فقد ساعدت مشاركتها في تعزيز حالة من الاعتمادية بين الدولتين. فمنذ عام ٢٠٠٣، وقعت كلا الدولتين سلسلة طويلة من الاتفاقيات الاقتصادية، وقد عينت إيران لجنة خاصة مكلفة بدراسة سبل مواصلة تطوير الروابط الاقتصادية مع العراق. وكما يبدو فإن الولايات المتحدة لا تعارض تطوير الروابط الاقتصادية بين إيران والعراق، وربما ترى ذلك بأنه مساهمة في استقرار العراق، على الرغم من ذلك يجب عليها أن تتأكد من أن تلك التجارة لا تنتهك العقوبات المفروضة على إيران. في هذا السياق، فقد أفيد بأن تهريب النفط إلى إيران قد ازداد خاصة من المناطق الكردية، سواء بسبب تكلفتها النقدية المنخفضة أو بسبب الرغبة في الالتفاف على القيود المفروضة على إيران. فليس من المستبعد كنتيجة لحجم الضغوطات الدولية، أن يقوم العراق بهذه الخدمة بشكل متزايد وأن يصبح أداة إيرانية لتفادي العقوبات. فالحدود الجغرافية تسهل على إيران ممارسة نفوذها على العراق. فعلى سبيل المثال، إيران هي المسؤولة عن جزء كبير من إمدادات الكهرباء العراقية، والتي تعاني من نقص مزمن. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اتهمت العراق إيران (وأيضا تركيا) بأنهما يضغطا على العراق في حصته من المياه لكي يقوم بطرد مجموعة المعارضة الإيرانية مجاهدي خلق من العراق. ومن أجل تعزيز نفوذها الاقتصادي في العراق، وزادت إيران من عدد ممثليها الدبلوماسيين في العراق. حيث فتحت أول قنصلية إيرانية في عام ٢٠٠٣ في كردستان العراق، وبحلول يونيو ٢٠١٠، فتحت إيران قنصلية جديدة لها في النجف، وانضمت إليها قنصليات جديدة تقع في إربيل، كربلاء، البصرة والسليمانية(Guzansky, 2011, p 94).

وقد نفذت إيران بعد الاحتلال عددا من المشاريع لبناء محطات توليد الطاقة في العراق، وربط المدن العراقية إلى شبكة الكهرباء الإيرانية. وتمد إيران الطاقة إلى البصرة وخانقين، وإلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناطق أخرى من خلال مشاريع متعددة، ففي مارس ٢٠٠٨، خلال زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى العراق أول مرة، تم التوصل إلى اتفاقيات عدة منها: خط الكهرباء ٤٠٠ ميغاواط يمتد من ميناء عبدان الإيراني إلى بلد الهرّاس العراقية، وعلى خط النقل الذي يقوم بتشغيل الطاقة من مدينة ماريفان الكردية الإيرانية إلى بنجوين العراقية في كردستان. ووقعت طهران بالفعل عقدا بقمة ١٥٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٧ لبناء محطة توليد الكهرباء بطاقة ٣٠٠ ميغاوات في بغداد. في حين أن هذه الترتيبات القائمة والمخطط الإيراني لتزويد العراق بالكهرباء، الذي يعدّ في أمس الحاجة لهذه الطاقة، قد يجعل العراق عرضة للتلاعب بطهران في مجال الطاقة. فعلى سبيل المثال، تعدّ إيران مسيطرة على البصرة بمليشياتها وأحزابها، فبعد أن شنت الحكومة العراقية حملة في البصرة ضد المليشيات المتمردة في ربيع عام ٢٠٠٨. قطعت إيران تزويد المدينة من الكهرباء والطاقة. وبعد انتهاء الحملة على البصرة غدت إيران مد البصرة بالطاقة؛ لأن كهرباء البصرة مرتبط بشبكة الكهرباء الإيرانية (ماريسا، ٢٠٠٩، موقع إلكتروني).

وعززت إيران روابطها الاقتصادية والتجارية مع العراق لتحقيق مكاسب مالية وسياسية وبذلك يكون لديها قدرة للتأثير في جيرانها. أما الصادرات العراقية لإيران وتشمل منتجات النفط الخام والمكرر، الكبريت والحديد. حيث ينشط المستثمرون وشركات المقاولات الإيرانية في بغداد، وفي الغالب جنوب العراق الشيعي وكردستان. إن إغراق العراق بالسلع الاستهلاكية والمنتجات الغذائية الإيرانية الرخيصة والمدعومة، قد أضعف قطاعات الصناعات الخفيفة والزراعية العراقية، حيث ولد الاستياء بين العراقيين. وكذلك فإن بناء السدود الإيرانية وتحويل مجاري الأنهار التي تغذي المجرى المائي لشط العرب قد قوض أيضا الزراعة العراقية في الجنوب وأعاق جهود إحياء "أهواز العراق". وقد قامت إيران بالتلاعب بكمية الكهرباء التي يحتاجها العراق لتلبية احتياجاتها السياسية (Knight Eisenstadt, Iran and Iraq (entry (25/2/2012).

وشيدت إيران طريقا سريعا لربط البصرة بالمراكز التجارية الإيرانية على طول الحدود، وتخطط طهران لبناء فرع لبنكها الوطني في بغداد وذلك من أجل أن تكون لها اليد الطولى في استغلال الاقتصاد العراقي لتلبية احتياجاتها ودعم مشاريعها واستثماراتها(Beehner and Bruno, 2012).

فقد اقترح عضو البرلمان الإيراني مصطفى زاده، في ٨ مارس ٢٠١٠ لإقامة منطقة حرة بين العراق وإيران، وقال: إن "وجود منطقة تجارة حرة مشتركة بين إيران والعراق في إقليم خوزستان القريب من محافظة البصرة، تعمل على تسهيل عبور البضائع إلى العراق" (اتفاق بين إيران والعراق لإقامة منطقة تجارة حرة مشتركة، وكالة أنباء فارس، ٨ مارس ٢٠١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد مرور شهر، أي في منتصف إبريل ٢٠١٠، تم إنشاء منطقة للتجارة الحرة مع العراق في مدينة البصرة الجنوبية، وتقع فقط على بعد ١٠ ميل من البصرة إلى الحدود الإيرانية (محافظ البصرة يوافق على إنشاء منطقة للتجارة الحرة في منطقة البصرة مع إيران، أخبار أعمال العراق، ١٤ أبريل ٢٠١٠).

كما سعت إيران لتحسن العلاقات التجارية مع إقليم كردستان في شمال العراق، الذي يتمتع بحكم شبه ذاتي في العراق، ففي أبريل ٢٠١٠، ذكرت وكالة أنباء فارس تقارير استشهد بها مسؤولون أكراد تقدر أن التجارة الثنائية بين الإقليم وإيران قد يصل إلى ٤ مليار دولار في عام ٢٠١١ (تعزيز التبادلات التجارية بين إيران وكردستان العراق، وكالة أنباء فارس، ١٩ أبريل ٢٠١٠).

وتعمل إيران على تحسين علاقاتها الاقتصادية مع الحكومة العراقية وتشجيع القطاعين، الحكومي والخاص على المشاركة في عمليات إعادة إعمار العراق. فمع إدارة العراق عن طريق حكومة شيعية تكون التسهيلات في صورة أسواق عند منافذ الحدود المشتركة لتجارة السلع التي تحتاج إليها العراق، والتي يمكن أن تتم عن طريق ممرات الترانزيت في العراق مع التركيز على التنمية الاقتصادية والثقافية في المحافظات المجاورة لإيران، وتشجيع القطاع الخاص العراقي على شراء البضائع من إيران بتقديم اعتمادات مالية بفائدة منخفضة مع خطة للتأمين ضد أخطار حمل البضائع للعراق بواسطة الناقلات الإيرانية، وتفضيل دور القطاع الإيراني للمشاركة في السوق العراقي بتقديم أحدث المعلومات الاقتصادية والسياسية على مواقع الانترنت، وعقد الندوات والجلسات المنظمة للعمل، وتقديم تقارير بحثية دقيقة عن الوضع الاقتصادي والسياسي العراقي. وتعمل إيران على التعاون مع المنظمات الدولية والدول المانحة للعراق لتحظى بدور في إعادة بناء العراق، وهي تنشط لكي تطرح نفسها كواحدة من الدول المؤثرة في مستقبل العراق من خلال عضويتها في البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بنك التنمية الإسلامي. وتدعم إيران الحكومة الحالية لأنها الخيار الأفضل والاتجاه الوسط في سلوك الشيعة العراقيين وهو ما يخدم أهداف إيران (عبد المؤمن، ٢٠٠٧، ص٣٧).

وفي يوليو ٢٠١٠، التقى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي مع النائب الإيراني على أغا محمدي لمناقشة الوتيرة الحالية من تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وأشار الطرفان إلى أهمية إزالة الحواجز أمام التجارة، وقال المالكي: إن حكومته ملتزمة بتوسيع تعاونها مع إيران في مجالات الكهرباء وإنتاج النفط، وأضاف رئيس الوزراء العراقي أنه يشجع المزيد من الشركات الإيرانية خاصة في الحصول على المزيد من المشاركة في أعمار البلاد وتطوير الاقتصاد (تعزيز العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق، طهران تايمز، ٢٦ يوليو ٢٠١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي يناير ٢٠١٠، تم الاتفاق بين البلدين الذي وافقت فيه إيران على تصدير ما يقرب من ١٩٠٠٠ برميل من زيت الديزل إلى العراق، وتقدر قيمة العقد بين ٥٠٠- ٦٠٠ مليون دولار، لتزود العراق من الديزل الإيراني طوال عام ٢٠١٠ (إيران تبيع الديزل إلى العراق، وكالة رويترز، ٢٥ يناير ٢٠١٠).

وفي يوليو ٢٠١٠، أعلن نائب وزير النفط الإيراني جود أوجي أن إيران والعراق "شكلت مجموعة عمل مشتركة بشأن نقل الغاز الطبيعي من إيران إلى العراق"، وأضاف بالقول: "إننا نتصور أن إيران ستكون قادرة على تزويد العراق بالكميات المطلوبة من الغاز في العامين المقبلين" (محادثات بين العراق وإيران حول مشروع الغاز، االصحافة التلفزيونية، ٢٨ يوليو ٢٠١٠).

وتشير بعض الأرقام غير الرسمية إلى أن إيران تحولت إلى الشريك التجاري الأول للعراق طمعا في ثرواته واستغلالا لها، ومن المعلوم مدى تأثير النفوذ الاقتصادي لها في الاستحواذ على ولاء شريحة واسعة من الناس كما في أفغانستان ولبنان ومناطق أخرى من العالم العربي. فعلى سبيل المثال اقترحت الحكومة الإيرانية إعطاء العراق ١٠٠ مليون دولار بشرط أن يصرف أغلب المبلغ على البنية التحتية في النجف وكربلاء، وفي ديسمبر ٢٠٠٦ وقعت إيران اتفاقية تتضمن دفع مبلغ مليار دولار للعراق، يصرف جزء منها لدعم ميزانية الحكومة العراقية، لكن الجزء الأكبر يصرف على قطاعات متعددة، تشمل تدريب موظفين عراقيين في إيران في مختلف المجالات. فالعراق يعد بمثابة سوق تجارى ضخم لإيران. للحد الذي أصبح فيه العراق يستورد الكهرباء والقمح وحتى بعض المشتقات النفطية من وقود وغاز من إيران(باكير، ٢٠١٢، موقع إلكتروني).

واستثمرت إيران وشركاتها في المدن المقدسة خاصة في النجف وكربلاء؛ إذ استضافت مئات الآلاف من الزوار الإيرانيين سنويا. فوفقا لمحافظ النجف حيث قال: "إن الحكومة الإيرانية تقدم ٢٠ مليون دولار سنويا لمشاريع البناء، التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية للمدينة السياحية، حيث قامت الحكومة الإيرانية والشركات المملوكة لها، برعاية الأماكن المقدسة للزوار، وتعمل مع شركات أمنية عراقية لتوفير الحماية الأمنية للزوار من خلال فيلق القدس والحرس الثوري الإيراني وتوفير النقل والمواصلات والسكن للزوار(ماريسا، ٢٠٠٩، موقع إلكتروني)؛ مما دعا السكان العراقيين في كربلاء والنجف إلى تنظيم تظاهرات في (إبريل ٢٠٠٩) تدعو هذه التظاهرات إلى عدم منح العقود إلى الشركات الإيرانية، ومنها الشركة الإيرانية (الكوثر)؛ لترميم المركز التاريخي للمدينة، بما في ذلك المنطقة حول ضريحي الإمام الحسين وأبو الفضل العباس وهو جزء من مشروع بقيمة ١٠٠ مليون دولار(العبيدي، ٢٠١١، ص١٥٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن معظم هذه الشركات تفتقر إلى الإطار القانوني، ولمعظمها ارتباط واضح بالسفير الإيراني في العراق وبقنصليتها المنتشرة، حيث تجاوز الوجود الإستخباري الإيراني في العراق، تحت غطاء العمل الدبلوماسي، السياقات البروتوكولية المعمول بها وفق القوانين الدولية بين الدول حيث وصل عدد القنصليات الإيرانية في العراق إلى سبعة قنصليات منتشرة في محافظات عراقية في الشمال والوسط والجنوب وعلى النحو التالي (بغداد – البصرة – السليمانية – اربيل – النجف – كربلاء – بابل) ويهدف هذا التواجد إلى التحكم بالوضع الأمني والسياسي والتدخل بالشؤون الداخلية للمحافظات، واستخدام مقرات القنصليات لتنفيذ السياسات الإيرانية مستفيدين من الحصانة الدبلوماسية، فضلا على الأحزاب والمؤسسات- ذات الواجهات المختلفة- التي أنشأتها من اجل تكريس احتلالها للعراق (Barzega0r, 2010).

وقد امتد التعاون لتطوير الحقول النفطية الواقعة على طول الحدود المشتركة بين البلدين، وفقا لوزارة النفط العراقية في سبتمبر ٢٠٠٩، وقع كل من إيران والعراق مذكرة تفاعل وافقتا على استثمار مشترك في حقولهم النفطية، وفي عام ٢٠٠٩ بلغت صادرات الطاقة من إيران إلى العراق (١) مليار دولار، و٤٠% من الكهرباء، و٣٠% من منتجات النفط المكرر(Frasco and Wellman, 2010). وتفيد التقارير العراقية عن استخدام أساليب لسرقة النفط العراقي، وهو تثقيب أنابيب النفط الخام من أبار البصرة إلى مصفاة مدينة آبادان الإيرانية، حيث يتم انحدار النفط من الأنابيب إلى بُرَل، ثم ينتقل من هناك عبر الصهاريج العمودية إلى ناقلات النفط التي كانت في ضفة شط العرب بصورة غير قانونية، وتبين هذه التقارير أيضا بأن السرقة لا تقتصر على النفط الخام، وإنما تشمل المنتجات النفطية التي تنقل من مصفاة أبادن إلى العراق (بول وناهوري، ٢٠٠٧، ص١٦٨).

وتفاقمت مشكلة آبار النفط العراقية بصورة خاصة خلال الأعوام الأخيرة، فقام الطرف الإيراني بالتجاوز على الحدود في بعض مناطق العراق الحدودية، ويسرق نفط العراق، ويمنع عمل العراقيين في هذه الآبار. واقتصر الأمر على قيام الحكومة العراقية تسليم مذكرات احتجاجية إلى سفارة النظام الإيراني ببغداد، إلا أنّ هذه الخلافات قد تفاقمت في الجمعة ٢٠٠٩/١٢/١٨، بعد دخول القوات الإيرانية الأراضي العراقية واحتلال بئر نفطي رقم ٤ في القوات الإيرانية، أكدت الخارجية العراقية أن القوات الإيرانية داهمت حقل نفط الفكة في الحدود العراقية الإيرانية، ورفعت العلم الإيراني، وإن اعتداءات إيران لاحتلال المناطق العراقية ليس أمرا جديدا، وفيما يلي نماذج منها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- في ٢٠٠٨/١/٢، اتهمت هيئة النزاهة العراقية إيران بسيطرتها على (١٥) بئر نفط عراقي في المناطق الجنوبية (بمنطقة الطيب في محافظة ميسان)، وأكدت الهيئة بأنها أعدت تقارير عن تعديات الطرف الإيراني وقامت بنهب وتهريب نفط العراق.

٢- اجتازت القوات الإيرانية الحدود بين البلدين، ودخلت الأراضي العراقية، وسيطرت على آبار النفط العراقية حيث طردت الموظفين العراقيين من عملهم، وأكد نائب رئيس هيئة النزاهة موسى فرج بقوله: قام الإيرانيون بطرد المهندسين والموظفين العراقيين ومنعهم من الوصول إلى تلك الآبار التي سيطرت عليها القوات الإيرانية.

٣- ذكرت إذاعة راديو سوا أنّ وكيل وزارة خارجية الحكومة العراقية محمد الحاج حمود أن العراق قدّم مذكرات عدة للتباحث مع الجانب الإيراني أسباب القضية، وكذلك اسُتدعى مرارا السفير الإيراني لدى بغداد حسين كاظمي قمي، إلا أن الأسلوب الذي يتبعه السفير الإيراني هو أسلوب التملص الديبلوماسي من الإجابة.

٤- في ٢٠٠٦/١/٢٥ و٢٠٠٦/٤/٣، استغلت القوات الإيرانية ظروف العراق الداخلية وشنت هجوما على منطقة آبار النفط (٥، ٦، ٧، ٨، ١٤، ١٩، ٢٠)، وقامت بقصفها بإطلاق قذائف الهاون، لغرض إخلاء الموظفين العراقيين، وقد قدمت السلطات العراقية مذكرة احتجاجية إلى السفير الإيراني، ولكن السلطات الإيرانية لم ترد على هذه المذكرات.

٥- ذهب وفد عراقي إلى إيران في إبريل ٢٠٠٧، لغرض متابعة ومعالجة المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين، وإجراءات النظام الإيراني حول سرقة النفط، ولكن الطرف الإيراني أكد بأن هذه الإدعاءات في ما يخص الحدود غير صحيحة، وليست إلا إشاعات من قبل الأعداء ولا يجوز التطرق إليها.

٦- هبطت طائرة إيرانية بمنطقة الفكة في محافظة ميسان تحمل أربعة ركاب بأزياء دائرة النفط، وقاموا بتصوير بئر النفط ١٤، وتفيد التقارير الواردة بأن عناصر النظام الإيراني قاموا بحفر آبار النفط داخل الأراضي العراقية في المناطق الحدودية بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٣١، رغم احتجاجات الحكومة العراقية.

٧- داهمت قوات النظام الحدودية مخفرا ساحليا واغتالت عدد من القوات العراقية، واعتقلت عددا آخر، وحسب هذه المعلومات تدعم قوات النظام الحدودية المهربين التابعين للحرس الثوري في شط العرب من أجل تهريب المنتجات النفطية والمواد الأخرى إلى العراق. ويأتي هذا رغم قيام النظام بتوقيع مذكرة التعاون مع هيئة عراقية في تلك المنطقة قبل شهرين، وكان من المقرر أن يمنع النظام تنفيذ مثل هذه الإجراءات ضد العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- كشفت في نوفمبر ٢٠٠٧ بأن العناصر التابعة للنظام الإيراني تساعد مهربي النفط وتوفر لهم التسهيلات، حيث ترفع العلم الإيراني على الناقلات التي تستخدم لنقل النفط المسروق من العراق إلى إيران، وكانت السفن والعاملين فيها تابعين للحرس الثوري(السامرائي، ٢٠١٠، موقع إلكتروني).

فقال السفير الإيراني حسن كاظمي قمي في مؤتمر صحفي: إن القوات الإيرانية قابلت تقدما لقوات عراقية نحو البئر، وأن حقول الفكة النفطية تعد من الحقول المشتركة بين البلدين وقد تم تشكيل لجنة عمل مشتركة بين البلدين وهذه اللجنة هي من ستحسم هذا الموضوع، وأن أي خلاف بين العراق وإيران لم يحصل، لكن هناك جهات ووسائل إعلام حاولت تأجيج الموقف وتوتير العلاقات بين البلدين الجارين اللذين تربطهما روابط تاريخية (جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٥٨٨، ٢٠٠٩/١٢/٢٤).

وقال قيادة القوات المسلحة الإيرانية في بيان نقلته عنها قناة العالم الناطقة بالعربية: قواتنا موجودة في الأراضي الإيرانية، وبناء على ترسيم الحدود الدولية، فإن هذا البئر ملك لإيران (موقع الإسلام اليوم، ٢٠٠٩/١٢/٢٤). وعدّ النائب أسامة النجيفي عضو البرلمان العراقي، إن الحديث عن أية مفاوضات بشأن ترسيم الحدود لا يجوز إلا بعد انسحاب القوات الإيرانية من الأراضي العراقية، وأن استمرار الوضع كما هو عليه من شأنه إطالة أمد النزاع والأزمة الحدودية. فإيران تحتل أراض عراقية، وبدء المفاوضات في هذا التوقيت سيرتب وجود خسائر للعراق بكونه بلدا محتلا. ووصف النجيفي زيارة منوشهر متكي وزير الخارجية الإيراني إلى بغداد بأنها تصب في مصلحة إيران، التي تسعى إلى إطالة واستمرار النزاع على الحدود رغم أن الأراضي التي تحتلها إيران وتتفاوض بشأنها هي أراض عراقية (موقع المجلة، ٢٠١٠/١/٨).

فعملت إيران على توطيد علاقاتها مع العراق بشكل مكثف من خلال زيارات المسؤولين الإيرانيين إلى العراق وإقامة علاقات اقتصادية معه، إذ قال غسان العطية مدير المعهد العراقي للتنمية والديمقراطية في برنامج (ما وراء الخبر) الذي بثته قناو الجزيرة في إبريل ٢٠١٠، قال: إن العراق اليوم هو امتداد لنفوذ متزايد لإيران وهذا النفوذ الإيراني في العراق يمثل ما يعرف بـ (القوة الناعمة) فالميزان التجاري لصالح إيران يكاد يكون واحد إلى ١٠%، وأن العقود التي وقعت مع إيران كلها عقود لصالحها، ولأول مرة تُمنح الدولة الوحيدة وهي إيران، أن تفتح بنكا في العراق ويكون ملكيته إيرانية بنسبة ١٠٠%، إلا أنه لا بد أن تكون رأس المال للبنوك بشكل عام مع شريك عراقي بنسبة على الأقل ٤٩% للشركات الأجنبية، و٥١% للحكومة أو الدولة العراقية، حتى يتسنى لها السيطرة على الشركات والتحكم بميزان التجارة لصالح العراق، فوجود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مثل هذه البنوك الإيرانية في العراق، هو أحد المنافذ التي تُعوض إيران اقتصادها في حالة فرض العقوبات (موقع الجزيرة، ٢٠١٠/٤/٢٦).

وقال المسؤول الإيراني حسن كاظمي قمي رئيس لجنة التنمية الاقتصادية العراقية – الإيرانية وسفير إيران السابق لدى العراق يوم الأربعاء ٢٠١١/٦: إن إيران تهدف إلى زيادة التجارة والاستثمار مع العراق إلى ١٠ مليارات دولار في العام ٢٠١١، في إطار تطلعها إلى تقوية الروابط الاقتصادية مع جارها وبصفة خاصة في قطاع النفط...ولهذا الغرض شُكلت في إيران مؤسسة تحت عنوان (رابطة الصداقة الإيرانية – العراقية) تنشط تحت إشراف بيت خامنئ، وتسيطر على التوغل في السوق العراقية، ويرأس هذه المؤسسة على آقا محمدي من العناصر المكشوفة للنظام الإيراني في المساعي المبذولة إلى التدخل في شؤون العراق(العبيدي، ٢٠١١، ص١٧٦-١٧٧).

وعليه، نجحت إيران في توظيف أداتها الاقتصادية داخل العراق، لتكون الشريك الأول في التعامل التجاري معها وإضعاف العراق أيضا، وتتمثل أدوات السياسة الإيرانية الاقتصادية من خلال ما يلي:

- شراء الأصول (صناعية وزراعية وعقارية) وجعلها ملاذاً أو مكاناً للمؤيدين لها يسكنون فيها ويبحثون خلالها على عمل في هذه الأماكن لتوسيع مناطق السيطرة والنفوذ.
- محاولة إيران تخريب الاقتصاد العراقي حيث أصبح العراق سوقا مفتوحة للبضائع الإيرانية بمختلف أنواعها، مما جعل الاقتصاد العراقي تابعا لإيران تبعية مطلقة، ومعتمداً عليها اعتماداً كلياً، كما شجعت إيران التجار على السفر إلى العراق والاستثمار هناك وخصوصا في المدن المقدسة عند الشيعة ودفع أسعار خيالية للاستحواذ على اقتصاد العراق.
- التخطيط الإيراني لجعل ميناء خميني بديلاً عن العقبة وربط إيران والعراق بخط السكك الحديدية مع سوريا وتركيا.
- سرقة النفط العراقي من حقول البصرة - قّدّره تقرير (بيكر-هاملتون) بنصف مليون برميل يوميا- وحقول (مجنون والفكة) التي طردت الكوادر الهندسية النفطية العراقية منها أمام مرأى ومسمع حكومة الاحتلال واستخدامها لطريقة الحفر المائل لسحب النفط من داخل عمق الحدود العراقية التي ادعت إنها آبار مشتركة - يقع بعضها داخل الأراضي العراقية بعمق(١٠) كم.
- كما استغلت إيران وجود عملائها في الحكومات المنشأة في ظل الاحتلال وقضمت المزيد من الأراضي العراقية وبالذات في محافظتي ميسان والبصرة حيث تتواجد الحقول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النفطية العراقية الكبرى، وهي تحاول حاليا ضم جزيرة أم الرصاص العراقية الغنية بالنفط.

- قيام إيران بإفساد القطاع الزراعي في العراق، من خلال قيامها بتصريف فضلات المصانع والمعامل الكيماوية إلى نهر الكارون والأنهار التي تصب في العراق، وقيامها بقطع المياه وتحويل مسار بعض الأنهار الأخرى إلى داخل الأراضي الإيرانية مثل نهر الوند الذي يغذي المناطق الزراعية في محافظة ديالى.
- السعي إلى إقامة علاقات وثيقة مع أصحاب رؤوس الأموال في القطاعين العام والخاص، من خلال طبقة رجال الأعمال والمتحكمين في القطاع الخاص، وكذلك من خلال كبار الموظفين العاملين في الجهاز الإداري في العراق، وكذلك مع بعض الأفراد ذوي النفوذ في الدوائر الحكومية.
- التركيز على فكرة التوطين للشيعة الإيرانيين في بعض المناطق المختلطة طائفيا إما من خلال شراء منازل والأراضي أو من خلال تهجير سكانها بالمضايقات الأمنية والاقتصادية من خلال أنصارها داخل الدولة العراقية، بما يساعد على إحداث خلل في التوازن الديموغرافي لهذه المناطق لصالح الشيعة، حيث أشارت بعض التقارير المرتبطة بهذا الموضوع إلى ما تم في عهد حكومة الجعفري من تعهده بإقرار خطة توطين إلى ما يقرب من مليوني شيعي إيراني في الأراضي العراقية مثل ما يحدث في مناطق أبي الخصيب والزبير في محافظة البصرة(سويلم، ٢٠٠٤).

من خلال الاستعراض السابق لدور السياسة الإيرانية الخارجية على الاستقرار العراقي، يتبين ازدياد النفوذ السياسي الإيراني ما كان ليزداد في العراق بسبب وجود قيادات شيعية عراقية في الحكومة سهلت لإيران مهمة التأثير على الوضع السياسي في الشارع العراقي. ولتحقيق المصالح الإيرانية في العراق زودت السياسة الإيرانية حلفاءها من الشيعة والأكراد بالسلاح، وتقوية وجودهم العسكري، لكي تتدخل إيران وبقوة في بسط نفوذها في تلك المناطق للسيطرة على ثرواتها، خاصة مناطق الجنوب والشمال النفطية، وذلك انطلاقا من المذهب الشيعي الذي يجمع العراق وإيران. وكانت الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية من أهم الأدوات التي استخدمت في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية إزاء العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخـاتمـة

إن احتلال العراق في عام ٢٠٠٣، أفضى إلى أن تعمد السياسة الإيرانية الخارجية إلى تطوير رؤية واضحة لمصالحها الإستراتيجية في العراق، وإلى بناء قاعدة متينة، اقتصاديا، واجتماعيا وثقافيا، وأمنيا وسياسيا، فكان لها دور إستراتيجي سهّل عليها التأثير بشكل مباشر في الوقع العراقي خدمة لتلك المصالح؛ إذ زاد التدخل الإيراني في شؤون العراق الداخلية حتى أصبح الموضوع العراقي ورقة إيرانية. فالأهمية العراقية لإيران تتلخص بوجود أعداد كبيرة من الشيعة في العراق، والذين تربطهم علاقات تاريخية بإيران، بالإضافة لعوامل الحدود المشتركة. لذلك فالسياسة الإيرانية تجاه العراق كانت في خطين متوازيين؛ أحدهما ميداني والأخر سياسي.

ومما ساعد على ممارسة هذه السياسة معطيات داخلية عراقية جعلت إيران تبدو وكأنها قوة احتلال غير معلن، فمنها:

١- عجز العراق عن أداء وظائفها، فذهبت إيران إلى الحيلولة دون إقامة حكومة عراقية مستقلة قوية، من خلال تغذية القوى التابعة لها بالإمكانات التي تتيح لها الوصول إلى قمة الهرم السياسي في العراق والبقاء مهيمنة عليها، مما يضمن جعل القوى الوطنية العراقية المناهضة لسياساتها خارج إطار دائرة صنع القرار .

٢- تميز الواقع العراقي خلال السنوات السابقة بالفوضى وعدم الاستقرار الداخلي جراء حل مؤسسات الدولة بأمر من الحاكم المدني الأمريكي "بول بريمر"، مما أدى إلى انعدام الأمن وانتشار الفساد المالي، والإداري، والسياسي. فمثل ذلك لإيران مدخلا مهما يتيح لها فرصة لإشغال قوات الاحتلال بمزيد من المشاكل خدمة لمصالحها. لذلك وظفت أدواتا، مثل: النشاط المخابراتي والعسكري، وتشجيع عمليات الفساد والإفساد في جنوب العراق ووسطه لدعم تفاقم هذا الوضع وتوظيفه لإغراض المساومة مع قوات الاحتلال.

٣- أدى الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله إلى جعل الوجود العسكري الأمريكي قريبا من الحدود الإيرانية الغربية، مما يشكل تهديدا لأمنها القومي، لذلك وسعت إيران نفوذها في العراق؛ ليكون سبيلا لاحتواء هاجسها من احتمال سحب التجربة الأمريكية في أفغانستان والعراق (استخدام القوة العسكرية لإسقاط النظم السياسية) عليها.

٤- إن التداخل المذهبي بين العراق وإيران، منح فرصة للتشيع، وبالتالي رعاية حلفائها ودعم دورهم السياسي سبيلا لاستخدامهم لتحقيق غاية مركبة من أن لا يكون العراق ساحة لأي مصدر تهديد لها، فإيران تدرك أن عراقا يحكمه حلفائها سيكون مرتكزا مهما في ضمان أمنها. ومن استمرار توظيفهم كأداة أساسية لسياستها في العراق. فآلية السيطرة عبر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحلفاء أو الوكلاء أدت إلى أن يصبح العراق عمقا إستراتيجيا كانت إيران تفتقر له، وبوابة لامتداد نفوذها باتجاه الخليج العربي والبحر المتوسط.

٥- إن واقع العلاقة الإيرانية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ جعل إيران تبدو وكأنها هي التي تدير السياستين الداخلية والخارجية للعراق، وكان هناك رفض لتدخلها في العراق ، يقوم على دعوات تنادي بالحاجة إلى بناء علاقة واضحة وصريحة بين الطرفين، تقوم على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية وفض الخلافات بالطرق السلمية.

التحقق من صحة الفرضية

إن هذه الدراسة قامت على فرضية مفادها: هناك علاقة ارتباطية بين السياسة الخارجية الإيرانية والاستقرار السياسي في العراق خلال الأعوام (٢٠٠٣م-٢٠١٣م). إن هذه الفرضية كانت وراء هذه الدراسة، وأما من جهة التحقق من الفرضية، فإن الدراسة جاءت مؤكدة لصحة الفرضة، وذلك لأن إيران استغلت ظروف الحرب الأمريكية على العراق، فتدخلت إيران بشكل واسع في السياسة العراقية، فساهمت في صعود حلفائها إلى الحكم العراقي، فكانت سياسة إيران تقوم أحيانا على التعاون، وأحيانا أخرى تقوم على الصراعات، فجاءت هذه الدراسة مؤكدة لصحة الفرضية حيث تم التأكد منذ ذلك من خلال ما يلي:

١- بعد احتلال العراق، شهدت السياسة الإيرانية توسيع نفوذها في العراق؛ إذ حاولت إيران ملء الفراغ السياسي والأمني والاقتصادي والديني .

٢- ساهمت إيران في التوتر الداخلي العراق، من فساد إداري، وتوتر الحكومات المؤقتة، وصعود طوائف إلى الحكم دون أخرى، وتنشيط الحروب الأهلية أيضا، وإغراق الساحة العراقية بالبضائع الإيرانية، وانتشار الشركات الإيرانية، وإضافة إلى سرقة النفط.

إن هذه الأسباب جعلت الباحث يستقرؤها بموضوعية كاملة، الأمر الذي أدى به إلى الخروج بنتيجة قائمة على صحة فرضية الدراسة، المشار إليها في المقدمة، فإن علاقة السياسة الخارجية الإيرنية بالاستقرار العراقي علاقة طردية، فهي تساهم بشكل كبير في عدم استقرار العراق وزعزته لأن ذلك يلبي مصالحها. إن هذه الدراسة اقتضت إلى العديد من الاستنتاجات والتي بدورها اقتضت العديد من التوصيات، ويمكن بيانها على النحو الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

لقد سعت الدراسة لمعالجة واحد من أهم المواضيع على الساحة الإقليمية وهي السياسة الإيرانية الخارجية وأثره على الاستقرار العراقي (٢٠٠٣-٢٠١٣)، وذلك من خلال البحث في محددات السياسة الإيرانية تجاه العراق وبيئة هذه السياسة التي تشتمل على مجموعة متغيرات وعوامل والتي من الممكن لها أن تحدد هذه السياسة، وكذلك معرفة الأهداف الحقيقية وراء السياسية الخارجية الإيرانية تجاه العراق، وكذلك معرفة مؤشرات الاستقرار السياسي في العراق. وبعد أن تناولت الدراسة مجموعة من المواضيع والنقاط المهمة ذات العلاقة المباشرة بموضوع الرسالة، والتي تم من خلالها التطرق إلى العديد من الدراسات والرسائل العلمية المحكمة ذات العلاقة بالموضوع العربية منها والأجنبية، خلصت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات المهمة وهي:

١- تتعدد مستويات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق، وأخطرها هو المستوى الديني والمتمثل بالبعد المذهبي الشيعي كنتيجة لوجود العديد من العتبات الدينية الشيعية داخل العراق وكذلك نسبة السكان الشيعة العراقيين؛ إذ أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى ظهور العديد من القوى والتيارات الشيعية المتنفذة في العراق والتي تعمل لصالح السياسة الإيرانية. فساعدت على صعود الطائفة الشيعية إلى الحكم، وتهميش الطائفة السنية والأقليات الأخرى، مما أغضب المعارضة العراقية التي تمثلها المقاومة

٢- تدخل إيران في الشأن الداخلي العراقي، سياسياعن طريق دفع الحلفاء السياسيين عن طريق إنجاحهم في الانتخابات، والهيمنة على مراكز صناعة القرار، وتوثيق العلاقات فيما بينها من أجل التحكم في سياسات العراق الداخلية والخارجية، بما يتلاءم مع مصالح إيران في المنطقة.

٣- إن الاحتلال الأمريكي للعراق أثر بشكل مباشر على السياسة الإيرانية تجاه العراق عبر توسع وتمدد النفوذ الإيراني في الساحة العراقية على جميع المستويات؛ بسبب الترابط الديني والمذهبي القوي والمصالح المشتركة بين البلدين.

٤- إن سياسات الحكومات الإيرانية المتعاقبة تجاه العراق ثابتة ولا تتغير بتغير القوى والأحزاب الإيرانية الحاكمة سواء كانت من الإصلاحيين أو الجمهوريين.

٥- تغلغل النفوذ الإيراني في العراق، والتحكم في ملفاتها المختلفة، الأمني، وتسليح مليشيات، وتوسيع نشاطاتها الاستخباراتية والعسكرية، لخلق فوضى أمنية والتهديد بها، لجعلها أدوات للسياسة الإيرانية من أجل الضغط على الحكومة العراقية. إذ إن الاستقرار الأمني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسياسي في العراق مرتبط بأن يكون لإيران دورا محوريا وبارزا في الترتيبات الأمنية والسياسية في المنطقة وأن يكفل مصالحها ودورها في المنطقة.

٦- الضعف العراقي في جميع المؤسسات السياسية، العسكرية، الاقتصادية والاجتماعية مهد للتدخل الإيراني، وأدى إلي تمدد نفوذها في جميع المؤسسات العراقية المركزية.

٧- توسيع النفوذ التجاري الإيراني وسيطرته على الأسواق بشكل عام، وبسط نفوذها على النفط العراقي، تمثل محاولات إيرانية لربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الإيراني، للتخلص من الضغوطات الخارجية عليها.

٨- التدخل الإيراني في العراق يركز بشكل كبير على تشكيل السياسة العراقية وصناعة القرار أكثر منه في الأمور العسكرية ودعم المتمردين والجماعات المسلحة وذلك من أجل تسهيل عملية بسط نفوذها المسيطر عليه.

٩- سياسات إيران في إثارة المنازعات والمشاكل على الحدود خاصة، وبعث أعداد كبيرة من الإيرانيين وتوزيعهم على مناطق العراق، وعقد اتفاقيات متنوعة في مجالات مختلفة، كلها محاولات للسيطرة على العراق وجعله تابعا لها

١٠-تكوين وبناء النظام الفيدرالي في اقاليم كردستان، التي تشمل المحافظات الشمالية في العراق فقط . وذلك نتيجة لتخوف الجهات و الكيانات السياسية العراقية الخرى من تداعيات تطبيق هذا النظام ، والتي تستند في تبرير تخوفها، بأن تطبيق هذا النظام يقود إلى تقيسم العراق الى كيانات عرقية وطائفية على أساس اثني وطائفي. لا سيما أن الاحتلال الأمريكي حاول أن يزرع المحاصصة الطائفية والعرقية داخل الجسد العراقي، والذي نجح في آثاره الورقة الطائفية. والتي تتجلى مخاطرة تطبيق هذا النظام بغياب احترام التنوع الاثني اللغوي، الديني والمذهبي . والمؤدية إلى خلق أقاليم منفصلة الواحدة عن الأخرى، والمؤدية الى التجزئة والتقسيم الداخلي ضمن الدولة الواحدة. علاوة على غياب توازن في العلاقات ما بين السلطة الاتحادية والسلطة الإقليمية من جهة، والعلاقات الإقليمية والدولية في جهة أخرى. في ظل عدم التوازن في عملية توزيع السلطات والثروات بين الحكومة المركزية والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم. والمهددة بنشوب صراع سياسي واجتماعي بينهما، نظرا لعدم حسم الكثير من الاشكالات الرئيسية منها قضية كركوك وقانون النفط والغاز وغيرها.

١١- هناك ثمة أمور حدت من بناء دولة عراقية واحدة، ومستقرة ويمكن إبرازها بما يلي:

الأول: الحرب الأهلية، فالعراق حاليا عند مداخل الحرب الأهلية ، والتي لا تبدأ بين السنة والشيعة ، أو بين العرب والأكراد أو بين الأكراد والتركمان، بل بإشعال فتنة تقوم بها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحزاب سياسية قوية من هذا الفريق أوذاك، بدعم من طامعين لتنتهي بحرب الجميع ضد الجميع. بعد اغتيال أو تصعيد واستقطاب طائفي أو اثني وبشكل مستمر، فيؤدي هذا إلى الفلتان وعدم السيطرة.

الثاني: التقسيم، فبعد الحرب الأهلية أصبح قبول الأمر الواقع لا مفر منه، لدرجة أن استمرار القتل والتفجير والتطهير قد فرض مطلب أو شرط التقسيم باعتباره أفضل الحلول المطروحة بحيث يمكن التحكم والتأثير في الأجزاء المتشظية سواء من جانب إيران في الوسط والجنوب أو من جانب تركيا في كردستان العراق .

لذلك ساهمت إيران في تفكيك الدولة المركزية، وتحويل بعض صلاحيات الدولة المركزية إلى الأقاليم، فتم تعويم الدولة العراقية وإضعافها ونزع صلاحياتها.

التوصيات

يقدم الباحث مجموعة من التوصيات بعد إتمام هذه الدراسة، وتكون التوصيات لطرفين رئيسيين هما: الجانب الإيراني، والجانب العراقي.

الجانب الإيراني

١- الحفاظ على إقامة علاقات جيدة مع الدول العربية بشكل عام، والعراق بشكل خاص من أجل بناء جسور الثقة وتبادل المصالح التي من شأنها أن تنهي حالة الحرب غير المعلنة بين هذه الأطراف.

٢- محاولة دعم توحيد العراق واستقراره في جميع مجالات الحياة الرئيسية، وتسوية خلافاتها الحدودية مع العراق وضبط حدودها، والتوقف عن التدخل داخل أراضيها وإنهاء حالة الاحتقان مع العراق.

٣- مساعدة العراق على إنهاء الفوضى؛ لأن من يقوم بها هي جماعات تسعى إلى إثارة عدم الاستقرار وخدمة مصالح جماعات معادية للمصالح الإيرانية من أجل نقل الفوضى إلى إيران.

٤- الكف عن استخدام الجانب الديني المذهبي كوسيلة لتنفيذ سياساتها وأطماعها في العراق والمنطقة العربية، والكف عن تدخل الحرس الثوري في صياغة الخارطة الأمنية في العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجانب العراقي

١- المحافظة على عروبة العراق واستقراره، عن طريق البعد عن التحريض الديني والمذهبي والطائفي من أجل تجنيب العراق حرب أهلية مدمرة.

٢- دراسة وفهم السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق بشكل دائم ومستمر، والعمل على التنسيق مع القوى الإيرانية صانعة القرار السياسي من أجل توطيد العلاقات بين البلدين وإعادة الثقة بينهما.

٣- الرجوع إلى المؤسسات الدولية والحقوقية وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي بهدف الحد من تدخلات إيران في العراق.

٤- تطوير منظومتها الدفاعية والدخول في تحالفات عسكرية مع الدول العربية ودول الخليج العربي لإيجاد جبهة ممانعة قوية في وجه أي تدخل إيراني في العراق.

٥- نشر قيم الديمقراطية في مسيرة العملية السياسية العراقية، والعمل على تصحيح العملية السياسية من الدستور أولاً إلى قانون الانتخابات ومجالس المحافظات ثانياً، والتنازل عن بعض المكاسب الدستورية أو القانونية التي حصل عليها هذا الطرف أو ذاك في ظروف غير طبيعية؛ لأن الدستور هو الذي يوحد الدولة في العراق.

٦- نشر روح المواطنة كثقافة وطنية والتعبير عنها في كل مناسبة وعدم السماح لأي ثقافة ثانية تتناقض مع الروح الوطنية، وتوعية الشعب العراقي بمخاطر التجزئة والتقسيم.

إن التوصية الاخيرة التي يطرحها الباحث ولكل العراقيين وفي هذه المرحلة، هو تغليب الحكمة وروح الحوار والتوقف عن استذكار المصائب والمظالم، وصولا إلى تعزيز الديمقراطية والاستقرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية

الكتب العربية

إبراهيم، حسنين، (١٩٩٢)، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

احتشامي، أنوش، (١٩٩٦)،**إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة: الاحتمالات والتحديات في العهد المقبل**، في كتاب(السويدي، جمال سند، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**).

أحمد، فاروق يوسف، (١٩٨٥)، **قواعد المنهج العلمي: المناهج والاقتراحات والأدوات المنهجية**، القاهرة: مكتبة عين شمس .

أحمد، وهبان، (١٩٩٧)، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

أحمدي، هوشانج أمير، (١٩٩٦)، **تقييم خطة التنمية الأولى في إيران، والتحديات التي تواجه الخطة الثانية**، في جمال سند السويدي (محرر) إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، الفصل الرابع عشر.

إدور، أدب نشأت، (٢٠٠٩)، **الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة.

الأقداحي، هشام محمود، (٢٠١٣)، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

آل حامد، محمد أحمد، (١٩٩٧)، **أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية**، ط١، أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

آل سعود، خالد بن سلطان، (١٩٩٧)، **أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني**، ط١، أبو ظبي: مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية.

إيزدي، بيزن، (٢٠٠٠)، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، ترجمة: سعيد الصباغ، ط ١، القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

بانفليد، ادوارد سي، (١٩٩٤)، **السلوك الحضاري والمواطنة**، ترجمة: سمير عزة نصار، عمان: دار النشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بختاري، بهمان، (١٩٩٦)، **المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية:المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى والبرلمان**، في جمال سند السويدي (محرر)، إيران والخليج:البحث عن الاستقرار، الفصل الثاني.

بريمر، بول، (٢٠٠٦)، **عام قضيته في العراق: النضال لبناء في مرجو**، ترجمة: عمر الأيوبيين، بيروت: دار الكتاب العربي.

بغدادي،عبد السلام إبراهيم، (١٩٩٣)، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بو عشة، محمد، (١٩٩٩)، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة "دراسة المفاهيم والنظريات"**، ط١، بيروت، دار الجيل.

بول، جيمس وناهوري، سيلين، (٢٠٠٧)، **الحرب والاحتلال في العراق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بول، جيمس وناهوري، سيلين، (٢٠٠٧)، **الحرب والاحتلال في العراق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

تشوبين، شاهرام، (٢٠٠٧)، **طموحات إيران النووية**، ترجمة: بسام شيحا، القاهرة: الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي.

توفيق، إبراهيم حسين، (١٩٩٢)، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، بيروت: الوحدة العربية للنشر.

جار، تيد روبرت، (١٩٩٥)، **أقليات في خطر**، مراجعة وتقديم: رفعت سيد أحمد، تعريب: مجدي عبد الحكيم وسامية الشامي، ط١، مصر: مكتبة مدبولي للنشر.

الجاسور، ناظم عبد الواحد، (٢٠٠٤)، **موسوعة علم السياسة**، عمان: دار مجدلاوي.

جنسن، لويد، (١٩٨٩)، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود.

جودة، جودة حسين، (١٩٩٨)، **جغرافية آسيا الإقليمية**، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

حتي، ناصيف، (١٩٨٥)، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي.

حرب، أسامة الغزالي، (١٩٨٧)، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: عالم المعرفة.

الحريري، جاسم يونس، (٢٠٠٤)، **الوحدة الوطنية: احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليما ودولياً**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حريق، إيليا، (١٩٩٧)، **الثورة الإثنية والاندماج السياسي في الشرق الأوسط**، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، بيروت: دار الساقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحسان، يوقنطار، (١٩٨٥)، **العلاقات الدولية**، المغرب: دار توفال للنشر.

حسن، حمدي عبد الرحمن، (١٩٩٦)، **العسكريون والحكم في إفريقيا**، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي.

الحسيني، السيد سليم، (١٩٩٠)، **مبادئ الإمام الخميني في الصراع الدولي والسلام العالمي والأمن القومي**، ط١، معاونية العلاقات الدولة في منظمة الإعلام الإسلام في الجمهورية الإسلامية في إيران، ط١، منظمة الإعلام الإسلامي، (٣٨٣)، طهران، ١٩٩٠.

الحسيني، جعفر، (٢٠٠٣)، **على حافة الهاوية**، لندن: دار الحكمة.

الحمداني، حامد، (٢٠٠٨)، **حرب الخليج الثالثة**، السويد: فيشونميديا للنشر.

الحمداني، قحطان أحمد سليمان، (٢٠٠٨)، **السياسة الخارجية العراقية من١٤يوليو١٩٥٨ إلى٨ شباط١٩٦٣**، القاهرة: مكتبة مدبولي.

الخزرجي، ثامر كامل، (٢٠٠٥)، **العلاقات السياسة الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، ط١، عمان: دار مجدلاوي.

الخفاف، حامد، (٢٠٠٧)، **النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية**، لبنان: دار المؤرخ العربي.

(د. م) **إيران اليوم: ١٩٩٠**، ط١، معاونية العلاقات الدولة في منظمة الإعلام الإسلام في الجمهورية الإسلامية في إيران، ط١، منظمة الإعلام الإسلامي، (٣٨٣)، طهران، ١٩٩١.

داويشا، عضيد، (١٩٨٩)، دور الإسلام في السياسة الخارجية، عرض وتحليل: إسماعيل صبري مقلد، **عالم الفكر**، مجلد ٢٠، العدد ٢.

دايار، جون، (٢٠٠٨)، **الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

دايار، جون، (٢٠٠٨)، **الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، في/ الأنباري، صباح، (٢٠٠٩)، **مجموعة قوانين الأقاليم والمحافظات**، بغداد: المكتبة القانونية.

دوفرجية، موريس، (١٩٨٠)، **الأحزاب السياسية**، ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد، بيروت: دار النهار.

الدومة، صلاح الدين عبد الرحمن، (١٩٩٩)، **المدخل إلى علم العلاقات الدولية**، الخرطوم: جي تاون.

دينيسوف، ف، (١٩٨٢)، **نظريات العنف في الصراع الإيديولوجي**، دار دمشق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الراوي، رياض، (٢٠٠٨)، **البرنامج النووي الإيراني وأثره علي منطقة الشرق الأوسط**، دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع.

الراوي، منصور، (٢٠٠٩)، **سكان الوطن العربي: التوزيع ، الهجرة ، التحضر "دراسة تحليلية"**، بغداد: مطابع دار الشؤون الثقافية العامة .

الربيعي، علي حسن، (٢٠٠٧)، **صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الربيعي، فاضل، (٢٠٠٨)، **العسل والدم من عنف الدولة إلى دولة العنف**، دمشق: دار الفرقد.

الرمضاني، مازن إسماعيل، (١٩٩١)، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**، ط١، بغداد: جامعة بغداد.

روبر تسن، آدم، (٢٠٠٥)، **الاحتلال الأمريكي : صوره ومصائره**، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الزبد، حسن لطيف، (٢٠٠٧)، **موسوعة الأحزاب العراقية**، بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات.

الزبيدي، حسن لطيف والسعدون، عاطف لافي، (٢٠٠٨)، **العراق والبحث عن المستقبل**، بيروت: المركز العراقي للبحوث وللدراسات، شركة جاردنيا للطباعة.

الزبيدي، حسن لطيف، (٢٠٠٧)، **موسوعة الأحزاب السياسية: الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق**، بيروت: مؤسسة المعارف للمطبوعات.

زمان، أنتوني كورد، **قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد**، في كتاب (**إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**).

السعيد، عبد العزيز وآخرون، (١٩٩٩)، **النظام العالمي الجديد: الحاضر والمستقبل**، ترجمة: نافع أيوب لبس، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

سليم، السيد محمد، (١٩٩٨)، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ص١١.

السماك، محمد أزهر سعيد، (١٩٨٨)، **الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات**، العراق: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر.

السويدي، جمال، **قمة أبو ظبي: مجلس التعاون الخليجي على مشارف القرن الحادي والعشرين**، ط١، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

ـــــــــــــ، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، ط١، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

شدود، ماجد محمد، (١٩٩٢)، **العلاقات السياسية الدولية**، دمشق: دار الكتاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شرف الدين، حسين، (٢٠٠٣)، **يوميات الحرب على العراق**، بيروت: المكتبة الحديثة للطباعة والنشر.

شعبان، عبد الحسين (٢٠٠٤)، **الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الشمراني، علي، (٢٠٠٣)، **صراع الأضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج**، لندن: دار الحكمة.

صابغ، يزيد، (٢٠٠١)، **الصناعة السكرية العربية**، ط ١، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

الصاوي، علي، (١٩٩٥)، **مدخل في علم الاجتماع السياسي**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.

صدقي، وهيب عبد الفتاح وصدقي، عدنان عبد الفتاح، (١٩٩٣)، **المملكة العربية السعودية: نموذج لدراسة إدارة الأزمة الدولية**، ط١، بيروت: دار الساقي.

صدقي، وهيب عبد الفتاح، (١٩٩٣)، **المملكة العربية السعودية: نموذج لدراسة إدارة الأزمة الدولية**، ط١، بيروت: دار الساقي.

صفير، أنطوان، (١٩٩٤)، **الأبعاد والأهداف الإيرانية في منطقة الخليج العربي**، في أحمد عصمت عبد المجيد وآخرين (محرر)، **ندوة جزر الخليج العربي، أسباب لصراع ومتطلبات الحل**، ط١، باريس: مركز الدراسات العربي – الأوروبي.

ـــــــــــــــ، (١٩٩٤)، **الأبعاد والأهداف الإيرانية في منطقة الخليج العربي**، في أحمد عصمت عبد المجيد (محرر)، **ندوة جزر الخليج العربي، أسباب الصراع ومتطلبات الحل**، ط١، باريس: مركز الدراسات العربي – الأوربي.

الطالباني، جلال، (١٩٧١)، **كردستان والحركة القومية الكردية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الطعاني، عبد الرضا، (١٩٨٠)، **مفهوم الثورة**، بغداد: مؤسسة دار الكتاب للنشر والطباعة.

العاني، حسان شفيق، (١٩٨٨)، **المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر، إيطاليا، فرنسا**، بغداد: مطابع التعليم العالي.

عبد الجبار، فالح، (٢٠٠٦)، **متضادات الدستور الدائم: في مأزق الدستور**، ط١، بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية.

عبد الحي، وليد، (٢٠٠٩)، **مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام ٢٠٢٠**، دار البيان.

عبد الرحمن، يوسف بن حارب، (١٩٩٩)، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبد الصادق، علي، (٢٠٠٣)، **إيران- تركيا والحرب الأمريكية العراقية**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة.

عبد الله، عبد الجبار أحمد، (٢٠٠٩)، **الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق**، في مجموعة باحثين، **إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق**، النجف: دار الضياء للطباعة للنشر.

عتريسي، جعفر، (٢٠٠٤)، **العراق في قلب الإعصار: سقوط بغداد والتحولات الكبرى**، ط ١، بيروت: دار المحجة البيضاء.

عتريسي، طلال، **"النتائج والتداعيات إيرانيا"**، في كتاب: أحمد، أحمد يوسف، (٢٠٠٤)، **احتلال العراق وتداعياته إقليميا ودوليا**، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

العروي، عبد الله، (١٩٩٣)، **مفهوم الدولة**، ط٥، بيروت: الدار البيضاء (المركز الثقافي العربي).

العساف، فايز، (٢٠١٠)، **الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية: أكراد العراق نموذجاً**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

علاوي، علي عبد الأمير، (٢٠٠٩)، **احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام**، ترجمة: عطا عبد الوهاب، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

العلوجي، عبد الكريم، (٢٠٠٧)، **أزمة القيادة الشيعية ـ السنية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، ط١، القاهرة: مكتبة جرير الورد.

عمر، شيركو فتح الله، (٢٠٠٤)، **الحزب الديمقراطي الكوردستاني وحركة التحرير القومي في العراق (١٩٤٦-١٩٧٥)**، ط١، السليمانية: مطبعة رون.

عواد، رياض سليمان، (د. ت)، **إيران الماضي والحاضر والمستقبل**، (د.ط)، دمشق: مركز الرضا.

العيدروس، محمد، (٢٠٠٢)، **جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية**، (١٩٩٧-٢٠٠٢) (١٩٧٩-١٩٩٧) (١٩٢١-١٩٧١)، القاهرة: دار الكتاب الحديث.

ـــــــــــــــ، (١٩٩٠)، **الأمن السياسي لدول الخليج العربي**، ط١، أبو ظبي: دار المتنبي للطباعة والنشر.

العيسى، شملان، (١٩٩٦)، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين العلاقات العربية الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

غالبريث، بيترو، (٢٠٠٧)، **نهاية العراق**، ترجمة: إياد احمد، ط ١، بيروت: الدار العربية للعلوم.

فريد، محمد، (٢٠٠٧)، **تاريخ الدولة العثمانية، تاريخ العراق الحديث**، القاهرة : مطبعة الوراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فياض، عامر حسن، (١٩٨١)، **جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق الحديث (١٩٢٠– ١٩٣٩)**، ط١، بيروت: دار ابن الرشد.

قاسم، جمال زكريا، (١٩٩٧)، **مشكلات الأمن في الخليج العربي، منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية**، ط٢، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

قرقاش، أنوار، (١٩٩٦)، **إيران ودول مجلس التعاون ودولة الإمارات العربية المتحدة: الاحتمالات والتحديات في العقد القادم**، في جمال سند السويدي (محرر) إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، ط١، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الفصل السابع.

ـــــــــــــــ، (١٩٩٦)، إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة: الاحتمالات والتحديات في العقد القادم، الفصل السابع، في جمال سند السويدي (محرر)، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، (ط١)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

القصاب وآخرون، (١٩٨٨)، **الجغرافية السياسية**، العراق: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.

القمودي، سالم، (٢٠٠٠)، **سيكولوجية السلطة**، ط٢، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.

الكبيسي، محمد عياش، (٢٠٠٨)، **المصالحة الوطنية (وجهة نظر سياسية– إسلامية)**، عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع.

الكيالي، عبد الوهاب، (١٩٧٩)، **موسوعة السياسة**، ط١، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.

ـــــــــــــــ، (١٩٩٠)، **موسوعة السياسة**، ط١، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

المانع، صالح، (١٩٩٨)، **تطور العلاقات الخليجية – الإيرانية**، في جمال السويدي (محرر)، "قمة أبو ظبي: مجلس التعاون الخليجي على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط١، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

مبيض، عامر رشيد، (٢٠٠٣)، **موسوعة الثقافة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية**، حلب: دار القلم .

محمد، موسى، (١٩٩٦)، **أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي**، ط١، بيروت: دار البيارق .

محمود، صباح والعاني، خطاب، (١٩٩٠)، **جغرافية العراق أرض وسكان وموارد اقتصادية**، بغداد: المكتبة الوطنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محمود، مصطفى عبد الجواد، (١٩٩٦)، **الأحزاب السياسية في النظام السياسي الدستوري الحديث والنظام الإسلامي**، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي.

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، (٢٠٠٤)، **مستقبل الدولة العراقية والدور العربي المطلوب**، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

مسعد، نيفين، (٢٠٠١)، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية**، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ـــــــــــــــ، (١٩٨٨)، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، ط١، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

المشاط، عبد المنعم، وآخرون، (١٩٩٤)، **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

المنوفي، كمال، (١٩٧٩)، **الثقافة السياسية المتغيرة**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

ـــــــــــــــ، (١٩٨٧)، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: شركة الربعان.

المهنا، محمد نصر، (١٩٩٨)، **مدخل إلى علم العلاقات الدولي في عالم متغير**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

ـــــــــــــــ، (٢٠٠٧)، **تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية**، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

ميلاني، محسن، (١٩٩٦)، **سياسة إيران في الخليج من المثالية والمواجهة إلى الاعتدال**، في جمال سند السويدي (محرر)، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، الفصل الرابع.

نافع، صباح محمود، (١٩٨٦)، **الصراع الجيوبوليتكي في الخليج العربي**، بغداد: مطبعة السعدون.

نعمة، كاظم هاشم، **(١٩٧٩)، العلاقات الدولية**، بغداد: مؤسسة دار الكتب.

هادي، رياض عزيز، (٢٠٠٥)، **البرلمان في العراق، دراسة في الواقع وتأملات في المستقبل**، ط١، (د.م) بغداد.

هويدي، أمين، (١٩٩١)، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تأثيرها على التنمية والديمقراطية**، ط١، بيروت: دار الشروق.

هيجوث، ريتشارد، (٢٠٠١)، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، ط١، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرجنسكي، زبغينيو، (١٩٨٠)، **بين عصرين: أمريكا والعصر التكنتروني**، ترجمة: محجوب عمر، بيروت: دار الطليعة للنشر.

يس، سيد، (١٩٨٩)، **التقرير الاستراتيجي العربي**، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية.

الرسائل العلمية

حافظ، عبد العظيم جبر، (٢٠٠٧)، التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل، **رسالة ماجستير**، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية.

الحمداني، عبد الرحمن أحمد الداود، (١٩٩٧)، العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي: تركيا وإيران، "دراسة تحليلية لصنع التفاعلات المقبلة"، **أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية**، جامعة بغداد.

دقامسة، عبد الله، (٢٠٠٠)، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٨٨-١٩٩٧)، **رسالة ماجستير**، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الرجوب، سلامة، (٢٠٠٥)، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في بلدان العربية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

زلاقي، حبيبة، (٢٠١٠)، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الحلج لخضر- باتنة، الجزائر.

عبد الأمير، سحر حربي، (٢٠٠٨)، انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية العراقية ٣٠يناير ٢٠٠٥م، **رسالة ماجستير**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.

العبيدي، عبد الرحمن، (٢٠١١)، العلاقات العراقية ـ الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١، **رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط.

عديلة، محمد الطاهر، (٢٠٠٥)، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، **رسالة ماجستير**، جامعة قسنطينة .

العذبي، فيصل، (٢٠٠٩)، المشاركة السياسية في دولة قطر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، عمان.

عزيز، فراس كوركيس، (٢٠٠٥)، الخيار الديمقراطي في العراقي ما بين الرؤية الأمريكية والرؤية الوطنية، **رسالة ماجستير**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.

العطيري، ميلود، **(٢٠٠٨)**، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، **رسالة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر – باتنة -.

العكاليك، حمزة، (٢٠٠٧)، التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلايا، علاء محمد، (٢٠٠٩)، السياسة الخارجية لدول الأمارات العربية المتحدة (١٩٩٠-٢٠٠٨)، **رسالة ماجستير**، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

علي، وجيه عفدو، (٢٠٠٧)، مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان في فكر الأحزاب السياسية الكردية العراقية المعاصرة، **رسالة ماجستير**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.

غولي، شيماء عادل القره، (٢٠٠٦)، أثر المتغير الإيراني في العلاقات العراقية –التركية مرحلة ما بعد الحرب الباردة، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد .

لجدع، نبيل ناصر محمد، (٢٠١٠)، الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية، **رسالة ماجستير**، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

محمد أمين، سكالا حسين، (٢٠٠٨)، تأثير الاستقرار السياسي على إقليم كوردستان العراق على السياسيات النفطية، **رسالة ماجستير عير منشورة**، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

محمود، علا بشير، (٢٠٠٨)، أثر البطالة على الاستقرار السياسي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

المطيري، عبد الله، (٢٠١١)، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الوهيبي، حمود بن عبد الله بن حمود، (٢٠١٢)، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الدوريات والمقالات العلمية

احتشامي، أنوش، (٢٠٠٢)، النظام الإيراني الجديد: التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٢٥٨.

أخبار الشرق، ٤أغسطس٢٠٠٢.

إدريس، محمد السعيد، (٢٠٠٥)، المشروع الإيراني في العراق.. المصالح والسياسات، **مجلة السياسة الدولية**، عدد ١٦٢ أكتوبر ٢٠٠٥، القاهرة: مؤسسة الأهرام.

ـــــــــــــــ، (٢٠٠٥)، مأزق الشيعة في العراق بين الاحتلال والمقاومة السلمية، **مجلة شؤون خليجية**، العدد ٤٠.

آدم، قبي، (٢٠٠٢)، رؤية نظرية حول العنف السياسي، **مجلة الباحث**، العدد ١٠.

افنيدي، شلومو، (٢٠٠٣)، **الاختراق الصهيوني للعراق، كردستان وبسن فيز (الصحيفة)**، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية.

الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار ١٥١١، بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأنصاري، حارث، (٢٠٠٦)، لقاء مع الفضائية الشرقية، **البصائر (صحيفة)**، بغداد، بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٣.

الانصاري، حارث، (٢٠٠٦)، لقاء مع الفضائية الشرقية، **الصباح (صحيفة)**، بغداد، بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٧.

أوتاواي، مارينا وبراونظت ناثان ج وحمزاوي، عمرو وسجدبور، كريم وسالم، بول،(٢٠٠٨)، الساحة العراقية الإيرانية، **الشرق الأوسط الجديد**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن.

بايدن، جوزيف، (٢٠٠٨)، قراءة تحليلية لمشروع لتقسيم العراق، **مركز العراق للدراسات**، العدد ٢٢، العراق.

بدر، عبد العاطي، (٢٠٠٣)، أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥٣، جويلية ٢٠٠٣.

البدري، خميس، (٢٠٠٥)، بين العملية الدستورية والاستفتاء عليه، أوراق عراقية، العدد٤، **مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية**.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، بيروت: **مركز دراسات الوحدة العربية**، ١٩٩٤.

البريجادير، وروبرت نيلز، تصريحات، **يواس تودي (صحيفة)**، بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢.

بريمر، بول، (٢٠٠٣)، تصريحات إعادة بناء الدولة في العراق، **التآخي (صحيفة)**، العراق، العدد٤٠٦٩، بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٩.

بكر، حسن، (١٩٩٨)، أسباب العنف السياسي ودوافعه: دراسة ميدانية في أسيوط –مصر ١٩٩٤، **مجلة الفكر العربي**، عدد ٩٣، صيف ١٩٩٨.

بن جدو، غسان، (١٩٩٧)، السياسات الخارجية الإيرانية في العهد الجديد: إستراتيجية التوفيق بين خيار الانفراج على العالم والتمسك بالثوابت، **مجلة الوحدة**، طهران، العدد ٢٠٦.

البنتاغون يمول عصابات الموت والقل على الهوية، **ماريا**، ٢١ مارس ٢٠٠٦

بهجر، حسين، (٢٠٠٤)، لماذا تسعي الولايات المتحدة لتغيير الشرق الأوسط ؟، **مختارات إيرانية**، العدد ٤٧، يونيو ٢٠٠٤.

بوش، جورج، تصريحات، **النهار (صحيفة)**، بتاريخ٢٠٠٥/٦/١

البيان الإماراتية، ٢١فبراير ٢٠٠١.

التقرير الإستراتيجي العراقي، الفساد ودورة في تحجيم الأداء الاقتصادي العراقي بعد الاحتلال، **مركز جمورات للبحوث والدراسات الإستراتيجية**، بغداد، ٢٠٠٨.

تقرير البنتاغون، ووزارة الدفاع الأمريكية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية، **المستقبل العربي**، السنة ٣٠، العدد ٣٤٥، تشرين الثاني ٢٠٠٧.

تقرير عن التوازن العسكري في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، واشنطن، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٣٤، جانفي ٢٠٠٣.

جابر، حبيب جابر، (٢٠٠٩)، دور دول الجوار الإقليمي ... قراءة في الدور الإيراني في العراق، **المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية**، الإصدار الثالث، يناير ٢٠٠٩.

جاسم، عماد مؤسد، (٢٠١٠)، التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره على الاستقرار السياسي في العراق، **جامعة ديالى، المؤتمر السنوي الأول**.

الجاسور، ناظم عبد الواحد، (٢٠٠٥)، عراق ما بعد الحرب: قراءة في الخريطة الحزبية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٩٥، المجلد ٤٠.

جدنز، انتوني، (٢٠٠٢)، بعيدا عن اليسار واليمين، المجلس الأعلى للثقافة والعلوم، الكويت، **سلسلة عالم المعرفة**.

جروب، كرايسز، (٢٠٠٥)، مصالح إيران وحضورها في العراق، إيران في العراق: ما مدى النفوذ ؟، تقرير رقم ٣٨ حول **الشرق الأوسط**، ٢١ نارس ٢٠٠٥.

جريدة الخبر الجزائرية، العدد ٣٢٥١، ٢٣أغسطس ٢٠٠١.

جريدة الوطن، ٢٠١١، العدد ١٢٧٥٠.

الجمال، أحمد مختار، (٢٠٠٦)، إستراتيجية إيران الإقليمية، الإشكالية والصفقة، **شؤون عربية**، العدد ١٢٦.

جميل، أسماء، (٢٠٠٧)، تطور الأحزاب السياسية في العراق، **مجلة مدارك**، مركز مدارك للبحوث والدراسات، السنة الثانية، العدد ٧.

الحامد، راشد، (٢٠٠٤)، المرتزقة في العراق ... ميليشيات وفرق موت، **المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية**، العدد ٣٣٨، ٢٠٠٧/٤.

حبيب، كاظم، (٢٠٠٧)، عقود النفط ومقال السيد رئيس وزراء إقليم كردستان، **الحوار المتمدن**، العدد ٢٠٨٨، بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٣م.

حداد، أنطوان، (١٩٩٢)، إيران والمعادلة الجديدة، **شؤون الأوسط**، العدد ١٣.

الحديثي، خليل إسماعيل، (٢٠٠٥)، الاحتلال والمقاومة في العراق، دراسة في المشروعية، العدد الثاني، **مركز الخليج للأبحاث والدراسات**، دبي، العدد الثاني.

ـــــــــــــ، (٢٠٠٦)، تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة في العراق، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحسني، محمد صادق، (٢٠٠٥)، سفر التكوين النووي الإيراني وسفر الخروج العسكر الأمريكي، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ٦، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث.

الحلفي، عبد الجبار عبود، (٢٠٠٨)، البطالة في العراق مع إشارة خاصة إلى بطالة الشباب، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العددان ٣٤-٤٤، صيف – خريف ٢٠٠٨.

حميدي،(٢٠٠٤)، تنسيق سوري – إيراني، **صحيفة الحياة**، العدد ١٤٨٩٢، ٢٠٠٤/١/٤.

حوار أجرته صحيفة (جمهورية إسلامي) مع رفسنجاني، العلاقات الإيرانية – العربية، **مجلة الوحدة**، العدد ٢٠٦، ١٩٩٧.

الحياة اللندنية (صحيفة)، تصريحات أياد علاوي، العدد ٥٩، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٥.

خلف، نديم عيسى، (٢٠٠٤)، ملاحظات حول الخيار الرئاسي في العراق، **مجلة العلوم السياسية**، العدد٥٩.

الخليج، ٢٠٠٦/٩/٢٤

خليل، عبد الملك، (٢٠٠١)، خاتمي وبوتين في مواجهة الهيمنة الأمريكية، **مجلة العربي**، العدد ٢٠٦، ١٠ مارس ٢٠٠١.

(د. م)، (١٩٩٧)، السياسة الخارجية الإيرانية ورقة عمل حول العلاقات الأردنية – الإيرانية، غير منشورة، **قسم الدراسات والأبحاث، مجلس النواب الأردن**، عمان.

(د.م)، (١٩٩٧)، المرتكزات والمبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية الإيرانية لحكومة محمد خاتمي، **ورقة عمل غير منشوره**، حول العلاقات الأردنية الإيرانية أيار ١٩٩٧.

درويش، فوزي، (٢٠٠٤)، إيران: محاولة فك الأزمة النووية، **مختارات إيرانية**، العدد ١٠٣، فبراير ٢٠٠٤.

ـــــــــــــ، (٢٠٠٩)، إيران: محاولة فك الأزمة النووية (٢/١)، **مختارات إيرانية**، العدد ١٠٣، فبراير٢٠٠٩.

دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ط٢، معاونية العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلام (٤٣٧)، الجمهورية الإسلامية في إيران، طهران، ١٩٩٢.

دوغلاس، ايان، (٢٠٠٨)، الولايات المتحدة في العراق: جريمة إبادة جماعية، **المستقبل العربي**، العدد٢٥٠.

رسلان، محمد عبد الله، (١٩٩٠)، إيران من الداخل وعلاقاتها بالخارج بعد حقبة الخميني، **السياسة الدولية**، العدد ٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

روحاني في نيويورك: إيران تراجع حساباتها؟، **جريدة رأي القدس**، السنة الخامسة والعشرون العدد ٧٥٤٨ الأربعاء٢٥ أيلول (١٩ سبتمبر٢٠١٣) ذو القعدة١٤٣٤هـ.

الزيات، محمد مجاهد، (٢٠٠٧)، إيران والأوضاع في العراق، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد ٣٦، مارس ٢٠٠٧.

السبيل (صحيفة)، مقابلة مع عبد السلام الكبيسي، عمان، بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٧.

السبيل، ٢٠٠٦/٣/١٢

ستيل، جوناثان، (٢٠٠٩)، العراق: طريق الخروج، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٤٩.

السرجاني، خالد زكريا، (١٩٨٩)، وفاة الخميني والصراع على السلطة في إيران، **السياسة الدولية**، العدد ٩٧.

سعداوي، عمرو، (١٩٩٩)، الصراعات الكردية، **السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام**، القاهرة، العدد ١٣٥.

سعيد، عبد المنعم؛ ومحمود، أحمد إبراهيم، (١٩٩٥)، ضبط التسلح التقليدي في الشرق الأوسط، **كراسات إستراتيجية**، مجلد (٥)، مركز الدراسات الإستراتيجية، الأهرام، العدد ٢٩.

سفيان، فوكه وهليكه، بوضياف، (٢٠٠٨)، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، **مداخلة بملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية: واقع وتحديات**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولة، يومي ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠٠٨

سليم، نبيل محمد، (٢٠٠٤)، مشروع قانون آلية استعادة السلطة وإدارة دولة العراق للفترة الانتقالية، **مجلة دراسات الدولية**، العدد ٥٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

سهر، عبد الله يوسف، (١٩٩٩)، السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل صناعة القرار السياسي، **السياسة الدولية**، العدد (١٣٨)، ص ٨-٣٥.

السويسي، جمال سند، **المأزق الأمني في الخليج: دول الخليج العربية والولايات المتحدة**، في كتاب (**إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**).

سويلم، حسام، (٢٠٠٤)، التوجه الإيراني في الخليج: المضامين والاحتمالات، **مختارات ايرانية**، العدد ٤٨، **مركز الدراسات الإستراتيجية**، القاهرة، يوليو، ٢٠٠٤.

ـــــــــــــ، (٢٠٠٥)، إيران بين مكاسبها في العراق واستمرار التهديدات الأمريكية – الإسرائيلية، **مختارات إيرانية**، العدد ٥٦، مارس ٢٠٠٥.

ـــــــــــــ، (٢٠٠٩)، الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب الإسرائيلية على غزة، **مختارات إيرانية**، العدد ١٠٣، فبراير٢٠٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السيد، رضوان، (٢٠٠٢)، الصراع على مستقبل العراق: الحوزة الدينية والعشائر والاجتماع المدني والسياسي، **مركز دراسات الوحدة العربية**، العدد ٢٨٥، ٢٠٠٢/١١.

السيطرة الإيرانية على حوزة النجف في العراق، **موقع مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام**، ابريل، ٢٠١٢

الشايجي، عبد الله خليفة، (٢٠٠٨)، حصاد نجاد في بغداد، **جريدة الاتحاد**، العدد ١، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

شعبان، عبد الحسين، (٢٠٠٤)، الإرهاب والإصلاح في الواقع العراقي، **شؤون عربية**، العدد ١١٩، خريف ٢٠٠٤.

شلبي، محمد، (٢٠٠١)، الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند، دراسة مقارنة، **المجلة الجزائرية للعوم السياسية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، العدد ١٠.

الشمري، حازم، (٢٠٠٨)، الرؤية الوطنية في إعادة موقع العراق الإقليمي والدولي، **أفاق إستراتيجية الصباح**، ٢٠٠٨/٦/٢٨.

شمسة، بوشناقة وآدام، قبي، (٢٠٠٤)، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر ١٩٨٨- ٢٠٠٠، **مجلة الباحث**، العدد ٣٠.

الشهابي، سعيد، (٢٠١٣)، إيران والغرب: أزمة المضمون لا الخطاب، **جريدة رأي القدس**، السنة الخامسة والعشرون العدد ٧٥٤٨، الأربعاء٢٥ أيلول (١٩ سبتمبر٢٠١٣) ذو القعدة١٤٣٤هـ.

شومان، توفيق، (٢٠٠٤)، السلطات الدستورية في إيران: الصلاحيات والأدوار، **شؤون الأوسط**، العدد ١١٤.

صحيفة السفير، بيروت، العدد ٧٨٤٩، ١٩٩٨/١١/١٥.

صحيفة المنارة العراقية، صدرت في البصرة، ١٢ أيلول ٢٠٠٧٤، ص١١

العاني، ظافر، (٢٠٠٧)، دور دول الجوار الإقليمي .. قراءة في الدور الإيراني في العراق، **المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية**، الإصدار الثالث، يناير ٢٠٠٧.

عبد المؤمن، محمد سعيد، (٢٠٠٧)، أبعاد الحركة الإيرانية في العراق في: النفوذ الإيراني في العراق وانعكاساته الاقليمية، ورشة عمل، وحدة الأمن الإقليمي وثقافة السلام، برنامج الدراسات الإيرانية، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية**، القاهرة، الأربعاء ٢٠٠٧/٨/٢٩.

عبد الناصر، وليد محمود، (١٩٩١)، الجذور الفكرية للسياسة الخارجية الإيرانية، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عتريسي، طلال، (١٩٩٩)، جغرافية إيران السياسية، **شؤون الأوسط**، العدد ٨٤.

ـــــــــــــــ، (٢٠٠٤)، النتائج والتداعيات إيرانيا، في: احتلال العراق وتداعياتها عربيا وإقليما ودوليا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، **مركز دراسات الوحدة العربية**.

عدوي، محمد أحمد علي، (٢٠٠٩)، القطاع الخيري والاستقرار السياسي، دراسة حول دور المؤسسات الخيرية في السياسات العامة، **المركز الدولي للأبحاث والدراسات**.

العزاوي، شاكر، (٢٠٠٤)، نظرة في الدستور المؤقت للمرحلة الانتقالية، **مجلة الإعلام الديمقراطية**، العدد٧، بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٥.

العزبي، عمر، (٢٠٠٧)، حديث عن مبادرة إيرانية بشأن جزيرة أبو موسى المحتلة، مقال منشور: **صحيفة الشرق الأوسط**، ٢٠٠٧/٥/١٣.

عطوان، خضر عباس، (٢٠٠٦)، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، **مركز دراسات الوحدة العربية**.

عطية، عيسى إسماعيل، (٢٠١٣)، دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، **مركز الدراسات الدولية**، جامعة بغداد، العدد٤٤.

العكيلي، حسين حافظ وهيب، (٢٠٠٥)، عقلانية السياسة الإيرانية في التعامل مع تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، **مختارات إيرانية**، العدد ٥٧، إبريل ٢٠٠٥.

علي، خالد حنفي، (٢٠٠٣)، الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٥٣، جويلية ٢٠٠٣.

فاضل، نادية، (٢٠٠٤)، مستقبل إيران ...بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، **أوراق دولية**، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد ١٣٩.

فتحي، ممدوح أنيس، (١٩٩٧)، إيران قوة مضافة أم مصدر للأمن العربي، **مجلة السياسة الدولية**، عدد١٩٩٧.

فريق أبحاث، (٢٠٠٧)، ديناميكيات النواع في العراق: تقييم إستراتيجي، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد – أربيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القلم، محمود سريع، (١٩٩٣)، مستقبل العلاقات العربية – الإيرانية، **المستقبل العربي**، العدد ١٧٧، ص٥٨-٥٩

ـــــــــــــــ، (١٩٩٣)، منطلقات السياسة الخارجية الإيرانية ما بعد الثورة، **شؤون الأوسط**، العدد ٢١.

ـــــــــــــــ، (٢٠٠٢)، الأمن القومي الإيراني، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٢٧٩، ماي ٢٠٠٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

كريم، حسن، (٢٠٠٥)، مفهوم الحكم الصالح، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٠٩، أكتوبر ٢٠٠٤.

كشك، أشرف محمد، (٢٠٠٣)، إيران وتحديات عراق ما بعد صدام، مختارات إيرانية مختارات إيرانية ، العدد ٣٤، مايو ٢٠٠٣.

كوردسمان، انتوني هـ، (٢٠٠٢)، العراق بعد خطة بوش الجديدة، **مركز دراسات الوحدة العربية**، العدد ٢٨٥، ٢٠٠٢/١١.

كوك، روبين، ودوغلاس هيرد، (٢٠٠٥)، انسحاب القوات الأمريكية، **الحياة (صحيفة)**، بتاريخ ٢٠٠٥/١/٣٠

كيالي، ماجد، (٢٠٠٩)، إيران – أمريكا بين الصفقة والصفعة، **الدفاع العربي**، السنة الثانية والثلاثون، العدد ١٠، يوليو/يوليو ٢٠٠٩.

الكيلاني، هيثم، (١٩٩٤)، امن القومي العربي في إطار العلاقات العربية الإقليمية، **شؤون عربية**، العدد ٨٠.

اللامي، علاء، (٢٠٠٥)، هيئة علماء المسلمين وقضية كتابة الدستور العراقي الدائم، الملف العراقي، **المعهد العراقي للتنمية والديمقراطية**، العدد١٤٢، بغداد، يوليو ٢٠٠٥ .

اللباد، مصطفى، (٢٠٠٧)، الصراع الأمريكي – الإيراني خريف المواجهة، **شؤون الأوسط**، العدد ١٣١، خريف ٢٠٠٧.

مجلة حوار الفكر، المعهد العربي للتدريب والبحوث المستقبلية ، العدد ٤، أيلول/٢٠٠٧.

مجلة كل العرب، العدد٣٦٥، ١٩ جوان ١٩٨٩.

مجلس الحكم الانتقالي، البيان الصحفي رقم ٩٥، **الصباح (صحيفة)**، العراق، العدد ١١٨، بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٦.

محمد، محفوظ، (٢٠٠٦)، في معنى الاستقرار السياسي، **جريدة الرياض**، عدد ١٣٨١٩، يوم الثلاثاء ٢٥ أفريل ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محمد، نصير، (٢٠٠٥)، المقاومة العراقية، الواقع و المشاهد المستقبلية، **المستقبل العربي**، العدد٤٣، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٧.

مركز صقر للدراسات العسكرية والأمنية الإستراتيجية saqr-v@yahoo.com مقالة اللواء الركن مهند العزاوي، سير المعركة يوم ٢١/٢٠ مارس ٢٠٠٣

مسعد، نيفين، (٢٠٠٩)، إيران: إلى أين؟، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٦٥.

المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الهجرة "مفاهيم ومقاييس"، ص ٢.

معوض، جلال، (١٩٨٣)، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد ١.

معوض، جلال، (١٩٩٤)، الشرق الأوسط: الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة، **شؤون عربية**، العدد ٨٠.

مقابلة خاصة مع الدكتور مهدي الحافظ، وزير التخطيط والتعاون الإنمائي السابق في صحيفة المنارة، ٢٩أغسطس ٢٠٠٧.

مقابلة متلفزة ضمن برنامج تحليلي للانتخابات الإيرانية: **قناة "التغيير" الفضائية العراقية التي تبث من العاصمة الأردنية**.

المنصور، عبد العزيز، (٢٠٠٩)، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ٢٥، العدد الأول، ص ٥٨٩-٦١٨.

منظمة العفو الدولية، (٢٠٠٦)، الاعتقال والتعذيب في العراق بعد أحداث أبو غريب، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٢٦.

مهابه، أحمد، (١٩٩١)، **إيران وأمن الخليج**، السياسة الدولية، العدد ١٠٥.

موسوي، سيد حسن، (٢٠٠٥)، إيران، والعراق وأمريكا، **شؤون الأوسط**، العدد ١١٨، ربيع ٢٠٠٥.

نوار، إبراهيم، (٢٠٠٧)، توسع الدور الإيراني في المنطقة،(في)النفوذ الإيراني في العراق وانعكاساته الإقليمية، ورشة عمل ، **وحدة الأمن الإقليمي وثقافة السلام**، برنامج الدراسات الإيرانية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، الأربعاء ٢٠٠٧/٨/٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نوفل، ميشال، (١٩٩٢) إيران في عالم متحول: جدلية التواصل والانقطاع في السياسات الخارجية، **شؤون الأوسط**، العدد ١٣.

ـــــــــــــــ، (١٩٩٦)، إيران والتطبيع المزدوج، **شؤون الأوسط**، العدد ٥٢.

هادي، رياض عزيز، (٢٠٠٧)، العلاقة بين السلطات الثلاثة والدستور العراقي، **مجلة العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٣٣.

هاشمي، محمد حسين، (٢٠٠٣)، العراق ودول الجوار، **شؤون الأوسط**، العدد ١١٢، خريف ٢٠٠٣.

هوليس، روز ماري، (٢٠٠٢)، إيران: العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٨أغسطس ٢٠٠٢.

هويدن، محمد، (٢٠٠٧)، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، المجلة **العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٣، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء ٢٠٠٧.

هياجنة، عدنان، (١٩٩٩)، قضايا نقدية في تفسير ظاهرة العنف السياسي، **مجلة العلوم الانسانية**، عدد ١.

الواشنطن بوست ٢٣/يوليو/٢٠٠٢.

وايت، جيفري، (٢٠٠٦) تقييم التمرد السني في العراق، **مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية**، العراق.

وزارة الهجرة والمهجرين ، تقرير عن المرحلون داخليا والنازحون في ١٥ محافظة، ص53

الوطن، نقلا عن: **تقرير لوكالة قدس برس**، ٢٠٠٦/٩/٣.

الوفاق، ٢٠٠٥/٧/١٣.

الوكالة الوطنية العراقية للأنباء (نينا)، ٢٠٠٥/١١/١٤

وكالة أنباء طهران، ٢٠٠٥/٦/٢٧.

وهيب، حسين حافظ، (٢٠٠٤)، السياسة الخارجية الإيرانية بين البرغماتية والمبدئية في الموقف من العراق، **أوراق دولية** ،العدد ١٤٣، بغداد: مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد ، أيار ٢٠٠٤.

ويسي، مراد، (٢٠٠٩)، خمسة مؤشرات علي نجاح إيران في العراق، **مختارات إيرانية**، العدد ١٠٥، إبريل ٢٠٠٩.

ياسين، علي، (١٩٩٧)، إيران دولة مؤسسات والقائد هو الذي يصنع القرار، **مجلة الوحدة**، طهران، العدد ٢٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوسف، سمير، (١٩٩١)، إيران بين أزمة الخليج والنظام الدولي الجديد، **قضايا إستراتيجية**، دار الدليل الوطني، عمان، العدد ٣.

المواقع الإلكترونية

إبراهيم، حسنين توفيق، السياسة الخارجية والشرعية السياسية فى الدول النامية، السياسة الدولية، ينظر إلى الموقع: http: //digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=215863&eid=4199

اتفاق بين إيران والعراق لإقامة منطقة تجارة حرة مشتركة، **وكالة أنباء فارس**، ٨ مارس ٢٠١٠، ينظر إلى الموقع: http://arabic.farsnews.com.

أبعاد التغلغل الإيراني في العراق، **الوطن السعودية**، ٢٠١١/٥/٧، ينظر إلى الموقع: http: //www.elaph.com/web/newspapers/2011/5/562679.html

إدريس، محمد سعيد، (٢٠٠٥)، إيران وبناء الدولة العراقية: المصالح والسياسات، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، ١ أكتوبر ٢٠٠٥، ينظر إلى الموقع: http: //digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221543&eid=32

الأكاديمية السورية الدولية، (٢٠١٤)، مفهوم السياسة الخارجية والنظرياتى المرتبطة بها، ينظر إلى الموقع: http: //sia- sy.net/sia/view_article.php?id=7

أنتوني، كوردسمان، (٢٠٠٧)، سياسة الولايات المتحدة: (التقسيم القاسي) الانفصالية والفدرالية في العراق، **مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية**، ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، ينظر إلى الموقع: http: //www.alkashifi.org

أولتمان، وليم، (٢٠٠٤)، قصة المرتزقة الأربعة في الفلوجة الباسلة، ترجمة: نديم علاوي، ٢٠٠٤/٤/٥، ينظر إلى الموقع: http: //alarabnews.com/alshaab/2004/11-04-2004/d8.htm

إيران تبيع الديزل إلى العراق، **وكالة رويترز**، ٢٥ يناير ٢٠١٠، ينظر إلى الموقع: http://www.televisionwashington.com/floater_article1.aspxlandg=

بارام، اماتزيا، (٢٠٠٣)، عراق ما بعد صدام: عامل الشيعة، **مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط**، ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، ينظر إلى الموقع: http: www.alkashif.org

باكير، علي حسين، (٢٠١٢)، النفوذ الإيراني في العراق : طبيعته ودوره وأهدافه، ينظر إلى الموقع: http://alrased.net/site/topics/view/1050

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باكير، علي حسين، (٢٠١١)، السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران –تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة، ينظر إلى الموقع: http://alibakeer.maktoobblog.com/category/%D8%A7

البدري، سامي، (٢٠٠٨)، العراق في حقيبة أحمدي نجاد، **الحوار المتمدن**، العدد، ٢٢١١ ،٣/٥/ ٢٠٠٨، ينظر إلى الموقع: http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=127004 برنامج ساعة حرة، فضائية الحرة. **شبكة المعلومات الدولية** Puk media Google تاريخ١٤-٣-٢٠٠٨.

البسيوني، سمير، (٢٠١٠)، إستراتيجية السياسة الخارجية لإيران بعد صدام حسين، **مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية**، ٢٠١٠/٢/١، ينظر إلى الموقع: http: //acpss.ahramdigital.org.eg/Articals.aspx?Gd=false&Serial

البطالة حقائق وأرقام،٢٠٠٩/٤/٢٢، ينظر إلى الموقع: http: //www.khieronline.com/PageView.asp?ID=361&SectionID=4

تعزيز التبادلات التجارية بين إيران وكردستان العراق، **وكالة أنباء فارس**، ١٩ أبريل ٢٠١٠، ينظر إلى الموقع: http://arabic.farsnews.com

تعزيز العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق، **طهران تايمز**، ٢٦ يوليو ٢٠١٠، ينظر إلى الموقع: http://www.tehrantimes.com/indrex_View.asp cod=223680

تيسدول، سيمون، (٢٠١٠)، إيران قد تكون الرابح الأكبر في انتخابات العراق، صحيفة الجارديان، ٢٠١٠/٦/١٦، ينظر إلى الموقع: www.aliraqnews.com

جبوري، رافد، (٢٠١٣)، معاناة مسيحيي العراق من دوامة العنف المستمرة، **بي بي سي**، الأربعاء، ٢٥ ديسمبر/ كانون الأول، ٢٠١٣، ينظر إلى الموقع: http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/12/131225

حاطوم، ريم، (٢٠١٤)، إيران بين التشدد والتفاوض، **موقع شارل أيوب**، ٥ شباط، ٢٠١٤، ينظر إلى الموقع: http: //www.charlesayoub.com/more/521759

جاسم، فلاح ، (٢٠٠٦)، الدستور العراقي وإشكالية تنظيم العلاقة بين المركز والأطراف، الحوار المتمدن، ينظر إلى الموقع: http: //www.rezgor.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حاتم، لطفي، (٢٠١٠)، السلطة والتغيرات الاجتماعية في العراق، **الحوار المتمدن**، العدد ٣٠٢٦، /٦/٦، ينظر إلى الموقع:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=218208
ـــــــــــ، (٢٠٠٩)، الدولة العراقية وسمات بنيتها الطائفية، **الحوار المتمدن**، العدد ٢٥٨٧، في ٢٠٠٩/٣/١٦، ينظر إلى الموقع: ٢٠٠٩
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=165903
ـــــــــــ، (٢٠٠٦)، الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار بنية الخطاب الوطني الديمقراطي، **الحوار المتمدن**، العدد ١٤٢٤، ٢٠٠٦/١/٨، ينظر إلى الموقع:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=54280
ـــــــــــ، (٢٠٠٥)، سلطة الشرعية الانتخابية ومسار السياسة الاقتصادية، **الحوار المتمدن**، العدد ١١٢١ في ٢٦-٢-٢٠٠٥، ينظر إلى الموقع:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=32404
حركة الوفاق الوطني العراقي، ميثاق حركة الوفاق الوطني العراقي، الجزء الثالث، صياغة رؤية مستقبلية للعراق، ينظر إلى الموقع: http: //www.wifoq.com
الحزب الشيوعي العراقي، البرنامج والأهداف السياسية للحزب الشيوعي العراقي، ينظر إلى الموقع: http: //www.iraqcd.org
أبا الحكم، (٢٠١٣)، "أحمدي نجاد"... ماذا يفعل في العراق؟!، **شبكة البصرة**، السبت ١١ رمضان ٢٠/١٤٣٤ يوليو ٢٠١٣، ينظر إلى الموقع:
http://www.albasrah.net/pages/mod.php?mod=
حكومة إقليم كردستان، وزارة شؤون مناطق خارج إقليم كوردستان، هل حركة القومية الكردية انفصالية؟ ٢٠٠٩م، الموقع الرسمي للوزارة .ينظر إلى الموقع: http: //www.moera-krg.org
جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٠٣٤، ٢٠٠٩/٢/١٢، ينظر إلى الموقع:
www.aawsat.com
جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٥٨٨، ٢٠٠٩/١٢/٢٤، ينظر إلى الموقع:
www.aawsat.com
جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٤١٩، ٢٠١٠/٣/٤، ينظر إلى الموقع: www.aawsat.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

راشد، سامح، السياسة الخارجية الإيرانية.. نصف عام تحت رئاسة أحمدي نجاد، **مختارات إيرانية - مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، ينظر إلى الموقع: http: //acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C1RN57.HTM

الراشد، عبد الرحمن، (٢٠١٣)، "مرحبا بالصديق القديم روحاني"، صحيفة "الشرق الأوسط، العدد ١٢٦٢٠، الاثنين ٠٩ شعبان ١٤٣٤ هـ ١٧ يونيو ٢٠١٣ ، ينظر إلى الموقع: http: //www.aawsat.com/leader.asp?

رضوخ علاوي والحكيم لضغوط إيران يقرب المالكي من ولايته الثانية، **موقع البينة**، ٢٠١٠/١٠/١٢، ينظر إلى الموقع: http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=37079&

أبو رمان، محمد، (٢٠١٠)، إيران تواجه تحدي إدارة "الفوضى العراقية"، ينظر إلى الموقع:http://alrased.net/ site/topics/view/940

الرمضاني، مازن، (٢٠١١)، العلاقة العراقية-الإيرانية ، المركز **العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات**، ١٧ يناير ٢٠١١، ينظر إلى الموقع: http: //www.dohainstitute.org/release/232a0cb2-70bd-4555-

روحاني: مشاكل إيران الاقتصادية تتجاوز العقوبات، **القناة العربية**، ٢٠١٤، ينظر إلى الموقع: html. /http: //www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2013/11/27

الزبيدي، محمد أحمد، (٢٠٠٦)، الصراع الطبقي والعنف، **مجلة النور**، عدد ٣٤٦، ينظر إلى الموقع: http: //www.an-nour.com/index.php?option=com_content8task=

السامرائي، أمنية، (٢٠١٠)، تهريب النفط العراقي إلى إيران، ٢٠١٠/٧/١٥، ينظر إلى الموقع: www.baghdadch.tv

السرجاني، خالد، إيران وشيعة العراق: التحالف أم الخوف على الدور؟، **مختارات إيرانية**، العدد ٢، السنة ٢، مركز الأهرام والبحوث الإستراتيجية، ينظر على الموقع:http://aspss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CIRN50.HTM

سليمان، رائد نايف حاج، (٢٠٠٩)، الاستقرار السياسي ومؤشراته، الحوار المتمدن، العدد ٢٥٩٢، ٢١ مارس٢٠٠٩، ينظر إلى الموقع: www.ahewar.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سويلم، حسام، (٢٠١١)، رؤية إيران بين السيناريو الباكستاني، والسيناريو الإسرائيلي لامتلاك السلاح النووي، ٢٠٠١/١/١، ينظر إلى الموقع: http: //acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CIRN84.HTM

ـــــــــــ، (٢٠٠١)، تصاعد الحرب غير المعلنة بين الولايات المتحدة وإيران، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ينظر إلى الموقع: http: //acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CIRN43.HTM

سيد أحمد، ولد أحمد سالم، الولي الفقيه ... الدور والصلاحيات، ينظر إلى الموقع: http//www.aljazeera.net/NR/exeres/d11dbfc8-30b6-4c11-F7

الشرق الأوسط (صحيفة)، العدد ١٠٥٣٧، بتاريخ٢٠٠٧/١٠/٤م، ينظر إلى الموقع: http: //www.moera-krg.org

شلبي، يوسف، (٢٠٠٦)، إيران تكشف عن توجهات سياستها الخارجية، **مجلة العصر**، ينظر إلى الموقع: http://alasr.ws/articles/view/8370

شنيكات، وليد، (٢٠٠٧)، إيران تتوغل في تفاصل الحياة العراقية، تقرير خاص أعدته وحدة الدراسات الإيرانية في الجامعة الأردنية، **الراصد**، ينظر إلى الموقع: http: //alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=4936

الصاعدي، سلطان، (٢٠٠٨)، نظرية الصراع الاجتماعي " رالف داهرندوف" Dahrendof R.، ينظر إلى الموقع: http: //www.ejtemay.com/showthread.php?t=8170

صالح، نغم محمد، دور التعددية الحزبية في تشكيل خارطة الديمقراطية في العراق، **جريدة الصباح**، ملحق آفاق استراتيجيه، ينظر إلى الموقع: http: //www.alsabaah.com

صحيفة الوسط البحرينية، العدد ١١٤٦، في ٢٠٠٥/١٠/٢٦، ينظر إلى الموقع: www.alwasatnews.com/1146/news/read/500479/1.html

صحيفة أميركية تحذر من "لبننة العراق" ، ينظر إلى الموقع: http: //www.aknews.com/ar/aknews/7/171071

ضياء الدين، محمد: الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان "الجبهة الإسلامية القومية نموذجا"، **شبكة الألوكة**، ينظر إلى الموقع: *www.alukah.net/Books/Files/Book_3698*.

الطائفي، علي، (٢٠١٤)، مأزق انتقال السلطة في العراق، المركز الخبري، ١٤ إبريل ٢٠١٤، ينظر إلى الموقع:http://www.kitabat.com/ar/page/14/04/2014/26276

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطويسي، باسم، (٢٠٠٥)، أسئلة التغيير من الأيديولوجيا إلى الدولة، ينظر إلى الموقع: http: //www.Aljazeera.net/ in depth/ iran-file/2005/5/5-19-1 htlm

العبادي، علي عبد مطلك، (٢٠٠٦)، جوهر الفيدرالية في العراق، جريدة الصباح، ١٠-٧-٢٠٠٦، ينظر إلى موقع شبكة العراق المستقبل: www.iraqfuture.net/fedral/18.htm

العبادي، بريز، (٢٠٠٣)، العنف السياسي بين الإسلاميين والدولة الحديثة، قراءة في أسباب الظاهرة، ٢٠٠٣/١١/١٧ ، ينظر إلى الموقع: http: //www.blagh.com/islam/3ioog5mt.htmp7

عبد الأمير، علي، (٢٠١٣)، مستقبل النفوذ الإيراني في العراق مع روحاني" المعتدل **!"، قناة العربية،** الأربعاء ١٧ شعبان ١٤٣٤هـ - ٢٦ يونيو ٢٠١٣م، ينظر إلى الموقع: http: //studies.alarabiya.net/files

عبد الأنيس، سهيلة، (٢٠٠٧)، السياسة الإيرانية تجاه العراق ما بعد النهر – دراسة في طبيعة الدور الإيراني وتأثره في العملية السياسية في العراق، **الحوار المتمدن،** العدد ١٨٨٨٦، ٢٠٠٧/٤/١٥، ينظر إلى الموقع: http//www.shewar,org/debat/nr.asq

عبد الفتاح، معتز بالله،(٢٠٠٨)، قراءة في مستقبل علاقة المواطن بالدولة في مصر، البديل، ١١ مارس ٢٠٠٨، ينظر إلى الموقع: http: .//www.chsbs.cmich.edu/fattah/articles/future.htm

عبد المؤمن، محمد السعيد، (٢٠١٤)، الخطاب السياسي للرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني، **مختارات إيرانية، مؤسسة الأهرام،** ينظر إلى الموقع: http: //digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1337987&eid=929

العربي، محمد ، (٢٠٠٩)، السياسة الإيرانية في العراق، الدور الإيراني في العراق في فترة نجاد الأولى ٢٠٠٥-٢٠٠٩، ينظر إلى الموقع: http: //www.democraticac.com/en/2009-10-18-12-22-02/120-2009

عبد الجبار، فالح، (٢٠٠٤)، عراق ما بعد الحرب، **معهد السلام الأمريكي،** تقرير خاص رقم ١٢٠، أيار، ٢٠٠٤م. ينظر إلى الموقع: http: //www.usip.org

علبور، فرهمند، (٢٠١٣)، إيران في عهد حسن روحاني.. الانفتاح المرجو لم يتحقق بعد تقدم السياسات الخارجية والاقتصادية على حساب الإصلاح، **الشرق الأوسط**: جريدة العرب الدولية، الثلاثاء ٠٩ محرم ١٤٣٥ هـ/ ١٢ نوفمبر ٢٠١٣ العدد ١٢٧٦٨، ينظر إلى الموقع: http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلياني، محمد، (٢٠١٢)، محددات الاستقرار السياسي، ينظر إلى الموقع: http: //ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?f=12&t=29262

غليون، برهان، الطائفية في الدولة والمجتمع، موقع الجزيرة، **صحيفة المعرفة**، ينظر إلى: http: //www.aljazeera.ne

الغالب، علي، (٢٠١٠)، أهمية العراق في الإستراتيجية الإيرانية، **موسوعة الرشد**، ٢٠١٠/٦/١٣، ينظر إلى الموقع: http://www.alrashead.net/index.php?partd=11&derid=1626

غالي، إبراهيم ومازن غازي، (٢٠٠٦)، خلافات الدستور العراقي. (قضايا مفصلية)، ينظر إلى الموقع: http: //www.islamonline.ne

فولر، ماكس، (٢٠٠٦)، فرق الموت والعقول المدبرة للفتنة، ٢٠٠٦/٣/٦، ينظر إلى الموقع: http: //www.baghdadalrashid.com/vb3

فينك، دانيل وستيفن ليبوويتز، (٢٠٠٦)، هيئة علماء المسلمين: فاعل رئيسي في العراق، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، **معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**، العدد ١٢، بتاريخ ٢٠٠٦/١٤، ص٥، ينظر إلى الموقع: http: //www.alkashif.org

قرار مجلس الأمن الدولي، من هو العراق، ينظر إلى الموقع: http: //www.iraqrebori.com

كاخيا، إبراهيم بن إسماعيل، (٢٠١٤)، عوامل الاستقرار في العراق والحلول، **الدفاع العربي**، ٨ مارس ٢٠١٤، ينظر إلى الموقع: http: //www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID

كبه، سلام إبراهيم عطوف، التنمية المستدامة في العراق الحديث "العقل لا يقاس ولا يوزن لكن الخفيف منه حمله ثقل"، الحوار المتمدن، ينظر إلى الموقع: http: //www.ahewar.org/rate/bindex.asp?yid=832

الكعبي، حسين، (٢٠٠٨)، إعادة الروح إلى مشروع تصدير الثورة الإيرانية، ٢٠٠٨/٣/١٠، ينظر إلى الموقع: http: //ymqat.maktoobblog.com/874588

الكفارنه، أحمد عارف ارحي، (٢٠١٣)، الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق، **مجلة الدفاع العربي**، الأربعاء ١١ كانون الأول ٢٠١٣، ينظر إلى الموقع: http: //www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID

كاظم، زهير، (٢٠٠٨)، الفيدرالية العراقية من وجهة نظر أمريكية، **الحوار المتمدن**، العدد ٢٠٦٢، ٢٠٠٧/٧/٨، ينظر إلى الموقع: www.ahewar.org/m.asp?i=8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ماريسا، سوليفان كوكرن، (٢٠٠٩)، أبعاد العلاقات الاقتصادية بين العراق وإيران، **موقع الجزيرة**، ٢٠٠٩/٨/٤، ينظر إلى الموقع: www.aljazeera.net.

مجموعة الأزمات الدولية، التحدي الدستوري في العراق ٢٠٠٣م، ينظر إلى الموقع: http: //www.erisisgroup

محادثات بين العراق وإيران حول مشروع الغاز، الصحافة التلفزيونية، ٢٨ يوليو ٢٠١٠، ينظر إلى الموقع: http://www.presstv.ir/detail.aspx id=136512&sectionidd=35102102

محافظ البصرة يوافق على إنشاء منطقة للتجارة الحرة في منطقة البصرة مع إيران، **أخبار أعمال العراق**، ١٤ أبريل ٢٠١٠، ينظر إلى الموقع: http://www.Iraq-businessnews.comp=2472

محمود أحمدي نجاد، **موقع ويكيبيدا**، ينظر إلى الموقع: www. wikipedia.com

مخلف، منعم خميس، الشكل المستقبلي للنظام السياسي العراقي "دراسة مقارنه للنظام الجمهوري-الرئاسي، البرلماني، حكومة الجمعية النيابية- الفرص والبدائل"، مركز المستقبل، ينظر إلى الموقع: http://mcsr.net/activities/005.html

مرسي، مصطفى عبدالعزيز، (٢٠١٣)، روحاني وحدود التغيرات المتوقعة في السياسة الخارجية الإيرانية، 26أغسطس 2013، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، ينظر إلى الموقع:

http://ecssr.ae/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/I

أبو مصلح، غالب، (٢٠٠٧)، من التوسع الاستعماري إلى الامبريالية الجديدة، **مجلة العرب والعولمة**، ينظر إلى الموقع: http: //www.kabayat.org/data/documents/arab_qwlamt41-aug

معموري، علي، (٢٠١٣)، هل تتغيّر سياسة طهران تجاه بغداد في عهد روحاني؟، **نبض إيران**، ١٣ أكتوبر ٢٠١٣، ينظر إلى الموقع: http: //www.al-monitor.com/pulse/ar/

مقالة "روحاني": العراق شريك استراتيجي لإيران، **بوابة الشرق**، الخميس ٥ ديسمبر ٢٠١٣، ينظر إلى الموقع: http: //www.shorouknews.com/news/view.aspx?

مقالة روحاني: لن نعيد النظر في مبادئ السياسة الخارجية بل في الأسلوب، 17August, 2013، ينظر إلى الموقع: http: //www.alquds.co.uk/?p=75235

مكي، لقاء، التيارات الدينية ودورها في العراق: ملفات خاصة ٢٠٠٤م، العراق المحتل بعد عام، ينظر إلى موقع المعرفة: http: //www.aljazeera.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منيسي، أحمد، (٢٠٠٣)، تحديات السياسة الإقليمية لإيران في ظل احتلال العراق، **مختارات إيرانية**، السنة الثانية، العدد ٤٠ نوفمبر ٢٠٠٣، ينظر على الموقع: http://acpss.ahram.org.eg/Ahram/2001/1/C2RN114.HTM

مهدي، أسامة، (٢٠١١)، نشاطات طهران الاقتصادية في العراق غطاء لتدخلها بشؤونه، **موقع إيلاف**، ٢٠١١/٧/٦، www.elaph.com

مهدي، سحر، (٢٠١٠)، مفهوم الأمن القومي، ٢٠١٠/٢/١٠، ينظر إلى الموقع: http: //www.alitthad.com/paper.php?namNews&file=article&sid=22433

موقع الإسلام اليوم، ٢٠٠٩/١٢/٢٤ ، ينظر إلى الموقع: www. Islamtoday.net

موقع الجزيرة، ٢٠١٠/٤/٢٦ ، ينظر إلى الموقع: www. Aljazeera.net

موقع الجوار (٢٠١١/٦/٢٨): www.Aljewar.org

موقع السومرية نيوز (٢٠١١/٧/٦): WWW.alsumarianews.tv.com

موقع المجلة، ٢٠١٠/١/٨ ، ينظر إلى الموقع: www. Majalla.com

موقع الويكيبيديا، إيران، ينظر إلى الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki/).

ناصر، مصطفى، (٢٠١٤)، خبير إيراني: قادة العراق يفتقرون إلى الذكاء في إدارة العلاقات مع طهران وخامنئي يتفق مع روحاني بشأن الانفتاح على الغرب، **جريدة العالم**، العراق، السنة الرابعة ، العدد٩٩٠، الخميس ٢٠ مارس (مارس) ٢٠١٤، ينظر إلى الموقع: www.alaalem.com/index.php?aa=news&id22=11959

نبيل، أسامة، (٢٠١٠)، انتخابات العراق بين مطرقة إيران وسندان أمريكا، **جريدة البشير**، الاثنين ١٥ ربيع الأول ١٤٣١ الموافق ١ مارس ٢٠١٠، ينظر إلى الموقع: http: //islamtoday.net/albasheer/artshow-14-128561.htm

النتائج الكارثية لاحتلال العراق بعد عام ٢٠٠٣، ينظر إلى الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=351270

نص مشروع قانون النفط الخاص بحكومة إقليم كردستان، ينظر إلى الموقع: http: //www.moera-krg.org

هيجر، روئل، (٢٠٠٥)، هيئة علماء المسلمين في العراق، **مشروع الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات**، ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، ص٣١-٣٢، ينظر إلى الموقع: http: // www.alkashf.org

هيئة علماء المسلمين، المرصد العراقي، مقالة، بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٦م، ينظر إلى الموقع: http: // www.marsadiraqi.com.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: المراجع الأجنبية

- **الكتب**

Alliance , 2007, The Secret Dealings of Israel, Iran and the United States, New Haven, Yale University Press.

Bahgat, Korani, how foreing policy decisions are made in the third world, westview press, London.

Bowley, Graham, (2008), Iran Rejects More Talks with US , New York Times, 6/5/2008.

Ehteshami, Anoushiravan and Zweiri, Mahjoob, (2007), Iran and the Rise of its Neoconseratives: The Politics of Tehran's Silent Revolution (London, New York: I.B.Tauris, 2007).

Ehteshami, Anoushiravan, (2003), Iran – Iraq Relations after Saddam, **The Washington Quarterly**, Autumn 2003,The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology.

Graff, Peter, (2006), US Says Iran Buys Iraq Militia with Arms: Cash, Washington Post, 28/9/2006.

Graham, Hugh , 8/2004 , Iran's Great Game, **Politics Magazine**.

James, N, Rosenau, And all,(1976) , **World politics, an introdaction** .New-York, the free press .

La coste et d'autre, **Dictionnaire de géopolitique**, France, Edition mise à jour, 2 eme edition.

Lemkin Raphael "Genocide", 2002, IN. Ed. Hinton Alexander Genocide: An Anthropolog- -ical Reader Oxford : Black well press.

Morteza Sabetghadam –Energy and Sutainable evelopment in Iran, Institute for International Energy Studies. Helio International. Tehrab. 2005/2006.

Moshe Yaalon, (2007),The Second Lebanon War: From Territory to Ideology, in " Iran, Hizbullah, Hamas And The Global Gihad, Anew

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Conflict Paradigm for The West “, Jerusalem Center for Public Affairs, Jerusalem, Israel, 2007.

Sciolino, Elaine, Persian Mirrors – The Elusive Face of Iran Free Press, A division of Simon Schuster, New York.

- الدوريات

Ari a Aisen. Francisco Jos veiga, (2010). "H**ow does political instability affect economic growth**" International monetary fund.

Atlantic Monthly – Iran in Iraq, Vol. 299, Issue. 4. May. 2007.

Barzegar ,Kayhan ,(2008), Iran’s Foreign Policy in Post – Invasion Iraq , Middle East Policy , Vol .XV , No.4 , Winter 2008.

Barzegar, Kayhan (2009), Iran, the Middle East , and International Security, Ortadogu Etutleri (**Middle East Policy**), July 2009, Volume.1, No. 1.

Barzegar, Kayhan, Roles at Odds: The Roots of Increased Iran–U.S.Tension in the post– 9/11/Middle East.

Clawson, Patrick, (2010), ” Much Traction from Measured Steps”, the Washington institute, Policy Focus #100 | January 2010.

Guzansky,Yoel, (2011), “ Made in Iran “: The Iranian Involvement in Iraq, Strategic Assessment, volume.13, No.4, January 2011.

knight, Michael (2010), “Iran’s Influence in Iraq”, Washington institute for near east, April 2012.

Lentner, Howard H, (2006), "Public Policy and Foreign Policy: Divergences, Intersections, Exchange", **Review of Policy Research**, Volume 23, Number 1 2006.

Karman Taremi, A Shte Alliance is Taking Shape, bittertemons – international, edition 30, Vol 3, 4/8/2003.

Kempt , Geoffrey, (2005), Iraq and its neighbors , Iran and Iraq The Shia Connection , Soft Power , and the Nuclear Factor , Special

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Report (156) , United States Institute of Peace , Washington , DC 20036 , November 2005.

Kenneth, katzman, (2006), Iran : U.S Concerns and Policy Responses, CRS Reports of Congress,Congrassional Research service, The Library of Congress, July 31,2006.

Nasr, (2006), When the Shiites Rise, Foreign Affairs, Vol. 85, Issue. 4,Juj/Aug 2006.

Padukone, Neil,(2011), “US and Iran could become Strategic Allies”, Christian Science Monitor, 20 February 2011.

Perrin, Jean Pierre, (1995), **Tahran Ferme la Porte au aux reforme**, Le monde diplomatique, Paris, Octobre 1995.

Peter W.Galbraith, Creating and Iraq – Iran Axis, bittertemons – international, edition 30, Vol 3, 4/8/2003.

R. K. Ramazani, (1992), Iran's Forrign Policy: Both North And South, **Middle East Journal**. 46, NO2, Summer 1992, p393.

Raheme, Babek (2007), Ayatoallah Al-Sistani and the Democratizion of post-Baath, United states institute of peace, special report,No 187.

Ramazani, R. K. (1992), **Iran’s Foreign Policy: Both North and South**, The Meddle East Journal. Vol 46, no 3.

Richard Garfield, (2003)," Challenges to Health Service Development in Iraq" lancet,18 October, 2003.

State Department memo,(2010) “ US embassy cables: Iran attempts to manipulate Iraq elections”, The Guardian, 4 December, 2010.

US Department of State, Annual Country Report on Terroism: Report of 2006

Vahe, Petrossian, des réformes trop longtemps différées, Parmi, (1998), (**L'iran en transition, problèmes politiques et sociaux**), n° 813, Décembre 1998.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Wolfran Hanrieder, (1965), "Actor Objectives And International Systems'. **Journal Of Politics,** NO 27 (1), February, 1965.

- **المواقع الإلكترونية:**

Abadi, Amir (2008),Iran's Nuclear Program: Rational or Irrational ? A case of Regime Rationality. May 4th, 2009. (p. 26-27):http: //www.scribd.com/doc/61818579/6/What-Does-Iran-want

Bakeer, Ali Hussein, (2012) Iran's dangerous game in Iraq (entry 12/3/2012):http://alibakeer.maktoobblog.com/category/%D8%A7 %D9%8A

Barzegar, Ayhan, (2010), ''Iran's Foreign Policy Strategy after Saddam,'' The Washington Quarterly 33, no. 1 (January 2010): p. 173, http://www.twq.com/10january/docs/10jan_Barzegar

Beehner, Lionel and Bruno Greg, (2012) Iran's Involvement in Iraq (entry 6/3/2012)http://www.cfr.org/iran/iran-involvement in iraq/p12521

Falter, Joseph and Brian Fishman,(2008), "Iranian Stratgy in Iraq – Politics and" Other Means Occasiona Pper Series, Combating Terrorism Center at West Point, October 2008,p. 2: http://www.time.com/time/magazine/articie/0.9171,1093747,00ht

Falter, Joseph and Fishman, Brian,(2008), "Iranian Stratgy in Iraq – Politics and" Other Means Occasiona Pper Series, Combating Terrorism Center at West Point, October 2008,p. 2: http://www.time.com/time/magazine/articie/0.9171,1093747,00ht m13

Frasco, Robet; Wellman, Ariel Farrar, (2010), Iraq-Iran Foreign Relations

http://wwww.irantracker.org/foreign- relations

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Katzman, Keneth, (2010), " Iran – Iraq Relations ", Congressional Research Service, August 13, 2010: http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS22323.pdf.

Knights, Michael, (2010), ''Iran's Influence in Iraq: Game, Set but not Match to Tehran,'' The Guardian, October 17, 2010, http://www.guardian.co.uk/world/2010/oct/17/iraninfluence-iraq-tehran

Lisbeth Aggestam "Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy ", ARENA Working Papers , WP 99/8,in: http: //www.arena.uio.no/publications/wp99_8.htm.

Michael Eisenstadt, Iran and Iraq (entry 25/2/2012): http://iranprimer.usip.org/resource/iran-and-iraq Michael Eisenstadt, Iran and Iraq (entry 25/2/2012): http://iranprimer.usip.org/resource/iran-and-iraq

Operation Iraq Freedom, MND-C Operational Update: Col,Phillip Battaglia, February 18, 2009: http://www.mnfiraq.com/Index.php?option=com_content&task=view&id=25471&Itimid=131

Operation Iraq Freedom, Press briefing with Brig. Gen. Kevin Bergner, Force-Iraq,July2, 2007: http://www.mnf-spokesman,Multi-National

President George Bush Delivers the State of the Union Address, Whit House: http://www.whitehouse,gov/news/releases/2007/01/20070123.ht

Rahimi, Babak." Iran's Declining Influence in Iraq " Center for Strategic and International Studies,The Washington Quarterly • 35:1 pp. 25_40: http://dx.doi.org/10.1080/0163660X.2012.641917

the Islamic Republic and ''soft war,'' see NimaAdelkhah, ''Iran Integrates the Concept of the 'Soft War' Into its Strategic

www.manaraa.com

Planning,'' Terrorism Monitor 8, no. 23, June 12, 2010, http://www.jamestown.org/programs/gta/single/?tx_ttnews%5

US Department of the Treasury "Treasury esignates Individuals, Entity Fueling Iraq insurgency". Press release, January, 2008. April 9,2009: http://www.treas.gov/Press/releases/hp759.htm

US Embassy in Baghdad < Iraq Weekiy Status Report: Report 29 Department of State, (Bureau of Near Easterm Maech 2006): http://atabic.irg.usembassy.gov

US Embassy in Baghdad, (2007), Iraq Weekiy Status Report: Report 26 Department of State, (Bureau of Near Easterm Affars) September 2007, p. 6:http://atabic.irg.usembassy.gov.

Ware, Michael, (2005), "Inside Iran's Secret War for Iraq". Time, August 15, 2005. P5: http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,1093747,00.html

www.manaraa.com

الملخص باللغة الإنجليزية

Iran's foreign Policy and its impact on the Political stability in Iraq (2003-2013)

By
Zeyad Hamad Khanjar Abu Jajila
Supervisor
Dr. Ali Awad Al Shra'ah

The purpose of the present study was to identify the effect of the Iranian foreign policy on the political stability in Iraq during the period (2003-2013), impact of the Iranian foreign policies on the Iraqi decision-making, and effect of the Iranian penetration in the political, economic areas and the Iraqi community as a whole.

This study hypothesized a correlation between the Iranian foreign policy and political stability in Iraq (2003-2013), and followed the system approach and perceptual model.

The study was sectioned into introductory and two main chapter. The introductory chapter demonstrated the introduction, significance of the study, statement of the problem, questions, hypotheses timeline, variables, essential concepts, methodology and prior studies. Chapter one "Foreign Policy and Political Stability) discussed the foreign policy, political stability and the relationship between foreign policy and political stability. Chapter two (Iranian Foreign Policy and Political Stability in Iraq), on the other hand, demonstrated the Iranian foreign policy towards Iraq, political stability in Iraq, and highlighted the relation between the Iranian foreign policy and political stability in Iraq. Finally, the conclusion included several results and recommendations suggested by the present study.

Most importantly, the current studysupported the major hypothesis. In addition, results indicated multidimensional influence of theIranian foreign policy towards Iraq,essentially the religious influence of the Shiite sect since many Shiite holy places are found in Iraq and major part of the population are Shiite Muslims. The aftermath of the American invasionwas the appearance of many influential Shiite currents and powers that serve the Iranian political interests, which opened the door wide for the Iranian's intervention in the internal affairs of Iraq. Politically, Iran's allies won the elections, dominated decision-making centers, and contributed to strengthening ties with Iran that seized the opportunity to take control over the Iraqi policy both internally and externally, and tuned the Iraqi foreign policy with Iran's regional interests. Indeed, the Iranian influence in Iraq was the footstep for a later regional expansion of the Shiites on the expense of the Sunnis and other minorities. To that end, Iran encouraged and supported the Shiites in power, and the Sunni opposition who felt marginalized were agitated. The Iranian influence in Iraq extended to

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

various arenas including the security by arming the militia with increased military and spy activities likely to stir up or threateningwith chaosas Iranian political maneuver to practice pressure on the Iranian government. The political and security stability in Iraq associates with a central role of Iran in the regional security and political arrangements that assures its regional interests. The expanded commercial influence of Iran, hegemony over markets, particulate the Iraqi oil all represent attempts by Iran to link the Iraqi economy with that of Iran in order to give up foreign pressures. The Iranian intervention in Iraq greatly focused on formation of the Iraqi politics and decision-making more than military activity or support rebels and the militia in order to ease its intervention and hegemony. Further, the Iranian policies of stirring up conflicts at borderlines, deployment of many Iranians throughout Iraq, and concluding agreements in many fields all represent other form of having Iraq under domination and subversion of Iran.

This study suggested a number of recommendations most importantly that Iran should support integrity ofIraq and enhance its stability in different life fields. Further, Iranians need to settle their border conflicts with Iraq and ensure strict control. They also need to cease intervention inside the Iraqi lands, and put an end to the tensions with Iraq, and help that country to negotiate the state of disorder that mainly created by groups work for instability and serves anti-Iranian interests for purpose of shifting anarchy inside Iran. They also encouraged giving up employ the religious and sectarian struggles in polities to achieve their greedy pursuits in Iraq and the Arab region, and terminate the notorious role of the Revolt Guard in forming the security map in Iraq, and to preserve the Arabian face of Iraq and keep its stability by abandoning the sectarian exploitation religion in political conflicts to remote Iraq from a most destructive civil war.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com